



الطرق المحاسبية والتقارير المالية

تأليف

د. طارق عبد العال حماد

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة
جامعة عين شمس

مدير مركز الاستشارات المالية والمراجعة
جامعة عين شمس

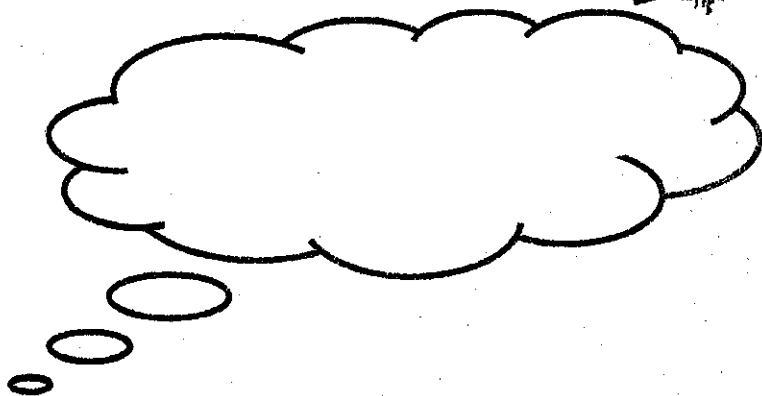
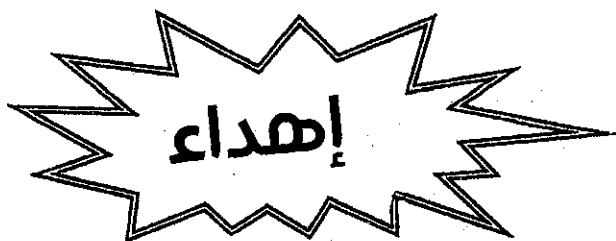
د. محمد كمال أبو عجوة

الأستاذ المساعد المتفرغ بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة عين شمس

مراجعة

أ.د. يحيى محمد أبوطالب

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة - جامعة عين شمس





**"فأما الزبد فيذهب جفاء
وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"**

صدق الله العظيم

**"اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما
أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي جدي وهزلي ، وخطئي
وعمدي ، وكل ذلك عندي ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما
أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت
المقدم ، وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير "**

(مرواه البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله عنه)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذى مكنتنا من إتمام هذا الكتاب لطلبة كلية التجارة جامعة عين شمس - نظام التعليم المفتوح بعنوان "الطرق المحاسبية والتقارير المالية" ، فما كان لشيء أن يجرى فى ملكه إلا بمشيئته جل شانه "إنما أمره إذا أراد أن يقول له كن فيكون" ، "قالحمد لله فى الأولى والحمد لله فى الآخرة" .

يسعدنا أن نقدم لطلبة التعليم المفتوح بكلية التجارة - جامعة عين شمس هذا الكتاب الذى يهدف إلى شرح مراحل الدورة المحاسبية (من مرحلة تجميع وتسجيل العمليات إلى مرحلة تبويب العمليات ثم مرحلة تلخيص وعرض وتفسير النتائج) ، وتدريب الطالب على تتبع العمليات المالية وطرق تسجيلها فى الدفاتر وكيفية تفسير المعلومات المالية وعرض القوائم والتقارير المالية .

وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)

يشتمل هذا القسم على الوحدات التعليمية التالية :

- الوحدة التعليمية الأولى : إطار إعداد وعرض القوائم المالية .
- الوحدة التعليمية الثانية : القوائم المالية الأساسية (أنواعها - عناصرها - العلاقة بينها)
- الوحدة التعليمية الثالثة : إعداد وتفسير قوائم التدفق النقدى .
- الوحدة التعليمية الرابعة : تحليل القوائم المالية .

هذا وقد قام بإعداد هذا القسم الأستاذ الدكتور / طارق عبدالعال حماد

القسم الثانى : طرق المحاسبة

يشتمل هذا القسم على وحدات تعليمية كما يلي :

- الوحدة التعليمية الأولى : الدورة المحاسبية البسيطة فى الفكر الإيطالى .

- الوحدة التعليمية الثانية : الدورة المحاسبية في الفكر الانجليزي.
- الوحدة التعليمية الثالثة : الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي.
- الوحدة التعليمية الرابعة : الدورة المحاسبية في الفكر الأمريكي.

وندعو الله أن نكون قد وفقنا في عرض مختلف الموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب وأن تتحقق الفائدة المرجوة لقارنيه .

وفي ختام كلمتنا هذه لا ندعى أن هذا العمل قد خلا من كل عيب ، فالكمال لله وحده ، وفوق كل ذي علم عليم ، ونسأل الله التوفيق والهداية ، كما نرجوه سبحانه وتعالى خير الجزاء .

المؤلفان

د. / محمد كمال أبوعجوة

د. / طارق عبدالعال حماد

كلية التجارة — جامعة عين شمس

القاهرة : مارس ٢٠١١

القسم الأول

التقارير المالية

أسس الإعداد والعرض والتحليل

يشتمل هذا القسم على الوحدات التعليمية التالية :

- الوحدة التعليمية الأولى : إطار إعداد وعرض القوائم المالية .
- الوحدة التعليمية الثانية : القوائم المالية الأساسية (أنواعها -- عناصرها -- العلاقة بينها)
- الوحدة التعليمية الثالثة : إعداد وتفسير قوائم التدفق النقدي .
- الوحدة التعليمية الرابعة : تحليل القوائم المالية .

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة عين شمس

الوحدة التعليمية الأولى

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

وفقاً للمعايير المحاسبية

الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- أولاً : التعرف على إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة في الولايات المتحدة من خلال :
 - أهداف التقارير المالية .
 - التفرقة بين القوائم المالية والتقارير المالية.
 - استخداموا التقارير المالية .
 - الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتسلسلها.
- ثانياً : التعرف على إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ويتناول النقاط التالية :
 - الفرضيات الأساسية للمحاسبة .
 - الخصائص النوعية للقوائم المالية والقيود عليها والموازنة بينها.
 - تعريف البنود الأساسية للقوائم المالية والإعتراف بها .

الوحدة التعليمية الأولى

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

أولاً : إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية :

- التقارير المالية ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التى تكون مفيدة فى اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية .
- أهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التى تقدم فيها التقارير .
- تتأثر الأهداف أيضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التى يمكن أن توفرها التقارير المالية .
- تنتج المعلومات غالباً بصورة تقريبية ولكنها ليست دقيقة تماماً .
- تعكس المعلومات بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات والأحداث التى حدثت بالفعل .
- المعلومات الواردة فى التقارير المالية ليست سوى مصدر واحد للمعلومات التى يحتاجها متخذو القرارات المتعلقة بمنشآت الأعمال .
- هناك تكلفة لإعداد واستخدام المعلومات .
- تنشأ أهداف التقارير المالية أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التى يحتاجونها ، ولذلك لابد أن يعتمدوا على المعلومات التى تقدمها لهم الإدارة .
- يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يركزون عليه .
- بالنسبة للأهداف الخاصة بالتقارير المالية فإنها ليست مقصورة على القوائم المالية .

- وتبين الأهداف أن :

التقرير المالي يجب أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم خلفية معقولة عن الأعمال والأحداث الاقتصادية ويتوافر لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابة معقولة.

- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات من أجل مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين في تقدير مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض، ولأن التدفقات النقدية الخاصة بالمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية للمنشأة، لذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات اللازمة من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم على تقدير مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية الداخلية الصافية للمنشأة وعدم التأكد المرتبط بها .

- يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمنشأة والحقوق المرتبطة بها ، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها .

- يستخدم المستثمرون والدائنون التقارير المالية بشكل واسع، ولكن الأمر لا يقتصر عليهم ولكنه يمتد إلى الناصحين والمستشارين الذين يعملون معهم .

- بالرغم من أن قرارات الاستثمار والائتمان تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي للمنشأة، إلا أن تلك التوقعات تعتمد بشكل عام أو على الأقل بشكل جزئي على تقييم الأداء السابق للمنشأة .

- تقدم التقارير المالية معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، وكذلك الوضع المالي للمنشأة.

- من المتوقع للتقارير المالية أن تقدم معلومات عن الأداء المالي للمنشأة أثناء فترة معينة وأيضاً عن كيفية قيام إدارة المنشأة بمسئولياتها تجاه الملاك .

- يستخدم المستثمرون والدائنون وغيرهم الأرباح والمعلومات الأخرى المتعلقة بعناصر القوائم المالية بطرق عديدة وذلك من أجل تقييم التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية، وقد يرغبون كذلك على سبيل المثال فى تقييم أداء الإدارة والقدرة الكسبية والتنبؤ بالمكاسب المتوقعة وتقدير المخاطر، وكذلك لإعادة تقييم الوضع سواء بتأكيد أو رفض أو تغيير التنبؤات أو التقديرات الأولية، وعلى الرغم من أن التقارير المالية يجب أن تقدم معلومات أساسية لمساعدتهم، إلا أنهم يقومون بعمل تقديرات خاصة بهم.

- تعرف الإدارة الكثير عن المنشأة من واقع معاشتها اليومية، وما تعلمه الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرين والدائنين والمستخدمين الخارجيين الآخرين، لذلك فإن الإدارة تستطيع أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيراتها المالية على المنشأة.

• القوائم المالية والتقارير المالية :

Financial Statements and Financial Reporting

القوائم المالية تمثل الجزء المحورى للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوى على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات... الخ) ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تشمل :

أ - الميزانية أو قائمة المركز المالى .

ب - قائمة الدخل.

ج - قائمة الأرباح المحتجزة .

د - قائمة التدفقات النقدية .

التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة، المباشرة أو غير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المنشأة والالتزامات والمكاسب الخ، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية وذلك لأن الأخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، أو لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، وقد تقوم الإدارة بتحليلها اختياريًا، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالاً مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، والتقارير المالية للمنشأة قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المنشأة، ويوضح ما سبق أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.

● مستخدمو التقارير المالية :

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمحللين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الاستثمار والمسؤولين عن البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات العمالية والتجمعات التجارية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث والعامة، وتختلف المنفعة التي تعود على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات التي تكون الفائدة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك والإدارة والعمال والدائنين، بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين

الماليين والمستشارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون هؤلاء الذين يأملون في أن تكون لهم فوائد مباشرة .

يهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة وذلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة، وبالنسبة للمستثمرين والمقرضين والموردين والموظفين فإن المنشأة هي مصدر النقدية لهم في شكل توزيعات أرباح أو فوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم، وكذلك إعادة سداد القروض، وسداد ثمن السلع والخدمات والرواتب والأجور، ولذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المنشأة أو يقدمون السلع والخدمات للمنشأة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشيء الذي يجعل للاستثمار قيمة ، ويهتمون كذلك بشكل مباشر بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة، كما قد يهتمون بكيفية إدراك السوق لتلك القدرة على الأسعار السوقية لأوراقها المالية، وبالنسبة للعملاء فإن منشآت الأعمال هي مصدر للحصول على السلع والخدمات ، ولا تستطيع المنشأة تقديم هذه السلع والخدمات إلا من خلال الحصول على نقدية كافية لسداد قيمة الموارد التي تستنفذها وكذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبالنسبة للمديرين فإن التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال تمثل جزء هام من مسئولياتها الإدارية ويشمل ذلك إمكان تعرضهم للمساءلة أمام الملاك ومجلس الإدارة، كما أن هناك العديد من القرارات الإدارية يكون لها انعكاسات على التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال ، ولذلك فإن المستثمرين والدائنين والموظفين والعملاء والمديرين يشاركون الاهتمام العام بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ملائمة، وهناك أطراف أخرى تشارك في نفس الاهتمامات .

ومن المحتمل أن يكون هناك بعض المستخدمين المحتملين والذين يحتاجون إلى معلومات معينة ويتمتعون بقوة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات

الضريبية وأجهزة التخطيط والجهات الإشرافية والرقابية والجهات التي تضع المعايير، ويكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها .

وهناك أطراف أخرى يمكن أن تكون قادرة على إلزام منشآت الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة مثل البنوك وشركات التأمين التي تتفاوض مع المنشأة لتقديم قرض كبير أو وضع خاص بصفقات في سوق الأوراق المالية، حيث تتمكن هذه الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لاتمام العملية .

ويجب أن تخدم التقارير المالية الأغراض العامة. وتنتج أهداف التقارير المالية أساساً من الاحتياجات المعلوماتية من جانب المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات المالية التي يحتاجونها إليها من المنشأة ، ومن ثم لا يتوافر لديهم سوى استخدام المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة .

• أهداف التقارير المالية :

يتمثل دور التقارير المالية في الاقتصاد في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية ، ولكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات . فعلى سبيل المثال فإن الإدخار والاستثمار في الموارد الإنتاجية (مكونات رأس المال) تعتبر مستلزماً من أجل رفع مستوى المعيشة والتقارير المالية تقدم المعلومات التي تساعد في تحديد الاستخدام الكفء للموارد والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة وتساعد كذلك في الارتقاء بالأداء الكفؤ لرأس المال والأسواق الأخرى، كما تساعد التقارير المالية في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال .

وعلى أية حال، فإن المستثمرين والدائنين وغيرهم يقومون باتخاذ القرارات وليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التأثير على نتائج تلك القرارات أن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحايدة أو غير متحيزة، ولذلك فإن المعلومات المضللة والتي تشير إلى الاستخدام الكفء للموارد على خلاف الحقيقة أو التي تشير إلى مخاطرة أقل مما هو موجود بالفعل أو المعلومات

التي تكون موجهة نحو هدف معين مثل تشجيع إعادة توزيع الموارد لصالح شريحة معينة في الاقتصاد من المتوقع أن تفشل في خدمة الأهداف واسعة النطاق التي تهدف إليها التقارير المالية .

• المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان :

- يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات المفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وذلك من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيدة، وكذلك القرارات المشابهة، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة الاقتصادية وأنشطة الأعمال ويكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بمثابة معقولة .

- يتم تفهم المعلومات المالية من قبل الأفراد والمستثمرين والدائنين والمستخدمين المحتملين بدرجات متفاوتة، ويمكن أن يحدث اختلاف كبير في طريقة استخدام المعلومات المالية أو درجة الاعتماد عليها، ولذلك فإن المعلومات المالية لا تمثل وسيلة يمكن أن تسهم بشكل مباشر في مساعدة هؤلاء غير القادرين أو غير الراغبين في استخدامها أو الذين يسيئون استخدامها، فاستخدامها من الممكن تعلمه، كما أن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التي يمكن استخدامها بواسطة الجميع سواء المتخصصين أو غير المتخصصين الذين يرغبون في تعلم استخدامها بشكل مناسب، وقد تكون هناك حاجة إلى زيادة فهم المعلومات المالية، فاعتبارات التكلفة والعائد من الممكن أن تشير إلى أن المعلومات المفهومة أو المستخدمة من جانب عدد قليل من الأفراد لا يجب تقديمها، وبشكل عكسي فإن التقارير المالية يجب ألا تستبعد المعلومات الملزمة لأنه من الصعب على البعض فهمها أو لأن البعض يختارون عدم استخدامها .

• المعلومات المفيدة لتقييم توقعات التدفقات النقدية :

يجب أن تقدم التقارير المالية المعلومات المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين في تقييم مقادير وتوقيتات

وعدم التأكد المرتبط بالمتحصلات النقدية من المبيعات والمتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية ومنح القروض لشركات أخرى (توزيعات الأرباح والفوائد المحصلة) والمتحصلات من استرداد القروض السابق منحها لشركات أخرى أو بيع الاستثمارات المالية، وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالمتحصلات النقدية فإنها تتأثر بقدرة المنشأة على توليد نقدية كافية لسداد الالتزامات عند استحقاقها وأيضاً احتياجات التشغيل النقدية واحتياجات إعادة الاستثمار وكذلك سداد توزيعات الأرباح، وقد تتأثر كذلك بتوقعات أو إدراكات المستثمرين والدائنين عن تلك القدرة التي تؤثر على أسعار السوق الخاصة بالأوراق المالية للمنشأة .

ولذلك فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم مقادير وتوقيتات التدفقات النقدية الداخلة الصافية المتوقعة للمنشأة، وكذلك عدم التأكد المرتبط بها .

- يدخل الأفراد في أنشطة الاستثمار والاقتراض والأنشطة المشابهة لكي يزدوا من مواردهم النقدية، والاختبار النهائي للنجاح (أو الفشل) في هذه الأنشطة هو الحد الذي يستردون من خلاله نقدية أكثر أو أقل مما تكلفونه، إن المستثمر أو الدائن الناجح لا يحصل فقط على عائد على استثماره ولكنه يحصل على عائد على استثماره يتناسب مع الخطر الملازم لهذا الاستثمار، وعلاوة على ذلك فإن قرارات الاستثمار والانتماء والقرارات المشابهة عادة ما تتضمن الاختيار بين تدفقات نقدية حالية وتدفقات نقدية مستقبلية، على سبيل المثال يتم الاختيار بين سعر الورقة المالية التي يمكن شراؤها أو بيعها في الوقت الحالي، والنقدية المتوقعة تحصيلها مستقبلاً من توزيعات الأرباح والمحصل من إعادة بيعها في المستقبل، وكذلك مقدار القرض الذي يمكن تقديمه في الوقت الحالي وما يمكن تحصيله مستقبلاً من فوائد وإعادة سداد أصل الدين، وبالنسبة للمستثمرين والدائنين وغيرهم فإنهم يحتاجون إلى المعلومات التي تساعد في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وتقييم المخاطر الممثلة في مقادير وتوقيتات التدفقات النقدية المتوقعة وعدم التأكد المرتبط بها .

- إن منشآت الأعمال مثلها مثل المستثمرين والمقرضين تستثمر في الموارد غير النقدية من أجل كسب نقدية أكثر، واختبار النجاح أو الفشل في عمليات المنشأة هو الحد الذي يزيد عنده النقد المسترد (أو يقل) عن النقد الذي تم إنفاقه أو استثماره على المدى الطويل، وبالنسبة للمنشأة الناجحة فإنها لا تحصل فقط على عائد الاستثمار ولكنها تحصل على عائد مقبول على استثماراتها، أن تقييم السوق للنجاح المتوقع للمنشأة في توليد تدفقات نقدية ملائمة يؤثر على الأسعار السوقية لأوراقها المالية، وذلك على الرغم من أن مستوى أسعار الأوراق المالية يتأثر بعوامل عديدة مثل الظروف الاقتصادية العامة ومعدلات الفائدة والجو النفسى السائد في السوق وما أشبه بذلك، والتي لا ترتبط بمنشأة معينة، وهكذا فإن قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ملائمة تؤثر على قدرتها على سداد توزيعات الأرباح والفوائد، وكذلك تؤثر على أسعار أوراقها المالية، وترتبط التدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين والدائنين بالتدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة التي قاموا بالاستثمار فيها أو منحوها القروض.

• معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المتعلقة بتلك الموارد والتغير فيها :

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات المقابلة للحصول على هذه الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وأيضاً تأثيرات التعاملات والأحداث والظروف التي تغير الموارد أو المطالبات المتعلقة بها.

• الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية :

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، فهذه المعلومات تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى على التعرف على جوانب القوة أو الضعف بالإضافة إلى تقييم سيولة المنشأة وقدرتها على السداد، وبالنسبة للمعلومات عن الموارد والالتزامات وحقوق الملكية فإنها تقدم كذلك أساساً للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أجل تقييم أداء المنشأة خلال فترة معينة، وعلاوة على ذلك فإنها تقدم إشارات مباشرة لاحتمالات التدفق النقدي لبعض الموارد وأيضاً النقدية المطلوبة للوفاء ببعض الالتزامات.

● **معلومات عن أداء المنشأة ومكاسبها :**

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالى للمنشأة فى فترة معينة، وبالنسبة للمستثمرين والداننين فإنهم يستخدمون فى الغالب معلومات تاريخية (عن فترات سابقة) للمساعدة فى تقييم التوقعات الخاصة بالمنشأة .

إن التركيز الأساسى للتقارير المالية هو المعلومات التى تعبر عن أداء المنشأة والتى يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها، والتدفقات النقدية مبنوية حسب الأنشطة، وتقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمنشأة فى :

- تقييم أداء الإدارة .

- تقدير القدرة الكسبية للمنشأة والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية .

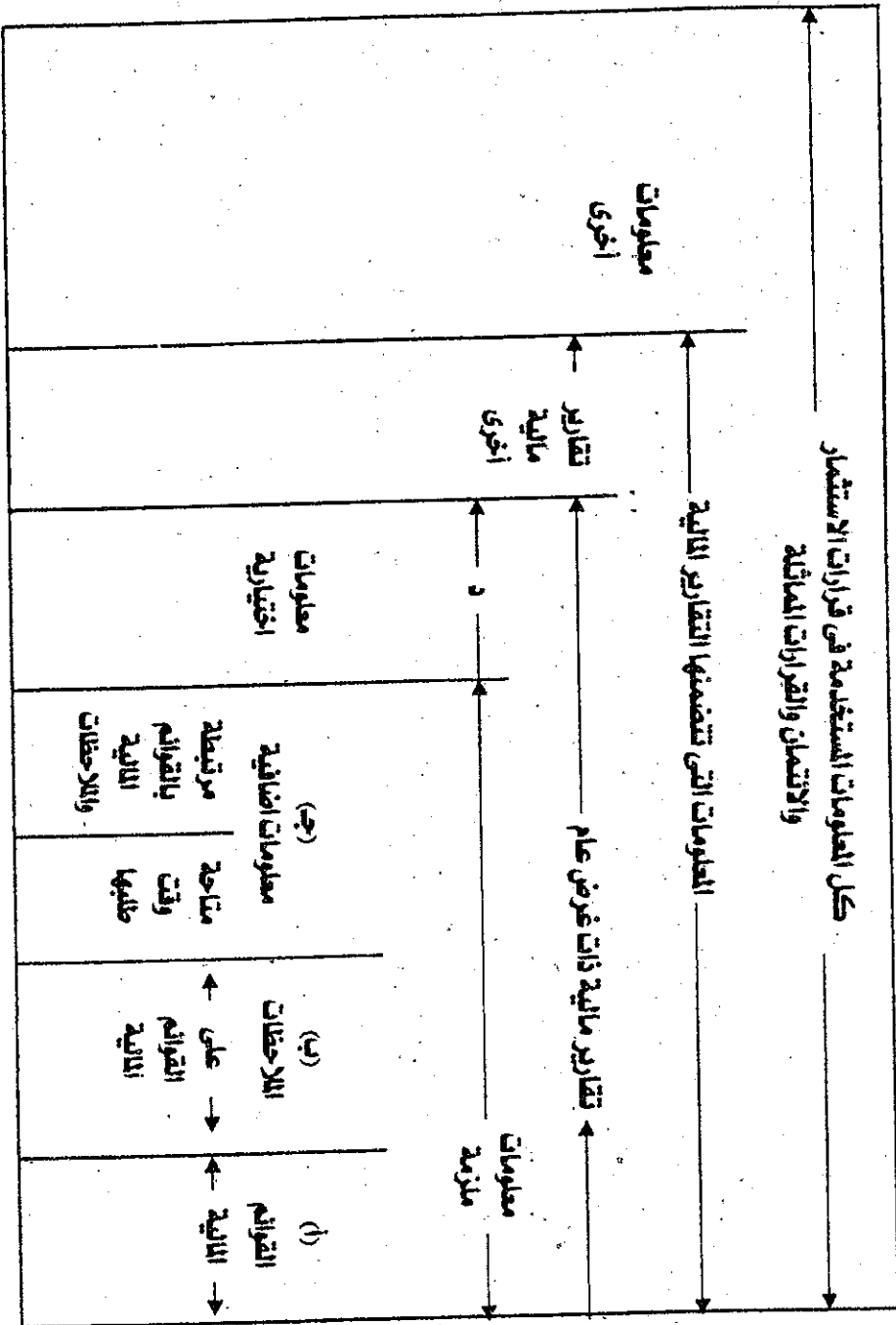
- تقدير مخاطر الاستثمار أو الاقراض المتعلقة بالمنشأة .

● **معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال :**

يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه انفاقها، وكذلك معلومات عن القروض التى تحصل عليها وعمليات السداد للقروض، وكذلك معلومات عن العمليات المتعلقة برأس المال تشمل التوزيعات النقدية والتوزيعات الأخرى لموارد المنشأة والعوامل الأخرى التى قد تؤثر على سيولة المنشأة أو قدرتها على السداد .

● **توضيحات وتفسيرات الإدارة :**

يجب أن تشمل التقارير المالية توضيحات وتفسيرات بغرض مساعدة المستخدمين على تفهم المعلومات المالية المقدمة، فمنفعة المعلومات يجب أن تزيد من خلال التوضيحات التى تقدمها الإدارة عن المعلومات، فالإدارة تعرف الكثير عن المنشأة وشؤونها أكثر من المستثمرين والداننين وغيرهم، ويمكن من خلال التوضيحات والتفسيرات وشرح الانعكاسات المالية للأحداث والظروف التى تؤثر على المنشأة أن تزيد من منفعة المعلومات .



شكل رقم (١)

● الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

يبحث هذا القسم في الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة، كما أنه يبحث في الخصائص التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، وكل التقارير المالية تهتم بدرجات مختلفة بعملية اتخاذ القرارات (وذلك على الرغم من أن متخذي القرارات يستخدمون كذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى).

إن الحاجة إلى المعلومات التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة تكمن خلف أهداف التقارير المالية، وأن منفعة المعلومات لا بد أن يتم تقييمها في علاقتها بالأغراض التي يجب أن تخدمها. ولذلك فإن أهداف التقارير المالية يجب أن تركز على استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.

● تسلسل خصائص المعلومات المحاسبية :

إن خصائص المعلومات التي تجعلها سلعة مرغوبة يمكن أن ينظر إلى أنها تتم بمراعاة تسلسل الخصائص حسب أهميتها ومنفعتاتها لاتخاذ القرارات، وبدون المنفعة فإنه لن تكون هناك فوائد من المعلومات التي يتم تقديمها.

● العوامل المحددة للمستخدم :

يتأثر حكم كل متخذ قرار على المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة بعوامل عديدة مثل القرارات التي يجب اتخاذها وطرق اتخاذ القرار والمعلومات المتوافرة بالفعل أو التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى، وأيضاً قدرة متخذ القرار على تجهيز المعلومات. والمعلومات النموذجية لمستخدم معين قد لا تكون مناسبة لمستخدم آخر، ولذلك فإن الجهات التي تضع المعايير المحاسبية تحاول أن تعمل على تقديم المعلومات اللازمة للعامة وأن تسلك طريقاً وسطاً بين متطلبات الإفصاح الزائد عن الحد أو المنخفض عن الحد.

وهذا التدرج يميز الخصائص المحددة للمستخدم مثل خاصية الفهم، والمعلومات لا يمكن أن تكون مفيدة لمتخذي القرارات الذين لا يستطيعون فهمها على الرغم من أن

هذه المعلومات قد تكون ملائمة للقرار ويمكن الاعتماد عليها والثقة فيها، ولذلك فإن فهم المعلومات يتعلق بخصائص متخذ القرار وأيضاً بخصائص المعلومات ذاتها، ومن ثم فإن الفهم لا يمكن أن يتم تقييمه في إطار كلي ولكن لابد من الحكم عليه فيما يختص بالفئة المحددة لمتخذ القرار .

الملائمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات هما خاصيتان أساسيتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، ومع مراعاة القيود المفروضة على المعلومات من ناحية التكلفة والأهمية النسبية فإن المزيد من الملائمة والمزيد من الموثوقية في المعلومات تجعلان منها سلعة مرغوبة، وعلى الرغم من أن اختيار البدائل المحاسبية يجب أن يتم على أساس تقديم معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة، إلا أنه يكون من الضروري التوضيح ببعض من هذه الخصائص من أجل توفير المزيد من الخصائص الأخرى .

ولتحقيق الملائمة فإن المعلومات لابد أن تقدم في توقيت مناسب وأن يكون لها قيمة تنبؤية أو قيمة رقابية أو كليهما، ولتحقيق الثقة في المعلومات فإنها لابد أن تتسم بصدق التعبير وعدم التحيز وإمكانية التحقق منها، وبالنسبة لخاصية إمكانية المقارنة والتي تتضمن خاصية التماثل (ثبات طرق القياس والإفصاح من فترة لأخرى) فإنها تمثل خاصية ثانوية تتناسب مع الملائمة والثقة، وأخيراً فإن المعلومات لكي تكون مفيدة فإن منافعها يجب أن تزيد على تكلفتها .

Relevance

١- الملاءمة :

أن الشيء المميز لهذه الخاصية هو أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، والمعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرار ، وذلك بمساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات عن نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وبالنسبة للمعلومات فإنها قد توجد فرقاً في القرارات عن طريق تحسين القدرات الخاصة بمتخذ القرارات في التنبؤ أو عن طريق تقديم تغذية عكسية عن التوقعات الأولية ، وتوفر المعلومات القدرة على القيام بكلتا العمليتين وذلك لأن معرفة نتائج الأعمال

سوف تحسن من قرارات متخذى القرار على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية المشابهة ، وأنه بدون معرفة الماضى فإن أساس التنبؤ سوف يفتقد أحد عناصره الهامة، كما أنه بدون الاهتمام بالمستقبل فإن معرفة الماضى سوف تكون عقيمة .

● التوقيت المناسب : Timeliness

ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفيرها فى الوقت المطلوب فيه الوصول إلى قرار ، أى توافر المعلومات لدى متخذى القرار قبل أن تفقد قدرتها فى التأثير على القرارات، وفى حالة عدم توافر المعلومات عند الحاجة إليها أو عندما تتوافر لفترة طويلة ولا تكون هناك حاجة إلى استخدامها، فإنها حينئذ تفقد الملاءمة.

٢- الموثوقية : Reliability

إن الثقة فى مقياس معين تعتمد على أنه يعبر بصدق عن شيء معين، والثقة ليست مقياس محدد مثل الأبيض والأسود ولكنها تمثل مدى معين، وتعتمد الثقة على المدى الذى يمكن به التحقق من صدق التعبير المحاسبى عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس، كما ترتبط الثقة بحيادية المعلومات .

ويرتبط بالثقة أيضاً خاصية القدرة على التحقق، أى إتباع أساليب وطرق القياس التى يكون عليها إجماع فى رأى، وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا تم القياس من خلال أشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس، وبالنسبة لصدق التعبير فإنه يرجع إلى التماثل أو الاتفاق بين الأرقام المحاسبية والموارد أو الأحداث التى يتم التعبير عنها .

الحياد وعدم التحيز ويقصد بذلك أن الاهتمام الأساسى يجب أن يركز على الملاءمة والموثوقية فى المعلومات التى يتم الإفصاح عنها، وأن يبتعد عن التحيز والتأثير على متخذى القرارات فى اتجاه معين أو محاولة الوصول إلى نتيجة محددة سلفاً ، وبالنسبة لأهداف التقارير المالية فإنها توفر معلومات متنوعة وكثيرة للمستخدمين الذين يكون لديهم اهتمامات متنوعة ولن يكون من المتوقع لنتيجة محددة مسبقاً أن تناسب كل الاهتمامات .

• القابلية للمقارنة والتماثل : Comparability and Consistency

تكتسب المعلومات الخاصة بمنشأة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة عن المنشآت الأخرى، وبالمعلومات المماثلة لنفس المنشأة عن فترات سابقة .

إن المقارنة بين المنشآت والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على إرجاعها إلى أساليب وطرق مميزة .

• الأهمية النسبية : Materiality

الأهمية النسبية مفهوم شامل يتعلق بالخصائص النوعية خاصة الملاءمة والموثوقية، إن قرار عدم الإفصاح عن معلومات معينة يمكن أن يكون مقبولا في حالة إذا ما كان المستثمرون في غير حاجة إليه أو لأن قيمة هذا البند صغيرة جداً بحيث لا تؤثر على القرار، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها في الاعتبار في كل حالة، ولكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي .

• التكاليف والمنافع : Costs and Benefits

إن كل مستخدم للمعلومات المحاسبية سوف يدرك القيمة النسبية المرتبطة بكل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية، والهيئات التي تضع المعايير المحاسبية تبذل جهوداً كبيرة من أجل تلبية حاجات المجتمع ككل وذلك عند نشرها لمعيار قد يضحى بأحد الخصائص من أجل توفير خاصية أخرى، كما يجب عليها كذلك أن تأخذ في الاعتبار حسابات التكاليف والمنافع، وبصفة عامة فإن المنافع المحققة يجب أن تزيد عن التكاليف، وعلاوة على ذلك فإنه من الصعب أن نذكر أي شيء دقيق عن التطابق بينهما، وهناك تكاليف لاستخدام المعلومات وأيضاً لتقديمها، وكذلك هناك منافع تنتج من تقديم المعلومات المالية لمن يقومون بإعدادها وأيضاً من يستخدمون هذه المعلومات .

إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

■ تمهيد :

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم، ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر ، إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها ، ربما ، ظروفًا اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة ، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية .

إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ، على سبيل المثال : الأصول ، الالتزامات ، حقوق الملكية ، والدخل والمصروفات . وينتج عن ذلك أيضا استخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس . كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية ومستوى الإفصاح فيها .

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ملتزمة بتضييق هذه الفروق من خلال السعى لزيادة توافق التشريعات ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية ، ويعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد لأغراض توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية .

ويعتقد مجلس إدارة اللجنة أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الأغراض المشتركة لمعظم المستخدمين . ذلك أن كافة المستخدمين تقريباً يصنعون قرارات اقتصادية على سبيل المثال ، من أجل :

(أ) تحديد متى يتم الشراء ، أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعها .

- (ب) تقييم مدى قيام الإدارة بمسئولياتها .
- (ج) تقييم قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها.
- (د) تقييم الأمان المتوفر للأموال التي اقترضت للمنشأة .
- (هـ) تحديد السياسات الضريبية .
- (و) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح .
- (ز) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي .
- (ح) تنظيم نشاطات المنشأة .

تدرك اللجنة بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة . إن مثل هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على القوائم المالية المنشورة لمنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين.

تعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبنى على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الأسمى ، ويمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصنع القرارات الاقتصادية ، إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير. لقد أعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه .

■ الفرضيات الأساسية للمحاسبة:

■ أساس الاستحقاق :

٢٢ - لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي. وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بأثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها) ويجرى

تسجيلها فى السجلات المحاسبية وتضمنها القوائم المالية عن الفترة التى تمت فيها . إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تخبر المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية فى المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية سيجرى استلامها فى المستقبل . وعليه ، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين فى صنع القرارات الاقتصادية . وعادة ما يتم الإعراف ببنود القوائم المالية عندما تستوفى التعاريف ومعايير الإعراف بالنسبة لتلك العناصر فى إطار العمل .

■ الاستمرارية :

٢٣- يجرى إعداد القوائم المالية عادة بإفترض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة فى المستقبل المنظور ، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام . ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة ، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم . وقد ورد هذا الافتراض أيضا ضمن متطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم (١) .

■ الخصائص النوعية للقوائم المالية :

٢٤- الخصائص النوعية هى صفات تجعل المعلومات الظاهرة فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هى : القابلية للفهم ، والملاءمة ، والموثوقية ، والقابلية للمقارنة .

■ القابلية للفهم :

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هى قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين . لهذا الغرض ، فإنه من المفترض أن لدى

المستخدمين مستوى معقول من المعرفة فى الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وإن لديهم الرغبة فى دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية . وعلى كل حال ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التى يجب إدخالها فى القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعى القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين .

ـ الملاءمة :

لكى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات . وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية .

إن الدورين التنبؤى والتأكيدى للمعلومات متداخلين . على سبيل المثال ، المعلومات حول المستوى الحالى للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين فى محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على إنتهاز الفرص وعلى التصدى للأوضاع المعاكسة ، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدى فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول ، على سبيل المثال ، طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة .

غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالى والأداء فى السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالى والأداء المستقبلى ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة ، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأسهم ، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق . وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية ، فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة ، إن القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية تتعزز من خلال الأسلوب الذى تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية ، فعلى سبيل المثال ، القيمة التنبؤية لقائمة الدخل تتعزز إن تم الإفصاح عن البنود غير العادية وغير المتكررة من الدخل والمصروفات بشكل

منفصل . ويرتبط مفهوم الملاءمة عن قرب بمفهوم الحياد وعدم التحيز ويهتم بالحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها وكيفية العرض المناسب .

ـ المادية (الأهمية النسبية) :

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية . ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها ، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها ، على سبيل المثال ، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير . وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وماديتها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ به في كل فئة رئيسية مناسبة للنشاط .

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية . وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف . وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة .

ـ الموثوقية :

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها . وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الإعراف بها يمكن أن يكون مضللاً . على سبيل المثال ، إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها موضع نزاع قانوني ، فإن إعراف المنشأة

بكامل المبلغ المطالب به فى الميزانية العمومية يعد غير مناسب ، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة .

ـ التمثيل الصادق :

لكى تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل ، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التى يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها ، وهكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التى ينشأ عنها طبقاً لمعايير الإعراف أصول والتزامات وحق ملكية فى المنشأة بتاريخ وضع التقرير .

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر من كونها لا ترقى إلى التمثيل الصادق الذى يفهم أنها تصوره . وهذا ليس عائداً إلى التحيز فيها ، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتصلة فى التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التى يجب قياسها ، أو فى تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التى تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث . فى حالات محددة ، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموماً لا تعترف بها فى القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال ، رغم أن غالبية المنشآت تكون للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادى للمصنع والمعدات وعدد مطالبات الكفالات التى يمكن أن تحدث . ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية . ويقصد بالحيطة والحذر تبنى درجة من الحذر فى وضع التقديرات المطلوبة فى ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات . إن ممارسة الحيطة والحذر ، لا تعنى مثلاً ، خلق احتياطات سرية أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية الموثوقية .

ـ الاكتمال :

لكى تكون معلومات القوائم المالية موثوقة فإنها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة . إن أى حذف فى المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة .

ـ القابلية للمقارنة :

يجب أن يكون للمستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات فى المركز المالى وفى الأداء . كما يجب أن يكون بمقدورهم هم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى . وعليه ، فإن عملية قياس وعرض الأثر المالى للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة .

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية ، وأى تغيرات فى هذه السياسات وآثار هذه التغيرات . ويجب أن يكون المستخدمون قادرون على تحديد الاختلافات فى السياسات المحاسبية المستخدمة فى المنشأة نحو العمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة . إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما فى ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد فى تحقيق القابلية للمقارنة .

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تختلط مع مفهوم التوحيد ، كما يجب أن لا تعوق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة . فمن غير المناسب للمنشأة أن تستمر فى سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب من عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية ، كما أنه من غير

المناسب للمنشأة أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية .

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالى ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة عبر الزمن ، فإنه من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقابلة للفترات السابقة .

■ القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة :

■ التوقيت المناسب :

إذا حدث تأخير غير ضرورى فى تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها . لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى رفع التقارير فى الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة . فلكى تقدم المعلومات بالوقت المناسب ربما يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة . وهذا يضعف الموثوقية . وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأمور فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم فى فترة الانتظار . لذلك عند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية ، فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات متخذى القرارات الاقتصادية بأفضل شكل .

■ الموازنة بين التكلفة والمنفعة :

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها خاصية نوعية . فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة فى تزويد هذه المعلومات . ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهدية تعتمد بشكل رئيسى على التقدير . وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع ، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات ، على

سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة . لهذه الأسباب فإنه من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة في حالة معينة ، ومع هذا ، فإن واضعي المعايير ، بشكل خاص ، وكذلك معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد .

■ الموازنة بين الخصائص النوعية :

في الحياة العملية غالباً ما تكون الموازنة أو المبادلة بين الخصائص النوعية ضرورية . وبشكل عام ، فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية . أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني .

■ الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل :

توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة ، أو تمثل بعدالة المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة . ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم ، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات .

■ عناصر القوائم المالية :

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية. وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية ، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي فهي الأصول ، والالتزامات وحق الملكية . والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهما الدخل والمصروفات . وتعكس قائمة التغيرات في المركز المالي عادة عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية العمومية ، وتبعاً لذلك ، فإن هذا الإطار لا يحدد عناصر خاصة بهذه القائمة .

تنطوى عملية تقديم هذه العناصر فى الميزانية العمومية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية . على سبيل المثال ، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها فى المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية .

٢- المركز المالى :

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالى هى : الأصول ، والالتزامات وحق الملكية ، وتعرف هذه العناصر كما يلى :

أ- الأصل وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .

ب- الالتزام وهو تعهد حالى على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التى تملكها المنشأة والتى تتضمن منافع اقتصادية .

ج- حق الملكية وهو حق الملاك المتبقى من الأصول بعد طرح كافة الالتزامات .

تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحاول تحديد معايير الاعتراف بها الواجبة التحقق لإظهارها فى الميزانية العمومية . وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات فى الميزانية العمومية لأنها لا تحقق معايير الاعتراف . وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخلى أو الخارج من المنشأة مؤكدا بشكل كافى لتحقيق معيار الاحتمالية قبل الاعتراف بأصل أو للالتزام .

وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق الملكية فإن الإنتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الأساسى والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانونى . وهكذا ، على سبيل المثال، فى حالة عقود الإيجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية تبين أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من

استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الإنتاجي لقاء دخوله في تعهد لدفع مبلغ يعادل تقريباً القيمة العادلة لذلك الأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك . وعليه ، فإن الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا في الميزانية العمومية للمستأجر .

إن الميزانيات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية قد تشتمل على عناصر لا تحقق تعريف الأصل أو الالتزام ولا تظهر كجزء من حقوق الملكية ، إلا أن التعريفات التي حددت في الفقرة ٤٨ تضع الأساس في المراجعات المستقبلية لمعايير المحاسبة الدولية الحالية وتطوير معايير محاسبية جديدة .

- الأصول :

تتمثل المنافع الاقتصادية المتضمنة في الأصل في إمكانية المساهمة ، بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما في حكمها على المنشأة . ويمكن أن تكون تلك الإمكانيات إنتاجية وجزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة . كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة ، مثلما تؤدي طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ، ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة . ويقدم النقد نفسه خدمة للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى .

يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول أن تتدفق على المنشأة بعدة طرق . على سبيل المثال يمكن للأصل :

(أ) أن يستخدم لوحده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة .

(ب) أن يستبدل مع أصول أخرى .

(ج) أن يستخدم لسداد التزام .

(د) أن يوزع على ملاك المنشأة .

كثير من الأصول ، على سبيل المثال ، الممتلكات والمنشآت والمعدات لها شكل مادي ، ولكن الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل . وعليه فإن براءات الاختراع وحقوق النشر ، على سبيل المثال ، هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها .

كثير من الأصول ، على سبيل المثال ، المدينون والممتلكات متعلقة بحقوق قانونية بما في ذلك حق الملكية . إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فإن حق الملكية لا يعد جوهرياً ، وعليه ، على سبيل المثال ، فالعقار المشغول بالإيجار يعتبر أصلاً للمنشأة إن كانت تسيطر على المنافع التي من المتوقع أن تتدفق منه . ومع أن سيطرة المنشأة على الأصل تكون في الغالب نتيجة لحقوق قانونية ، إلا أن من الممكن أن يحقق أحد العناصر تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه . على سبيل المثال ، الدراية أو المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن تحقق تعريف الأصل إذا تمكنت المنشأة ، من خلال الحفاظ على الدراية سرّاً و السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنها .

تنشأ أصول المنشأة عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ، ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال الشراء أو الإنتاج ، إلا أن هناك عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول ، مثال ذلك الممتلكات التي ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادي في إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية . إن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا تؤدي في حد ذاتها إلى أصول . وعليه فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل . هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة وتوليد الأصول ولكن الإثبات ليس بالضرورة متطابقين .

٢. الالتزامات :

إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة . والتعهد يمثل واجب أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة . يمكن للالتزامات أن تطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي . وهذا هو الحال عادة ، على سبيل المثال ، بالنسبة للمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة . كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية ، والعرف ، والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة . فإذا قررت المنشأة ، على سبيل المثال ، كسياسة أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد إنتهاء مدة الكفالة فإن المبالغ المتوقعة إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات .

إن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوى على منافع اقتصادية من أجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى ، ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق ، على سبيل المثال ، بواسطة :

(أ) الدفع نقداً .

(ب) تحويل أصول أخرى .

(ج) تقديم خدمات .

(د) استبدال الالتزام بالتزام آخر .

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق ملكية .

ويمكن أن يسدد الالتزام بطرق أخرى ، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه .

٣. حق الملكية :

بالرغم من أن حق الملكية عرف على أنه الرصيد المتبقى ، إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في الميزانية العمومية . على سبيل المثال ، في المنشآت المساهمة ، فإن الأموال التي يقدمها المساهمون ، وأرباح التشغيل ، والاحتياطيات التي تمثل

احتجاز من أرباح التشغيل ، والاحتياطيات التى تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلة . مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمى القوائم المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها . كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة فى ملكية المنشأة لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى استلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال .

يتم تكوين الاحتياطيات أحياناً بناءً على تشريع أو قانون آخر من أجل إعطاء المنشأة ودائعها حماية إضافية من آثار الخسائر . كما أن احتياطيات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب الوطنى يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب فى حالة التحويل إلى مثل هذه الاحتياطيات . إن وجود وحجم هذه الاحتياطيات القانونية ، والتشريعية والضرائبية يعتبر معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات . إن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر جزءاً للأرباح وليس مصروفات .

إن مبلغ حق الملكية الذى يظهر فى الميزانية العمومية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات . وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو مع المبلغ الذى يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافى الأصول بالتدريج أو من المنشأة ككل على أساس أنها مستمرة .

يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح ، إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هى الدخل والمصروفات وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح ، يعتمد جزئياً على مفهومى رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية.

تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي :

(أ) الدخل وهو الزيادة فى المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادة فى الأصول أو نقصان فى الالتزامات ، مما ينشأ عنها زيادة فى حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

(ب) المصروفات وهى النقص فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك فى الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان فى حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك .

إن تعريفى الدخل والمصروفات يحددان خصائصهما الرئيسية ولكن لا يحاولان وضع المعايير اللازمة لتحقيقها للاعتراف بهما فى قائمة الدخل .

يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات فى قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية . على سبيل المثال ، فقد جرت الممارسة على التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التى تنشأ عن النشاطات العادية للمنشأة وتلك التى لا تنشأ عنها . ويتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية أو ما فى حكمها فى المستقبل ، فمثلاً ، النشاطات العرضية مثل التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم . وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فإنه من الواجب الانتباه إلى طبيعة المنشأة وعملياتها . فالبنود الناشئة عن النشاطات العادية لإحدى المنشآت يمكن أن تكون غير عادية بالنسبة لأخرى.

إن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بعرض مقاييس متعددة لأداء المنشأة . وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية . على سبيل المثال ، فإن قائمة الدخل يمكن أن تظهر الربح الإجمالى ، وريح النشاطات العادية قبل الضرائب ، وريح النشاطات العادية بعد الضرائب وصافى الربح .

« الدخل :

يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات والمكاسب . ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات ، والرسوم ، والفائدة ، وأرباح الأسهم ، وريع حق الامتياز (الأتاوة) ، والإيجار .

تمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة . وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة . ومن هنا فليها لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار .

تشمل المكاسب ، على سبيل المثال ، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير الجارية . ويشمل تعريف الدخل أيضاً المكاسب غير المتحققة ، على سبيل المثال ، تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية القابلة للتسويق وتلك الناشئة عن الزيادة في القيمة المسجلة للأصول طويلة الأجل . وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية . وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب صافية بعد خصم المصاريف المتعلقة بها .

يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تطويرها ، والأمثلة على ذلك تشمل النقد ، والذمم والسلع والخدمات المستلمة مقابل السلع والخدمات المزودة . كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الالتزامات ، على سبيل المثال ، يمكن أن تزود المنشأة المقرضين بسلع وخدمات الوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق .

« المصروفات :

يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة . وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة ، على سبيل المثال ، تكلفة المبيعات ، الأجور والاستهلاك ، وتأخذ عادة

شكل التدفقات الخارجة أو استهلاك الأصول مثل النقدية وما في حكمها ، والمخزون ، والممتلكات والمنشآت والمعدات .

تمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة . وتمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى . وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار .

تشمل الخسائر ، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات ، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير الجارية . ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتحققة ، على سبيل المثال ، تلك التي تنشأ من آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة . عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة. لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر صافية من الدخل المتعلق بها .

٢. تعديلات الحفاظ على رأس المال :

إن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدي إلى زيادات أو نقصان في حق الملكية . وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات ، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال ، وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطات إعادة التقييم .

٣. الاعتراف بعناصر القوائم المالية :

الاعتراف هو عملية الإدراج في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل للبند الذي يحقق تعريف العنصر ويقى بمعايير الاعتراف المحددة في الفقرة التالية ، وهذا يشمل وصف البند بالكلمات وبالمبالغ وشمول هذا المبلغ في مجاميع الميزانية العمومية أو قائمة الدخل .

فالبندود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية العمومية أو قائمة الدخل . إن الإخفاق بالإعتراف بهذه البنود لا يتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بالإيضاحات .

إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :

(أ) كان من المحتمل أن منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المنشأة .

(ب) له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

عند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير وعليه يصبح مؤهلاً للاعتراف به فى القوائم المالية ، فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية . إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعايير التعريف والإعتراف بعنصر محدد ، على سبيل المثال أصل ، يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر ، على سبيل المثال، دخل أو التزام .

■ احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية :

يستخدم مفهوم الاحتمال فى معايير الاعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المنشأة . إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التى تميز البيئة التى تعمل فيها المنشأة . ويتم تقدير درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية استناداً إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية . على سبيل المثال ، عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمة المدينة ، فإن من المبرر الاعتراف بها كأصل وذلك فى غياب أى دليل على عكس ذلك . إلا أنه عند تعدد الذمم المدينة يكون هناك عادة احتمال بعدم تحصيل البعض منها ، وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع فى المنافع الاقتصادية .

ـ موثوقية القياس :

إن المعيار الثانى للاعتراف ببند ما هو أن له تكلفة أو قيمة يمكن قياسه بموثوقية . وفى كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر ، واستخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسية من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها ، ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به فى الميزانية العمومية أو قائمة الدخل . على سبيل المثال ، فإن المبالغ المتوقعة الحصول عليها من دعوى قضائية يمكن أن تقى بتعريف كل من الأصل والدخل وكذلك معيار الاحتمالية للاعتراف ، ولكن إذا كان من غير الممكن قياس المطالبة بموثوقية ، يجب أن لا يعترف بها بأصل أو دخل ، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو الجداول المكملة .

إن البند الذى لا يحقق فى وقت معين شروط الاعتراف به ، قد يحقق هذه الشروط فى وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة .

إن البند الذى يحوز على الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يخفق فى تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو الجداول المكملة . ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة بالبند ملائمة لتقييم المركز المالى ، والأداء ، والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة من قبل مستخدمى القوائم المالية .

ـ الاعتراف بالأصول :

يتم الاعتراف بالأصل فى الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق على المنشأة وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

لا يعترف بالأصل فى الميزانية العمومية عند تكبد نفقة ليس من المحتمل أن تتدفق عنها منافع اقتصادية للمنشأة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية . وعوضاً عن ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف فى قائمة الدخل . إن هذه

المعالجة لا تدل على أن قصد الإدارة من وراء تكبد النفقة شيء غير توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة أو أن الإدارة تسير على غير هدى وأن كل ما يمكن أن يستدل من ذلك هو أن درجة التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية للمنشأة بعد الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف بأصل .

• الاعتراف بالالتزامات :

يتم الاعتراف بالالتزامات في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن تدفقاً خارجاً من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية . وفي الواقع العملي ، لا يعترف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة (على سبيل المثال ، الالتزامات لقاء مخزون طلب ولم يستلم بعد) كالتزامات في القوائم المالية . ولكن مثل هذه التعهدات قد تحقق تعريف الالتزامات ويمكن أن تتأهل للاعتراف بها بشرط تحقق معايير الاعتراف في الظروف المحددة . وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها .

• الاعتراف بالدخل :

يتم الاعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل ، أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقية . وهذا يعني ، في الواقع ، أن الاعتراف بالدخل يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات (على سبيل المثال، الزيادة الصافية في الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص في الالتزامات الناتج عن التنازل عن دين) .

إن الإجراءات المتبعة عملياً للاعتراف بالدخل ، مثل متطلب اكتساب الإيراد ، هي تطبيقات لمعايير الاعتراف في هذا الإطار . إن هذه الإجراءات موجهة عامة إلى قصر الاعتراف بالدخل على تلك البنود التي يمكن أن تقاس بموثوقية وبدرجة كافية من التأكد .

٢. الاعتراف بالمصروفات :

يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص فى المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص فى أصل أو زيادة فى التزام ويمكن قياسه بموثوقية. وهذا يعنى فى الواقع ، أن الاعتراف بالمصروفات يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة فى الالتزامات أو نقص فى الأصول (على سبيل المثال ، إثبات استحقاقات المستخدمين أو استهلاك المعدات) .

يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل . وهذا الإجراء ، الذى يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف مع الإيراد ، يتضمن الاعتراف المتزامن أو المجتمع بالإيراد والمصروفات التى تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى . على سبيل المثال ، يعترف بمختلف عناصر المصروفات التى تشكل تكلفة البضاعة المباعة فى نفس الوقت الذى يعترف فيه بالدخل الناتج عن بيع البضاعة . ولكن تطبيق مفهوم المقابلة تحت هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف ببنود فى الميزانية العمومية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات .

عندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال عدد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم والمعقول . إن هذا غالباً ما يكون ضرورى عند الاعتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات والشهرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية . وفى هذه الحالات يشار إلى المصروف باسم الإهلاك أو الاستهلاك . إن المقصود من هذه الإجراءات هو الاعتراف بالمصروفات فى نفس الفترات المحاسبية التى تستهلك أو تستنفذ فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود .

يعترف بالمصروف حالاً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع اقتصادية مستقبلية أو عندما ، وإلى الحد الذي ، لا تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة ، أو لم تعد مؤهلة ، للاعتراف بها كأصل في الميزانية العمومية .

ويتم كذلك الاعتراف بمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يتم تكبد التزام بها دون الاعتراف بأصل ، مثل الالتزام الناشئ عن كفالة السلع المباعة .

■ مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال:

■ مفاهيم رأس المال :

تتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية، بموجب المفهوم المالي لرأس المال ، مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة ، فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة. أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال ، مثل القدرة التشغيلية ، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة، على سبيل المثال ، بوحدات الإنتاج اليومية.

يتم اختيار المفهوم المناسب لرأس مال المنشأة على أساس حاجات مستخدمي قوائمها المالية ، وهكذا يجب تبني المفهوم المالي لرأس المال إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساساً بالحفاظ على رأس المال الأسمى المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر . أما إذا كان اهتمامهم الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمنشأة فإن المفهوم المادي لرأس المال يجب أن يستخدم . ويدل المفهوم الذي يتم اختياره على الهدف الذي يتم السعي لتحقيقه من تحديد الربح ، حتى لو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم .

٥ حالة عملية رقم (١) : أسئلة متعددة الخيارات :

(١) ما هو الوضع المرجعى لإطار العمل ؟

أ - له المستوى الأعلى للمرجعية ، وفى حالة حدوث تعارض بين إطار العمل وأى معيار أو تفسير، فإن إطار العمل هو الذى يكون له الأولوية على المعيار أو التفسير .

ب - فى حالة انطباق معيار أو تفسير بصفة خاصة على صفقة ما فإنه يتفوق على إطار العمل ، وفى حالة غياب معيار أو تفسير ينطبق بصفة خاصة على معاملة معينة ينطبق إطار العمل .

ج - فى حالة وجود معيار أو تفسير ينطبق بصفة خاصة على الصفقة فإنه يتفوق على إطار العمل، ويكون له الأولوية وفى حالة غياب معيار أو تفسير ينطبق بصفة خاصة على الصفقة ، فإنه ينبغى على الإدارة أن تأخذ بتطبيق إطار العمل فى وصفها وتطبيقها للسياسة المحاسبية التى يترتب عليها معلومات ملانمة وموثوقة.

د - ينطبق إطار العمل فقط عندما يضع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معايير جديدة وغير مطلوب مطلقاً من المنشأة النظر فى إطار العمل .

الإجابة : (ج) .

(٢) ما هو الهدف من القوائم المالية وفقاً لإطار العمل ؟

أ - توفير معلومات حول المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للكيان بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ب - إعداد وعرض الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات فى حقوق الملكية .

ج - إعداد وعرض معلومات مقارنة وملانمة وموثوقة ومفهومة للمستثمرين والدائنين .

د - إعداد قوائم مالية طبقاً لكل المعايير السارية والتفسيرات السارية .

الإجابة : (أ) .

(٣) أيًا من الآتي افتراضات أساسية للقوائم المالية ؟

أ - الموثوقية والملاءمة .

ب - الحفاظ على رأس المال المالى ورأس المال المادى .

ج - أساس الاستحقاق والمشروع المستمر .

د - الحيطة والحذر .

الإجابة : (جـ) .

(٤) ما هى السمات النوعية للقوائم المالية طبقاً لإطار العمل ؟

أ - هى الصفات التى تجعل المعلومات المقدمة فى القوائم المالية مفيدة لمستخدميها .

ب - هى الفئات العريضة للآثار المالية للصفقات والأحداث الأخرى .

ج - هى الجوانب غير الكمية لمركز الكيان وأدائه والتغيرات فى المركز المالى .

د - هى التى تقيس درجة توافق المنشأة مع كل المعايير والتفسيرات ذات العلاقة .

الإجابة : (أ) .

(٥) أى من الآتى لا يعتبر سمة نوعية للقوائم المالية طبقاً لإطار العمل ؟

أ - الأهمية النسبية (المادية) .

ب - القابلية للفهم .

ج - القابلية للمقارنة .

د - الملاءمة .

الإجابة : (أ) .

(٦) متى ينبغي أن يفى البند بتعريف عنصر ليتم الاعتراف به طبقاً لإطار

العمل ؟

أ - عندما يكون محتملاً أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مقترنة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه .

ب - عندما يكون العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل موثوق .

ج - عندما يحصل الكيان على السيطرة على الحقوق والالتزامات المقترنة بالبند .

د - عندما يكون محتملاً أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مقترنة بالبند تتدفق من

أو إلى الكيان ويكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

الإجابة : (د) .

الوحدة التعليمية الثانية

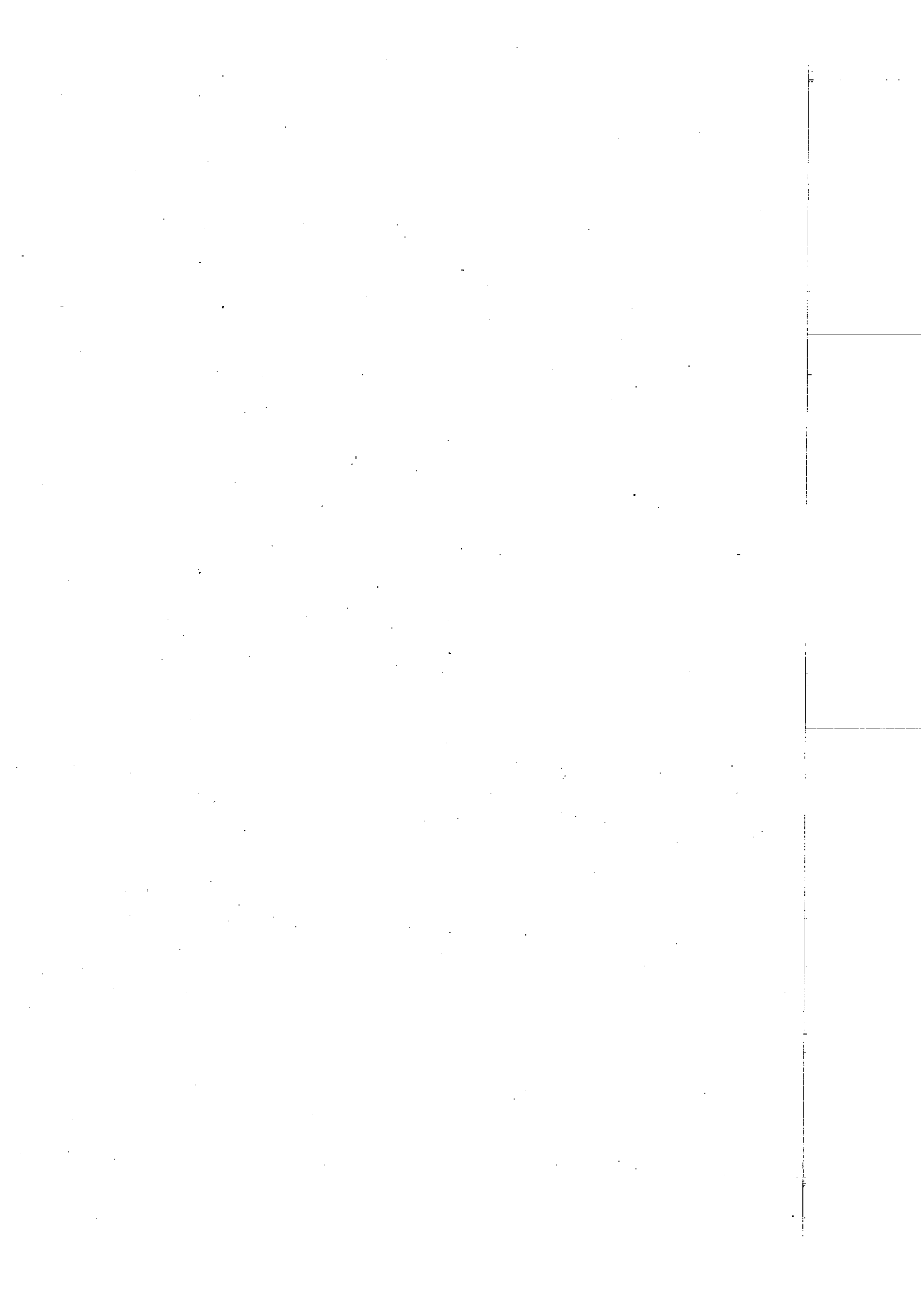
القوائم المالية الأساسية

(أنواعها – عناصرها – العلاقة بينها)

الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- التعرف على أنواع القوائم المالية الأساسية والمعلومات التي تقدمها للمستخدمين.
- التعرف على مفهوم قائمة المركز المالي وعناصرها.
- التعرف على مفهوم قائمة الدخل وعناصرها.
- التعرف على مفهوم قائمة الأرباح المحتجزة وعناصرها.
- التعرف على قائمة التدفقات النقدية وعناصرها.
- التعرف على العلاقات بين القوائم المالية الأساسية وتدفق المعلومات بينها.
- إبراز دور التقارير المالية في اتخاذ القرارات .
- قائمة القيمة المضافة .



الوحدة التعليمية الثانية القوائم المالية الأساسية (أنواعها - عناصرها - العلاقة بينها)

● مقدمة :

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية فى الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المنشأة ، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف ، على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالى للمنشأة وما حققته من نتائج ، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائى للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة ، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطى فترة معينة من نشاط الأعمال ، وتلتزم المنشآت باعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية كمايلى :

- ١ - قائمة المركز المالى .
- ٢ - قائمة الدخل .
- ٣ - قائمة حقوق الملكية .
- ٤ - قائمة التدفقات النقدية .

ويخلص الشكل (١ - ٢) الأسئلة الأربعة الأساسية التى يحتمل أن يسألها متخذو القرارات ، وتقدم كل قائمة الإجابة على أحد هذه الأسئلة .

ولفحص ما تتضمنه القوائم المالية وكيفية قراءتها ، فإننا سوف نتناول القوائم المالية لأحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ وسوف نركز على الصورة العامة لتفهم العلاقات بين القوائم المالية الأساسية ، والمعلومات التى تقدمها لمتخذى القرارات ، وفى هذه المرحلة المبكرة سيكون من الضرورى التغاضى عن بعض التفاصيل لكل قائمة ، إلا أنه فى مرحلة تالية سوف نفحص هذه التفاصيل بعناية حتى يمكن عمل التحليلات اللازمة بعمق أكبر ، وسوف نرى كيف تتدفق البيانات من قائمة إلى أخرى .

المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية :

السؤال	الإجابة	القائمة المالية
كيف يتم تقييم أداء الشركة أثناء الفترة المالية	الإيرادات × (-) المصروفات × صافي الدخل × أو صافي الخسارة	قائمة الدخل (وتسمى أيضاً قائمة التشغيل)
لماذا تغيرت حقوق الملكية خلال الفترة	رأس المال أول الفترة × + صافي الدخل × + الاستثمار الإضافي × (-) المسحوبات (×) رأس المال آخر المدة (×)	قائمة الأرباح المحتجزة
ما هو الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة	الأصول = الخصوم + حقوق الملكية	الميزانية أو تسمى قائمة المركز المالي
ما هو مقدار النقدية السدى تولده أو تنفقه الشركة أثناء الفترة، وما هي أسباب التغير في النقدية .	تدفقات نقدية من التشغيل × تدفقات نقدية من الاستثمار × تدفقات نقدية من التمويل × الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ×	قائمة التدفقات النقدية

● أنواع القوائم المالية الأساسية :

The Basic Financial Statements

● مقدمة :

الخطوة الأخيرة فى العملية المحاسبية هى توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية ، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل نتائج التشغيل ، الوضع المالى ، التدفقات النقدية فى نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على إتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشأة .

وتقوم منشآت الأعمال بإعداد أربع قوائم أساسية هى :

أ - قائمة المركز المالى (الميزانية)

Statement of Financial Position (Balance Sheet)

Income Statement

ب - قائمة الدخل

Statement of Cash Flow

ج - قائمة التدفقات النقدية

Statement of Owner's in Equity

د - قائمة حقوق الملكية

أ - قائمة المركز المالى (الميزانية) :

● مقدمة :

الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالى لمنشأة معينة (أى قيم الأصول، الخصوم ، حقوق الملكية) فى نقطة زمنية معينة ، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة ، ومثلما تصور الصورة الفوتوغرافية نقطة معينة فإن الميزانية تصور أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها فى تاريخ معين ، وحتى يمكن فهم الصورة كاملة فإنه يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التى تتكون منها والعلاقات التى تربط بين تلك العناصر .

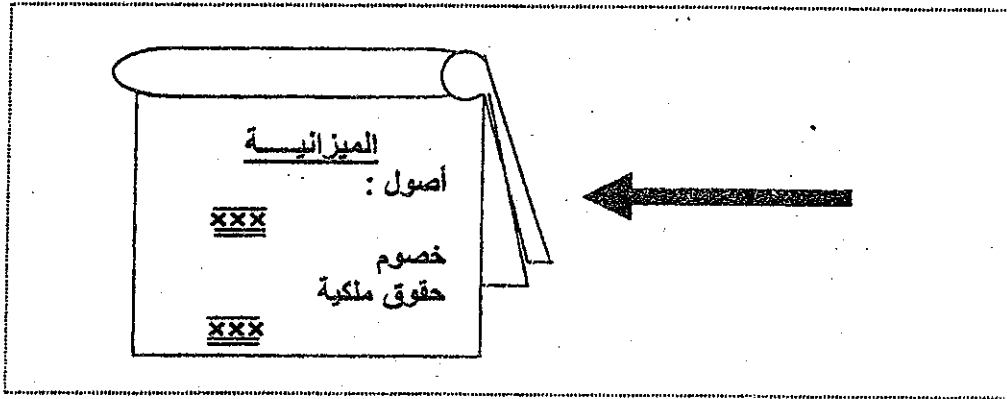
● هيكل الميزانية :

اسم المنشأة عنوان القائمة التاريخ وحدة القياس	منشأة الياسمين الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ (الأرقام بالآلاف الجنيهات)
	الأصول
	نقدية ٤٨٩٥
	حسابات المدينين ٥٧١٤
	المخزون ٨٥١٧
	الآلات والمعدات ٧١٥٤
	العقارات ٩٨١
	إجمالي الأصول ٢٧٢٦١
	الخصوم
	حسابات دائنين ٧١٥٦
	أوراق الدفع ٩٠٠٠
	إجمالي الخصوم ١٦١٥٦
	حقوق الملكية
	رأس المال المدفوع ٢٠٠٠
	أرباح محتجزة ٩١٠٥
	إجمالي حقوق الملكية ١١١٠٥
	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية ٢٧٢٦١

لاحظ أن عنوان الميزانية Heading يتكون من أربعة عناصر هامة هي :

- ١ - اسم المنشأة : منشأة الياسمين .
- ٢ - عنوان القائمة : الميزانية أو قائمة المركز المالي .
- ٣ - تحديد تاريخ القائمة : في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ .
- ٤ - وحدة القياس : فالأرقام قد تكون بالجنيه أو بالآلاف أو بالمليون جنيه .

وتتكون الميزانية من ثلاثة عناصر أساسية :



ويمكن تصوير المعادلة المحاسبية الأساسية كمايلي :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

المصادر الاقتصادية
(مثل النقدية، المخزون، ... إلخ)

مصدر تمويل الموارد الاقتصادية
الخصوم : تمويل من الدائنين
حقوق الملكية : تمويل من المساهمين

العنصر الأول : الأصول :

تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة ، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها منشأة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة ، ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة السابقة حتى يوصف البند بأنه أصل :

- ١ - يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل .
- ٢ - أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل ، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع .
- ٣ - أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منفعة الأصل قد حدث فعلاً .

وتظل الأصول مصدراً اقتصادياً للمنشأة طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة السابق ذكرها ، وتؤدي معاملات المنشأة والتشغيل إلى حدوث تغييرات مستمرة في أصول المنشأة .

الإلتزامات :

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية لمنشأة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية .

ولكي يوصف البند بأنه إلتزام ، فإنه لا بد أن يفي بالخصائص الثلاثة التالية :

- ١ - يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية إلتزام حالي عن طريق تحويل مستقبلية لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين .
- ٢ - لا يمكن تفادي الإلتزام .
- ٣ - وقوع الحدث الملزم للمنشأة .

حقوق الملكية :

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم ، وتمثل حصة الملاك في المنشأة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح ، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح .

تفسير قائمة المركز المالى :

يمثل تقييم أصول المنشأة أحد الأمور الهامة للدائنين والبنوك الدائنة والمستثمرين لأنها توفر الأسس التى يمكن استخدامها لتقدير ما إذا كانت المنشأة تملك موارد مناسبة متاحة للتشغيل ، وكذلك ما إذا كان يمكن أن يتم بيعها وتحويلها إلى نقدية حتى فى حالات تصفية المنشأة .

كذلك توجه اطراف عديدة اهتمامها نحو ديون المنشأة للتعرف على ما إذا كانت المنشأة تملك موارد كافية للتحويل إلى نقدية تستخدم فى سداد الديون ، حيث تنظر البنوك الدائنة والأطراف المقرضة الأخرى للعلاقة بين الأصول والخصوم وتحليل ما إذا كانت المنشأة تملك موارد مناسبة لمقابلة التزاماتها ، كما تنظر البنوك الدائنة والمقرضون إلى حقوق الملكية على أنها خط الدفاع الأولى لتلقى الخسائر ، فمطالبات الجهات الدائنة تأتى من الناحية القانونية قبل أن يحصل أصحاب الملكية على حقوقهم، فعند تصفية المنشأة وبيع أصولها وتحويلها إلى نقدية فإنه يتم استخدام هذه الحصيلة فى سداد الجهات الدائنة مثل البنوك وذلك قبل استلام الملاك لأى مبالغ من حقوقهم .

ولذلك ينظر الدائنون إلى حقوق الملكية على أنها أداة حماية أو وسادة (مصد ضد الخسائر) .. "Cushion" .

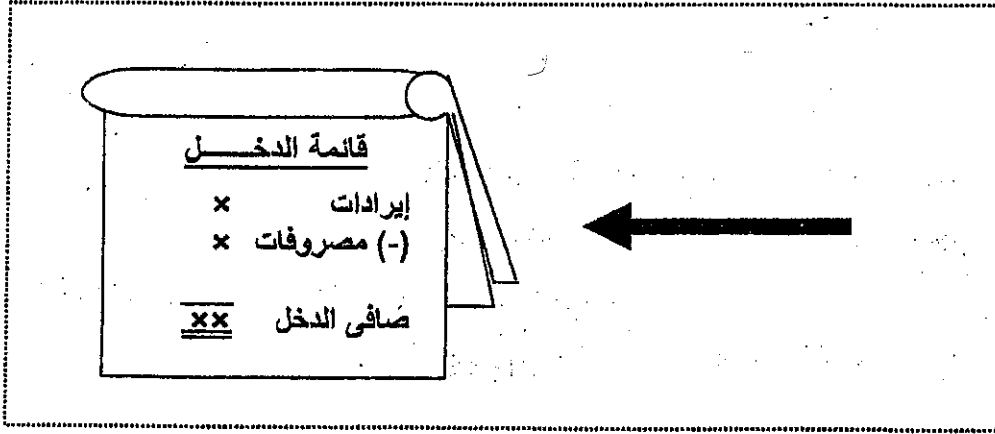
The Income Statement

ب- قائمة الدخل :

- المفهوم :

يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة ، فبجانب قائمة الدخل يمكن ان يطلق

عليها **Statement of Earnings** أو قائمة التشغيل **Statement of Operations** وتفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصاً مصروفاتها خلال فترة مالية معينة .



ويلاحظ أنه بينما يستخدم مصطلح الربح " Profit " بشكل واسع لقياس أداء المنشأة والحكم على مدى نجاحها ، إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الربح Net Income أو المكسب Net Earnings ويتضمن عنوان القائمة أيضاً البنود الأساسية التالية:

- ١ - أسم المنشأة : منشأة الياسمين
- ٢ - أسم القائمة : قائمة الدخل
- ٣ - الفترة المالية : مثلاً عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ .
- ٤ - وحدة القياس : مثلاً (الأرقام بالآلاف الجنيهات) .

يقوم المستثمرون والدائنون مثل البنوك والغير بتحليل صافي دخل المنشأة لأنه يستخدم كمؤشر على قدرة المنشأة على بيع السلع و / أو تأدية الخدمات وبما يزيد عن تكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل ، ويقوم المستثمرون بشراء أسهم المنشأة عندما يعتقدون أن المكاسب المستقبلية سوف تنمو وتزيد ، وبالتالي سوف تؤدي إلى اسعار أعلى للأسهم ، ويقوم المقرضون أيضا بتحليل

المكاسب المستقبلية للمنشأة للتعرف على مصادر إعادة سداد القروض ، وتعد تفاصيل قائمة الدخل أيضاً هامة ، ولذلك يتم تقسيم قائمة الدخل عادة إلى عدة أقسام مثل دخل التشغيل ، الدخل من الأنشطة المستمرة ، الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية وكما سيأتى بيانه ، ومثل هذه العوامل وأمور أخرى سوف تساعد المستثمرون والدانئون على تقدير مكاسب المنشأة المستقبلية .

جـ- قائمة الأرباح المحتجزة : Statement of Retained Earnings

تعرف قائمة الأرباح المحتجزة بأنها التقرير الذى يتم من خلاله بيان تأثير صافى الدخل وتوزيعات الأرباح على الوضع المالى للمنشأة خلال الفترة المحاسبية وتكون المعادلة المحاسبية المستخدمة لذلك هي :

أرباح محتجزة أول المدة + صافى الدخل - توزيعات الأرباح = أرباح محتجزة آخر المدة

قائمة الأرباح المحتجزة	
رصيد أرباح محتجزة أول المدة	x
+ صافى الدخل	x
(-) توزيعات الأرباح	(x)



ويكون هيكل قائمة الأرباح المحتجزة كمايلي :

أسم المنشأة	منشأة الياسمين
عنوان القائمة	قائمة الأرباح المحتجزة
الفترة المالية	عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
وحدة القياس	(الأرقام بالآلاف الجنيهات)
رصيد الأرباح المحتجزة في فترة سابقة	أرباح محتجزة في ١ يناير ٢٠٠٥ ٦٨٠٥
صافي الدخل قسج من قلمة لدخل	+ صافي الدخل عن ٢٠٠٥ ٣٣٠٠
توزيعات الأرباح لمغن عها خلال فترة	(-) توزيعات الأرباح خلال ٢٠٠٥ (١٠٠٠)
رصيد الأرباح لمحتجزة لدى يظهر في الميزانية	أرباح محتجزة في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ٩١٠٥

ويتضح من ذلك أن هيكل هذه القائمة يحتوى على :

مقدمة القائمة وتحتوى على :

اسم المنشأة ، عنوان القائمة ، الفترة المالية ، وحدة القياس ومثل قائمة الدخل فإن قائمة حقوق الملكية يتم إعدادها عن فترة مالية معينة (الفترة المحاسبية) ، وتوضح القائمة الأثر الذى يحدثه صافى الدخل والاستثمار الاضافى والمسحوبات على الوضع المالى للمنشأة ، كما تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية :

العلاقة الأولى : المعلومة التى تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة الأرباح المحتجزة وهى صافى الدخل .

العلاقة الثانية : المعلومة التى تتدفق من قائمة الأرباح المحتجزة إلى الميزانية وهى رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة .

تفسير قائمة الأرباح المحتجزة :

تقوم معظم المنشآت الناجحة عادة بحجز جزء من أرباحها وعدم توزيعه لعمل توسعات في المستقبل ، أو استغلال أى فرص طارئة قد تظهر في المستقبل أو لتدعيم احتياطياتها ، وإعادة الاستثمار من المكاسب أو الأرباح المحتجزة يمثل أحد المصادر الهامة لتمويل أفعال المنشأة ، ويهتم الدائنون والمقرضون بقائمة الأرباح المحتجزة لأنها تبين سياسة المنشأة في إجراء توزيعات الأرباح وقدرتها على إعادة سداد ديونها ، فكل مبلغ تسدده المنشأة كتوزيعات أرباح على مساهميها يمثل نسبياً خفصاً في قدرتها على إعادة سداد ديونها ، كما يفحص المستثمرون قائمة الأرباح المحتجزة لتحديد ما إذا كانت المنشأة تعيد استثمار جزء مناسب من أرباحها لتدعيم احتمالات النمو المستقبلية .

Statement of Cash Flow

د - قائمة التدفقات النقدية :

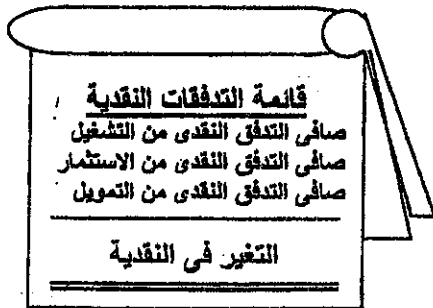
- المفهوم :

تركز قائمة التدفقات النقدية على أمرين :

الأول : أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة .

الثاني : أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي :

أنشطة التشغيل ، أنشطة الاستثمار ، أنشطة التمويل .



- هيكل قائمة التدفقات النقدية :

تتضمن مقدمة قائمة التدفقات النقدية أيضاً العناصر التالية :

- اسم المنشأة .
- عنوان القائمة .
- الفترة المالية .
- وحدة القياس .

ويلاحظ :

مثل قائمة الدخل فإن قائمة التدفقات النقدية تغطي فترة مالية معينة (الفترة المحاسبية) والتي تكون عادة سنة واحدة .

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل أن كل الإيرادات قد لا يتم تحصيلها (فهناك مبيعات أو إيرادات قد تتم بالأجل) ، كذلك فإن كل المصروفات الظاهرة في قائمة الدخل قد لا تساوى النقدية المدفوعة فقد تختلف الفترة التي يستنفذ فيها المصروف عن الفترة التي يتم سدادها فيها ، ولذلك فإن قائمة الدخل لا تمدنا بالمعلومات اللازمة عن التدفقات النقدية ، ولذلك يقوم المحاسبون بإعداد قائمة التدفقات النقدية لتوفير المعلومات المطلوبة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأسباب التي أدت إلى التغيرات في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية فيما بين نهاية الفترة السابقة ونهاية الفترة الحالية ، ويتم تبويب أسباب هذه التغيرات إلى ثلاثة أقسام * :

+/- صافى التدفقات النقدية من التشغيل

+/- صافى التدفقات النقدية من الاستثمار

+/- صافى التدفقات النقدية من التمويل

xx التغير في النقدية

لاحظ أن كل قسم من الأقسام الثلاثة قد يكون صافية موجب أو سالب .

* المتحصلات تكون موجبة + والمدفوعات تكون سالبة (-) .

- عناصر القائمة :

١ - التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

وهي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل :

- المتحصلات من العملاء ، والمتحصلات من إيرادات ودخول أخرى مثل
الفوائد +

- المدفوعات للموردين والعاملين ، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد
والضرائب (-) .

٢ - التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول
الثابتة) وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل .

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة +
- مدفوعات لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل سالبة (-)

٣ - التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشأة نفسها ، وتتضمن المتحصلات أو

المدفوعات من / إلى المستثمرين والدائنين (فيما عدا الموردين) مثل :

- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم خزانة (أسهم المنشأة نفسها) .
- متحصلات من قروض .
- سداد قروض .
- سداد توزيعات أرباح .
- شراء أسهم خزانة .

اسم المنشأة عنوان القائمة الفترة المالية وحدة القياس	منشأة الياسمين قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ (الأرقام بالآلاف جنيه)																														
ترتبط مباشرة بقائمة الدخل	<table> <tr> <td data-bbox="614 566 971 604"> <u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:</u> </td><td data-bbox="1007 624 1103 653"> ٣٣٥٦٣ </td></tr> <tr> <td data-bbox="696 624 971 662"> متحصلات نقدية من العملاء </td><td data-bbox="1007 681 1103 710"> (٣٠٨٥٤) </td></tr> <tr> <td data-bbox="683 681 971 720"> مدفوعات للموردين والعاملين </td><td data-bbox="1007 739 1103 768"> (٤٥٠) </td></tr> <tr> <td data-bbox="820 739 971 778"> مدفوعات فائدة </td><td data-bbox="1007 797 1103 826"> (١١٩٠) </td></tr> <tr> <td data-bbox="532 855 971 894"> (١) صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل </td><td data-bbox="1007 855 1103 884"> ١٠٦٩ </td></tr> <tr> <td data-bbox="614 913 971 952"> <u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:</u> </td><td data-bbox="1007 971 1103 1000"> (١٦٢٥) </td></tr> <tr> <td data-bbox="621 971 971 1010"> مدفوعات نقدية لشراء آلات ومعدات </td><td data-bbox="1007 1029 1103 1058"> (١٦٢٥) </td></tr> <tr> <td data-bbox="498 1029 971 1068"> (٢) صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار : </td><td data-bbox="1007 1087 1103 1116"> ٤٠٠ </td></tr> <tr> <td data-bbox="621 1087 971 1126"> <u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:</u> </td><td data-bbox="1007 1145 1103 1174"> (١٠٠٠) </td></tr> <tr> <td data-bbox="655 1145 971 1184"> الحصول على قروض من البنوك </td><td data-bbox="1007 1203 1103 1232"> ٤٠٠ </td></tr> <tr> <td data-bbox="772 1203 971 1242"> سداد توزيعات أرباح </td><td data-bbox="1007 1261 1103 1290"> (١٠٦٩) </td></tr> <tr> <td data-bbox="614 1261 971 1300"> (٣) صافي التدفق النقدي من التمويل </td><td data-bbox="1007 1319 1103 1348"> ١٠٥١ </td></tr> <tr> <td data-bbox="539 1319 971 1358"> صافي التغير في النقدية = ١ + ٢ + ٣ </td><td data-bbox="1007 1377 1103 1406"> ٤٨٩٥ </td></tr> <tr> <td data-bbox="635 1358 971 1396"> رصيد النقدية أول المدة </td><td data-bbox="1007 1416 1103 1445"> ٤٠٠ </td></tr> <tr> <td data-bbox="690 1416 971 1454"> رصيد النقدية في نهاية المدة </td><td data-bbox="1007 1474 1103 1503"> ٤٨٩٥ </td></tr> </table>	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:</u>	٣٣٥٦٣	متحصلات نقدية من العملاء	(٣٠٨٥٤)	مدفوعات للموردين والعاملين	(٤٥٠)	مدفوعات فائدة	(١١٩٠)	(١) صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	١٠٦٩	<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:</u>	(١٦٢٥)	مدفوعات نقدية لشراء آلات ومعدات	(١٦٢٥)	(٢) صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار :	٤٠٠	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:</u>	(١٠٠٠)	الحصول على قروض من البنوك	٤٠٠	سداد توزيعات أرباح	(١٠٦٩)	(٣) صافي التدفق النقدي من التمويل	١٠٥١	صافي التغير في النقدية = ١ + ٢ + ٣	٤٨٩٥	رصيد النقدية أول المدة	٤٠٠	رصيد النقدية في نهاية المدة	٤٨٩٥
<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:</u>	٣٣٥٦٣																														
متحصلات نقدية من العملاء	(٣٠٨٥٤)																														
مدفوعات للموردين والعاملين	(٤٥٠)																														
مدفوعات فائدة	(١١٩٠)																														
(١) صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	١٠٦٩																														
<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:</u>	(١٦٢٥)																														
مدفوعات نقدية لشراء آلات ومعدات	(١٦٢٥)																														
(٢) صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار :	٤٠٠																														
<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:</u>	(١٠٠٠)																														
الحصول على قروض من البنوك	٤٠٠																														
سداد توزيعات أرباح	(١٠٦٩)																														
(٣) صافي التدفق النقدي من التمويل	١٠٥١																														
صافي التغير في النقدية = ١ + ٢ + ٣	٤٨٩٥																														
رصيد النقدية أول المدة	٤٠٠																														
رصيد النقدية في نهاية المدة	٤٨٩٥																														

$$٤٠٠ + ١٦٢٥ - ١٠٦٩ =$$

رصيد النقدية آخر الفترة السابقة

رصيد النقدية الذي يظهر في الميزانية

تفسير قائمة التدفقات النقدية :

يعتقد الكثيرون من المحللين أن قائمة التدفقات النقدية أكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوزيعات الأرباح للمساهمين ، كما ينظر المصرفيون إلى قسم التدفقات النقدية من التشغيل على أنه الأكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية ، وسداد التزامات تجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل توسعات .

ويقوم المساهمون بالاستثمار في المنشأة فقط عندما يعتقدون أنها تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل لإمكان سداد توزيعات الأرباح وعمل التوسعات ، أما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى الزيادة / أو النقص في الطاقة الانتاجية ، وتمثل الزيادة في الاستثمارات اشارة ايجابية ، أما قسم التمويل فيوضح مصادر التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد

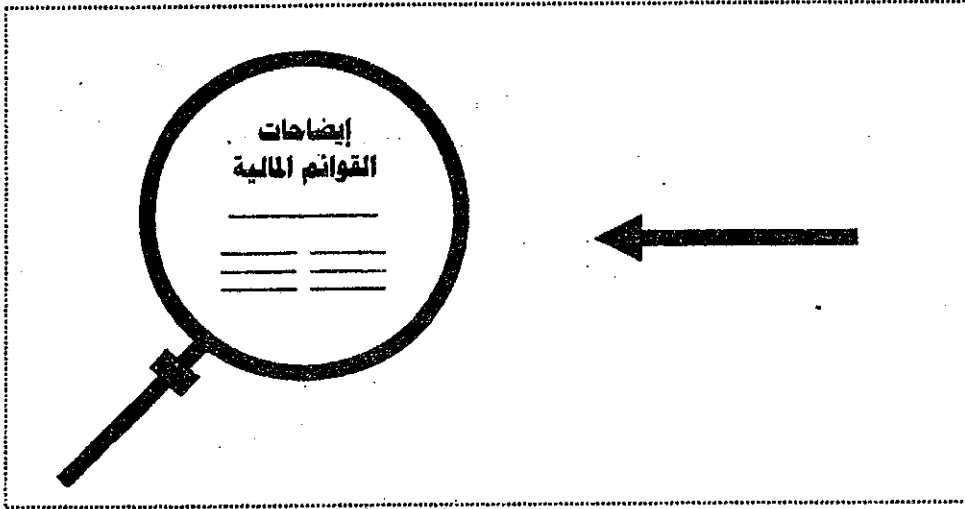
العلاقات بين القوائم المالية :

تبين دراسة القوائم المالية الأساسية الأربعة العناصر التي تتكون منها كل قائمة ، ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المعلومات تتدفق من قائمة إلى أخرى ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة حقوق الملكية .
- ٢ - رصيد رأس المال آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية سوف يظهر كأحد بنود الميزانية .
- ٣ - رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية .

الإيضاحات :

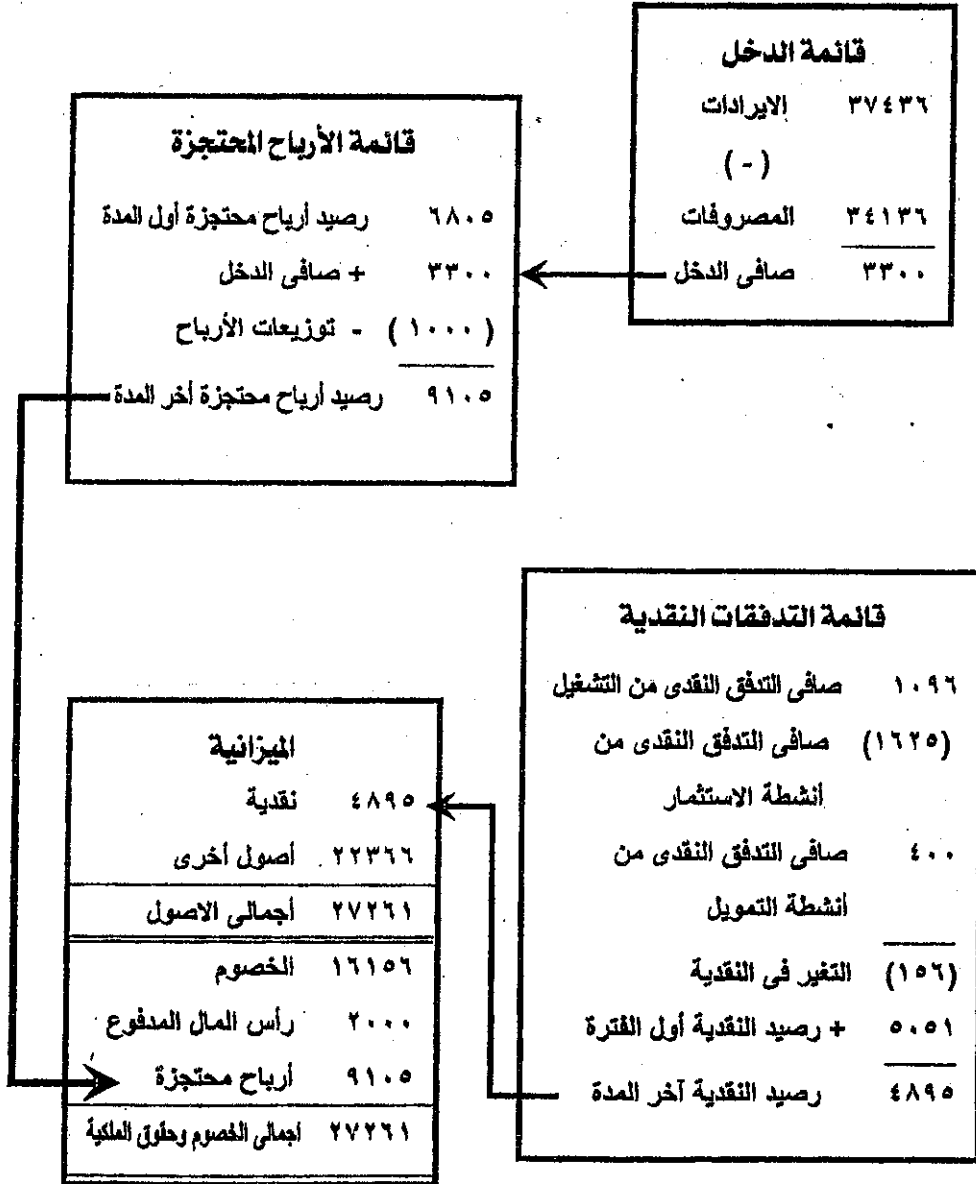
توفر الإيضاحات (الهوامش) معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة ،
وذلك لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة .



ويوجد ثلاثة أنواع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية :

- ١ - يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل : الاعتراف بالإيراد ، تقييم المخزون ، تقييم الاستثمارات المالية ، طريقة الإهلاك إلخ .
- ٢ - يقدم النوع الثاني أى معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية ، فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبياً لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها .
- ٣ - يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية .

شكل يبين العلاقات بين القوائم المالية



العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

يمكن توضيح العلاقات بين القوائم المالية الأساسية من خلال الأشكال التالية :

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

صافي الدخل	
قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١	
رصيد أرباح محتجزة أول الفترة	× ×
+ صافي الدخل (أو - صافي الخسارة)	× ×
- توزيعات الأرباح	(××)
رصيد أرباح محتجزة آخر المدة	× ×

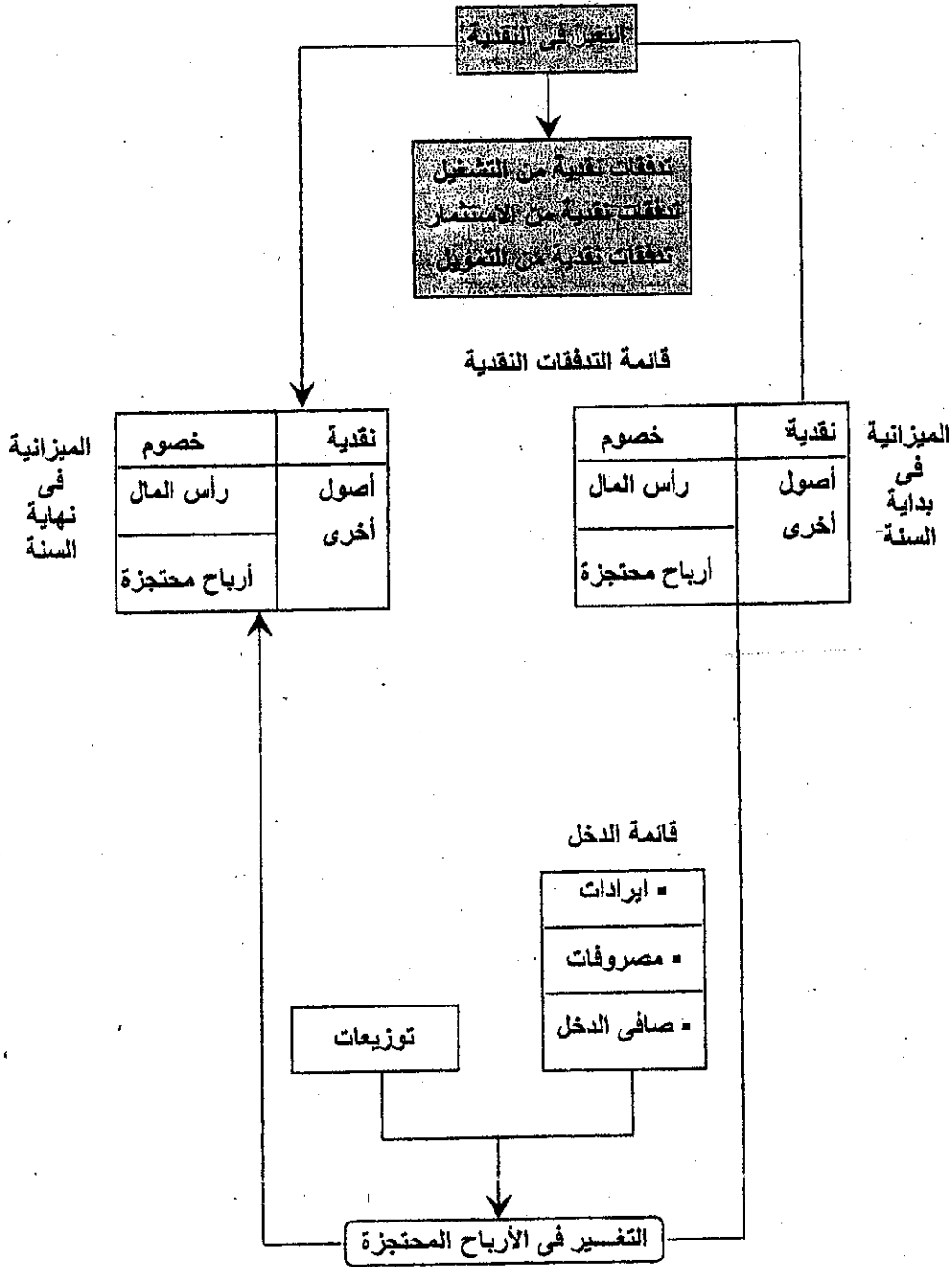
الميزانية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

أصول متداولة		خصوم متداولة	
نقدية	×	حسابات الدائنين	×
حسابات المدينين	×	خصوم متداولة أخرى	×
مخزون	×	خصوم ثابتة	×
أصول ثابتة (صافي)	×	حقوق ملكية	
		رأس المال	×
		أرباح محتجزة	×

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

صافي تدفقات نقدية من التشغيل	×
صافي تدفقات نقدية من الاستثمار	×
صافي تدفقات نقدية من التمويل	×
التغير في النقدية خلال الفترة	×
+ رصيد النقدية أول الفترة	×
رصيد النقدية آخر الفترة	××

شكل (١-٣) يبين العلاقة بين القوائم المالية الأساسية



حالات عملية

■ مثال (١) :

استكمل الأرقام الناقصة في الميزانية التالية ، وذلك في ضوء دراستك للعلاقات بين القوائم المالية الأساسية :

منشأة الياسمين
الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول		
نقدية	١٠.٠٠٠	
مدينون	٢٠.٠٠٠	
مخزون	٥٠.٠٠٠	
أصول ثابتة	؟	
إجمالي الأصول		؟
دائنون	٦٠.٠٠٠	
رأس المال	؟	
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية		؟

علماً بأن :

- ١ - إجمالي الإيرادات ٩٠.٠٠٠ جنيه وكانت المصروفات خلال السنة كمايلي :
٢٤.٠٠٠ جنيه مرتبات - ١٢.٠٠٠ جنيه إيجار - ١٤.٠٠٠ جنيه إعلان -
١٥.٠٠٠ جنيه مصروفات أخرى .
- ٢ - رأس المال في أول يناير ٢٠٠٥ كان ١٢٠.٠٠٠ جنيه والاستثمار الإضافي خلال عام ٢٠٠٥ بلغ ١٠.٠٠٠ جنيه والمسحوبات ١٨.٠٠٠ جنيه .

خطوات الحل

أولاً : إعداد قائمة الدخل :

منشأة الياسمين قائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

إجمالي الإيرادات		٩٠٠٠٠
ناقصاً : المصروفات		
مصروف مرتبات	٢٤٠٠٠	
مصروف إيجار	١٢٠٠٠	
مصروف إعلان	١٤٠٠٠	(-)
مصروفات أخرى	١٥٠٠٠	
إجمالي المصروفات		٦٥٠٠٠
صافي الدخل (ربح)		٢٥٠٠٠

منشأة الياسمين

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

رأس المال في أول يناير ٢٠٠٥	١٢٠٠٠٠
(+)	
الاستثمار الإضافي	١٠٠٠٠
صافي الربح	٢٥٠٠٠
	١٥٥٠٠٠
ناقصاً :	
المسحوبات	١٨٠٠٠
رأس المال آخر النعمة (يظهر في الميزانية)	١٣٧٠٠٠

منشأة الياسمين
الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول		
نقدية	١٠.٠٠٠	
مدينون	٢٠.٠٠٠	
مخزون	٥.٠٠٠	
أصول ثابتة	١١٧.٠٠٠	
إجمالي الأصول	.	١٩٧.٠٠٠ ←
دائنون	٦.٠٠٠	
رأس المال (من قائمة حقوق الملكية)	١٣٧.٠٠٠	←
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية		١٩٧.٠٠٠ ←

■ ملاحظات :

١ - تم تحديد رقم رأس المال في الميزانية (عن طريق إعداد قائمة حقوق الملكية) وهو ١٣٧.٠٠٠ جنيه .

٢ - إجمالي الخصوم وحقوق الملكية يكون $١٣٧.٠٠٠ + ٦.٠٠٠ = ١٩٧.٠٠٠$ جنيه .

٣ - وفقاً لمعادلة الميزانية فإن :

إجمالي الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

إذن إجمالي الأصول يساوي أيضاً ١٩٧.٠٠٠

٤ - يتم إيجاد رقم الأصول الثابتة المجهول عن طريق المتكامل الحسابي

أي = إجمالي الأصول - مجموع باقى الأصول

$١٩٧.٠٠٠ - (١٠.٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ + ٥.٠٠٠) =$

$١١٧.٠٠٠ =$

■ مثال (٢) :

استكمل الأرقام الناقصة فى الميزانية التالية ، وذلك فى ضوء دراستك للعلاقات التى تربط بين القوائم المالية :

منشأة رولا
الميزانية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول	
نقدية	؟
أصول أخرى	٨٠٠٠٠
	؟
الخصوم وحقوق الملكية	
الخصوم	٣٥٠٠٠
حقوق الملكية	؟
	؟

عُما بان :

- ١ - المتحصلات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كمايلى :
١٢٠٠٠٠ جنيه متحصلات من العملاء - ٣٠٠٠٠ متحصلات من بيع أصول
ثابتة - ٢٠٠٠٠ جنيه الحصول على قرض - ١٥٠٠٠ جنيه متحصلات من
زيادة رأس المال .
- ٢ - المدفوعات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كمايلى :
٧٠٠٠٠ جنيه مدفوعات للموردين - ١٥٠٠٠ سداد مصروفات - ٣٦٠٠٠
تسديدات لشراء آلات ومعدات - ٢٨٠٠٠ سداد أقساط قروض .
- ٣ - رصيد النقدية أول المدة ١٤٠٠٠ جنيه .

خطوات الحل

أولاً : إعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك لإيجاد رصيد النقدية المجهول في الميزانية :

منشأة رولا

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

(١) التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	.	
متحصلات من العملاء +	١٢٠٠٠٠	
مدفوعات للموردين (-)	(٧٠٠٠٠)	
سداد مصروفات (-)	(١٥٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من التشغيل		٣٥٠٠٠
(٢) التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
متحصلات من بيع أصول ثابتة +	٣٠٠٠٠	
تسديدات لشراء آلات ومعدات (-)	(٣٦٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار		(٦٠٠٠)
(٣) التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
الحصول على قروض +	٢٠٠٠٠	
متحصلات من زيادة رأس المال +	١٥٠٠٠	
سداد أقساط قروض (-)	(٢٨٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل		٧٠٠٠
التغير في النقدية = ٣٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ + ٧٠٠٠		٣٦٠٠٠
+ رصيد النقدية في أول يناير ٢٠٠٥		١٤٠٠٠
رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ويظهر في الميزانية		٥٠٠٠٠

ثانياً : استكمال الأرقام الناقصة في الميزانية :

منشأة رولا
الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول	
نقدية (من قائمة التدفقات النقدية)	٥٠٠٠٠
أصول أخرى	٨٠٠٠٠
إجمالي الأصول	١٣٠٠٠٠
الخصوم وحقوق الملكية	
الخصوم	٣٥٠٠٠
حقوق الملكية (مكمل حسابي)	٩٥٠٠٠
الخصوم وحقوق الملكية	١٣٠٠٠٠

متساويان

■ ملاحظات :

١ - رقم النقدية في الميزانية هو المعلومة التي تتدفق من قائمة التدفقات النقدية إلى الميزانية وهو ٥٠٠٠٠ جنيه في هذا المثال .

٢ - رقم إجمالي الأصول سوف يكون ١٣٠٠٠٠ جنيه (بعد جمع النقدية مع الأصول الأخرى).

٣ - بما أن الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

وحيث أن إجمالي الأصول ١٣٠٠٠٠ جنيه

إذن إجمالي الخصوم وحقوق الملكية ١٣٠٠٠٠ جنيه

٤ - يتم إيجاد رقم حقوق الملكية كمكمل حسابي أو $١٣٠٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ = ٩٥٠٠٠$

■ مثال (٣) :

فى ضوء دراستك للعلاقات بين القوائم المالية الأساسية ، استكمل الأرقام الناقصة فى الميزانية التالية :

منشأة رولا التجارية
الميزانية

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

نقدية	٧٠٠٠٠	خصوم
?	?	رأس المال
أصول أخرى	?	
?	?	

علماً بأن :

- ١ - إجمالى إيرادات سنة ٢٠٠٥ بلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وكانت المصروفات كمايلى :
٣٦٠٠٠ جنيه مرتبات ، ١٢٠٠٠ إيجار ، ٢٢٠٠٠ جنيه مصروفات متنوعة .
- ٢ - رأس المال فى أول يناير ٢٠٠٥ يبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه ورصيد النقدية فى أول يناير ٢٠٠٥ يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وبلغت المسحوبات خلال الفترة ٢٢٠٠٠ جنيه.
- ٣ - المتحصلات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كمايلى :
١٣٠٠٠٠ جنيه متحصلات من العملاء ، ٢٠٠٠٠ جنيه الحصول على قرض ،
١٠٠٠٠ جنيه متحصلات من بيع جزء من عقار مملوك للمنشأة .
- ٤ - المدفوعات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كمايلى :
١١٠٠٠٠ جنيه مدفوعات للموردين والعاملين ، ٢٥٠٠٠ مدفوعات لشراء آلات ومعدات جديدة ، ٢٢٠٠٠ جنيه توزيعات أرباح ، ٥٠٠٠ جنيه سداد قسط القرض المستحق لبنك مصر .

(١) إعداد قائمة الدخل :

منشأة رولا التجارية
قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

إجمالي الإيرادات		١٠٠٠٠٠
(-) المصروفات		
مرتبات	٣٦٠٠٠	(-)
إيجار	١٢٠٠٠	
مصروفات متنوعة	٢٢٠٠٠	
صافي الربح	-	<u>٧٠٠٠٠</u>
		٣٠٠٠٠

(٢) إعداد حقوق الملكية :

منشأة رولا التجارية
قائمة حقوق الملكية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

رأس المال في أول يناير ٢٠٠٥	٧٢٠٠٠
+ صافي الربح	٣٠٠٠٠
(-) مسحوبات	(٢٢٠٠٠)
رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	٨٠٠٠٠

← يظهر في الميزانية ، وبالتالي فإن مجموع الخصوم وحقوق الملكية يكون ١٥٠٠٠٠ جنيه ولأن :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

إذن مجموع الأصول يكون ١٥٠٠٠٠ جنيه أيضاً .

(٣) قائمة التدفقات النقدية :

مئشاة رولا التجارية

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

(١) التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
متحصلات من العملاء +	١٣.٠٠٠	
مدفوعات للموردين والعاملين (-)	(١١.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل		٢.٠٠٠
(٢) التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
متحصلات من بيع عقار +	١.٠٠٠	
مدفوعات لشراء آلات ومعدات (-)	(٢٥.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار		(١٥.٠٠٠)
(٣) التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
الحصول على قروض +	٢.٠٠٠	
توزيعات أرباح (-)	(٢٢.٠٠٠)	
سداد أقساط قروض (-)	(٥.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل		(٧.٠٠٠)
التغير في النقدية		(٢.٠٠٠)
+ رصيد النقدية في أول المدة (في أول يناير ٢٠٠٥)		١٥.٠٠٠
رصيد النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ويظهر في الميزانية		١٣.٠٠٠

ولأن معادلة الميزانية هي عبارة عن : الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

إن مجموع جانب الأصول يساوي ١٥.٠٠٠ ج ولأن رصيد النقدية يساوي ١٣.٠٠٠ ج

إن الأصول الأخرى هي المتمم = ١٥.٠٠٠ - ١٣.٠٠٠ = ٢.٠٠٠ ج

تابع حالات عملية

● مثال (٤) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر شركة "الياسمين" عن السنة المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ :

أولاً : بعض أرصدة الحسابات في ٢٠٠٢/١/١ :

٤٢٨٤ نقدية - ٨٧٧٢ أرباح محتجزة .

ثانياً : أرصدة الحسابات في ٢٠٠٣/١٢/٣١ :

؟ نقدية - ٩٤٨٦ حسابات المدينين - ٣٠٦ إيراد فوائد مستحقة - ١٣٧٧٠ مخزون - ٨١٦ مصروفات مقدمة - ١١٢٢ قروض لدى شركات أخرى - ٤٦٢٠٦ أصول ثابتة - ٩٢٨٢ حسابات الدائنين - ٤٠٨ أجور ومرتبات مستحقة - ١٠٢ التزامات مستحقة - ١٦٣٢٠ قروض طويلة الأجل - ٣٦٦١٨ رأس المال - ؟ أرباح محتجزة .

ثالثاً : ملخص لبعض العمليات التي تمت خلال الفترة :

٣١٩٢٦ إجمالي الإيرادات والمكاسب - ٢٧٧٤٤ إجمالي المصروفات والخسائر

٦٩٣٦ صافي التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل

(٢٦٠١٠) صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار

١٧٠٣٤ صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل (تتضمن ١٧٣٤

جنيه توزيعات)

والمطلوب :

إعداد القوائم المالية الأساسية وإبراز العلاقات بينها .

الحمل

أولاً : قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ :

٣١٩٢٦	إجمالي الإيرادات والمكاسب
	(-)
٢٧٧٤٤	إجمالي المصروفات والخسائر
٤١٨٢	صافي الدخل
	↓
	يظهر ضمن قائمة الأرباح المحتجزة

ثانياً : إعداد قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ :

٨٧٧٢	رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة
٤١٨٢	+ صافي الدخل عن الفترة
(١٧٣٤)	(-) توزيعات الأرباح
١٠٢٢٠	رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة
	↓
	يظهر في الميزانية (جانب الخصوم)

ثالثاً : إعداد قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ :

٦٩٣٦	صافي التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل
(٢٦٠١٠)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
٢٧٠٣٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(٣٠٤٠)	التغير الصافي في النقدية
٤٢٨٤	+ رصيد النقدية أول المدة
٢٢٤٤	رصيد النقدية آخر المدة
	↓
	يظهر في الميزانية (جانب الأصول)

الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ :

أصول متداولة :		
٢٢٤٤	نقدية	
٩٤٨٦	حسابات المدينين	
٣٠٦	إيراد فوائد مستحقة	
١٣٧٧٠	مخزون	
٨١٦	مصرفات مقدمة	
٢٦٦٢٢	إجمالي الأصول المتداولة	
أصول غير متداولة :		
١١٢٢	قروض ممنوحة لشركات أخرى	
٤٦٢٠٦	أصول ثابتة	
٤٧٣٢٨	إجمالي الأصول غير المتداولة	
٧٣٩٥٠	إجمالي الأصول	
الخصوم المتداولة :		
٩٢٨٢	حسابات الدائنين	
٤٠٨	أجور ومرتبات مستحقة	
١٠٢	التزامات مستحقة	
٩٧٩٢		
١٦,٣٢٠	قروض طويلة الأجل	
٣٦٦١٨	رأس المال	
١١٢٢٠	أرباح محتجزة	
٧٣٩٥٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	

● مثال (٥) :

فى ضوء دراستك للعلاقات بين القوائم المالية الأساسية ، استكمل الأرقام الناقصة فى الميزانية التالية :

منشأة رولا التجارية

الميزانية

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

نقدية ؟	٧٠٠٠٠	خصوم
أصول أخرى ؟	؟	رأس المال
	؟	أرباح محتجزة
؟	١٥٠٠٠٠	

علماً بأن :

- ١ - إجمالى إيرادات سنة ٢٠٠٥ بلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وكانت المصروفات كما يلى :
٣٦٠٠٠ جنيه مرتبات ، ١٢٠٠٠ إيجار ، ٢٢٠٠٠ جنيه مصروفات متنوعة .
- ٢ - رصيد أرباح محتجزة فى ٢٠٠٥/١/١ يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ورصيد النقدية فى ٢٠٠٥/١/١ يبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وبلغت توزيعات الأرباح خلال الفترة ٢٢٠٠٠ جنيه .
- ٣ - المتحصلات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كما يلى :
١٣٠٠٠٠ جنيه متحصلات من العملاء ، ٢٠٠٠٠ جنيه الحصول على قرض ،
١٠٠٠٠ جنيه متحصلات من بيع جزء من عقار مملوك للمنشأة .
- ٤ - المدفوعات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كما يلى :
١١٠٠٠٠ جنيه مدفوعات للموردين والعاملين ، ٢٥٠٠٠ جنيه مدفوعات لشراء آلات ومعدات جديدة ، ٢٢٠٠٠ جنيه توزيعات أرباح ، ٥٠٠٠ جنيه سداد قسط القرض المستحق لبنك مصر .

(١) اعداد قائمة الدخل :

منشأة رولا التجارية

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

إجمالي الإيرادات		١٠٠٠٠٠
(-) المصروفات		
مرتبات	٣٦٠٠٠	(-)
إيجار	١٢٠٠٠	
مصروفات متنوعة	٢٢٠٠٠	
صافي الربح		٧٠٠٠٠
		٣٠٠٠٠

(٢) قائمة الأرباح المحتجزة :

منشأة رولا التجارية

قائمة الأرباح المحتجزة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

رصيد أرباح محتجزة ٢٠٠٥/١/١	٢٠٠٠٠	
+ صافي الربح	٣٠٠٠٠	←
(-) توزيعات الأرباح	(٢٢٠٠٠)	
رصيد أرباح محتجزة في ٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٨٠٠٠	←

← يظهر في الميزانية ، وبالتالي يتم إيجاد رقم رأس المال كمتعم حسابي

رأس المال = ١٥٠٠٠٠ - (٧٠٠٠٠ خصوم + ٢٨٠٠٠ أرباح محتجزة)

= ٥٢٠٠٠ جنيه

(٣) قائمة التدفقات النقدية :

منشأة رولا التجارية

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

(١) التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:		
متحصلات من العملاء +	١٣.٠٠٠	
مدفوعات للموردين والعاملين (-)	(١١.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل		٢.٠٠٠
(٢) التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:		
متحصلات من بيع عقار +	١.٠٠٠	
مدفوعات لشراء آلات ومعدات (-)	(٢٥.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار		(١٥.٠٠٠)
(٣) التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
الحصول على قرض +	٢.٠٠٠	
توزيعات أرباح (-)	(٢٢.٠٠٠)	
سداد قسط القرض (-)	(٥.٠٠٠)	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل		(٧.٠٠٠)
التغير في النقدية		(٢.٠٠٠)
+ رصيد نقدية أول المدة (٢٠٠٥/١/١)		١٥.٠٠٠
رصيد نقدية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ويظهر ضمن أصول الميزانية		١٣.٠٠٠

ولأن معادلة الميزانية هي عبارة عن : الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

إذن مجموع جانب الأصول يساوي ١٥.٠٠٠ ج ولأن رصيد النقدية يساوي ١٣.٠٠٠ ج

إذن الأصول الأخرى هي المتمم = ١٥.٠٠٠ - ١٣.٠٠٠ = ٢.٠٠٠ ج

(٤) الميزانية:

منشأة رولا التجارية

الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

خصوم	٧.٠٠٠	تقديية	١٣.٠٠٠
رأس المال	٥٢.٠٠٠	أصول أخرى	١٣٧.٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٨.٠٠٠		
	١٥.٠٠٠		١٥٠.٠٠٠

دور التقارير المالية فى اتخاذ القرارات

فئة المستخدمين	محور الاهتمام	السبب	ما الذى يبحثون عنه
المستثمرون الحاليون والمرتقبون	صافى الدخل	يعبر صافى الدخل عن ربحية الشركة والتى تسهم فى زيادة الثروة الشخصية للمساهمين من خلال : أ - الزيادة فى الأسعار السوقية لأسهم الشركة . ب - توزيعات الأرباح . ويؤثر صافى الدخل على كل من أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح .	استقرار معدل النمو فى أرباح الشركة عبر السنوات . التركيز على دخل الشركة من العمليات المستمرة .
	التدفقات النقدية	تفصح التدفقات النقدية عن كيفية قيام الشركة بتوليد واستخدام النقدية .	التدفقات النقدية من التشغيل يجب أن تكون المصدر الرئيسى للنقدية .
المصرفيون والمقرضون	الأصول والخصوم	تعبر الخصوم عن مقدار المبالغ التى اقترضتها الشركة . وتبين الأصول الكيفية التى استثمرت فيها المنشأة الأموال التى حصلت عليها .	يجب أن تزيد الأصول أسرع من الخصوم عبر الفترات المالية .
	صافى الدخل	الشركة الرابضة عادة ما تكون قادرة على سداد الديون .	مثل المستثمرون .
	التدفقات النقدية	مثل المستثمرون .	مثل المستثمرون .

• قائمة القيمة المضافة :

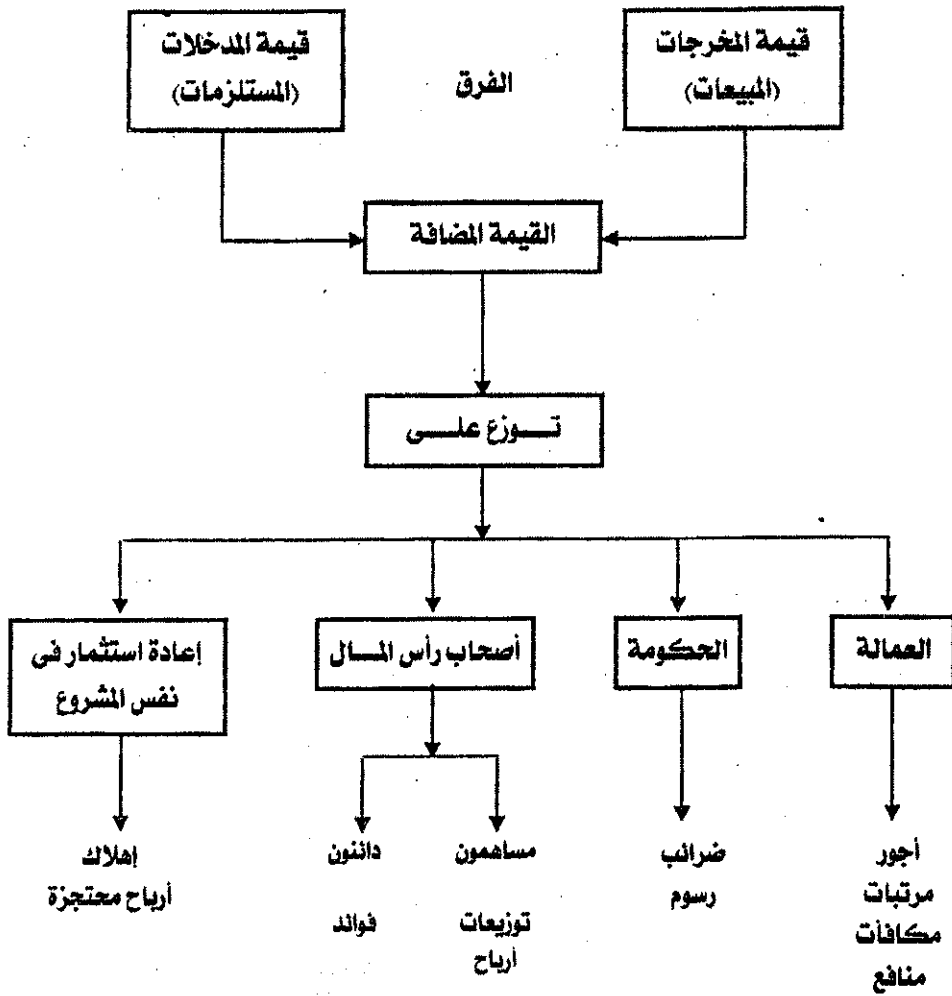
ظهرت هذه القائمة فى انجلترا، فقد أوصت لجنة معايير المحاسبة بها سنة ١٩٧٥ بأن تقوم الوحدات الاقتصادية بإعداد قائمة بالقيمة المضافة توضح معلومات عن الدخل المحقق وتوزيعه على عوائد الإنتاج المختلفة من أجور وإيجار وقوائد وأرباح ، ويرجع الاهتمام بهذا النوع من القوائم إلى حاجة المستفيدين إلى تقييم نتيجة المشروع وليس على أساس ما حققه من أرباح ولكن على أساس ما قام بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية أو خدمات .

كما أن المعلومات التى توفرها قائمة القيمة المضافة ضرورية لإدارة المشروع فى التعرف على مدى مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج فى الدخل المحقق، كما أنها تفيد العاملون فى المشروع فى معرفة الأجور والمكافآت التى حصلوا عليها مقابل إنتاجهم، هذا بالإضافة إلى أهمية المعلومات التى توفرها قائمة القيمة المضافة للإدارة التنفيذية الضريبية وأجهزة التخطيط فى إعداد الحسابات القومية .

وتعتبر القيمة المضافة عن صافى المخرجات التى أضافها المشروع، وهذا الصافى يمثل الفرق بين إجمالى قيمة مخرجات المشروع وقيمة المدخلات من المواد أو الخدمات التى تم الحصول عليها من أطراف أخرى، ويمكن أيضاً النظر إلى القيمة المضافة بأنها محصلة جهود أطراف متعددة مرتبطة بالوحدة الاقتصادية مثل أصحاب رأس المال، الإدارة، العمالة، الحكومة، وتبين قائمة القيمة المضافة كيف توزع القيمة المضافة على كل من هذا العوامل، ونشأت قائمة القيمة المضافة فى انجلترا وامتدت إلى معظم الدول الأوروبية، وامتدت حالياً إلى خارج أوروبا مثل استراليا وجنوب أفريقيا، ولكنها ليست منتشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وجدير بالذكر أن قائمة القيمة المضافة ليست من متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى أى دولة، ولذلك فهى تدخل ضمن متطلبات الإفصاح الاختيارى (تكميلية) .

وتعبر تلك القائمة عن مدى نجاح المنشأة فى إمداد المجتمع بجزء من الثروة ، كما تعبر عن مدى إيجابية ونجاح المنشآت فى زيادة رفاهية المجتمع الذى وجدت من أجله، فنجاح المنشأة يعنى مزيد من الامداد بالثروة لأفراد المجتمع من عمالة وحكومة وملاك وحملة السندات .

ويمكن التعبير عن البيانات التى تتضمنها قائمة القيمة المضافة من خلال الشكل الآتى :



ويمكن توضيح كيفية إعداد قائمة القيمة المضافة من بيانات قائمة الدخل من خلال مثال افتراضي كما يلي :

● مثال (٦) :

فيما يلي قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ .

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

المبيعات		٧٩٥٠٠٠
(-)		
تكلفة المبيعات		(٤٣٩٠٠٠)
مجمّل الربح		٣٥٦٠٠٠
(-)		
مصاريف بيع وتوزيع	(٩٣٠٠٠)	
مصاريف إدارية وعمومية	(١٠٨٠٠٠)	
		(٢٠١٠٠٠)
(-)		١٢٥٠٠٠
الفوائد المدفوعة		(٢٠٠٠)
صافي الربح من الأنشطة العادية قبل الضرائب		١٢٣٠٠٠
ضرائب الدخل		(٤٤٠٠٠)
صافي الربح بعد الضريبة		٧٩٠٠٠

علماً بأن الشركة قررت توزيع ٦٠٠٠٠ على المساهمين وترحيل الباقي وقدره ١٩٠٠٠ للعام القادم ، وأن التكاليف الإجمالية بخلاف الفوائد والضرائب موزعة كما يلي :

٢٢٠٠٠٠ جنيه أجور ومرتبات ، ٧٤٠٠٠ جنيه إهلاكات، والباقي مصروفات أخرى.

يلاحظ ما يلي :

التكاليف الإجمالية : (بخلاف الفوائد والضرائب)

تكاليف المبيعات	٤٣٩.٠٠٠
مصاريف بيع وتوزيع	٩٣.٠٠٠
مصاريف إدارية وعمومية	١٠٨.٠٠٠
يتم توزيع هذا المبلغ من واقع بيانات قائمة الدخل التفصيلية	٦٤٠.٠٠٠
ولأغراض إعداد قائمة القيمة المضافة إلى :	
أجور ومكافآت العاملين	٢٢.٠٠٠
إهلاكات	٧٤.٠٠٠
تكاليف أخرى	٣٤٦.٠٠٠
	٦٤٠.٠٠٠

قائمة القيمة المضافة للسنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١

المبيعات	٦٧٥.٠٠٠
مشتريات المواد والخامات	(٣٤٦.٠٠٠)
القيمة المضافة	٤١٩.٠٠٠
وزعت كما يلي :	
(١) لسداد أجور ومكافآت ومنافع العاملين	٢٢.٠٠٠
(٢) لسداد مقابل الإمداد برأس المال.	
أ - فوائد القروض	٢.٠٠٠
ب - توزيعات أرباح على المساهمين	٦.٠٠٠
(٣) لسداد ضرائب للحكومة	
ضريبة أرباح شركات	٤٤.٠٠٠
(٤) مقابل صيانة والتوسع في الأصول	
إهلاك	٧٤.٠٠٠
أرباح محتجزة	١٩.٠٠٠
القيمة المضافة	٤١٩.٠٠٠

عرض القوائم المالية المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS المعدل

أولاً : مقدمة :

يتضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) إرشادات عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وبذلك يضمن المقارنة مع كل من القوائم المالية للمنشأة في الفترات السابقة ومع المنشآت الأخرى، ويتضمن المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية وتوجيهات عن هيكلها والمتطلبات الدنيا لمحتواها، كما يتضمن وصفا لمكونات القوائم المالية التي تكون في مجملها المجموعة الكاملة من القوائم المالية .

ثانياً : النطاق :

المتطلبات الواردة في المعيار (١) هي تلك المقصود أن تفي باحتياجات المستخدمين الذين يكونون في وضع لا يمكنهم من فرض متطلبات المعلومات التي يحتاجونها ، ولا ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية الملخصة البيئية المعدة طبقاً للمعيار IAS 34 وكذلك المتطلبات الإضافية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (الواردة في المعيار IAS 30) .

ثالثاً : تعريفات المصطلحات الأساسية :

- ١ - غير عملي : يكون أحد المتطلبات غير عملي عندما لا تستطيع المنشأة تطبيقه رغم إمكانية عمل جهود معقولة لذلك .
- ٢ - المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS : هي المعايير والتفسيرات التي يأخذ بها مجلس معايير المحاسبة الدولية وتشمل :
 - أ - المعايير الدولية للتقارير المالية .
 - ب - معايير المحاسبة الدولية .
 - ج - التفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات أو اللجنة السابقة للتفسيرات .

- ٣ - الأهمية النسبية : يعتبر أن للبند أهمية نسبية إذا كان اغفاله أو سوء عرضه يؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس القوائم المالية وتتحدد الأهمية النسبية للبند على أساس طبيعته وحجمه والظروف المحيطة به
- ٤ - إيضاحات القوائم المالية : هي مجموعة من المعلومات التي تقدم توصيف أو معلومات مفصلة متعلقة ببند داخل في القوائم المالية (الميزانية ، قائمة الدخل ، قائمة التغير في حقوق الملكية ، قائمة التدفقات النقدية ، وكذلك تلك التي لا تظهر في القوائم المالية ولكنها تفصح عنها بسبب المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية .

جانب عملي :

الأهمية النسبية كمفهوم كانت محل جدل لسنوات طويلة ومع ذلك لا توجد مقاييس قطعية لحسابها ، وما هو متوقع بشكل عادي أن يؤثر في وجهة نظر الشخص قد لا يؤثر بالضرورة في القرارات الاقتصادية المعتمدة على القوائم المالية ، كذلك فإن الأهمية النسبية ليست فقط كمية (أي مقاسة في شكل أرقام) بل نوعية كذلك (لأنها تعتمد ليس فقط على حجم البند بل كذلك على طبيعتها) فمثلاً : في بعض الحالات فإن المعاملات الخاصة باطراف ذوى علاقة (حسب التعريف الوارد في المعيار المحاسبية الدولي رقم ٢٤) رغم أنها قد تكون غير جوهرية بالنظر إلى حجمها - إلا أنها تعتبر جوهرية لكونها متعلقة بطرف ذوى علاقة (وهذا عندما يكون الجانب النوعي معمولاً به) ولذلك فإن الأهمية النسبية هي مفهوم شخصي تماماً) .

■ عرض القوائم المالية :

تقدم القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن المركز المالي للمنشأة والأداء المالي والتدفقات النقدية وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية .

٥ المجموعة الكاملة للقوائم المالية :

تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية :

- ١ - قائمة المركز المالى فى نهاية الفترة (الميزانية) .
- ٢ - قائمة الدخل الشامل عن الفترة .
- ٣ - قائمة التغيرات فى حقوق الملكية عن الفترة .
- ٤ - قائمة التدفقات النقدية عن الفترة .
- ٥ - الملاحظات والإيضاحات، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة، وأى معلومات تفسيرية أخرى منتقاة.
- ٦ - قائمة المركز المالى كما كانت فى بداية أقدم فترة مقارنة عند قيام المنشأة بتطبيق سياسة محاسبية باثر رجعى، أو عند إعادة عرض بعض البنود فى القوائم المالية أو عند إعادة تبويب بعض بنودها فى القوائم المالية .

..ملاحظة :

قد تستخدم المنشأة عناوين للقوائم المالية بخلاف تلك الواردة فى المعيار، ويشجع المعيار المنشآت على أن تقدم مراجعة مالية - خارج نطاق القوائم المالية لوصف وتوضيح الملامح الرئيسية للأداء المالى والمركز المالى للمشروع والمخاطر الرئيسية التى يواجهها، ويمكن أن يحتوى هذا التقرير على :

- ١ - العوامل والأثار المحددة لأداء المنشأة متضمنة التغيرات فى البيئة الأساسية التى يعمل فيها المشروع ، ومدى استجابة المشروع لهذه التغيرات والسياسات التى يتبعها المشروع والخاصة بالمحافظة على مستوى الأداء وتطويره بما فى ذلك سياسة توزيع الأرباح .

- ٢ - مصادر تمويل المشروع والنسب المستهدفة للالتزامات وحقوق الملكية .

- ٣ - موارد المشروع التى لا يتم الاعتراف بها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

وتقدم بعض المنشآت أيضاً - خارج نطاق القوائم المالية لأساسية - تقارير وقوائم أخرى مثل التقارير البيئية ، وذلك للمنشآت التى تعمل فى صناعات ملوثة للبيئة

مثل الأسهم والكيمويات لأن هذه التقارير تكون هامة للمواطن العادي والمستهلك لبيان مدى الالتزام بالاشتراطات البيئية، وكذلك قائمة للقيمة المضافة وذلك عندما يمثل العاملون وأجورهم جوانب هامة في التقرير المالي، وكذلك يعتبروا مستخدمين هامين للقوائم المالية - ومع ذلك تبقى التقارير والقوائم التي يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية الأساسية أيضاً خارج نطاق معايير التقارير المالية الدولية .

■ الاعتبارات العامة :

المفهوم	الأمور العامة
أ - أي أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة . ويتطلب العرض العادل أن يتم عرض المعلومات بأمانة لكي تعكس آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى طبقاً لمفاهيم ومعايير الإعراف بالنسبة للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والدخل والواردة في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وكذلك تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الإفصاح الإضافي عندما تكون مطلوبة . ب - في بعض الحالات - يكون من المناسب الاستمرار في تقديم المعلومات الوصفية عن الأمور التي لم تحسم بعد مثلاً وجود نزاع ققوني مستمر من الفترة السابقة ولم يبت فيه حتى نهاية الفترة الحالية، وذلك لمعرفة الخطوات التي اتخذت بشأنه أو التطورات التي حدثت له لأن هذه المعلومات مفيدة للمستخدمين. ج - عندما يتم تعديل عرض أو تصنيف بنود في القوائم المالية فإنه يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير	١ - العرض العادل

عملي، وعند إعادة تصنيف المبالغ المقارنة فإنه ينبغي على المنشأة الإفصاح عن: ١ - طبيعة إعادة التصنيف. ٢ - مبلغ أي بند أو فئة من البنود تم إعادة تصنيفها . ٣ - سبب إعادة التصنيف. د - عندما تكون عملية إعادة التصنيف غير عملية ، فإنه يجب على المشروع الإفصاح عن الآتي : ١ - سبب عدم إعادة التصنيف (لماذا هو غير عملي). ٢ - طبيعة التغيرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ قد تم إعادة تصنيفها . هـ - أن تدعيم القابلية للمقارنة بين الفترات يساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية وذلك لأغراض تقييم الاتجاهات والتنبؤ. و - يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية أو تصحيح الأخطاء .	
يجب أن تقوم المنشأة بتقديم فقرة صريحة بأنها التزمت بالمعايير الدولية للتقارير المالية وأن إيضاحات القوائم المالية ملتزمة بهذه المعايير أيضاً . مع ملاحظة أن : الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو الفقرات الإيضاحية لا يعنى أن المنشأة تقوم بتصحيح السياسات المحاسبية غير الملائمة .	٢ - الالتزام بـ بمعايير المحاسبة

- حالة عملية (١) :

تعتقد بعض المنشآت - أنه من الناحية العملية - فإن اتباع بعض السياسات المحاسبية غير الملائمة عند القياس وعرض القوائم المالية (مثل استخدام الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق للمحاسبة عن بعض المصروفات) يمكن تبريره طالما أنها تفصح عن ذلك في إيضاحات القوائم المالية - وأن المشكلة تكون قد عولجت ، واعترافاً بهذا الاتجاه فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) يمنع قطعياً هذه الطرق من الاستخدام بواسطة المنشآت التي تعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

في حالات نادرة جداً قد تعتقد الإدارة أن التوافق مع متطلبات معينة في المعايير متعارضة مع أهداف القوائم المالية وفق ما هو وارد في إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية وقد يؤدي إلى نتائج مضللة ، ولذلك فإنه يتاح للمنشأة ترك هذه المتطلبات بشرط أن إطار العمل النظامي ذو العلاقة لا يمنع هذا الترك ويشار إلى هذا بتعبير " تجاهل حقيقي وعادل " في بعض التشريعات ، وفي هذه الحالة يكون لزاماً على المنشأة التي تترك هذا المتطلب أن تفصح عن الأتي :

- أ - أن الإدارة خلصت إلى أن القوائم المالية تعرض بشكل عادل المركز المالي للكيان والأداء المالي والتدفقات النقدية .
- ب - أنها توافقت والتزمت بكل المعايير والتفسيرات السارية باستثناء أنها تركت مطلباً معيناً لتحقيق العرض العادل .
- ج - عنوان المعيار أو التفسير الذي خرجت عنه المنشأة وطبيعة هذا الخروج شاملاً المعالجة التي كان يتطلبها

المعيار أو التفسير وسبب أن هذه المعالجة تكون مضللة في الظروف التي تتعارض فيها مع أهداف القوائم المالية المقررة في إطار العمل والمعالجة التي اخذ بها. د - التأثير المالي على كل بند في القوائم المالية لهذا الخروج عن كل فترة معروضة. كذلك - في ظروف نادرة للغاية عندما تخلص الإدارة إلى أن التوافق مع المتطلبات في معيار أو تفسير يكون مضللاً بحيث يتعارض مع إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن إطار العمل النظامي يمنع هذا الخروج ، فإنه يجب على المنشأة لأقصى درجة ممكنة تقليل جوانب التضليل المعتمد حدوثه للإلتزام وذلك بالافصاح عن عنوان المعيار أو التفسير المعنى وطبيعة المتطلب والسبب في أن الإدارة خلصت إلى أن التوافق مع هذا المتطلب سوف يؤدي إلى معلومات مضللة ويتعارض مع إطار عمل IASB.	
يجب إعداد القوائم المالية على أساس مشروع مستمر ما لم تقصد الإدارة تصفية المنشأة أو التوقف عن الأعمال أو لا يكون لديها خيار واقعي سوى أن تفعل ذلك ، وعندما يصبح واضحاً أن هناك حالات عدم تأكد جوهرية بشأن قدرة المشروع على الاستمرار فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد تلك ، وفي حالات عدم إعداد القوائم المالية على أساس المشروع المستمر فإن هذه الحقيقة لا بد من الإفصاح عنها. مع بيان الأساس الذي أعدت عليه وأسباب هذا القرار . وفي عمل التقدير حول افتراض المشروع المستمر فإن الإدارة تأخذ في اعتبارها كل المعلومات المتاحة حول المستقبل الذي هو على الأقل ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية .	٣ - المشروع المستمر .

- حالة عملية (٢) :

الوقائع :

شركة الياسمين تقوم بتصنيع أجهزة التلفزيون والسوق الداخلية
للسلع الالكترونية حالياً غير جيدة ولذلك كثير من المنشآت في هذه
الأعمال تتحول للتصدير وطبقاً للقوائم المالية بعد المراجعة عن
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ حققت المنشأة خسارة ٢
مليون دولار وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ كانت الأصول المتداولة
اجماليها ٢٠ مليون دولار وإجمالي الإلتزامات المتداولة ٢٥ مليون
دولار ، وبسبب التغيرات الايجابية المتوقعة في السياسات الحكومية
للصناعات الالكترونية ، فإن المنشأة تتوقع أرباحاً في السنوات
القادمة كذلك فإن مساهمي هذه المنشأة وضعوا مصادر بديلة
إضافية للتمويل لخططها للتوسعة ولدعم حاجاتها العملية في
الشهور الاثنى عشر التالية :

المطسوب :

هل ينبغي على هذه الشركة إعداد قوائمها المالية طبقاً
لأغراض المشروع المستمر ؟

الحلل :

يوجد عاملان يثيران الشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار
كمشروع مستمر هما :

- ١ - وجود صافي خسارة عن السنة بمبلغ ٢ مليون دولار .
- ٢ - في الميزانية هناك عجز في رأس المال العامل حيث الإلتزامات
المتداولة ٢٥ مليون دولار تتجاوز أصولها المتداولة ٢٠
مليون دولار بمقدار ٥ مليون دولار .

ومع هذا هناك عاملان يخففان من المشكلة هما : ١ - قدرة المساهمين على ترتيب التمويل للتوسع بالشركة واحتياجات رأس المال العامل . ٢ - الربحية المخططة مستقبلا بسبب التغيرات الايجابية المتوقعة لسياسات الحكومة بالنسبة للصناعة التي تعمل فيها المشاة . وعلى أساس مجموعات العوامل السلبية والايجابية - من الممكن للإدارة ان تقول ان افتراض المشروع المستمر ملائم وأن أى أساس آخر لإعداد القوائم المالية يكون غير مناسب فى هذا الوقت ، ومع هذا إذا تدهورت الأمور أكثر بدلاً من التحسين ، حينئذ سيكون فى المستقبل من اللازم النظر فى افتراض المشروع المستمر لا يزال صالحاً .	
٤ - أساس الاستحقاق المحاسبى. باستبعاد قائمة التدفق النقدى - فإن كل القوائم المالية الأخرى يجب إعدادها على أساس الاستحقاق بحيث يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات عند حدوثها وبأن النظر إلى السداد أو التحصيل .	
٥ - الثبات. مطلوب من المنشآت الاحتفاظ بعرضها وتصنيفها للبند فى الفترات المتتالية ما لم يكن هناك طرق أكثر ملاءمة أو إذا تطلب معيار ذلك .	
٦ - الأهمية النسبية والتجميع. كل فئة جوهرية (ذات أهمية نسبية) من بنود متماثلة تعرض منفصلة فى القوائم المالية والبنود الجوهرية غير المتماثلة فى طبيعتها أو فئتها يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل .	

٧ - المقاصة . لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات والإيراد والمصروف إلا إذا كان ذلك مطلوباً بواسطة معيار أو تفسير ، ولا يعتبر عرض الأصول الثابتة بعد خصم الاهلاك والمدينين بعد خصم الديون المشكوك في تحصيلها بمثابة مقاصة ، كذلك توجد صفقات غير تلك التي تقوم بها المنشأة في المسار العادي لأعمالها لا تولد دخلاً (وفق التعريف الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨) ولذلك فاتها توصف بأنها إيرادات عارضة بالنسبة للأنشطة الرئيسية المولدة للإيراد ، وتعرض نتائج هذه الصفقات - عندما يعكس هذا العرض جوهر الصفقة أو الحدث بالصافي أى الدخل ناقصاً المصروفات المتعلقة الناشئة عن نفس الصفقات فمثلاً المكاسب أو الخسائر عن التصرف في الأصول غير المتداولة يتم التقرير عنها عن طريق الصافي أى عائدات التصرف بالمقارنة بالقيمة الدفترية المسجلة للأصول ومصروفات البيع ذات العلاقة .	
٨ - المعلومات المقارنة . ينبغي الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الرقمية الواردة بالقوائم المالية ، ويجب إدراج المعلومات الوصفية والنوعية عندما تكون ملائمة لفهم القوائم المالية للفترة الحالية ، وذلك ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك .	

■ هيكل القوائم المالية ومحتواها :

- ١ - يجب تمييز القوائم المالية بشكل واضح عن غيرها من المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة .

٢ - تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على القوائم المالية فقط ، ولا تكون بالضرورة مطابقة على المعلومات الأخرى المنشورة في التقرير السنوى أو أى وثيقة أخرى ، ولذلك يكون من المهم إيضاح ذلك لمستخدمى القوائم المالية وبحيث يكون واضحاً لهم أن القوائم المالية هى فقط التى تخضع للمعايير الدولية للتقارير المالية بينما المعلومات الأخرى لا تخضع لنفس المتطلبات .

٣ - على المنشأة أن تحدد كل قائمة بوضوح ، وكذلك الإيضاحات المتممة ، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وتكرار إظهارها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح :

أ - اسم المشروع الذى قدم التقرير وأى تغيرات فى المعلومات تسبق تاريخ الميزانية .

ب - ما إذا كانت القائمة المالية تغطى المشروع منفرداً (بذاته) أو مجموعة من المنشآت (قوائم مالية مجمعة) (اسم القائمة) .

ج - تاريخ الميزانية أو الفترة التى تغطيها القوائم المالية الأخرى .

د - وحدة القياس ، أى عملة عرض التقرير (دولار ، يورو ، جنيه ، ريال) ، وكذلك هل الأرقام بالجنيه مثلاً ، أو بالآلاف جنيه أو بالمليون جنيه .

هـ - مستوى الدقة المستخدمة فى عرض الأرقام فى القوائم المالية .

■ الفترة التى يغطيها التقرير :

١ - يتم تقديم القوائم المالية مرة كل سنة على الأقل (بعض المنشآت تفضل تقديم القوائم المالية كل ٥٢ أسبوع والمعيار لا يمنع هذه الممارسة) .

٢ - فى بعض الحالات الاستثنائية قد يتم تقديم القوائم المالية لفترة أقل أو أطول من سنة ، وهنا لابد من الإفصاح عن :

أ - سبب ذلك.

ب - حقيقة أن المبالغ المقارنة لقوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية ليست مقارنة .

عرض قائمة المركز المالي

بيان	الشرح
١ - الحد الأدنى الواجب إظهاره.	١ - الحد الأدنى من البنود التي يجب إظهارها في الميزانية بشكل منفصل (أن وجدت) هي : أ - الأصول الثابتة المادية (مثل العقارات والألات والمعدات والأثاث) . ب - الأصول غير الملموسة . ج - الاستثمارات العقارية . د - الأصول المالية (ما عدا البنود هـ ، ح ، ط) . هـ - الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية (في شركات شقيقة) . و - الأصول البيولوجية (إن وجدت) . ز - المخزون . ح - حسابات القبض التجارية (المدينون وأوراق القبض) . ط - النقدية وما في حكمها . ي - حسابات الدفع التجارية وغيرها . ك - المخصصات . ل - الإلتزامات المالية (ماعداء الموضحة في ي ، ك) . م - الإلتزامات أو الأصول للضرائب الجارية . ن - الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة . س - حصة الأقلية المعروضة في حقوق الملكية .

ع - رأس المال المصدر والاحتياطي المنسوبة لحملة حقوق الملكية للشركة القابضة . ٢ - الأصول (أو الإلتزامات) الضريبية المؤجلة لا يمكن تصنيفها كأصول (إلتزامات) متداولة والبنود السطرية الإضافية يتم الإفصاح عنها فقط إذا كانت ذات علاقة بمنفعة أكبر للمستخدمين، أما التبويبات الفرعية للبنود فإنه مطلوب الإفصاح عنها أما في صلب الميزانية أو في الإفصاحات المتممة وتشمل مثل هذه الإفصاحات مايلي : - إعداد الأسهم المرخص بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولكن لم تدفع بالكامل . - القيمة الاسمية للسهم . - تسوية الأسهم المتداولة بين بداية ونهاية الفترة . - وصف الحقوق والامتيازات والقيود . - أسهم الخزائنة شاملة الأسهم الموجودة لدى الشركاء . - الأسهم المتحفظ عليها والأسهم المحتملة للخيارات والضمانات . - وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي في حقوق الملكية . - طبيعة وغرض كل احتياطي . - المعلومات المعادلة يفصح عنها بواسطة المنشآت بدون رأس مال الاسهم.	
١ - التمييز بين المتداول وغير المتداول : يتم تبويب قائمة المركز المالي عادة إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة، وفي بعض الحالات يكون تقديم الأصول أو الخصوم حسب درجة سيولتها هو الأكثر ملاءمة وموثوقية (على سبيل المثال حالة البنوك، أو المؤسسات المالية	٢ - تبويب الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة .

المشابهة يكون العرض حسب درجة السيولة هو الأفضل)، ويتم التحويل إلى متداول وغير متداول حسب المبالغ التي يتم تغطيتها أو تسويتها خلال ١٢ شهر.

٢ - تعرف الأصول المتداولة بأنها :

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق أو تكون معدة للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.
- الأصول التي يتم الاستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة.

- الأصول التي يتوقع أن تتحقق خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ الميزانية.

- النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة ١٢ شهراً على الأقل .

٣ - تعرف الخصوم المتداولة بأنها :

- الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .

- الالتزامات التي يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة.

- الالتزامات التي يجب تسويتها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ الميزانية.

٤ - الحصة طويلة الأجل - المنشئة للالتزامات يتم تسويتها

خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ الميزانية يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت :

- المدة الأصلية أكبر من ١٢ شهراً .

- إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام . أو

- اكتمال اتفاق لإعادة تمويل أو جدولة الالتزام في أو قبل تاريخ الميزانية .

ويلاحظ أن هناك بعض المنشآت لا يوجد بها دورة لرأس المال العامل مثل المؤسسات المالية ، ولذلك لا تكون هناك حاجة إلى التبويب إلى متداول وغير متداول وإنما يتم ترتيب الأصول أو الالتزامات حسب درجة سيولتها .	
يمكن عرض الميزانية وترتيب بنودها بأحد الشكلين التاليين : ١ - شكل حرف T وهو شكل قديم وفنى ولم يعد يستخدم إلا فى حالات نادرة لأنه لا يكون مفهوماً للعامه . ٢ - شكل القائمة : وهو الشكل الحديث الذى تتبعه المنشآت الآن ويمثل ما جاء فى المعيار .	٣ - شكل الميزانية

■ مثال : ملحوظة : (الأرقام افتراضية)

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨	٢٠٠٧	الأصول :
		- أصول غير متداولة :
٣٥٠,٧٠٠	٣٦٠,٠٠٠	أصول ثابتة (منشآت وآلات وتجهيزات)
٨٠,٨٠٠	٩١,٢٠٠	الشهرة
٢٢٧,٤٧٠	٢٢٧,٤٧٠	أصول غير ملموسة أخرى
١٠٠,١٥٠	١١٠,٧٧٠	استثمارات في شركات شقيقة (زميلة)
١٤٢,٥٠٠	١٥٦,٠٠٠	أصول مالية متاحة للبيع
٩٠١,٦٢٠	٩٤٥,٤٦٠	
		أصول متداولة :
١٣٥,٢٤٠	١٣٢,٥٠٠	المخزون
٩١,٦٠٠	١١٠,٨٠٠	حسابات مدينة تجارية
٢٥,٦٥٠	١٢,٥٤٠	أصول متداولة أخرى
٣١٢,٤٠٠	٣٢٢,٩٠٠	النقدية وما في حكمها
٥٦٤,٨٨٠	٥٧٨٧٤٠	
١,٤٦٦,٥٠٠	١,٥٢٤,٢٠٠	إجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات :
		- حقوق الملكية المتعلقة بحملة أسهم الشركة القابضة :
٦٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
٢٤٣,٥٠٠	١٦١,٧٠٠	أرباح محتجزة
١٠,٢٠٠	٢١,٢٠٠	مكونات أخرى لحقوق الملكية
٩٠٣,٧٠٠	٧٨٢,٩٠٠	
٤٨,٦٠٠	٧٠,٠٥٠	حقوق الأقلية
٩٧٣,٧٥٠	٨٣١,٥٠٠	

١٢٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	- الالتزامات غير المتداولة :
٢٨,٨٠٠	٢٦,٠٤٠	قروض طويلة الأجل
٢٨,٨٥٠	٥٢,٢٤٠	ضريبة مؤجلة
١٧٧,٦٥٠	٢٣٨,٢٨٠	مخصصات طويلة الأجل
		إجمالي الالتزامات غير المتداولة
١١٥,١٠٠	١٨٧,٦٢٠	- الالتزامات المتداولة :
١٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	الذمم التجارية والذمم الدائنة الأخرى
١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	قروض قصيرة الأجل
٣٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠	الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل
٥,٠٠٠	٤,٨٠٠	ضريبة جارية مستحقة
٣١٥,١٠٠	٤٥٤,٤٢٠	مخصصات قصيرة الأجل
٤٩٢,٧٥٠	٦٩٢,٧٠٠	إجمالي الالتزامات المتداولة
١,٤٦٦,٥٠٠	١,٥٢٤,٢٠٠	إجمالي الالتزامات
		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

ويمكن عرض الميزانية بشكل يؤدي إلى إظهار رأس المال العامل كما يلي :

xx	xx	أصول متداولة
(xx)	(xx)	(-) خصوم متداولة
xx	xx	رأس المال العامل
xx	xx	+ أصول غير متداولة
→ xx	xx	رأس المال المستثمر
متساويان	xx	ويتم تمويله عن طريق :
xx	xx	خصوم غير متداولة
xx	xx	حقوق الملكية
→ xx	xx	

■ قائمة الدخل الشامل :

- مقدمة :

ظلت قائمة الدخل لفترة طويلة جداً إحدى القوائم المالية الأساسية، وكانت تحتوى على الإيرادات والمصروفات والدخول المحققة، إلا أنه مع اتجاه المعايير المحاسبية فى الأونة الأخيرة نحو القيم العادلة وإعادة التقييم للأصول والالتزامات فى تاريخ الميزانية ، فقد أسفر ذلك تطبيق القيمة العادلة على وجود فائض غير محقق (أو خسائر غير محققة) وكنوع من التحفظ نتيجة التخوف من خضوع هذه الأرباح غير المحققة للضريبة أو توزيعها على المساهمين، تم إدراجها فى أحد حسابات حقوق الملكية وكانت تظهر ضمن قائمة التغير فى حقوق الملكية .

ولكن المعايير الأمريكية أخذت بمفهوم الدخل الشامل أى الذى يشمل :

- (١) الأرباح أو الخسائر الناتجة من قائمة الدخل بمفهومها العادى .
- (٢) المكاسب أو الخسائر غير المحققة والتى تقضى بعض معايير المحاسبة بترحيلها إلى أحد حسابات حقوق الملكية .

وفى إطار التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكى FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، فقد أخذت معايير التقارير المالية الدولية IFRS بمفهوم الدخل الشامل فى عام ٢٠٠٨ من خلال تعديل المعيار المحاسبى الدولى رقم IAS (1) .

● بنود المكاسب التى ترحل إلى حقوق الملكية (دون المرور على قائمة الدخل) :

تضمنت معايير المحاسبة الدولية (والمعايير الدولية للتقارير المالية) بعض المكاسب التى يتم ترحيلها مباشرة إلى أحد حسابات حقوق الملكية وهى :

- ١ - المعيار المحاسبى الدولى IAS 16 الخاص بالأصول الثابتة والذى يتيح للمنشأة عند القياس اللاحق أن تختار بين نموذجين هما :

أ - نموذج التكلفة .

ب - نموذج إعادة التقييم : وفي حالة وجود فائض إعادة التقييم يتم ترحيله إلى أحد حسابات حقوق الملكية وليس إلى قائمة الدخل (كما سيأتى شرحه عند تناول هذا المعيار) .

٢ - معيار آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية :

حيث ترحل فروق الصرف فى بعض الحالات إلى قائمة الدخل وفى حالات أخرى إلى أحد حسابات حقوق الملكية ، وكما سيأتى شرحه عند تناول المعيار المحاسبى الدولى IAS 21 .

٣ - معيار المحاسبة الدولى الخاص بمنافع الموظفين ، حيث يتم ترحيل مكاسب (خسائر) اكتوارية الناتجة عن خطط منافع الموظفين إلى أحد حسابات حقوق الملكية (IAS 19) .

٤ - معيار المحاسبة الدولى الخاص بالأدوات المالية : الإعراف والقياس والذى تضمن عدة بنود يرحل فيها المكاسب الناتجة عن الأخذ بالقيمة العادلة إلى أحد حسابات حقوق الملكية وليس إلى قائمة الدخل ، مثل : الفروق الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وتغطية مخاطر التدفقات النقدية .

● قائمة الدخل الشامل : Statement of Comprehensive Income

أو منشأة سوف تقوم بعرض كل بنود الدخل والمصروفات عن الفترة إما :

١ - فى قائمة مفردة للدخل الشامل ، أو

٢ - فى قائمتين : قائمة تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل منفصلة) ، والثانية قائمة تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض أيضاً مكونات الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشاملة) .

- المعلومات التي يتم عرضها في قائمة الدخل الشامل :

كحد أدنى ، فإن قائمة الدخل الشامل سوف تتضمن البنود السطرية عن المبالغ التالية عن الفترة :

- ١ - الإيرادات .
- ٢ - تكاليف التمويل .
- ٣ - النصيب في الشركات الشقيقة (الزميلة) والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- ٤ - مصروف الضرائب .
- ٥ - مبلغ واحد يشمل إجمالى :
أ - صافى الربح أو الخسارة بعد الضرائب للأنشطة المتوقعة .
ب - المكاسب أو الخسائر بعد الضرائب المعترف بها نتيجة القياس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع على التصرف فى الأصول أو مجموعة الأصول للعمليات المتوقعة .
- ٦ - الربح أو الخسارة .
- ٧ - كل مكون من الدخل الشامل الآخر مبوب حسب طبيعته (ماعد المبالغ الواردة فى البند "٨") .
- ٨ - الحصة فى الدخل الشامل الآخر فى الشركات الشقيقة (الزميلة) والمشروعات المشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية .
- ٩ - إجمالى الدخل الشامل .

- أى منشأة تفصح عن البنود التالية فى قائمة الدخل الشامل كتخصيص للربح أو الخسارة عن الفترة :

- ١ - أرباح أو خسائر العام موزعة إلى :
أ - حقوق الأقلية .
ب - حملة أسهم الشركة القابضة .

٢- إجمالى الدخل الشامل عن الفترة موزعة إلى :

أ - حقوق الأقلية .

ب - حصة أسهم الشركة القابضة .

- يجب على المنشأة عدم عرض أى من بنود الدخل أو المصروفات كبنود غير عادية سواء فى صلب قائمة الدخل أو فى الإيضاحات .

- يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروف (مواد ، أجور ، مصروفات) أو وظيفة المصروف (تكلفة البضاعة المباعة) مصروفات بيع وتوزيع ، مصروفات إدارية ، مصروفات تمويلية) وذلك حسب التصنيف الذى يوفر معلومات أكثر مناسبة وملائمة .

(١) تبويب قائمة الدخل حسب طبيعة المصروف :

xx		الإيراد
xx		دخل آخر
	x	التغير فى المخزون للبضاعة التامة وتحت التشغيل
	x	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة
	x	مصروف منافع العاملين
	x	مصروف الإهلاك والاستهلاك
	x	مصروفات أخرى
	x	إجمالى المصروفات
(x)		
x		صافى الربح قبل الضرائب

(٢) تبويب قائمة الدخل حسب وظيفة المصروف :

x	الإيرادات
(x)	(-) تكلفة المبيعات
x	مجمل الربح
x	دخل أخرى
(x)	مصروفات بيع وتوزيع
(x)	مصروفات إدارية
(x)	مصروفات أخرى
x	صافي الربح قبل الضرائب

• شكل قائمة الدخل :

مجموعة الياسمين : قائمة الدخل الشامل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ :
(عرض قائمة الدخل الشاملة في صورة قائمة واحدة وتبويب المصروفات حسب الوظيفة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	
٣٩٠,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	الإيرادات
(٢٤٥,٠٠٠)	٢٣٠,٠٠٠	تكلفة المبيعات
١٤٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	مجمل الربح
٢٠,٦٦٧	١١,٣٠٠	دخل أخرى
(٩,٠٠٠)	(٨,٧٠٠)	تكاليف بيع وتوزيع
(٢٠,٠٠٠)	(٢١,٠٠٠)	مصروفات إدارية
(٢١٠٠)	(١,٢٠٠)	مصروفات أخرى
(٨٠٠٠)	(٧,٥٠٠)	تكاليف تمويلية
٣٥,١٠٠	٣٠,١٠٠	الحصة في أرباح الشركات الشقيقة (الزميلة)

١٦١,٦٦٧	١٢٨,٠٠٠	صافي الربح قبل الضرائب
٤٠,٤١٧	(٣٢,٠٠٠)	مصروف ضريبة الدخل
١٢١,٢٥٠	٩٦,٠٠٠	صافي الربح عن السنة من الأنشطة المستمرة
-	(٣٠,٥٠٠)	ربح (خسارة) عن السنة للعمليات غير المستمرة (المتوقفة)
١٢١,٢٥٠	٦٥,٥٠٠	صافي ربح العام
		<u>الدخل الشامل الآخر:</u>
٥,٣٣٤	١٠,٦٦٧	فروق الصرف من ترجمة العمليات الأجنبية
(٢٤,٠٠٠)	٢٦,٦٦٧	أصول مالية متاحة للبيع
٦٦٧	٤,٠٠٠	تغطية مخاطر التدفق النقدي
٩٣٣	٣,٣٦٧	مكاسب من إعادة تقييم الأصول الثابتة
(٦٦٧)	١,٣٣٣	مكاسب (خسائر) اكتوارية من خطط منافع التقاعد
٤٠٠	(٧٠٠)	حصة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة
٤,٦٦٧	(٩,٣٣٤)	ضرائب الدخل المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر
(١٤,٠٠٠)	٢٨,٠٠٠	الدخل الشامل الآخر عن السنة ، الصافي بعد الضرائب
١٠٧,٢٥٠	٩٣,٥٠٠	إجمالي الدخل الشامل عن السنة
		صافي ربح العام يوزع إلى :
٩٧,٠٠٠	٥٢,٤٠٠	حصة أسهم الشركة القابضة
٢٤,٢٥٠	١٣,١٠٠	حصة الأقلية
١٢١,٢٥٠	٦٥,٥٠٠	
		إجمالي الدخل الشامل يوزع إلى :
٨٥,٨٠٠	٧٤,٨٠٠	حصة أسهم الشركة القابضة
٢١,٤٥٠	١٨,٧٠٠	حصة الأقلية
١٠٧,٢٥٠	٩٣,٥٠٠	
٤٦	٣٠	توزيع السهم من الأرباح : الأساسية والمخفضة

وكبديل : فإن مكونات الدخل الشامل الآخر سوف يتم عرضها في قائمة الدخل الشامل ، صافية من الضرائب .

الدخل الشامل الآخر عن السنة بعض الضرائب

٢٠٠٧

٢٠٠٨

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
٤٠٠٠	٨٠٠٠		فروق الصرف من ترجمة العمليات الأجنبية
(١٨,٠٠٠)	٢٠,٠٠٠		أصول مالية متاحة للبيع
(٥٠٠)	(٣٠٠٠)		تغطية مخاطر تدفق نقدي
٦٠٠	٢٧٠٠		مكاسب إعادة تقييم أصول ثابتة
(٥٠٠)	١٠٠٠		مكاسب (خسائر) اكتوارية المعرفة بموجب خطة منافع العاملين
٤٠٠	(٧٠٠)		الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الشقيقة
١٤,٠٠٠	٢٨,٠٠٠		

مجموعة الياسمين : قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ :

وتبويب المصروفات حسب طبيعتها (الأرقام بالآلاف الدولارات)

٢٠٠٨

٢٠٠٧

٣٩٠,٠٠٠	٣٥٥,٠٠٠	الإيرادات
٢٠,٦٦٧	١١,٣٠٠	دخل أخرى
(١١٥,١٠٠)	(١٠٧,٩٠٠)	التغيرات في مخزون البضاعة التامة وتحت التشغيل
١٦,٠٠٠	١٥,٠٠٠	الأعمال المنجزة بواسطة المشروع وتم رسملتها
(٩٦,٠٠٠)	(٩٢,٠٠٠)	مواد خام ومستهلكات مستخدمة
(٤٥,٠٠٠)	(٤٣,٠٠٠)	مصروفات منافع العاملين
(١٩,٠٠٠)	(١٧,٠٠٠)	مصروف الإهلاك والاستهلاك
(٤,٠٠٠)	-	انخفاض قيمة الأصول الثابتة
(٦,٠٠٠)	(٥,٥٠٠)	مصروفات أخرى
(١٥,٠٠٠)	(١٨,٠٠٠)	تكاليف التمويل
٣٥,٠٠٠	(٣٠,١٠٠)	الحصة في أرباح الشركة الشقيقة (الزميلة)
١٦١,٦٦٧	١٢٨,٠٠٠	الربح قبل الضرائب
(٤٠,٤١٧)	(٣٢,٠٠٠)	(-) مصروف ضريبة الدخل
١٢١,٢٥٠	٩٦,٠٠٠	الربح عن السنة من الأنشطة المستمرة
-	(٣٠,٥٠٠)	أرباح (خسارة) عن السنة للأنشطة غير المستمرة
١٢١,٢٥٠	٦٥,٥٠٠	صافي ربح العام
		يوزع الربح إلى :
٩٧,٠٠٠	٥٢,٤٠٠	حملة أسهم الشركة القابضة
٢٤,٢٥٠	١٣,١٠٠	حقوق الأقلية
١٢١,٢٥٠	٦٥,٥٠٠	
٤٦	٣٠	نصيب السهم من الأرباح : الأساسي والمخفض

مجموعة الياسمين : قائمة الدخل الشاملة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ :

(يتم عرض قائمة الدخل الشامل من خلال قائمتين) بالاف الوحدات من العملة

٢٠٠٧

٢٠٠٦

٢٠٠٧	٢٠٠٦	صافي أرباح العام الدخل الشامل الآخر:
١٢١,٢٥٠	٦٥,٥٠٠	فروق الصرف الناتجة من ترجمة العمليات الأجنبية
٥,٣٣٤	١٠,٦٦٧	أصول مالية متاحة للبيع
(٢٤,٠٠٠)	٢٦,٦٦٧	تغطية مخاطر التدفق النقدي
٦٦٧	٤,٠٠٠	مكاسب من إعادة تقييم الأصول الثابتة
٩٣٣	٣,٣٦٧	مكسب (خسائر) ائتوائية كما هي معرفة في خطة منافع الموظفين
(٦٦٧)	١,٣٣٣	الحصة في دخل شامل آخر في شركات شقيقة
٤٠٠	(٧٠٠)	ضرائب الدخل المنسوبة إلى دخل شامل آخر
٤,٦٦٧	(٩,٣٣٤)	الدخل الشامل الآخر عن العام ، صافي من الضرائب
(١٤,٠٠٠)	٢٨,٠٠٠	إجمالي الدخل الشامل عن العام
١٠٧,٢٥٠	٩٣,٥٠٠	إجمالي الدخل الشامل يوزع إلى :
٨٥,٨٠٠	٧٤,٨٠٠	حصة الأسهم في الشركة القابضة
٢١,٤٥٠	١٨,٧٠٠	حقوق الأقلية
١٠٧,٢٥٠	٩٣,٥٠٠	

• قائمة التغيرات فى حقوق الملكية :

يجب أن تعرض المنشأة قائمة بالتغيرات فى حقوق الملكية تبين ما يلى :

١ - إجمالى الدخل الشامل عن الفترة ، وأن تبين بشكل منفصل المبالغ التى تخص حملة الأسهم فى الشركة القابضة وحصة الأقلية .

٢ - لكل مكون من حقوق الملكية يجب بيان الأثر التراكمى لإعادة العرض المعترف به وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى IAS 8 .

٣ - لكل مكون فى حقوق الملكية ، تعرض التغيرات بين القيمة الدفترية فى بداية ونهاية الفترة ، مع إفصاح منفصل للتغيرات من :

أ - الربح أو الخسارة .

ب - أى بند من الدخل الشامل .

ج - المعاملات مع الملاك ، وتبين بشكل مفصل المساهمات والتوزيعات مع الملاك والتغيرات فى حصص الملكية للشركات التابعة والتى لا تنتج من خسارة السيطرة .

٤ - ينبغى على المنشأة أن تعرض، أما فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية ذاتها أو فى الإيضاحات المتممة مبلغ التوزيعات المعترف به لحملة الأسهم خلال الفترة والمبلغ المتعلق بكل سهم .

٥ - يتطلب المعيار المحاسبى الدولى IAS 8 إجراء تعديلات بأثر رجعى لتنفيذ التغيرات فى السياسات المحاسبية إلى الحد الممكن ، ما لم توجد أحكام انتقالية فى معيار أو تفسير تتطلب خلاف ذلك ، ولذلك يجب أن تتم عملية إعادة عرض لتصويب الأخطاء بأثر رجعى ، ويتأثر رقم الأرباح المحتجزة بهذه التعديلات (ما لم يوجد خلاف ذلك فى معيار أو تفسير آخر) ، ولذلك يتطلب الأمر الإفصاح فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية عن إجمالى التعديل على كل عنصر فى حقوق الملكية ينتج بشكل منفصل من التغيرات فى السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، ويتم الإفصاح عن هذه التعديلات لكل فترة سابقة وبداية الفترة .

شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأرقام افتراضية)

مجموعة الياسمين : قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (بالآلاف الجنيهات)

بيان	اسهم رأس المال	أرباح مختصرة	ترجمة العملات الأجنبية	أصول مالية متاحة للبيع	تغطية مخاطر كدفق نقدي	فائض إعادة تقييم	إجمالي	حصة الأقلية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في أول يناير ٢٠٠٦	٦٠٠٠٠٠٠	١١٨١٠٠٠	(٤٠٠٠)	١٦٠٠	٢٠٠٠	-	٧١٧٧٠٠	٢٩٨٠٠٠	٧٤٧٥٠٠
التغيرات في السياسات المحاسبية	-	٤٠٠	-	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠
الرصيد بعد إعادة العرض	٦٠٠٠٠٠٠	١١٨٥٠٠	(٤٠٠٠)	١٦٠٠	٢٠٠٠	-	٧١٨١٠٠	٢٩٩٠٠٠	٧٤٨٠٠٠
التغيرات في حقوق الملكية ٢٠٠٦	-	(١٠٠٠٠)	-	-	-	-	(١٠٠٠٠)	-	(١٠٠٠٠)
توزيعات أرباح	-	٥٣٢٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠٠	(٢٤٠٠)	١٦٠٠	٧٤٨٠٠	١٨٧٠٠٠	٩٣٥٠٠
إجمالي الدخل الشامل عن السنة	-	١٦١٧٠٠	٢٤٠٠	١٧٦٠٠	(٤٠٠)	١٦٠٠	٧٨٢٩٠٠	٤٨٦٠٠	٨٣١٥٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٦١٧٠٠	٢٤٠٠	١٧٦٠٠	(٤٠٠)	١٦٠٠	٧٨٢٩٠٠	٤٨٦٠٠	٨٣١٥٠٠
التغيرات في حقوق الملكية ٢٠٠٧	٥٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
إصدار أسهم رأس مال	٥٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٥٠٠٠٠	-	٥٠٠٠٠
توزيعات الأرباح	-	(١٥٠٠٠)	-	-	-	-	(١٥٠٠٠)	-	(١٥٠٠٠)
إجمالي الدخل الشامل عن السنة	-	٩٦٦٠٠	٣٢٠٠	(١٤٤٠٠)	(٤٠٠)	٨٠٠	٨٥٨٠٠	٢١٤٥٠	١.٧٢٥٠
التحويل إلى الأرباح المحتجزة	-	٢٠٠	-	-	-	(٢٠٠)	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٦٥٠.٠٠٠	٢٤٣.٥٠٠	٥.٦٠٠	٣.٢٠٠	(٨٠٠)	٢.٢٠٠	٩٠.٣٧٠.٠	٧٠.٥٠٠	٩٧.٣٧٥.٠

• الإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

تشتمل السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة على المعلومات اللازمة الإلتزام المنتظمة والإشارة وتفسير البنود الواردة في صلب القوائم المالية :

أولاً : الإفصاح عن السياسات المحاسبية . ويشتمل على :

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية .

- كل سياسة محاسبية استخدمت حتى لو لم يتم تناولها في معايير التقارير المالية

الدولية الحديثة IFRS .

- الحكم أو الرأي الشخصي الذي تم استخدامه في تطبيق السياسات المحاسبية

والتي أدت إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة في القوائم المالية .

ثانياً : التقديرات في حالة عدم التأكد :

- الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم

التأكد والتي تعبر عن المخاطر الهامة والتي يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية

في القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم في العام التالي .

• حالة عملية رقم (٣) :

فيما يلي ميزانية إحدى الشركات التي قام بإعدادها المدير المالي لعرضها على

مجلس الإدارة للشركة وإصدارها بنفس الشكل للمستخدمين .

أصول متداولة		
نقدية	١٠.٠٠٠	
مدينين	٢٠.٠٠٠	
استثمارات مالية قصيرة الأجل	٥.٠٠٠	
مخزون	٤٥.٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		٨٠.٠٠٠
أصول ثابتة		١٢٠.٠٠٠
إجمالي الأصول		٢٠٠.٠٠٠
حقوق الملكية		٦٠.٠٠٠
الالتزامات		١٤٠.٠٠٠
اجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٢٠٠.٠٠٠

والمطلوب :

توضيح العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية السابقة ، ثم ما هي البيانات اللازمة لإعدادها بطريقة صحيحة تتلافى العيوب السابقة.

الإجابة

العيوب الشكلية والموضوعية في ميزانية الشركة المعروضة:

أ - العيوب الشكلية والموضوعية :

١ - يجب أن يتضمن عنوان القائمة مايلي :

- اسم المنشأة والشكل القانوني لها .

- اسم القائمة وهو الميزانية .

- التاريخ .

- وحدة القياس .

٢ - تم تبويب الأصول إلى متداولة وغير متداولة . في حين لم يتم تبويب الخصوم إلى

متداولة وغير متداولة وذلك للتعرف على رأس المال العامل .

٣ - لا تتضمن الميزانية أرقام المقارنة للفترة السابقة.

بـ - إعداد الميزانية بشكل صحيح :

منشأة

الميزانية في ٢٠٠٣/١٢/٣١

٢٠٠٢/١٢/٣١

الأرقام بـ

٢٠٠٣/١٢/٣١

أصول متداولة	
نقدية	١٠٠٠٠
مدينين	٢٠٠٠٠
استثمارات مالية قصيرة الأجل	٥٠٠٠
مخزون	٤٥٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٨٠٠٠٠
أصول ثابتة	١٢٠٠٠٠
إجمالي الأصول	٢٠٠٠٠٠
خصوم متداولة	١٤٠٠٠٠
خصوم ثابتة	٦٠٠٠٠
حقوق الملكية	
اجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية	٢٠٠٠٠٠

- حالة عملية (٤) :

أعدت إحدى الشركات المساهمة التي تعمل في النشاط منذ خمس سنوات ميزانيتها على النحو التالي :

الميزانية سنة ٢٠٠٦

الأرقام بالآلاف

دينار

حقوق الملكية		أصول متداولة	
رأس المال المدفوع	٣٠٠٠٠	نقدية	٥٠٠٠
احتياطات	٢٠٠٠٠	مدينين	١٠٠٠٠
أرباح محتجزة	١٠٠٠٠	استثمارات مالية	٥٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	٦٠٠٠٠	مخزون	٢٠٠٠٠
الالتزامات:		إجمالي الأصول المتداولة	٤٠٠٠٠
دائنون	١٢٠٠٠	أصول ثابتة	٥٠٠٠٠
أوراق دفع تجارية	٨٠٠٠٠	أصول أخرى	١٠٠٠٠
قروض طويلة الأجل (منها ٦٠٠٠٠ قسط قرض يستحق بعد ٦ شهور)	٢٠٠٠٠		
	١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠

وقد تبين ما يلي:

- ١- الأصول الأخرى عبارة عن أصول غير متداولة يحتفظ بها بغرض البيع وتوجد خطة نشطة لبيعها خلال فترة أقل من سنة، والباقي عبارة عن أصول ضريبية مؤجلة.
- ٢- المدينين عبارة عن نتائج إجراء مقاصة بين مدينى عمليات البيع بالأجل والدفعات المقدمة المحصلة من بعض العملاء، حيث تبلغ قيمة الدفعات المحصلة من العملاء ٤٠٠٠ ألف دينار.

المطلوب:

- ١- بيان الأخطاء الشكلية والموضوعية في إعداد الميزانية السابقة.
- ٢- بيان الأرقام الناقصة اللازمة لإعداد الميزانية بشكل صحيح.
- ٣- إعداد الميزانية بشكل صحيح تتفق مع معايير المحاسبة.

الإجابة:

أولاً : الأخطاء الشكلية :

- ١- يجب أن يتضمن عنوان القائمة مايلي :
 - اسم المنشأة والشكل القانوني لها .
 - اسم القائمة وهو الميزانية .
 - التاريخ وتحديد اليوم الذي أعدت فيه الميزانية .
 - وحدة القياس .
- ٢ - لم تتضمن الميزانية الأرقام المقارنة ز
- ٣ - تم عرض الميزانية في شكل حرف T وهذا شكل قديم وغير مناسب لمستخدمي القوائم المالية غير المتخصصين ويفضل عرضها في شكل قائمة .

ثانياً : الأخطاء الموضوعية :

- ١ - تم تقسيم الأصول إلى متداولة وغير متداولة في حين لم يتم ذلك بالنسبة للالتزامات .
- ٢ - تم تجميع الأصول بشكل كبير بحيث لا تتضمن الحد الأدنى الواجب إظهاره في الميزانية ، على سبيل المثال تم الدمج بين الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والأصول الضريبية المؤجلة .
- ٣ - تم اجراء مقاصة بين مدينى عمليات البيع بالأجل والدفعات المحصلة مقدما من بعض العملاء دون وجه حق ودون أن تعكس طبيعة الصفقة .

• حالة عملية (٥) :

تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

أ - المعاملات مع الملاك فقط (مثل زيادة رأس المال أو تخفيضه أو توزيعات الأرباح على المساهمين).

ب - التغيير في تركيبة حقوق الملكية (مثل التحويل من احتياطي إلى رأس مال مدفوع).

ج - فروق إعادة التقييم التي تنص بعض معايير المحاسبة الدولية على إدراجها ضمن حقوق الملكية.

د - صافي الربح الناتج من قائمة الدخل.

هـ - كل ما سبق.

و - لا شيء مما سبق.

المطلوب: اختيار الإجابة الصحيحة.

الإجابة (هـ)

حالات عملية محلولة

• حالة عملية (١) :

فيما يلي بنود ميزانية شركة الثورة "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وللسنة المقارنة ٢٠٠٩ (الأرقام الواردة بالمليون جنيه)

٢٠٠٩	٢٠١٠	بيان
		<u>أصول متداولة</u>
٥٠	٦٠	نقدية
٦٠	٨٠	مدينون
٢٥	٢٠	أوراق قبض
١٢٥	١٤٠	مخزون بضاعة
		<u>أصول غير متداولة</u>
٤٠	٥٠	أثاث
٩٠	١٠٠	آلات ومعدات
٦٠	٥٠	عقارات
<u>٤٥٠</u>	<u>٥٠٠</u>	إجمالي الأصول
		<u>التزامات متداولة</u>
١٠٠	١٢٠	دائنون
٣٠	٤٠	أوراق دفع تجارية
		<u>التزامات طويلة الأجل</u>
٦٠	٨٠	قرض برهن
١١٠	١٠٠	قرض سندات
١٥٠	١٦٠	حقوق الملكية
<u>٤٥٠</u>	<u>٥٠٠</u>	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

والمطلوب : إعداد الميزانية بأشكالها المختلفة.

الحل

أولاً : الشكل التقليدي القديم حرف T

شركة الثورة شركة مساهمة مصرية

الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالمليون جنيه)

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
١٠٠	١٢٠	٥٠	٦٠
٣٠	٤٠	٦٠	٨٠
		٢٠	٢٠
٦٠	٨٠	١٢٥	١٤٠
١١٠	١٠٠		٣٠٠
		٥٠	١٠٠
		١٠٠	٥٠
١٥٠	١٦٠	٦٠	٧٠٠
٤٥٠	٥٠٠	٤٥٠	٥٠٠

ثانياً : الشكل الحديث : شكل القائمة :
شركة الثورة شركة مساهمة مصرية
الميزانية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (بالمليون جنيه)

سنة المقارنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠
٥٠	٦٠
٦٠	٨٠
٢٥	٢٠
١٢٥	١٤٠
إجمالي أصول متداولة	٣٠٠
٤٠	٥٠
٩٠	١٠٠
٦٠	٥٠
إجمالي أصول غير متداولة	٢٠٠
٤٥٠	٥٠٠
١٠٠	١٢٠
٣٠	٤٠
إجمالي التزامات متداولة	١٦٠
٦٠	٨٠
١١٠	١٠٠
إجمالي التزامات طويلة الأجل	١٨٠
١٥٠	١٦٠
٤٥٠	٥٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٨٠
٤٥٠	٥٠٠
إجمالي التزامات وحقوق الملكية	٥٠٠

ثالثاً : شكل يظهر رأس المال العامل والمستثمر
شركة الثورة شركة مساهمة مصرية
الميزانية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (الأرقام بالمليون جنيه)

سنة المقارنة ٢٠٠٩		سنة ٢٠١٠	
٥٠	نقدية	٦٠	
٦٠	مدينون	٨٠	
٢٥	أوراق قبض	٢٠	
١٢٥	مخزون بضاعة	١٤٠	
٢٦٠	إجمالي أصول متداولة	٣٠٠	
	<u>ناقصاً : الالتزامات المتداولة:</u>		
١٠٠	دائنون	١٢٠	(-)
٣٠	أوراق دفع تجارية	٤٠	
١٣٠	إجمالي التزامات متداولة	١٦٠	
١٣٠	صافي رأس المال العامل	١٤٠	
	<u>يضاف إليه : أصول غير متداولة:</u>		
٤٠	أثاث	٥٠	
٩٠	آلات ومعدات	١٠٠	+
٦٠	عقارات	٥٠	
١٩٠	إجمالي أصول غير متداولة	٢٠٠	
٣٢٠	رأس المال -المستثمر ويتم تمويله عن طريق:	٣٤٠	
	<u>التزامات طويلة الأجل:</u>		
٦٠	قرض برهن	٨٠	
١١٠	قرض سندات	١٠٠	متساويان
	إجمالي التزامات طويلة الأجل	١٨٠	
١٥٠	حقوق الملكية	١٦٠	
٣٢٠	إجمالي التزامات وحقوق الملكية	٣٤٠	

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بشركة السلام عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ والسنة السابقة لها (الأرقام بالمليون جنيه)

٢٠٠٩	٢٠١٠	بيان
٤٥٠	٥٠٠	إيراد المبيعات
٥٠	٤٠	دخول أخرى
٢٧٠	٣٠٠	تكلفة المبيعات
٢٥	٣٠	تكاليف بيع وتوزيع
٦٠	٧٠	مصروفات إدارية وعمومية
١٠	١٠	مصروفات أخرى
١٥	٢٠	مصروفات تمويلية
٢٤	٢٢	ضريبة الدخل ٢٠%
		<u>دخل شامل آخر (يظهر ضمن حقوق الملكية)</u>
٨	١٠	فروق صرف ناتجة من ترجمة عمليات أجنبية
١٢	(٢٥)	أصول مالية متاحة للبيع
١٠	١٢	تغطية مخاطر تدفق نقدي
٣٠	٢٠	فائض إعادة تقييم أصول ثابتة

والمطلوب :

(١) إعداد قائمة الدخل التقليدية.

(٢) إعداد قائمة الدخل الشامل.

الحل

أولاً : قائمة الدخل التقليدية :

شركة السلام

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ (الأرقام بالمليون جنيه)

سنة المقارنة ٢٠٠٩

سنة ٢٠١٠

٤٥٠	إيراد المبيعات	٥٠٠	
	(-)		
٢٧٠	تكلفة المبيعات	٣٠٠	
١٨٠	مجمّل الربح		٢٠٠
٥٠	يضاف دخول أخرى		٤٠
٢٣٠	دخل التشغيل		٢٤٠
-	<u>يخصم :</u>		
٢٥	مصاريف بيع وتوزيع	٣٠	(-)
٦٠	مصروفات إدارية وعمومية	٧٠	
١٠	مصروفات أخرى	١٠	
١٥	مصروفات تمويلية	٢٠	
			١٣٠
١٢٠	صافي الربح قبل الضرائب		١١٠
	(-)		
٢٤	ضريبة الدخل ٢٠%		٢٢
٩٦	صافي الربح بعد الضرائب		٨٨

ثانياً : قائمة الدخل الشامل :

شركة السلام

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٢١ (الأرقام بالمليون جنيهه)

سنة المقارنة ٢٠٠٩

سنة ٢٠١٠

٤٥٠	إيراد المبيعات	٥٠٠	
	(-)		
٢٧٠	تكلفة المبيعات	٣٠٠	
١٨٠	مجم الربح		٢٠٠
٥٠	يضاف دخول أخرى		٤٠
٢٣٠	دخل التشغيل		٢٤٠
	<u>يخصم :</u>		
٢٥	مصاريف بيع وتوزيع	٣٠	(-)
٦٠	مصروفات إدارية وعمومية	٧٠	
١٠	مصروفات أخرى	١٠	
١٥	مصروفات تمويلية	٢٠	
			١٣٠
١٢٠	صافي الربح قبل الضرائب		١١٠
	(-)		
٢٤	ضريبة الدخل ٢٠ %		٢٢
٩٦	صافي الربح بعد الضرائب		٨٨
	<u>يضاف دخل شامل آخر :</u>		
٨	فروق صرف ناتجة من ترجمة عمليات أجنبية	١٠	
١٢	أصول مالية متاجة للبيع	(٢٥)	+
١٠	تغطية مخاطر تدفق نقدي	١٢	
٣٠	فانض عادة تقييم أصول ثابتة	٢٠	
٦٠			١٧
١٥٦	صافي الدخل الشامل		١٠٥

● حالة عملية (٣) :

أظهرت دفاتر منشأة هبة التجارية القيم التالية في بداية ونهاية عام ٢٠٠٤ :

٢١ ديسمبر ٢٠٠٤	١ يناير ٢٠٠٤	بيان
١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	إجمالي الأصول
٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	إجمالي الخصوم

فإذا علمت أن الاستثمار الإضافي خلال الفترة ١٠٠٠٠ جنيه والمسحوبات ١٧٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

حساب صافي الدخل المحقق عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ .

الحل

١ - إيجاد رأس المال في أول يناير ٢٠٠٤ :

$$\begin{aligned} &= \text{الأصول في أول يناير ٢٠٠٤} - \text{الخصوم في أول يناير ٢٠٠٤} \\ &= ١٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ \end{aligned}$$

٢ - إيجاد رأس المال في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ :

$$\begin{aligned} &= \text{الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤} - \text{الخصوم في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤} \\ &= ١١٥٠٠٠ - ٣٥٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ \end{aligned}$$

٣ - إيجاد صافي الدخل من خلال المعادلة التالية :

رأس المال أول المدة + صافي الدخل + الاستثمار الإضافي - المسحوبات =
رأس المال آخر المدة

$$٨٠٠٠٠ = ١٧٠٠٠ - ١٠٠٠٠ + \text{صافي الدخل} + ٦٠٠٠٠ =$$

$$\text{صافي الدخل} = ١٧٠٠٠ + ١٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠ = ٢٧٠٠٠ \text{ جنيه}$$

● حالة عملية (٤) :

حدد نوع القائمة والمجموعة التي ينتمى إليها كل بند من البنود التالية :

قائمة حقوق الملكية	قائمة الدخل		قائمة المركز المالي		البند
	إيرادات	مصاريف	خصوم	أصول	
					١ - مصروف مرتبات
					٢ - مصروف إيجار مقدم
					٣ - مصروف مرتبات مستحق
					٤ - مواد وأدوات كتابية (مستهلكة)
					٥ - مواد وأدوات كتابية (متبقية)
					٦ - إيرادات خدمات غير مكتسبة
					٧ - إيراد استشارات مستحق
					٨ - استثمار إضافي
					٩ - رأس المال أول المدة
					١٠ - المسحوبات
					١١ - رأس المال آخر المدة
					١٢ - نقدية
					١٣ - إيراد خدمات
					١٤ - مصروف تأمين
					١٥ - مصروف تأمين مقدم

لاحظ :

رأس المال آخر المدة يظهر في قائمة حقوق الملكية وأيضاً في الميزانية (في نفس تاريخ إعداد الميزانية).

الإجائية

قائمة حقوق الملكية	قائمة الدخل		قائمة المركز المالي		البيان
	إيراد	مصروف	خصوم	أصول	
		✓		✓	١ - مصروف مرتبات
			✓		٢ - مصروف إيجار مقدم
			✓		٣ - مصروف مرتبات مستحق
		✓			٤ - مواد وأدوات كتابية (مستهلكة)
				✓	٥ - مواد وأدوات كتابية (متبقية)
			✓		٦ - إيرادات خدمات غير مكتسبة
				✓	٧ - إيراد استشارات مستحق
✓					٨ - استثمار إضافي
✓					٩ - رأس المال أول المدة
✓					١٠ - المسحوبات
✓					١١ - رأس المال آخر المدة
				✓	١٢ - نقدية
	✓				١٣ - إيراد خدمات
		✓			١٤ - مصروف تأمين
				✓	١٥ - مصروف تأمين مقدم

• حالة عملية (٥) :

وضح المجموعة التي ينتمى إليها كل بند من البنود التالية :

البند	أصل متداول	أصل غير متداول	خصوم متداولة	خصوم ثابتة	حقوق ملكية
- مصروف إعلان مقدم					
- مصروف إيجار مستحق					
- دائنون					
- مخزون راكد					
- جزء مستحق من قرض طويل الأجل خلال العام القادم					
- أوراق القبض					
- مدينون					
- استثمارات مالية بغرض المتاجرة					
- آلات ومعدات مستخدمة للإنتاج					
- أوراق دفع غير تجارية تستحق بعد ١٥ شهر					
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق					
- أثاث					
- قرض قصير الأجل ٨ شهور					
- احتياطات					
- عقار					

الإجابة

البنـد	أصل متداول	أصل غير متداول	خصوم متداولة	خصوم ثابتة	حقوق ملكية
- مصروف إعلان مقدم	✓				
- مصروف إيجار مستحق			✓		
- دالنون			✓		
- مخزون راكد	✓				
- جزء مستحق من قرض طويل الأجل خلال العام القادم			✓		
- أوراق القبض	✓				
- مدينون	✓				
- استثمارات مالية بفرض المتاجرة	✓				
- آلات ومعدات مستخدمة للإنتاج		✓			
- أوراق دفع غير تجارية تستحق بعد ١٥ شهر					✓
- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		✓			
- أثاث		✓			
- قرض قصير الأجل ٨ شهور			✓		
- احتياطات					✓
- عقار		✓			

أسئلة وتطبيقات

- ١ - ما هي المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة حقوق الملكية، وما هي المعلومة التي تتدفق من قائمة حقوق الملكية إلى الميزانية ؟
- ٢ - ما هي المعلومة التي تتدفق من قائمة التدفقات النقدية إلى الميزانية ؟
- ٣ - وضح في صورة جدول أوجه الاختلاف بين القوائم المالية الأساسية :

أوجه الاختلاف	الميزانية	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية
١ - الهدف منها.			
٢ - العناصر التي تحتوى عليها.			
٣ - الفترة.			
٤ - المعالجة المستخدمة.			
٤ - المسميات الأخرى (إن وجدت)			

- ٤ - وضح القائمة أو القوائم التي تظهر فيها العناصر التالية بوضع علامة صح (✓)

العنصر	قائمة الدخل	قائمة حقوق الملكية	قائمة التدفقات النقدية	قائمة المركز المالي
المبيعات				
إيراد فوائد وتوزيعات				
توزيعات مدفوعة				
المتحصلات من العملاء				
حسابات العملاء				
المخزون				
مصرف إعلان مقدم				
مرتبات مستحقة				
توزيعات مستحقة				
المحصل من بيع أصول				
التغير في النقدية خلال الفترة				
إهلاك				

٥ - استكمل الأرقام الناقصة في الميزانية التالية في ضوء دراستك للعلاقات بين القوائم :

منشأة هبة

الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول	
نقدية	٢٠٠٠٠
مدينون	٣٠٠٠٠
مخزون	٧٠٠٠٠
آلات ومعدات	٤٠٠٠٠
عقارات	؟
إجمالي الأصول	؟
الخصوم وحقوق الملكية	
الخصوم	٨٠٠٠٠
حقوق الملكية	؟
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	؟

علماً بأن :

- ١ - إجمالي الإيرادات ١١٠٠٠٠ جنيه وكانت المصروفات كمايلي :
٣٠٠٠٠ جنيه مرتبات - ١٢٠٠٠ جنيه إيجار - ٢٨٠٠٠ جنيه مصروفات أخرى.
- ٢ - رأس المال في أول يناير ٢٠٠٥ كان ١٠٠٠٠٠ جنيه والاستثمار الإضافي ٣٠٠٠٠ جنيه والمسحوبات ١٢٠٠٠ جنيه .

٦ - استكمل الأرقام الناقصة في الميزانية التالية، وذلك في ضوء دراستك للعلاقات التي تربط بين القوائم المالية :

منشأة رولا
الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

الأصول	
نقدية	؟
أصول أخرى	٧.٠٠٠
	؟
الخصوم وحقوق الملكية	
الخصوم	٣.٠٠٠
حقوق الملكية	؟
	؟

علماً بأن :

- ١ - المتحصلات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كما يلي :
١١.٠٠٠ جنيه متحصلات من العملاء - ٢٨.٠٠٠ جنيه متحصلات من بيع
أصول ثابتة - ١٥.٠٠٠ جنيه الحصول على قرض - ١٢.٠٠٠ جنيه متحصلات
من زيادة رأس المال.
- ٢ - المدفوعات النقدية خلال عام ٢٠٠٥ كانت كما يلي :
٦.٠٠٠ جنيه مدفوعات للموردين - ١١.٠٠٠ جنيه سداد مصروفات - ٣.٠٠٠
جنيه تسديدات لشراء آلات ومعدات - ٢٣.٠٠٠ سداد أقساط قروض.
- ٣ - رصيد النقدية أول المدة ١٨.٠٠٠ جنيه.

٧ - في ضوء دراستك للعلاقات بين القوائم المالية ، استكمل الأرقام الناقصة في الميزانية التالية:

منشأة نورهان التجارية
الميزانية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

نقدية	٤٠٠٠٠	خصوم	؟
أصول أخرى	؟	رأس المال	؟
			؟

علماً بأن :

١ - إجمالي الإيرادات ٦٠٠٠٠ جنيه وكانت المصروفات خلال الفترة كما يلي:
١٨٠٠٠ ج مرتبات ، ٦٠٠٠ ج إيجار ، ٤٠٠٠ ج إعلان ودعاية ، ١٢٠٠٠ ج
مصروفات متنوعة.

٢ - أرصدة في ٢٠٠٥/١/١ :

٣٢٠٠٠ ج رأس المال - ١٢٠٠٠ ج نقدية.

٣ - يبلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل ١٠٠٠٠ ج، وصافي التدفق
النقدي من أنشطة الاستثمار (٧٠٠٠) وصافي التدفق النقدي من أنشطة
التمويل (٤٠٠٠).

٤ - بلغ الاستثمار الإضافي خلال السنة ١٥٠٠٠ ج والمسحوبات ٧٠٠٠ ج.

٨ - اشرح بإيجاز حدود استخدام القوائم المالية ؟

٩ - عرف المصطلحات التالية :

الأصول ، الخصوم ، حقوق الملكية، الإيرادات ، المصروفات.

١٠ - اختر الإجابة الصحيحة مما يلي :

(١) لا تتضمن القوائم المالية الأساسية:

- أ - قائمة المركز المالي .
- ب - قائمة التدفقات النقدية.
- ج - قائمة حقوق الملكية.
- د - قائمة القيمة المضافة.

(٢) تتضمن قائمة الدخل:

- أ - المساهمات من الملاك.
- ب - المتحصلات من المقرضين.
- ج - توزيعات الأرباح للمساهمين.
- د - الإيرادات المتولدة من بيع السلع أو تأدية الخدمات.

(٣) لا تتضمن قائمة المركز المالي :

- أ - الإيرادات .
- ب - الأصول.
- ج - حقوق الملكية.
- د - الخصوم.

(٤) لا تتضمن قائمة حقوق الملكية :

- أ - المسحوبات.
- ب - صافي الدخل.
- ج - الإيرادات.
- د - رأس المال أول المدة .

١١ - فيمابلى أرصدة الحسابات المستخرجة من دفاتر منشأة رولا التجارية فى
٢٠٠٥/١٢/٣١ :

٦٠٠٠٠	إيرادات	٢٠٠٠٠	مدينون
١٣٠٠٠	مصرفات عمومية	٣٠٠٠٠	دائنون -
١٠٠٠	مصرف مرتبات مستحق	٧٤٠٠٠	معدات
٧٠٠٠	مسحوبات	٣٠٠٠	مصرف إيجار مقدم
?	رأس المال	٧٠٠٠	مصرف إعلان
		١٢٠٠٠	مصرف مرتبات
		٢٥٠٠٠	نقدية

فإذا علمت أن رأس المال فى ٢٠٠٥/١/١ كان ٧٠٠٠٠ جنيه .
والمطابوب : إعداد القوائم المالية التالية (قائمة الدخل ، قائمة حقوق الملكية ،
قائمة المركز المالى) .

١٢ - قام كاتب حسابات مبتدىء بإعداد قائمة الدخل لمنشأة الياسمين عن السنة
المنتهية فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ كمايلى :

قائمة الدخل فى ٢٠٠٥/١٢/٣١

إيرادات الخدمات		٦٠٠٠٠
إيرادات استشارات		٢٠٠٠٠
إيرادات استشارات غير مكتسبة		٥٠٠٠
		٨٥٠٠٠
نقصاً : المصروفات :		
مصرف إيجار	٩٠٠٠	
مصرف إيجار مقدم	٣٠٠٠	
مصرف مرتبات	٢٤٠٠٠	
مصرف مرتبات مستحق	١٠٠٠	
مصرف إعلان	٥٠٠٠	
مصرفات عمومية	١٨٠٠٠	
إجمالى المصروفات		٧٠٠٠٠
صافى الدخل		١٥٠٠٠

والمطلوب : بيان الأخطاء الشكلية والموضوعية التي وقع فيها المحاسب وإعداد قائمة الدخل بطريقة صحيحة .

١٣ - استكمل الأرقام الناقصة في القوائم المالية التالية :

بيان	منشأة (١)	منشأة (٢)	منشأة (٣)
<u>قائمة الدخل :</u>			
الإيرادات	١١٠٠	ج	٣٤٠
المصروفات	أ	٥٢٠٠	هـ
صافي الربح	ب	د	١٨٠
<u>قائمة حقوق الملكية :</u>			
رأس المال أول المدة	٢٩٠٠	١٥٤٠٠	٢٠٠
صافي الدخل	و	١٦٠٠	ط
ناقصاً : المسحوبات	٢٠٠	ز	ي
رأس المال آخر المدة	٣٠٠٠	ح	ك
<u>الميزانية :</u>			
إجمالي الأصول	ل	٢١٠٠٠	م
الإلتزامات	١٦٠٠	٥٠٠٠	ع
حقوق الملكية	ن	س	٣٨٠
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية	؟	ص	٥٨٠

١٤ - منشأة النورمان قامت بعدة أنشطة خلال عام ٢٠٠٥ وكانت البيانات المستخرجة من دفاترها كمايلي :

إيراد الخدمات ٥٢٨٠٠ ، مصروف إيجار ٤٨٠٠ ، مصروف أجور ٣٣٠٨٠ ، مصروف إعلان ٥٤٠٠ ، مصروفات عمومية أخرى ٣٦٠٠ ، المسحوبات ٢٨٠٠ جنيه ، وفي نهاية العام كانت الأرصدة كمايلي :

نقدية ٢٦٠٠، حسابات المدينون ٣٠٠٠، مخزون ٤٠٠٠، عقار ٤٠٠٠،
حسابات الدائنون ١٨٠٠، رأس مال نورهان ٨٦٨٠.

والمطلوب : إعداد القوائم المالية التالية: قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة
المركز المالي (الميزانية) .

١٥ - أظهرت دفاتر منشأة الياسمين البيانات التالية في ٢٠٠٤/١/١،
٢٠٠٥/١٢/٣١ :

بيــــــــــــــــان	٢٠٠٥/١/١	٢٠٠٥/١٢/٣١
إجمالي الأصول	١٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
إجمالي الخصوم	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠

فإذا علمت أن الاستثمار الإضافي خلال عام ٢٠٠٥ كان ٧٠٠٠ جنيه
والمسحوبات ١١٠٠٠ جنيه .

والمطلوب : تحديد صافي الدخل عن الفترة .

١٦ - حدد القائمة المالية التي يمكن أن تظهر فيها البيانات التالية :

مصرف الأجر	عقارات
مصرف إيجار مقدم	مصرف إعلان مستحق
مواد وأدوات كتابية	المدينون
مواد وأدوات كتابية مستهلكة	الدائنون
مسحوبات	المتحصلات من العملاء
إيرادات خدمات	متحصلات من بيع أصول ثابتة

١٧ - قام محاسب حديث التخرج بإعداد ميزانية منشأة هبة التجارية على النحو التالى :

الميزانية عن سنة ٢٠٠٥

دائنون	٥٠٠٠٠	نقدية	٢٠٠٠٠
إيرادات	١١٠٠٠٠	مدينون	٤٠٠٠٠
رأس المال	١٣٠٠٠٠	مخزون	٦٠٠٠٠
		مصرفات	٧٠٠٠٠
		مسحوبات	١٠٠٠٠
		أصول ثابتة (بالصافى)	٩٠٠٠٠
	<u>٢٩٠٠٠٠</u>		<u>٢٩٠٠٠٠</u>

والمطلوب :

١ - ما هى الأخطاء الشكلية والموضوعية التى وقع فيها المحاسب.

٢ - إعادة إعداد الميزانية بشكل صحيح .

١٨ - حدد المجموعة التى ينتمى إليها كل بند مما يأتى (أصول ، خصوم، إيرادات، مصرفات) :

- | | |
|----------------------------|--------------------------------|
| أ - المرتبات. | و - مواد تعبئة وتغليف مستهلكة. |
| ب - قرض مستحق لبنك ناصر. | ز - مواد وأدوات كتابية متبقية. |
| ج - إيجار مقدم. | ح - نقدية بالبنك. |
| د - مبالغ مستحقة للموردين. | ط - مبالغ مستحقة على العملاء. |
| هـ - مبيعات نقدية للعملاء. | |

[illegible]

الوحدة التعليمية الثالثة

إعداد وتفسير قائمة التدفق النقدي

الأهداف التعليمية :

- تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-
- التعرف على أهمية النقدية فى منشآت الأعمال .
- التعرف على تصنيف قائمة التدفقات النقدية .
- التعرف والتدريب على إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة لأنشطة التشغيل .
- التعرف والتدريب على كيفية إعداد قسم الأنشطة الاستثمارية وتفسيرها .
- التعرف والتدريب على كيفية إعداد قسم الأنشطة التمويلية وتفسيرها .
- التدريب على كيفية إعداد قوائم التدفقات النقدية .

الوحدة التعليمية الثالثة

إعداد وتفسير قائمة التدفق النقدي

تحقق بعض الشركات أرباحاً كبيرة ، ولكنها قد لا تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها ، كذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المحققة خلال فترات كثيرة من السنة ، وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات والذي قد لا يتواءم دائماً مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالأجل ، وكذلك قد لا يتفق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها ، ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات .

ويترتب على ذلك ضرورة أن تقوم الشركات بإدارة النقدية بحرص وعناية ، وكذلك الأرباح ، ونفس الأسباب فإنه يجب على المحللين الماليين الأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل والميزانية .

٩ - فهم الأعمال :

واضح أن صافي الدخل عنصر هام ولكن التدفق النقدي أيضاً عنصر حاسم في نجاح الشركة . فهو يتيح للشركة التوسع في عملياتها وإحلال الأصول القديمة وكسب ميزة في فرص الاستثمار الجديدة ودفع توزيعات الأرباح للملاك **لله فالنقدية هي الملك في عالم اليوم لله** .

وتركز قائمة التدفقات النقدية الإهتمام بقدره المنشأة على توليد نقدية من عملياتها الداخلية وإدارتها للأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتفاصيل استثماراتها وتمويلها الخارجية ، وهي مصممة لمساعدة كل من المديرين والمحللين الماليين في الإجابة على أسئلة النقدية الهامة مثل :

- هل سيكون لدى الشركة نقدية كافية لدفع ديونها قصيرة الأجل إلى الموردين والدائنين الآخرين دون الحصول على قروض إضافية ؟
- هل تدير الشركة بفعالية الحسابات المدينة والمخزون ؟
- هل قامت الشركة بالاستثمارات الضرورية في طاقة إنتاجية جديدة ؟
- هل تمكنت الشركة من توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتمويل الاستثمارات اللازمة ؟ وهل اعتمدت على التمويل الخارجى ؟
- هل غيرت الشركة من هيكل تمويلها الخارجى ؟

٢ - تصنيف قائمة التدفقات النقدية :

توضح قائمة التدفقات النقدية التغير في النقدية ما بين أول المدة وآخر المدة أو بمعنى آخر ، لماذا زادت أو نقصت النقدية من خلال الفترة المالية ، ويقصد بالنقدية هنا **لله النقدية وما في حكمها** **لله** حيث تشمل البنود التي تعامل مثل النقدية كل الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي :

١ - يمكن تحويلها لمبلغ نقدي معروف .

٢ - قريبة من تاريخ إستحقاقها مع مخاطرة قليلة لتغير قيمتها .

وبصفة عامة ، تعالج الاستثمارات ذات أجل الاستحقاق الأصلي لأقل من ٣ شهور معاملة النقدية بمقتضى هذا التعريف مثل أذون الخزانة " دين قصير الأجل على الحكومة " ويتم تصنيف قائمة التدفقات النقدية في شكل ثلاث فئات عريضة هي :

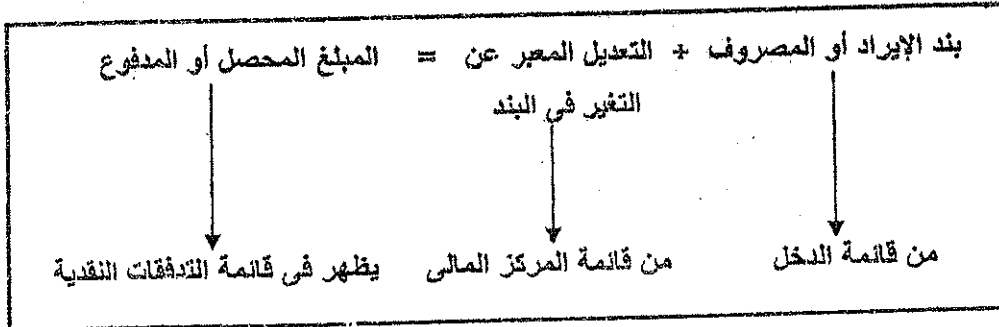
- أنشطة التشغيل .
- أنشطة الاستثمار .
- أنشطة التمويل .

أ - التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

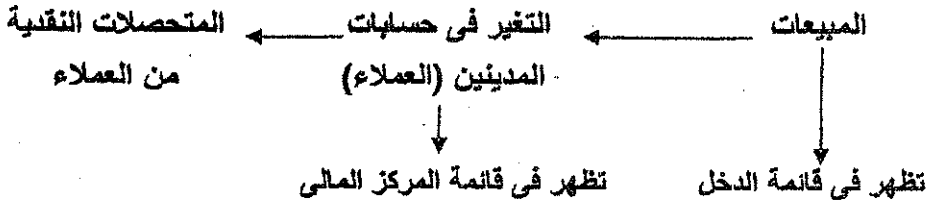
هي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل ، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (أى الأصول المتداولة والخصوم المتداولة) .

• حساب بنود التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل :

يتم حساب بنود التدفقات النقدية التى تظهر ضمن أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية باستخدام بيانات من قائمة الدخل وما يرتبط بها من بيانات في قائمة المركز المالى كمايلي :



• مثال :



فإذا كانت المبيعات ١٢٠,٠٠٠ جنيه وحسابات العملاء أول المدة ٣٠,٠٠٠ جنيه وآخر المدة ٤٠,٠٠٠ جنيه والمطلوب حساب المحصل من العملاء خلال الفترة

التغيير في حسابات العملاء = رصيد العملاء آخر المدة - رصيد العملاء أول المدة .

$٤٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠ = ١٠,٠٠٠$ جنيه

المحصل من العملاء = المبيعات - التغيير في العملاء

$١٢٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ = ١١٠,٠٠٠$ جنيه

العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل
وفقاً للطريقة المباشرة

بنود قائمة المركز المالي المرتبطة	$\Delta \pm$	بنود قائمة الدخل المرتبطة	=	بنود قائمة التدفقات النقدية
-----------------------------------	--------------	---------------------------	---	-----------------------------

Δ يشير إلى التغيير أي رصيد البند آخر المدة - رصيد البند أول المدة

أولاً : المتحصلات :

- ١ - المحصل من العملاء = المبيعات - Δ حسابات المدينين
- ٢ - الفوائد المحصلة = إيرادات الفوائد - Δ إيرادات الفوائد المستحقة
- ٣ - توزيعات أرباح محصلة = إيرادات التوزيعات - Δ إيرادات التوزيعات المستحقة

ثانياً : المدفوعات :

- ١ - المدفوعات للموردين =
تكلفة البضاعة المباعة + Δ المخزون (-) Δ حسابات الدائنين
- ٢ - المدفوعات للعمال =
مصرفات المرتبات والأجور + Δ مرتبات وأجور مقدمة - Δ مرتبات وأجور مستحقة
- ٣ - الفوائد المدفوعة =
مصرفات الفوائد - Δ مصرفات الفوائد المستحقة
- ٤ - الضرائب المدفوعة =
مصرف الضرائب + Δ الضرائب المقدمة - Δ الضرائب المستحقة
- ٥ - أي مصرفات أخرى مدفوعة =
المصرف ... + Δ المصرف المقدم - Δ المصرف المستحق

• إعداد قائمة التدفقات النقدية : الطريقة غير المباشرة :

توجد طريقة بديلة لحساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وهي الطريقة غير المباشرة أو طريقة تسوية صافي الدخل ، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل وتوضح كيفية التسوية لصافي الدخل وتحويله إلى تدفقات نقدية من التشغيل ، وتوضح الطريقة غير المباشرة العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل بشكل أفضل من الطريقة المباشرة ، ولهذا السبب تفضل كثير من الشركات اتباع هذه الطريقة .

ويعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل - فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب . ولا يوجد اختلاف في النتيجة النهائية في ظل إتباع أي من

الطريقتين ، فالتدفقات النقدية الناتجة من التشغيل تكون واحدة في ظل اتباع أى طريقة منهما ، كما أن الاختيار بينهما يقتصر فقط على أنشطة التشغيل ، ولا يوجد أى اختلاف فى الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار أو أنشطة التمويل.

ملخص الطريقة غير المباشرة :

صافى الدخل	x x
يضاف إليه : التعديلات اللازمة	
الإهلاكات	x
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية	x
نقص (زيادة) الأصول المتداولة ماعدا بند النقدية وما فى حكمها	x
زيادة (نقص) حسابات الخصوم المتداولة	x
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	x x

مثال : حساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

فيما يلى البيانات المستخرجة من دفاتر شركة " هبة " التجارية عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٩٨/١٢/٣١ .

أولاً : بيانات مستخرجة من قائمة الدخل :

المبيعات		٥٠٠٠٠
(-)		
تكلفة البضاعة المباعة		٣٦٥٠٠
مجموع ربح		١٣٥٠٠
(-) المصاريف الأخرى		
مصرفات عمومية	٤٠٠٠	
اهلاك (مصرف غير نقدى)	٤٠٠٠	
ضرائب عقارية	٢٠٠٠	
مصرف الفوائد	١٥٠٠	
		١١٥٠٠
صافى الربح		٢٠٠٠

ثانياً : بيانات مستخرجة من الميزانية :

بيان	التغير Δ	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١
أصول متداولة			
نقدية	(١٩٥٠٠)	١٠٠٠٠	٥٠٠
حسابات المدينين	٧٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠٠
مخزون	١٥٥٠٠	٧٥٠٠	٢٣٠٠٠
مصرفوات عمومية مقدمة	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
خصوم متداولة			
أوراق دفع تجارية	١٢٥٠٠	٧٠٠٠	١٩٥٠٠
ضرائب عقارية مستحقة	١٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠

والمطلوب : إيجاد التدفقات النقدية من التشغيل

أولاً : الطريقة المباشرة :

المتحصلات من العملاء = المبيعات - Δ حسابات المدينين

$$٤٢٥٠٠ = ٧٥٠٠ - ٥٠٠.٠٠٠ =$$

المدفوعات للموردين =

تكلفة البضاعة المباعة + Δ المخزون - Δ حسابات الدائنين

$$٣٩٥٠٠ = ١٢٥٠٠ - ١٥٥٠٠ + ٣٦٥٠٠ =$$

المصرفوات العمومية المدفوعة =

المصرفوات العمومية + Δ المصرفوات العمومية المقدمة - Δ المصرفوات العمومية المستحقة

$$٤٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ =$$

الضرائب العقارية المدفوعة =

الضرائب العقارية + Δ الضرائب العقارية المقدمة - Δ الضرائب المستحقة

$$٢٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ - ١٠٠٠ =$$

الفوائد المدفوعة =

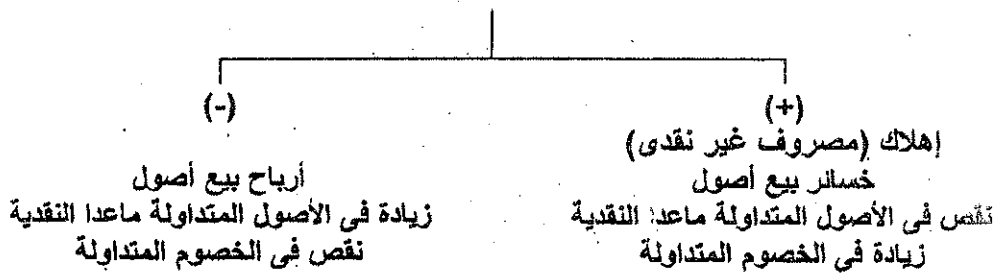
مصرفوف الفوائد + Δ مصرفوف فوائد مقدم - Δ مصرفوف فوائد مستحقة

$$١٥٠٠ = ١٥٠٠ + ١٠٠٠ - ١٠٠٠ =$$

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
المتحصلات النقدية من العملاء		٤٢٥٠٠
المدفوعات		
الموردين	٣٩٥٠٠	
المصروفات العمومية	٥٠٠٠	
الضرائب العقارية	١٠٠٠	
القوائد	١٥٠٠	
		٤٧٠٠٠
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة		(٤٥٠٠)

ثانياً : الطريقة غير المباشرة :

صافي الدخل



التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		٢٠٠٠
صافي الدخل		
يضاف إليه		
إهلاك	٤٠٠٠	
خسائر بيع أصول (لا يوجد)	-	
نقص في أصول متداولة (لا يوجد)	-	
زيادة في خصوم متداولة		
الزيادة في أوراق الدفع	١٢٥٠٠	
الزيادة في الضرائب العقارية	١٠٠٠	
		١٧٥٠٠
يخصم منه		١٩٥٠٠
أرباح بيع أصول (لا يوجد)	-	
زيادة في الأصول المتداولة		
الزيادة في حسابات المدينين	٧٥٠٠	
الزيادة في المخزون	١٥٥٠٠	
الزيادة في المصروفات العمومية المقدمة	١٠٠٠	
نقص في الخصوم المتداولة (لا يوجد)	--	
		(٢٤٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل		(٤٥٠٠)

ب- تقرير وتفسير التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

« التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

يتطلب إعداد هذا القسم من قائمة التدفقات النقدية إجراء تحليلات للأصول طويلة الأجل وهي :

- الأصول الثابتة مثل العقارات والآلات والمعدات .
- الأصول غير الملموسة مثل الشهرة وبراءات الاختراع .
- الاستثمارات في الشركات الأخرى .

ويلاحظ :

- يدخل فقط المشتريات المدفوعة نقداً .
- يدخل فقط المبالغ المحصلة من بيع الأصول دون النظر ما إذا كانت الأصول تباع بربح أو خسارة .

• تفسيرات التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

تستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو والازدهار المستقبلية ، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة (زيادة الطاقة الإنتاجية أو زيادة مخزون المنافع المستقبلية) و / أو زيادة الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل ، وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن الشركة تلجأ إلى تسهيل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الازدهار وتخفيض الطاقة الإنتاجية (مخزن خدمات المنافع المستقبلية) و / أو تخفيض العائد من استثمارات المالية ، وهو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل .

• العمليات الحسابية المتعلقة بحسابات التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

كما سبق أن ذكرنا فإن أنشطة الاستثمار تتعلق بالأصول الثابتة والتي تتأثر بعمليات شراء الأصول الثابتة أو بيعها والإهلاك ، وكذلك الاستثمارات المالية والتي تتأثر بعمليات الشراء أو البيع .

ولحساب التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار يراعى مايلي :

المتحصلات :

١ - المتحصلات من بيع أصول ثابتة : يلاحظ :			
رصيد الأصول الثابتة أول المدة	+	الأصول المشتراه خلال المدة	- الإهلاك
القيمة الدفترية للأصول المباعة	=	رصيد الأصول الثابتة آخر المدة	-
المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة	=	القيمة الدفترية للأصول المباعة	+
		أو - خسائر بيع الأصول	

٢ - المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية : يلاحظ :

$$\begin{aligned} & \text{رصيد الاستثمارات} + \text{تكلفة شراء} - \text{القيمة الدفترية} = \text{رصيد الاستثمارات} \\ & \text{المالية أول المدة} + \text{استثمارات جديدة} - \text{للاستثمارات المباعة} = \text{المالية آخر المدة} \\ & \text{المتحصلات النقدية} = \text{القيمة الدفترية} + \text{ربح بيع الاستثمارات} \\ & \text{من بيع الاستثمارات} = \text{للاستثمارات المباعة} - \text{أو - خسائر بيع الاستثمارات} \end{aligned}$$

٣ - تحصيل القروض السابق منحها للغير :

$$\begin{aligned} & \text{رصيد القروض} + \text{القروض الجديدة} - \text{المتحصلات} = \text{رصيد القروض} \\ & \text{للغير أول المدة} + \text{الممنوحة للغير} - \text{آخر المدة} = \end{aligned}$$

المقتسوعات :

١ - لشراء أصول ثابتة :

$$\begin{aligned} & \text{رصيد أصول} + \text{تكلفة شراء} - \text{الاهلاك} = \text{القيمة الدفترية} \\ & \text{ثابتة أول المدة} + \text{الأصول الجديدة} - \text{للأصول المباعة} = \text{ثابتة آخر المدة} \end{aligned}$$

٢ - لشراء استثمارات مالية :

$$\begin{aligned} & \text{رصيد الاستثمارات} + \text{تكلفة شراء} - \text{تكلفة استثمارات} = \text{رصيد الاستثمارات} \\ & \text{أول المدة} + \text{استثمارات جديدة} - \text{مباعة} = \text{آخر المدة} \end{aligned}$$

٣ - لمنح قروض جديدة للغير :

$$\begin{aligned} & \text{رصيد القروض} + \text{القروض الجديدة} - \text{المتحصلات من} = \text{رصيد القروض} \\ & \text{للغير أول المدة} + \text{الممنوحة للغير} - \text{القروض} = \text{للغير آخر المدة} \end{aligned}$$

مسألة (١) : حساب التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار :
فيما يلي البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركة (س) .

أ : بيانات مستخرجة من الميزانية :

الاصول غير المتداولة	٩٨/١٢/٣١	٩٧/١٢/٣١	التغير Δ
أصول ثابتة (صافي)	٤٥٣	٢١٩	٢٣٤
استثمارات مالية	٨٠	٩٠	(١٠)
قروض ممنوحة للغير	٥٠	٣٠	٢٠

ب : بيانات مستخرجة من قائمة الدخل :

٨ ربح بيع أصول ثابتة .

٣ خسائر بيع استثمارات مالية

١٨ إهلاك أصول ثابتة

ج : معلومات إضافية :

بلغت تكلفة الأصول الثابتة المشتراه خلال الفترة ٣٠٦ جنيه .

بلغت تكلفة الاستثمارات المالية المشتراه خلال الفترة ٢٢ جنيه .

بلغت المتحصلات النقدية للقروض التي سبق منحها لشركة أخرى ١٢ جنيه .

وال المطلوب : حساب التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار .

الحل الحسابية

١ - المتحصلات والمدفوعات من بيع وشراء الأصول الثابتة :

رصيد الأصول مدفوعات لشراء الإهلاك القيمة الدفترية رصيد أصول
ثابتة أول المدة + أصول خلال الفترة - للأصول المباعة = ثابتة آخر المدة

$$٢١٩ + ٣٠٦ - ١٨ = \text{القيمة الدفترية للأصول المباعة} = ٤٥٣$$

$$\text{القيمة الدفترية للأصول المباعة} = ٢١٩ + ٣٠٦ - ١٨ - ٤٥٣ = ٥٤$$

المتحصلات من بيع = القيمة الدفترية + ربح بيع الأصول
الأصول الثابتة للأصول المباعة أو - خسائر بيع الأصول

$$٦٢ = ٨ + ٥٤ =$$

٣- المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية :

$$\text{رصيد الاستثمارات المالية أول المدة} + \boxed{\text{تكلفة شراء استثمارات جديدة}} - \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} = \text{رصيد الاستثمارات المالية آخر المدة}$$

$$٩٠ + ٢٢ - \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} = ٨٠$$

$$\therefore \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} = ٩٠ + ٢٢ - ٨٠ = ٣٢$$

$$\text{المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات المالية} = \text{القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة} + \text{ربح بيع الاستثمارات} - \text{أو - خسائر بيع الاستثمارات}$$

$$٢٩ = ٣ + ٣٢ =$$

٣- القروض المحصلة من الغير أو القروض الجديدة الممنوحة للغير :

$$\text{رصيد القروض للغير أول المدة} + \boxed{\text{القروض الجديدة الممنوحة للغير}} - \text{المتحصلات من القروض} = \text{رصيد القروض للغير آخر المدة}$$

$$٣٠ + \text{القروض الجديدة الممنوحة} - ١٢ = ٥٠$$

$$\therefore \text{القروض الجديدة الممنوحة للغير} = ٥٠ - ٣٠ + ١٢ = ٣٢$$

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة	٦٢	
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٣٠٦)	
المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات المالية	٢٩	
مدفوعات لشراء استثمارات مالية	(٢٢)	
متحصلات قروض من الغير	١٢	
القروض الجديدة الممنوحة للغير	(٣٢)	
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(٢٥٧)

٣- تقرير وتفسير التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

٣- التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين ، وتقترن أنشطة التمويل بذلك بتوليد رأس المال من الدائنين والملاك ، وهذا القسم من قائمة التدفقات النقدية يعكس التغيرات في التزامين من الالتزامات المتداولة هما : أوراق الدفع التي ستدفع لمؤسسات مالية (غالباً ما تسمى ديون قصيرة الأجل) ، وكذلك الجزء المتداول المستحق من القروض طويلة الأجل ، وكذلك التغيرات في حسابات الالتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين .

والعلاقات المرتبطة بأنشطة التمويل يمكن بيانها كما يلي :

داخل	إقتراض نقدي من البنك أو مؤسسة مالية أخرى	ديون قصيرة الأجل
خارج	سداد أصل القرض	(أوراق دفع غير تجارية)
داخل	إصدار سندات نقدية	ديون طويلة الأجل
خارج	سداد أصل السندات	
داخل	إصدار أسهم وتحصيل القيمة نقداً	أسهم عادية ورأس مال
خارج	إعادة شراء الأسهم (نقداً)	إضافي مدفوع
خارج	سداد توزيعات أرباح نقدية	أرباح محتجزة

لاحظ أن :

- ١- في حالة إصدار ديون أو أسهم بشكل غير نقدي فإنها لا تدخل ضمن هذا القسم .
- ٢- يعتبر السداد النقدي لأصل القرض ضمن أنشطة التمويل ، في حين تعتبر الفائدة المدفوعة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل ، وذلك لأن الفائدة مصروفة يدخل في قائمة الدخل ، وبالتالي يدخل التدفق النقدي منها ضمن قسم التشغيل .
- ٣- سداد توزيعات الأرباح يعتبر تدفق نقدي خارج لأنشطة التمويل لأنه لا يدخل ضمن قائمة الدخل ، فهو ليس مصروف وإنما توزيعات الأرباح على الملاك وبالتالي يدخل ضمن أنشطة التمويل .

حسابات التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

تؤثر أنشطة التمويل على حسابات القروض وحقوق الملكية مثل السندات والقروض التي تحصل عليها الشركة والأسهم العادية والاحتياطي والأرباح المحتجزة ، ويمكن تحديد التدفقات النقدية من هذه الأنشطة من خلال تحليل الحسابات الخاصة بها (حرف T) أو استخدام المعادلات :

المتحصلات :

١ - من إصدار قروض طويلة الأجل :

$$\begin{array}{lcl} \text{رصيد القروض} & & \text{النقدية المحصلة من} \\ & + & \text{إصدار قروض جديدة} \\ \text{أول المدة} & & \text{القروض} \\ & = & \text{المسدة} \\ \text{رصيد القروض طويلة} & & \\ \text{الأجل آخر المدة} & & \end{array}$$

٢ - من إصدار أسهم :

$$\begin{array}{lcl} \text{رصيد الأسهم} & & \text{النقدية المحصلة من} \\ & + & \text{إصدار أسهم جديدة} \\ \text{العادية أول المدة} & & \text{تكلفة أسهم} \\ & = & \text{الخزانة المبيعة} \\ \text{رصيد الأسهم} & & \\ \text{العادية آخر المدة} & & \end{array}$$

٣ - من بيع أسهم خزانة

$$\begin{array}{lcl} \text{رصيد أسهم خزانة} & + & \text{تكلفة شراء} \\ \text{أول المدة} & & \text{أسهم خزانة} \\ & = & \text{تكلفة أسهم} \\ \text{رصيد أسهم خزانة} & & \\ \text{آخر المدة} & & \end{array}$$

$$\begin{array}{lcl} \text{المتحصلات النقدية} & & \text{تكلفة أسهم} \\ & + & \text{مقدار الزيادة في ثمن البيع عن التكلفة} \\ \text{من بيع أسهم خزانة} & = & \text{خزانة مبيعة} \\ & - & \text{أو- مقدار النقص في ثمن البيع عن التكلفة} \end{array}$$

المدفوعات :

١ - المتعلقة بالقروض طويلة الأجل :

$$\begin{array}{lcl} \text{رصيد القروض} & & \text{النقدية المحصلة من} \\ & + & \text{إصدار قروض جديدة} \\ \text{طويلة الأجل أول المدة} & & \text{القروض} \\ & = & \text{المسدة} \\ \text{رصيد القروض طويلة} & & \\ \text{الأجل آخر المدة} & & \end{array}$$

٢ - استهلاك الأسهم :

$$\begin{array}{lcl} \text{رصيد الأسهم} & & \text{المتحصلات النقدية من} \\ & + & \text{إصدار أسهم جديدة} \\ \text{أول المدة} & & \text{المدفوعات} \\ & = & \text{لاستهلاك لأسهم} \\ \text{رصيد الأسهم} & & \\ \text{آخر المدة} & & \end{array}$$

٣ - مدفوعات نقدية لشراء أسهم خزانة :			
رصيد أسهم خزانة أول المدة	+	تكلفة شراء أسهم جديدة	-
		تكلفة أسهم الخزانة المباعة	=
		رصيد أسهم خزانة آخر المدة	
٤ - توزيعات أرباح مدفوعة :			
أرباح محتجزة أول المدة	+	صافي الدخل	-
		التوزيعات المعلن عنها	=
		أرباح محتجزة آخر المدة	
توزيعات مستحقة أول المدة	+	التوزيعات المعلن عنها	-
		التوزيعات المدفوعة	=
		توزيعات مستحقة آخر المدة	

• مثال (١) : حساب التدفقات النقدية لأنشطة التمويل :
 فيما يلي البيانات المستخرجة من القوائم المالية لشركة (نورهان) التجارية.
 أولاً : بيانات مستخرجة من الميزانية :

التغير Δ	٩٧/١٢/٣١	٩٨/١٢/٣١	الخصوم وحقوق الملكية
٨٣	٧٧	١٦٠	قروض طويلة الأجل
١٠١	٢٥٨	٣٥٩	أسهم عادية (رأس المال)
٢٤	٨٦	١١٠	أرباح محتجزة
(٢)	٧	٥	توزيعات أرباح مستحقة

ثانياً : معلومات أخرى :
 بلغت القروض الجديدة التي حصلت عليها الشركة من الغير ٩٤
 والمطلوب :
 حساب التدفقات النقدية من أنشطة التمويل علماً بأن صافي الدخل ٤٣ جنيه .

الإجابة

١ - تحليل القروض طويلة الأجل :

رصيد القروض طويلة الأجل أول المدة	+	النقدية المحصلة من إصدار قروض جديدة	-	القروض المسددة	=	رصيد القروض طويلة الأجل آخر المدة
-----------------------------------	---	-------------------------------------	---	----------------	---	-----------------------------------

$$٧٧ + ٩٤ - \text{القروض المسددة} = ١٦٠$$

$$٧٧ + ٩٤ - ١٦٠ = \text{القروض المسددة}$$

$$١١ = \text{القروض المسددة}$$

٣ - تحليل الأسهم العادية :

رصيد الأسهم العادية أول المدة	+	النقدية المحصلة من إصدار أسهم جديدة	-	تكلفة أسهم الخزانة المبيعة	=	رصيد الأسهم العادية آخر المدة
----------------------------------	---	--	---	-------------------------------	---	----------------------------------

$$٢٥٨ + \text{النقدية المحصلة من إصدار أسهم جديدة} - \text{صفر} = ٣٥٩$$

$$\text{النقدية المحصلة من إصدار أسهم جديدة} = ٣٥٩ - ٢٥٨ = ١٠١ \text{ جنيه}$$

٣ - توزيعات أرباح مدفوعة :

أرباح محتجزة أول المدة	+	صافى الربح	-	التوزيعات المعلن عنها	=	أرباح محتجزة آخر المدة
---------------------------	---	---------------	---	--------------------------	---	---------------------------

$$٨٦ + ٤٣ - \text{التوزيعات المعلن عنها} = ١١٠$$

$$\text{التوزيعات المعلن عنها} = ١١٠ - ٤٣ + ٨٦ = ١٩$$

ب - التوزيعات المستحقة أول المدة	+	التوزيعات المعلن عنها	-	التوزيعات المدفوعة	=	توزيعات مستحقة آخر المدة
-------------------------------------	---	--------------------------	---	-----------------------	---	-----------------------------

$$٧ + ١٩ - \text{التوزيعات المدفوعة} = ٥$$

$$\text{التوزيعات المدفوعة} = ٥ - ١٩ + ٧ = ٢١$$

وتظهر التدفقات النقدية من أنشطة التمويل في قائمة التدفقات النقدية كما يلي :

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
الحصول قروض طويلة الأجل	٩٤	
سداد قروض طويلة الأجل	(١١)	
متحصلات من إصدار أسهم عادية	١٠١	
توزيعات الأرباح المدفوعة	(٢١)	
صافى التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		١٦٣

❖ تفسير التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

يمول النمو طويل الأجل للشركة عادة من ثلاث مصادر هي :

* أموال مولدة داخليا (نقدية من أنشطة التشغيل) .

* إصدار أسهم .

* إقتراض أموال على أساس طويل الأجل .

ويمكن أن تختار الشركات عدد من هياكل رأس المال المختلفة (مزيج من رأس المال والديون) . ويكون لمصادر التمويل التي تستخدمها الإدارة لتمويل النمو تأثيرات هامة على مخاطر الشركة وخصائص العائد ، وتبين قائمة التدفقات النقدية لنا كيف اختارت الإدارة تمويل النمو ، ويستخدم المحللون الماليون الراغبون في تقييم هيكل رأس المال واحتمال نمو الأعمال هذه المعلومات لإغراض إجراء تقييماتهم وتحليلاتهم .

أسئلة وحالات عملية

أولاً : أسئلة نظرية :

- ١ - ماهي المعلومات التي تظهر قائمة التدفقات النقدية ولا تظهر في القوائم الأخرى (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة)؟
- ٢ - حدد أربعة أغراض لإعداد قائمة التدفقات النقدية ؟
- ٣ - حدد وشرح باختصار أنواع الأنشطة الثلاثة التي يتم الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية .
- ٤ - كيف يظهر التاريخ في قائمة التدفقات النقدية ؟ ولماذا؟
- ٥ - ما هو الرقم الذي يمكن بفحصه التأكد من صحة إعداد قائمة التدفقات النقدية؟ وما هي القائمة التي يمكنك الحصول على هذا الرقم منها؟ وكيف يستخدم؟
- ٦ - ما هو مصدر النقدية الأكثر أهمية في معظم المنشآت الناجحة ؟ ولماذا؟
- ٧ - كيف يمكن أن تنقص النقدية أثناء العام بينما يكون الدخل مرتفعاً؟ وكيف يمكن أن تزيد النقدية أثناء العام بينما يكون الدخل منخفضاً؟ وكيف يمكن للمستثمرين والداننين التعرف على هذه الحقائق عن المنشأة؟
- ٨ - حدد أربعة من أنشطة التشغيل الرئيسية التي تظهر في قائمة التدفقات النقدية عند استخدام الطريقة المباشرة؟
- ٩ - حدد ثلاثة من أنشطة الاستثمار الرئيسية التي تظهر في قائمة التدفقات النقدية؟
- ١٠ - حدد ثلاثة من أنشطة التمويل الرئيسية التي تظهر في قائمة التدفقات النقدية؟
- ١١ - لماذا يوجد عادة اختلاف بين المتحصلات النقدية من العملاء وإيراد المبيعات المحقق خلال الفترة المالية؟
- ١٢ - "صافي الخسارة معناه استنزاف في النقدية" - هل توافق على هذا الرأي؟ اشرح.
- ١٣ - "يمثل الإهلاك جزء مكمل في قائمة التدفقات النقدية" - هل توافق على هذا الرأي؟ اشرح .

- ١٤ - لماذا لا يظهر مصروف الإهلاك والاستهلاك فى قائمة التدفقات النقدية ضمن أنشطة التشغيل فى ظل الطريقة المباشرة؟ ولماذا وكيف يتم الإفصاح عن هذه المصروفات فى القائمة عند إعدادها باستخدام الطريقة غير المباشرة؟
- ١٥ - حصلت شركة النصر ٩٢٠٠٠ جنيه نقداً من العملاء، ٦٠٠٠ جنيه فوائد على الاستثمارات المالية، كما تضمنت المدفوعات مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه للعاملين، ١٣٠٠٠ جنيه للموردين، ٦٠٠٠ جنيه توزيعات أرباح للمساهمين، ٥٠٠٠ جنيه قروض لشركات أخرى، والمطلوب حساب التدفقات النقدية من التشغيل للشركة المذكورة.
- ١٦ - لخص المتحصلات والمدفوعات النقدية الأساسية التى تظهر فى الأقسام الثلاثة داخل قائمة التدفقات النقدية.
- ١٧ - بلغ مصروف المرتبات والأجور المسجل فى قائمة الدخل لشركة الشرق الأوسط ٥١٠٠٠ جنيه، بينما انخفض رصيد المرتبات والأجور المقدم من ١٠٠٠٠ جنيه إلى ٢٠٠٠ جنيه، والمطلوب حساب مقدار الأجور والمرتبات المسددة خلال العام، وما هو القسم الذى يظهر فيه عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.
- ١٨ - بدأت شركة الياسمين برصيد للأصول الثابتة مقداره ١٩٣٠٠٠ جنيه، بينما كان مقدار الرصيد فى نهاية الفترة ١٧٦٠٠٠ جنيه وكان الإهلاك المسجل خلال الفترة ٣٧٠٠٠ جنيه والأصول الثابتة المباعة خلال الفترة بقيمتها الدفترية تبلغ ٩٠٠٠ جنيه، والمطلوب حساب النقدية المدفوعة لشراء أصول ثابتة جديدة خلال العام، ثم وضع نوع النشاط الذى تظهر ضمن بنوده عند حساب قائمة التدفقات النقدية؟
- ١٩ - حدد الشكل المناسب لقائمة التدفقات النقدية الذى يقدم وصفاً واضحاً للبنود القربية النقدية من أنشطة التشغيل، وما هو الشكل الذى يوضح بشكل أفضل العلاقة بين صافى الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.

٢٠ - افترض أن هناك استثمار تكلفته ٦٥٠٠٠ جنيه وتم بيعه بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه (أى بريح قدره ١٥٠٠٠ جنيه)، وضح كيفية الإفصاح عن هذه الصفقة فى قائمة التدفقات النقدية والتي يتم إعدادها باستخدام الطريقة غير المباشرة .

٢١ - إذا علمت أن :

مخزون بضاعة أول المدة ٢٠٠٠٠ جنيه وآخر المدة ٣٠٠٠٠ جنيه والمشتريات خلال الفترة ١٤٠٠٠٠ جنيه والتغيرات فى الموردين بالزيادة ٨٠٠٠ جنيه والتغيرات فى أوراق الدفع التجارية بالنقص ٥٠٠٠ جنيه .

والمطلوب : حساب المسدد للموردين .

٢٢ - بلغ صافى الدخل لإحدى الشركات ٣٨٠٠٠ جنيه وكان مصروف الإهلاك ٢٢٠٠٠ جنيه وانخفضت الأصول المتداولة غير النقدية بمقدار ١٣٠٠٠ جنيه وانخفضت كذلك الخصوم المتداولة بمقدار ٩٠٠٠ جنيه، فما هو صافى التدفق النقدى من أنشطة التشغيل لهذه الشركة ؟

٢٣ - هل يوجد فرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة عند الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل؟

٢٤ - تتبع شركة "الياسمين" الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية؟ فهل توضح هذه الطريقة العلاقة بين صافى الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل. وإذا كانت الإجابة بنعم وضح كيف؟ وإذا كانت الإجابة "لا" فكيف يمكن لهذه الشركة أن تبرز هذا الهدف الموضح فى قائمة التدفقات النقدية.

٢٥ - ما هو المقصود بالتدفق النقدى الحر؟ وأهمية استخدامه؟

٢٦ - باعت إحدى الشركات أصول ثابتة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه ونتج عن البيع ربح رأسمالى قدره ٣٠٠٠ جنيه.

والمطلوب: كيف يتم الإفصاح عن هذه العملية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

تطبيقات

(١) حلل كل من العمليات التالية باستخدام الجدول المبين أدناه وضع علامة (٧) في الخانة المناسبة لتبين نوع النشاط (تشغيلي ، استثماري ، تمويلي ، غير نقدي) افترض أن الطريقة المباشرة هي المستخدمة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من التشغيل .

الأثر على النقدية			نوع النشاط				العملية
لا يؤثر	نقص	زيادة	غير نقدي	تمويلي	استثماري	تشغيلي	
	✓					✓	١ - سداد المراتب للعمال ٢ - شراء أصول طويلة الأجل نقداً ٣ - تحصيل إيرادات الفوائد ٤ - بيع نقدي لقطعة أرض ٥ - مصروف الأجر المستحق ٦ - سداد قروض طويلة الأجل ٧ - سداد حسابات الموردين ٨ - إصدار سهم مقابلة مقابل نقدية ٩ - توزيع أسهم مجانية ١٠ - توزيعات أرباح نقداً ١١ - شراء آلات بفرض طويل الأجل ١٢ - إصدار سندات مقابل نقد ١٣ - إهلاك الأصول الثابتة ١٤ - استهلاك شهرة المحل ١٥ - صافي الربح ١٦ - تحصيل من العملاء ١٧ - شراء أدوية خزانة

(٢) استخرجت البيانات التالية من سجلات إحدى الشركات :

المبيعات النقدية	٩٠٠٠ جنية
خسائر بيع قطعة أرض	٥٠٠٠ جنية
شراء أراضي	٣٧٠٠٠ جنية
سداد الحسابات الدائنة	٤٨٠٠٠ جنية
صافى الدخل	٢١٠٠٠ جنية
سداد ضريبة الدخل	١٣٠٠٠ جنية
متحصلات من إيراد استثمارات	٧٠٠٠ جنية
سداد فوائد	١٦٠٠٠ جنية
الزيادة فى الأصول المتداولة بخلاف النقدية	١٧٠٠٠ جنية
سداد توزيعات الأرباح	٧٠٠٠ جنية
متحصلات من حسابات المدينين	٩٣٠٠٠ جنية
أجور ومرتبات مدفوعة	٣٤٠٠٠ جنية
إهلاك أصول ثابتة	١٢٠٠٠ جنية
النقص فى الخصوم المتداولة	٢٣٠٠٠ جنية

المطلوب :

احسب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة المباشرة ثم
وضح تقييمك لصافى التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل.

(٣) فيما يلى البيانات المستخرجة لإحدى الشركات عن السنة المنتهية فى
١٩٩٨/١٢/٣١ .

بيانات أولية :

- أ - تبلغ المتحصلات من العملاء ٧٠٠٠ جنية أكثر من المبيعات.
- ب - يبلغ المسدد للموردين ٩٠٠٠ جنية أقل من مجموع تكلفة البضاعة المباعة
ومصروف الإعلان.

- جـ - تبلغ المرتبات المدفوعة ١٠٠٠ جنيه أكثر من مصروف المرتبات.
- د - إيراد الاستثمارات، ومصروف الفوائد، ومصروف الضرائب تساوى المبالغ النقدية الناتجة عنها.
- هـ - تبلغ مشتريات الأصول الثابتة ١١٦٠٠٠ جنيه ويتضمن هذا المبلغ ١٠١٠٠٠ جنيه سددت نقداً، ١٥٠٠٠ جنيه عن طريق التوقيع على ورقة دفع.
- و - المحصل من بيع أرض ١٤٠٠٠ جنيه.
- ز - المحصل من إصدار أسهم عادية ٣٠٠٠٠ جنيه.
- ح - سداد ورقة الدفع طويلة الأجل ١٥٠٠٠ جنيه.
- ط - سداد توزيعات أرباح ١١٠٠٠ جنيه.
- ى - التغير فى رصيد النقدية .
- قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ١٩٩٨/١٢/٣١ .

الإيرادات :		
إيراد المبيعات	٢٢٩٠٠٠	٢٣٧٠٠٠
إيراد استثمارات (توزيعات)	٨٠٠٠	
(-) المصروفات :		
تكلفة البضاعة المباعة	١٠٣٠٠٠	
مصروف المرتبات	٤٥٠٠٠	
الإهلاك	٢٩٠٠٠	
مصروف الإعلان	١١٠٠٠	
مصروف الفوائد	٢٠٠٠	
مصروف الضرائب	٩٠٠٠	
(١٩٩٠٠٠)		
صافى الدخل		٣٨٠٠٠

المطلوب :

١ - إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة المذكورة، وكذلك الجدول المرفق الخاص بأنشطة الاستثمار والتمويل وغير النقدية، استخدم الطريقة المباشرة.

٢ - علق على هذه التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الثلاثة وتقييمك لها .

(٤) احسب البنود التالية والتي تظهر في قائمة التدفقات النقدية وحدد النشاط الذي تنتمي إليه :

أ - تبلغ تكلفة البضاعة المباعة ٨٢٠٠٠ جنيه، ورصيد المخزون أول الفترة ٢٥٠٠٠ جنيه، ورصيد المخزون آخر المدة ٢١٠٠٠ جنيه، ورصيد حسابات الدائنين أول المدة ١١٠٠٠، ورصيد آخر المدة ٨٠٠٠ جنيه، فما هو مقدار المدفوعات النقدية للموردين.

ب - يبلغ رصيد صافي الأصول الثابتة أول المدة ١٢٠٠٠٠ جنيه، بينما بلغ الرصيد في آخر المدة ١٠٠٠٠٠ جنيه، وتبلغ مشتريات الأصول الثابتة النقدية خلال الفترة ٣٠٠٠٠ جنيه، والإهلاك ١٥٠٠٠ جنيه، وربح بيع بعض الأصول الثابتة ٥٠٠٠ جنيه.

ج - يبلغ رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة ١٢٠٠٠٠ جنيه، وآخر المدة ١٣٠٠٠٠ جنيه، وصافي الربح ٥٠٠٠٠ جنيه، ورصيد توزيعات الأرباح المستحقة أول المدة ٢٥٠٠٠ جنيه، وآخر المدة ٢٠٠٠٠ جنيه.

د - بلغت المبيعات خلال الفترة ١٦٠٠٠٠ جنيه، ورصيد حساب العملاء أول الفترة ١٢٠٠٠ جنيه، وآخر الفترة ١٨٠٠٠ جنيه.

(٥) أوضحت السجلات المحاسبية لإحدى الشركات ما يلي :

المبيعات النقدية	٢٧٠٠٠ جنية
الخسائر من بيع أراضي	١٥٠٠٠ جنية
شراء أراضي	١١١٠٠٠ جنية
تحصيل إيرادات استثمارات	٢١٠٠٠ جنية
سداد فوائد	٤٨٠٠٠ جنية
الزيادة فى الأصول المتداولة بخلاف النقدية	٥١٠٠٠ جنية
سداد توزيعات الأرباح	٢١٠٠٠ جنية
سداد حسابات الدائنين	١٤٤٠٠٠ جنية
صافى الدخل	٦٣٠٠٠ جنية
سداد ضرائب الدخل	٣٩٠٠٠ جنية
تحصيل حسابات المدينين	٢٧٩٠٠٠ جنية
تحصيل حسابات المدينين	١٣٠٠٠ جنية
المرتبات والأجور المدفوعة	٣٦٠٠٠ جنية
الإهلاك	٦٩٠٠٠ جنية
النقص فى الخصوم المتداولة	٢٣٠٠٠ جنية

المطلوب :

احسب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة غير المباشرة
ثم أعد الحساب باستخدام الطريقة المباشرة.

(٦) فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١ .

رصيد النقدية في ١٩٩٧/١٢/٣١ مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه، وصافي الربح عن الفترة ٤٦٤٠٠٠ جنيه، والعمليات التي تمت خلال الفترة والمؤثرة على قائمة الدخل والتدفقات النقدية كما يلي :

- ١ - المبيعات ١٧٠٠٠٠٠ جنيه والمتحصلات النقدية من العملاء ١٤٥٠٠٠٠ جنيه.
- ٢ - تكلفة البضاعة المباعة ٨٥٠٠٠٠ جنيه، إجمالي المشتراه ٩٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٣ - النقدية المدفوعة لحسابات الدائنين التجارية ٧٧٥٠٠٠ جنيه.
- ٤ - المرتبات والأجور المستحقة ١٩٠٠٠٠ جنيه والمسدد نقداً ٢٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٥ - الإهلاك ٤٥٠٠٠ جنيه.
- ٦ - مصروف الفوائد مسددة بالكامل ١١٠٠٠ جنيه.
- ٧ - المصروفات الأخرى مسددة بالكامل ١٠٠٠٠٠ جنيه.
- ٨ - ضرائب الدخل المستحقة ٤٠٠٠٠ جنيه والضرائب المسددة ٣٥٠٠٠ جنيه.
- ٩ - شراء أصول ثابتة ٤٣٥٠٠٠ جنيه نقداً.
- ١٠ - إصدار قروض بـ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه نقداً.
- ١١ - توزيعات الأرباح المدفوعة ٣٩٠٠٠ جنيه نقداً.

المطلوب :

إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من التشغيل .

(٧) أحسب صافى التدفق النقدي من التشغيل بالطريقة غير المباشرة في ضوء البيانات الآتية :

أ - يبلغ صافى الربح ٨٠٠٠٠ جنيه ، والإهلاك السنوى ٣٠٠٠٠ جنيه، وأرباح بيع الأصول ٢٠٠٠٠ جنيه.

ب - تبلى التغيرات فى الأصول كما يلى :

- زيادة فى النقدية بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.

- وزيادة فى المدينين وأوراق القبض بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه.

- ونقص فى المخزون بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه .

- وزيادة فى الأصول الثابتة بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه.

ج - التغيرات فى الخصوم كانت كما يلى :

- نقص فى الدائنين بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.

- وزيادة فى أوراق الدفع التجارية ٧٠٠٠ جنيه.

- وزيادة فى القروض طويلة الأجل بمقدار ١٨٠٠٠ جنيه.

(٨) أحسب المسدد لشراء أصول ثابتة إذا علمت ما يلى :

بلغ رصيد الأصول الثابتة (بالصافى) فى ١/١/٢٠٠٥ مبلغ ٢٥٠ ألف ج ، بينما

بلغ الرصيد فى ٣١/١٢/٢٠٠٥ مبلغ ٢٣٠ ألف ج ، والإهلاك ١٩ ألف ج ،

وباعت المنشأة خلال الفترة أصول ثابتة بقيمتها الدفترية وقدرها ١٥ ألف ج.

(٩) أحسب التدفقات النقدية فى الحالات التالية وحدد نوع النشاط الذى تنتمى إليه:

(أنشطة تشغيل ، أنشطة استثمار، أنشطة تمويل) :

أ - بلغت المبيعات ٧٠٠٠٠ ج والزيادة فى المدينين ٢٠٠٠ ج والنقص فى أوراق

القبض ٣٠٠٠ ج.

ب - بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٥٠٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول المدة ٦٠٠٠ ج وآخر المدة ٩٠٠٠ ج، كما بلغ رصيد الدائنين أول المدة ١٥٠٠٠ ج وآخر المدة ١٢٠٠٠ ج.

ج - بلغ رقم مصروف الأجور والمرتبآت في قائمة الدخل ٣٠٠٠٠ ج والتغير (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة) في المرتبآت المستحقة ١٠٠٠ ج بالنقص.

د - بلغ رصيد الاستثمارات المالية طويلة الأجل في ٢٠٠٥/١/١ مبلغ ٤٠ ألف ج، بينما بلغ الرصيد في نهاية السنة ٣٥ ألف ج، وقد باعت المنشأة خلال السنة استثمارات مالية قيمتها الدفترية ١٢ ألف ج بخسارة قدرها ٣ آلاف ج.

هـ - بلغت القروض طويلة الأجل في ٢٠٠٥/١/١ مبلغ ٧٧٠٠ ج وفي ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ١٦٠٠٠ ج، وكانت المنشأة قد حصلت على قروض جديدة من البنوك خلال الفترة بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه.

و - تبلغ تكلفة البضاعة المباعة ١٦٤٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول الفترة ٥٠٠٠٠ ج وآخر المدة ٤٢٠٠٠ ج، ورصيد الدائنين أول المدة ١١٠٠٠ ج وآخر المدة ٨٠٠٠ ج.

ز - يبلغ التغير في رصيد الأصول الثابتة ٢٠٠٠٠ ج بالسالب ومشتريات الأصول الثابتة النقدية خلال الفترة ٣٠٠٠٠ ج والإهلاك ١٥٠٠٠ ج، وربح بيع بعض الأصول الثابتة ٥٠٠٠ ج.

ح - بلغ رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة ١٢٠٠٠٠ ج وآخر المدة ١٣٠٠٠٠ ج وصافي الربح ٥٠٠٠٠ ج، ورصيد توزيعات الأرباح المستحقة أول المدة ٣٥٠٠٠ ج وآخر المدة ٢٠٠٠٠ ج.

(١٠) احسب صافى التدفق النقدى من التشغيل بالطريقة غير المباشرة إذا علمت ما يلى :

أ - يبلغ صافى الخسارة ٧٠٠٠٠ ج ، والإهلاك ١٣٠٠٠٠ ج ، وأرباح بيع الأصول ٥٠٠٠ ج.

ب - التغيرات فى الأصول كما يلى :

زيادة النقدية ١٠٠٠٠ ج - نقص المدينين - ٧٠٠٠ ج - زيادة المخزون ٣٠٠٠٠ ج - زيادة الأصول طويلة الأجل ٤٠٠٠٠ ج.

ج - التغيرات فى الخصوم كما يلى :

زيادة فى الدائنين ٢٠٠٠٠ ج - نقص فى القروض طويلة الأجل ١٥٠٠٠ ج.

(١١) إذا علمت ما يلى :

أ - بعض البيانات المستخرجة من الميزانية :

بيــــــــــــــــان	٢٠٠٨/١/١	٢٠٠٨/١٢/٣١
نقدية	٥٠٠٠٠	٥٨٠٠٠
مدينون	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
أوراق قبض	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
مصرفوف إيجار مقدم	٦٠٠٠	-
مخزون	١٤٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠
أصول ثابتة (بالصافى)	٢٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
دائنون	٧٠٠٠٠	٥٢٠٠٠
مصرفوف إعلان مستحق	-	٢٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٨٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠

ب - بعض البيانات المستخرجة من قائمة الدخل :

٢٠٠٠٠٠ صافى المبيعات - ١٢٠٠٠٠ تكلفة البضاعة المباعة -

١٨٠٠٠ ج مصرفوف إيجار - ٢٢٠٠٠ ج مصرفوف إعلان - ٥٠٠٠٠ ج

مصرفوفات إدارية وعموية .

والمطلوب : احسب صافى التدفق النقدى من التشغيل بالطريقة المباشرة .

(١٢) احسب صافى التدفق النقدى من التشغيل بالطريقة غير المباشرة إذا علمت

ما يلى :

٥٠٠٠٠ ج صافى الربح - ٢٠٠٠٠٠ ج مبيعات - ١٢٠٠٠ ج إهلاك -
٨٠٠٠ ج أرباح بيع أصول ثابتة - ١٧٠٠٠ ج مصروفات إدارية وعمومية.

التغيرات فى الأصول والخصوم كما يلى :

زيادة فى النقدية ١٠٠٠٠ ج - ٧٠٠٠ ج نقص فى المدينين - ٣٠٠٠ ج زيادة
فى أوراق القبض - ١٢٠٠٠ ج نقص فى المخزون - ١٩٠٠٠ ج نقص فى
الأصول الثابتة - ٩٠٠٠ ج نقص فى الدائنين - ٢٠٠٠ ج زيادة فى أوراق الدفع
التجارية - ٢٥٠٠٠ ج زيادة فى القروض طويلة الأجل .

(١٣) فى التمرين السابق احسب المحصل من بيع الأصول الثابتة وحدد النشاط

الذى تنتمى إليه إذا علمت أن مشتريات الأصول الثابتة خلال السنة كانت
٤٠٠٠٠ جنيه .

(١٤) إذا كانت الاستثمارات المالية طويلة الأجل أول المدة ١٢٠٠٠٠ ج وآخر

المدة ١٠٨٠٠٠ ج وأرباح بيع الاستثمارات طويلة الأجل خلال السنة
٧٠٠٠ ج ، وتكلفة شراء استثمارات جديدة ٣٠٠٠٠ ج ، احسب المحصل
من بيع الاستثمارات وحدد النشاط الذى تنتمى إليه .

(١٥) أحسب التدفقات النقدية فى الحالات التالية وحدد نوع النشاط الذى تنتمى إليه:
(أنشطة تشغيل، أنشطة استثمار، أنشطة تمويل):

١ - بلغت المبيعات ٧٠٠٠٠ ج، والزيادة فى المدينين ٢٠٠٠ ج، والنقص فى أوراق القبض ٣٥٠٠ ج.

٢ - بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٥٠٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول المدة ٦٠٠٠ ج، وآخر المدة ٩٠٠٠ ج، كما بلغ رصيد الدائنين أول المدة ١٥٠٠٠ ج، وآخر المدة ١٢٠٠٠ ج.

٣ - بلغ رقم مصروف الأجور والمرتببات فى قائمة الدخل ٣٠٠٠٠ ج، والتغير (رصيد آخر المدة - رصيد أول المدة) فى المرتببات المستحقة ١٠٠٠ ج بالنقص.

٤ - بلغ رصيد الأصول الثابتة (بالصافى) فى ٢٠٠٥/١/١ مبلغ ٢٠٠ ج، بينما بلغ الرصيد فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ٢٣٠ ج، والإهلاك السنوى ١٩ ج، وباعت المنشأة خلال الفترة أصول ثابتة بقيمتها الدفترية وقدرها ١٥ ج.

٥ - بلغ رصيد الاستثمارات المالية فى ٢٠٠٥/١/١ مبلغ ٤٠ ج، بينما بلغ الرصيد فى نهاية السنة ٣٥ ج، وقد باعت المنشأة خلال السنة استثمارات مالية بقيمتها الدفترية ١٢ ج بخسارة قدرها ٣ ج.

٦ - بلغت القروض طويلة الأجل فى ٢٠٠٥/١/١ مبلغ ٧٧٠٠٠ ج، وفى ٢٠٠٥/١٢/٣١ مبلغ ١٦٠٠٠ ج، وكانت المنشأة قد حصلت على قروض جديدة من البنوك خلال الفترة بمبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه.

٧ - فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من الميزانية :

٢٠٠٤/١٢/٣١	٢٠٠٥/١٢/٣١	
١٧٢	٢٢٠	أرباح محتجزة
١٢	١٠	توزيعات أرباح مستحقة
	٢٥	وبلغ صافى الدخل خلال الفترة

- ٨ - تبلغ تكلفة البضاعة المباعة ١٦٤.٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول المدة ٥٠.٠٠٠ ج،
وأخر المدة ٤٢.٠٠٠ ج، ورصيد الدائنين أول المدة ١١.٠٠٠ ج، وآخر المدة ٨.٠٠٠ ج.
- ٩ - يبلغ التغير في رصيد الأصول الثابتة ٢٠.٠٠٠ ج بالسالب ومشتريات الأصول
الثابتة النقدية خلال الفترة ٣٠.٠٠٠ ج، والإهلاك ١٥.٠٠٠ ج، وربح بيع بعض
الأصول الثابتة ٥.٠٠٠ ج.
- ١٠ - بلغ رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة ١٢.٠٠٠ ج، وآخر المدة ١٣.٠٠٠ ج،
وصافي الربح ٥.٠٠٠ ج، ورصيد توزيعات الأرباح المستحقة أول المدة
٢٥.٠٠٠ ج، وآخر المدة ٢٠.٠٠٠ ج.

(١٦) أحسب التدفقات النقدية في الحالات التالية وحدد نوع النشاط الذى تنتمى إليه:
(أنشطة تشغيل، أنشطة استثمار، أنشطة تمويل):

- ١ - بلغت المبيعات ٥٠.٠٠٠ ج، والنقص فى المدينين ٢.٠٠٠ ج، والنقص فى أوراق
القبض ٣٥٠٠ ج.
- ٢ - بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٨٠.٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول المدة
٦.٠٠٠ ج، وآخر المدة ٥.٠٠٠ ج، كما بلغ رصيد الدائنين أول المدة ١٢.٠٠٠ ج،
وأخر المدة ١٤.٠٠٠ ج.
- ٣ - بلغ رقم مصروف الأجور والمرتبات فى قائمة الدخل ٥٠.٠٠٠ ج، والتغير (رصيد
آخر المدة - رصيد أول المدة) فى المرتبات المستحقة ٣.٠٠٠ ج بالنقص.
- ٤ - بلغ رصيد الأصول الثابتة (بالصافى) فى ٢٠٠٦/١/١ مبلغ ٤١٠ ج، بينما بلغ
الرصيد فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٤٦٠ ج، والإهلاك السنوى ٣٨ ج، وباعت
المنشأة خلال الفترة أصول ثابتة بقيمتها الدفترية وقدرها ٣٠ ج.
- ٥ - بلغ رصيد الاستثمارات المالية فى ٢٠٠٦/١/١ مبلغ ٨٠ ج، بينما بلغ الرصيد
فى نهاية السنة ٧٠ ج، وقد باعت المنشأة خلال السنة استثمارات مالية قيمتها
الدفترية ٢٤ ج بخسارة قدرها ٦ ج.

- ٦ - بلغت القروض طويلة الأجل فى ٢٠٠٦/١/١ مبلغ ٨٨٠٠٠ ج، وفى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ١٨٠٠٠٠ ج، وكانت المنشأة قد حصلت على قروض جديدة من البنوك خلال الفترة بمبلغ ١٠٥٠٠٠ جنية.
- ٧ - تبلغ تكلفة البضاعة المباعة ١٦٤٠٠٠ ج، ورصيد المخزون أول المدة ٤٠٠٠٠ ج، وآخر المدة ٦٠٠٠ ج، ورصيد الدائنين أول المدة ٦٠٠٠ ج، وآخر المدة ٩٠٠٠ ج.
- ٨ - يبلغ التغير فى رصيد الأصول الثابتة ٢٠٠٠٠ ج بالسالب ومشتريات الأصول الثابتة النقدية خلال الفترة ٥٠٠٠٠ ج، والإهلاك ١٥٠٠٠ ج، وخسارة بيع بعض الأصول الثابتة ٤٠٠٠ ج.
- ٩ - بلغ رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة ١٣٠٠٠٠ ج، وآخر المدة ١٤٠٠٠٠ ج، وصافى الربح ٧٠٠٠٠ ج، ورصيد توزيعات الأرباح المستحقة أول المدة ٣٥٠٠٠ ج، وآخر المدة ٣٠٠٠٠ ج.

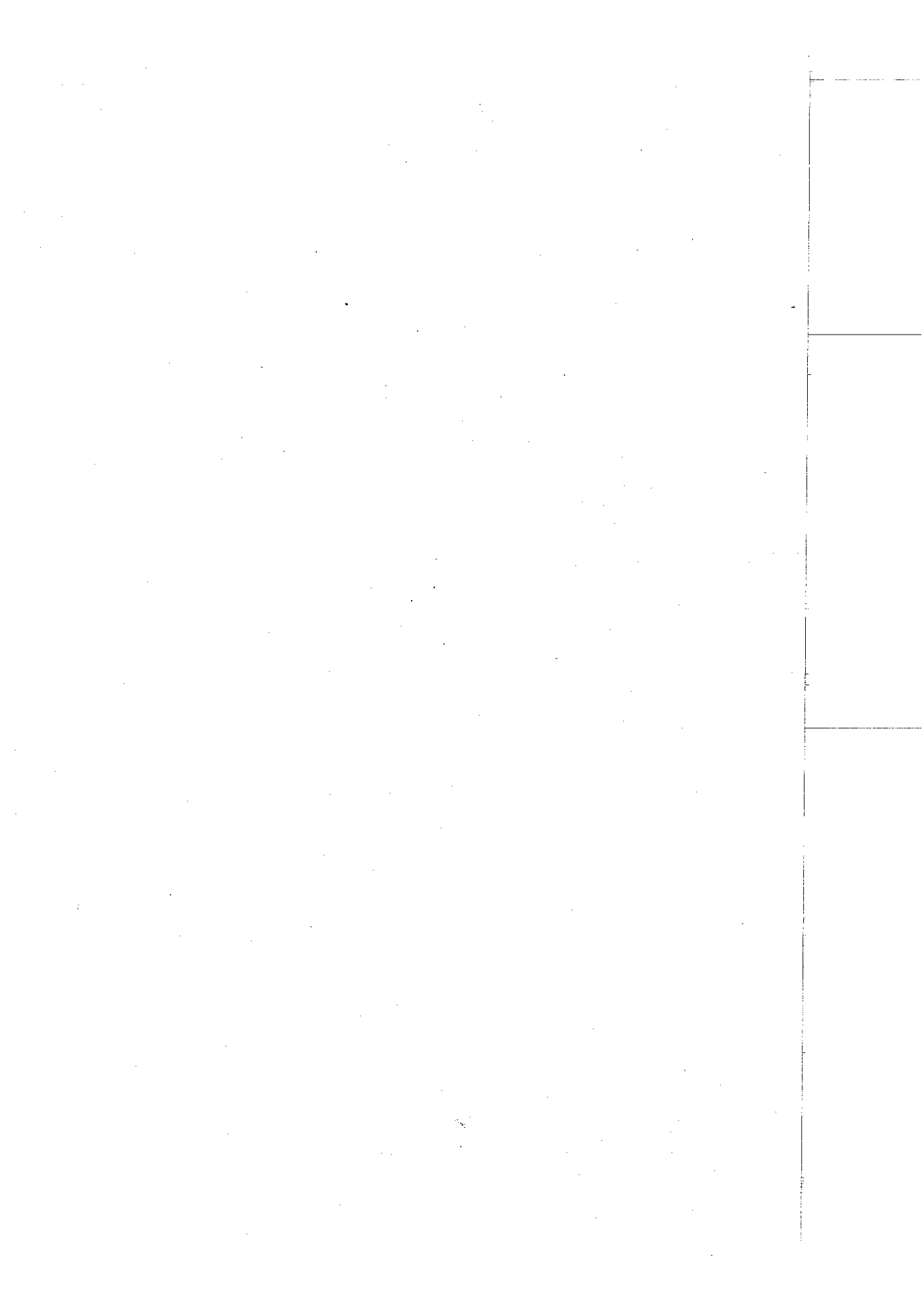


الوحدة التعليمية الرابعة

تحليل القوائم المالية

الأهداف التعليمية :

- تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-
- التعرف على مفهوم تحليل القوائم المالية وأهميته.
- التعرف على أهداف تحليل القوائم المالية.
- التعرف على أدوات التحليل المالي ومحدداته.
- التعرف على القيمة المضافة كمقياس جديد للأداء.
- التدريب على إجراء التحليل المالي للقوائم المالية .



الوحدة التعليمية الرابعة تحليل القوائم المالية

● مقدمة :

"إن مقارنة نتائج التشغيل لشركتين يحتاج إلى مقاييس معيارية، وتلعب النسب المالية دوراً هاماً في التوصيات التي يقدمها المحللون الماليون لعملائهم بخصوص أسهم الشركات التي يجب شراؤها".

يواجه المستثمرون تحديات يومية تتمثل في مقارنة أداء الشركات ومعدلات نموها والاحتمالات المستقبلية وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة، ولا يمكن في هذا المجال الاعتماد على الأرقام المطلقة، فتحقيق شركة ما لأرباح قدرها ١٠ مليون جنيه لا يعنى أنها أفضل من شركة أخرى حققت أرباح قدرها ٨ مليون جنيه، وذلك لأن هناك أمور أخرى أكثر أهمية ذات تأثير، مثل حجم الشركة، حقوق الملكية، المخاطر، أداء الشركات المنافسة، السيولة، التدفقات النقدية، معدلات النمو... الخ، ولذلك تكون الطريقة المستخدمة في مقارنة أداء الشركات ذات الأحجام المختلفة هي استخدام المعايير القياسية، وسوف يناقش في هذا الفصل مجموعة من النسب المالية مثل نسبة التداول، نسبة الديون، معدل دوران المخزون، العائد على حقوق الملكية، وهذه النسب تساعد المحللين في مقارنة الشركات ذات الأحجام المختلفة والتي تعمل في صناعات مختلفة، ويستخدم المديرون هذه النسب أيضاً من أجل مراقبة العمليات التي تقوم بها، وأيضاً من أجل المساعدة في اتخاذ قرارات الأعمال، كما يستخدمون القوائم المالية في حساب معظم تلك النسب.

ويتناول هذا الفصل معظم النسب الأساسية والمقارنات المتعلقة بها والتي يستخدمها المديرون في إدارة وتسيير أعمال الشركة، كما يستخدمها المستثمرون والمقرضون من أجل تحقيق استثمارات جيدة وتوقعات قروض متينة، وبالنسبة للقيمة المعلوماتية المكثفة لهذه النسب فإنها تمثل أحد الأسباب التي تجعل المحاسبة لغة الأعمال "Language of Business".

• تحليل القوائم المالية :

أن تحليل القوائم المالية يتركز فى التقنيات المستخدمة بواسطة المديرين داخل المنشأة والمحللين الخارجيين عن المنشأة، وبالنسبة للمحللين الخارجيين فإنهم يستندون إلى المعلومات المتوافرة بشكل عام ، والمصدر الأساسى لتلك المعلومات هو التقارير السنوية ، وبالإضافة إلى القوائم المالية (الميزانية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية) والتقارير السنوية ، فإنه يوجد عادة ما يلى :

- ١ - الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
- ٢ - ملخص الطرق المحاسبية المستخدمة .
- ٣ - مناقشات الإدارة وتحليل النتائج المالية .
- ٤ - تقرير مراقب الحسابات .
- ٥ - البيانات المالية المقارنة لسلسلة من السنوات .

وبالنسبة لمناقشات الإدارة وتحليل النتائج المالية التى توفرها هذه المناقشات فإنها تمثل أهمية لأن الإدارة العليا فى أفضل موقع لمعرفة كيفية عمل الشركة (بشكل جيد أم بشكل ردىء) وبالنسبة للجنة بورصة الأوراق المالية فى الولايات المتحدة SEC فإنها تلزم الشركات المتداولة فى البورصة بتقديم المعلومات اللازمة والكافية للمستثمرين.

وعلى الرغم من أن البيانات التاريخية (الفعلية) مناسبة لمساعدة المديرين والمستثمرين والداننين على تفسير القوائم المالية، إلا أن تقديم لمحات عن مستقبل الشركة من وجهة نظر أولئك الموجودين فى الإدارة العليا يعتبر مقيداً بدرجة كبيرة، فالمستثمرين والداننين يهتمون فى الأساس بما تهدف إليه الشركة .

• أهداف تحليل القوائم المالية :

إن المستثمرين الذين يقومون بشراء أسهم شركة ما يتوقعون الحصول على

شينين هما :

(١) توزيعات أرباح .

(٢) زيادة فى القيمة السوقية للأسهم وبالتالي تحقيق مكاسب رأسمالية عند بيعها .

أما المقرضون فإنهم يقومون بمنح القروض مع توقع الحصول على فوائد القرض بالإضافة إلى أصل القرض، وكلا من المجموعتين يتحملان مخاطر فى أنهم قد لا يحصلون على العوائد المتوقعة بالنسبة لهم ، ولذلك فإنهم يستخدمون القوائم المالية من أجل :

١ - التنبؤ بالعوائد المتوقعة .

٢ - تقدير المخاطر المتعلقة بتلك العوائد .

ويتوقع الدائنون بصفة عامة أن يحصلوا على مبالغ ثابتة ومحددة ويكون لهم الأولوية فى أصول الشركة عند التصفية، ولذلك فإنهم أكثر اهتماماً بتقييم السيولة فى الأجل القصير وكذلك القدرة على الدفع فى الأجل الطويل، فبالنسبة للسيولة فى الأجل القصير فهي تتمثل فى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المتداولة عند استحقاقها، وبالنسبة للقدرة على الدفع فى الأجل الطويل فهي القدرة على توليد نقد كاف لسداد الديون طويلة الأجل عند استحقاقها .

وعلى النقيض من ذلك فإن المستثمرين يكونون أكثر اهتماماً بالربحية ويتوزيعات الأرباح وأسعار الأوراق المالية المستقبلية، ولكن لماذا ؟ الواقع أن ذلك يرجع إلى أن توزيعات الأرباح تعتمد على أرباح التشغيل ، كما يعتمد تقييم أسعار الأسهم على تقييم السوق لتوقعات الشركة، وأيضاً يقوم الدائنون بتقييم الربحية وذلك لأن أرباح التشغيل هي المصدر الأساسى لتوليد النقدية اللازمة لسداد القوائد ورد أصل القرض.

وبالنسبة للادوات والأساليب التي يستخدمها مجتمع الأعمال فى تقييم المعلومات الموجودة فى القوائم المالية فإنه من الممكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع شائعة وهي :

١ - التحليل الأفقى : Horizontal Analysis

٢ - التحليل الرأسى : Vertical Analysis

٣ - تحليل النسب : Ratio Analysis

● التحليل الأفقى :

يتعلق العديد من القرارات الإدارية بما إذا كانت أرقام المبيعات، والدخل والمصروفات ... وهكذا تزيد أو تنقص بمرور الوقت ، وهل ارتفع رقم المبيعات عن العام الماضى؟ عن عامين؟ وكم بلغ هذا الارتفاع؟ أننا قد نجد أن مبيعات شركة ما قد زادت بنحو ٥٠.٠٠٠ جنيه ، وهذه الحقيقة قد تكون هامة وتدعو إلى الاهتمام إلا أنها ليست مفيدة جداً فى صنع القرار، ولكن التعبير عن التغير بالنسبة يحسن من قدرتنا على صنع القرارات، ومن المفيد جداً أن نعرف أن المبيعات قد زادت مثلاً بنسبة تقدر بـ ٢٠% أكثر من معرفتنا أن الزيادة فى المبيعات تقدر برقم مطلق مثلاً ٥٠.٠٠٠ جنيه.

وبالنسبة لدراسة تغيرات النسبة فى البيانات المقارنة فإنه يطلق عليها "التحليل الأفقى"، وبالنسبة لحساب تغير النسبة فى البيانات المقارنة فإنه يتطلب خطوتين هما:

١ - حساب القيمة المطلقة للتغير من فترة الأساس إلى الفترة اللاحقة .

٢ - قسمة القيمة المطلقة للتغير على القيمة فى فترة الأساس.

ويمكن إيضاح التحليل الأفقى من خلال مثال مبسط لشركة الياسمين كما يلى :

الزيادة (النقص)		١٩٩٨	١٩٩٩	
نسبة	قيم			
١٤٩%	١٧٨٣	١١٩٨٤	١٣٧٦٧	المبيعات (بالجنيه)
(١٦%)	(٣٠)	١٨٤٢	١٨١٢	صافى الدخل

إن تغير النسبة في مبيعات شركة الياسمين خلال عام ١٩٩٩ يتم حسابه كما يلي:

$$١ - \text{التغير} = \text{مبيعات سنة ١٩٩٩} - \text{مبيعات سنة ١٩٩٨}$$

$$= ١٣٧٦٧ - ١١٩٨٤ = ١٧٨٣ \text{ جنيه}$$

$$٢ - \text{نسبة التغير} = \frac{\text{التغير}}{\text{مبيعات سنة الأساس}}$$

$$= \frac{١٧٨٣}{١١٩٨٤} \times ١٠٠ = ١٤.٩\%$$

وهكذا فإن مبيعات شركة الياسمين قد زادت في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٤.٩% .

شكل (١)

شركة ياسمين - قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ / ١٩٩٨

الزيادة (النقص)

بيان	١٩٩٩	١٩٩٨	قيم	نسب
صافي المبيعات	١٣٧٦٧	١١٩٨٤	١٧٨٣	١٤٩%
تكلفة البضاعة المباعة	٣٦٣٧	٣١٢٢	٥١٥	١٦٥%
مجمل الربح	١٠١٣٠	٨٨٦٢	١٢٦٨	١٤٣%
مصرفات تشغيل	٣٦٧٠	٣١٦٦	٥٠٤	١٥٩%
مصرفات بيع، توزيع، إدارية	١٦٤٦	١٣٦٧	٢٧٩	٢٠٤%
إعلان ودعم المنتجات	١١٩٩	١١٠٨	٩١	٨٢%
البحث والتطوير	٩٥٠	٧٥٠	٢٠٠	٢٦٧%
أعباء خاصة	٣١٠	-	٣١٠	١٠٠%
مخصص إعادة الهيكلة	(٤٧)	(٨٤)	(٣٧)	(٤٤%)
دخل أخرى	٢٤٠٢	٢٥٥٥	(١٥٣)	(٦%)
الأرباح قبل ضرائب الدخل	٥٩٠	٧١٣	(١٢٣)	(١٧٣%)
مخصص ضرائب الدخل	١٨١٢	١٨٤٢	(٣٠)	(١٦%)
صافي الأرباح				

* أي زيادة من صفر إلى أي رقم موجب تعالج على أنها زيادة بنسبة ١٠٠%.

شكل (٢)
ميزانية شركة الياسمين
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ / ١٩٩٨

الزيادة (النقص)

بيانات	١٩٩٩	١٩٩٨	قيم	نسب
الأصول :				
** أصول متداولة :				
* النقدية وما في حكمها	١٠٦٤٥	١٠٦٤٢	٣	٢%
* الودائع لأجل والأوراق المالية قصيرة الأجل	٥٣٣	٧٨١	(٢٤٨)	(٣١٨)
* حسابات المدينين الصافية (بعد المخصص)	٢٣٥٦	٢٠٤٣	٣١٣	١٥٣
* المخزون	١٤٥١	١٣٩٧	٥٤	٣٩
* مصروفات مقدمة	١٠٣٣	٨٤٧	١٨٦	٢٢
* إجمالي الأصول المتداولة	٧٠١٨	٦٧١٠	٣٠٨	٤٦
** الممتلكات والآلات والمعدات	٣٧٦٠	٣٦٦٦	٩٤	٢٦
** التأمينات القابلة للاسترداد	٩٥٩	٩٦٨	(٩)	(٩)
** أصول أخرى	٩٧٣	٦٢٧	٣٤٦	٥٥٢
** الشهرة	١٢١٩	٩٣٩	٢٨٠	٢٩٨
إجمالي الأصول	١٣٩٢٩	١٢٩١٠	١٠١٩	٧٩%
الخصوم :				
** الخصوم المتداولة :				
* قروض قصيرة الأجل	٥٧٥	٧٢٥	(١٥٠)	(٢٠٧)%
* حسابات الدائنين	٨٤٨	٦٩٣	١٥٥	٢٢٤
* مصروفات مستحقة	١٩٣٩	١٤٨١	٤٥٨	٣٠٩
* ضرائب مستحقة	٧٤٤	٧٤٠	٤	٥
* التزامات أخرى	٧٠٠	٦٣٥	٦٥	١٠٢
* إجمالي الخصوم المتداولة	٤٨٠٦	٤٢٧٤	٥٣٢	١٢٤
** التزامات المنتج (طويلة الأجل)	١٠٦٤٥	١٢٠١	٤٤٤	٣٧
** التزامات أخرى	١٠٢١	١٠٨٧	(٦٦)	(٦١)
** الديون طويلة الأجل	٦٣٥	٦٤٤	(٩)	(١٤)
إجمالي الالتزامات	٨١٠٧	٢٢٠٦	٩٠١	١٢٥

الزيادة (النقص)

بيان	١٩٩٩	١٩٩٨	قيم	نسب
حقوق الملكية :			جنيه	%
رأس مال الأسهم العادية	٥٤	٥٤	-	-
علاوة الإصدار	٣٧٥	٣٩٧	(٢٢)	(٥٥)
تسويات الترجمة المتراكمة	(٣٢٧)	(٣٠١)	(٢٦)	(٨٦)
ارباح محتجزة	٧٩١٧	٧٦٠٠	٣١٧	٤٢
(-) تكلفة أسهم الخزانة	(٢١٩٧)	(٢٠٤٦)	(١٥١)	(٧٤)
إجمالي حقوق الملكية	٥٨٢٢	٥٧٠٤	١١٨	٢١
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	١٣٩٢٩	١٢٩١٠	١٠١٩	٧٩%

وبالنسبة للتحليل الأفقي المفصل لقوائم الدخل المقارنة والميزانيات المقارنة فهي موضحة في العمودين الأخيرين على اليسار وهما القوائم المالية لشركة الياسمين وبالنسبة لقوائم الدخل فإنها توضح أن المبيعات الصافية قد زادت بنسبة ١٤,٩% أثناء عام ١٩٩٩ ، غير أن تكلفة البضاعة المباعة والنفقات قد زادت بشكل كبير، ونتيجة لذلك فقد انخفض صافي الربح بشكل طفيف وهذا مؤشر سيء .

وقد اتخذ محللون آخرون وجهة نظر أخرى مختلفة عن عمليات شركة الياسمين في أثناء عام ١٩٩٩ ، فبالنسبة لمخصص إعادة الهيكلة وهو مصروف يحدث لفترة واحدة وليس من المتوقع أن يتكرر من عام إلى عام ، فقد كان هو السبب الأساسي في انخفاض صافي الدخل بالمقارنة بعام ١٩٩٨ ، ويدون مصروفات إعادة الهيكلة فإن عام ١٩٩٩ كان أفضل من عام ١٩٩٨ .

وبالنسبة للميزانية المقارنة فإنها توضح أن عام ١٩٩٩ كان عامًا للتوسع بالنسبة لشركة الياسمين ، وقد زادت الأصول الإجمالية بمقدار ١٠.١٩ مليون جنيه أو بنسبة ٧.٩% .

وبالنسبة لحجم ذلك النمو فقد حدث نتيجة للزيادات فى الأصول المتداولة والأصول الأخرى الشهرة ، أما إجمالى الالتزامات فقد زادت بنسبة ١٢,٥ % وزادت حقوق المساهمين الإجمالية بنسبة ٢,١ % .

كما يلاحظ أن مخصص إعادة الهيكلة قد زاد بنسبة ١٠٠ % من عام ١٩٩٨ إلى عام ١٩٩٩ أى من صفر إلى ٣١٠ مليون جنيه ، وبالنسبة لطبيعة هذا البند فإنها أكثر أهمية من زيادة النسبة وذلك لأن إعادة الهيكلة تحتاج إلى تمهيد الطريق لإتجاز تقدم فى المستقبل .

● نسب الاتجاه :

تمثل نسب الاتجاه أحد أشكال التحليل الأفقى، فالاتجاهات هى مؤشرات هامة على الاتجاه الذى تسلكه المنشأة ، حيث توضح كيف تغيرت المبيعات على مدار فترة الخمس سنوات؟ وما هو الاتجاه الذى يبينه مجمل الربح؟ وهذه الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال تحليل نسب الاتجاه فى فترة ممتدة مثل الخمس سنوات أو العشر سنوات الأحدث، ومن أجل الحصول على وجهة نظر معقولة عن أى شركة فإننا نحتاج إلى فترة تزيد عن عامين أو ثلاث .

وبالنسبة للتحليل المطلوب فإنه يتم حسابها عن طريق اختيار سنة للأساس يتم فيه تحديد قيمة بنسبة تساوى ١٠٠ % ، أما قيم كل سنة بعد ذلك فإنه يتم التعبير عنها كنسبة لقيمة الأساس ومن أجل حساب نسبة الاتجاه ، فإنه يجب علينا أن نقسم كل بند للأعوام التالية على القيمة المماثلة أثناء سنة الأساس .

$$\text{الاتجاه \%} = \frac{\text{أى سنة / بالجنيه}}{\text{سنة الأساس / جنيه}}$$

شكل (٣)

وقد أوضحت شركة الياسمين المبيعات وتكلفة المبيعات ومجمل الربح للسنوات

الست الأخيرة كما يلي :

بالمليون جنيه	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
صافي المبيعات	١٣٧٦٧	١١٩٨٤	١١١٤٣	١١١٥٦	١٠٥٧١	٩٧٤١
تكلفة المبيعات المباعة	٣٦٣٧	٣١٢٢	٣٠٢٩	٢٨٥٧	٢٧١٧	٢٦٦٥
مجمل الربح	١٠١٣٠	٨٨٦٢	٨٣٨٤	٨٢٩٩	٧٨٥٤	٧٠٧٦

ولأننا نرغب في حساب نسبة الاتجاهات لفترة ممتدة إلى خمس سنوات ، تبدأ من عام ١٩٩٥ ، فإننا سوف نستخدم عام ١٩٩٤ كسنة أساس ، وبالنسبة لنسب الاتجاه لصافي المبيعات فإنه يتم حسابها عن طريق قسمة كل قيمة للمبيعات الصافية على قيمة المبيعات الصافية في سنة الأساس وهي عام ١٩٩٤ والتي تبلغ ٩,٧٤١ ، أما نسبة الاتجاه لتكلفة البضاعة المباعة فيتم حسابها بقسمة تكلفة البضاعة المباعة في أي سنة على تكلفة البضاعة المباعة في سنة الأساس ١٩٩٤ وقدرها ٢,٦٦٥ ، ونفس الأمر بالنسبة لنسب اتجاه مجمل الربح ، والذي يتم ايجاده بقسمة قيمة مجمل الربح في أي سنة على مجمل الربح في سنة الأساس وقيمتها ٧,٠٧٦ .

وهو ما يوضحه الجدول التالي : (لاحظ أن سنة ١٩٩٤ هي سنة الأساس = ١٠٠%)

بالمليون جنيه	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
صافي المبيعات	%١٤١	%١٢٣	%١١٧	%١١٥	%١٠٩	%١٠٠
تكلفة المبيعات المباعة	%١٣٦	%١١٧	%١١٤	%١٠٧	%١٠٢	%١٠٠
مجمل الربح	%١٤٣	%١٢٥	%١١٨	%١١٧	%١١١	%١٠٠

وبالنسبة لمبيعات شركة الياسمين وتكلفة السلع المباعة فإن اتجاهها صعودي ، وزاد مجمل الربح بشكل ثابت وذلك مع زيادة كبيرة في عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٩ ، وهذه المعلومات توضح أن مجمل الربح يزيد بشكل ثابت .

Vertical Analysis

● التحليل الرأسى :

إن الهدف الثانى لتحليل القوائم المالية هو عمل تحليل رأسى للقوائم المالية، حيث أن التحليل الأفقى للقوائم المالية يلقى الضوء على التغيرات فى البند بمرور الوقت، بينما التحليل الرأسى يكشف عن علاقة كل بند فى القائمة بقاعدة معينة تأخذ نسبة ١٠٠% ، وكل بند آخر فى القائمة المالية يتم إرجاعه كنسبة لهذا الأساس، فعلى سبيل المثال، فإنه عندما تخضع قائمة الدخل للتحليل الرأسى فإن صافى المبيعات يكون هو الأساس ، افترض أنه فى ظل الظروف العادية يكون مجمل ربح الشركة ٧٠% من صافى المبيعات ، فإذا انخفض مجمل الربح إلى ٦٠% من صافى المبيعات فإن هذا الأمر قد يكون نذير سوء ، حيث ينظر المستثمرون والدائنون والمديرون على الانخفاض الكبير فى مجمل الربح على أنه إنذار باحتمال تحقيق الشركة لخسارة، ويوضح الشكل (٤) التحليل الرأسى لقائمة الدخل لشركة الياسمين بأن ننسب كل رقم إلى صافى المبيعات .

شكل (٤)

شركة الياسمين - قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ١٩٩٨ ، ١٢/١٢/١٩٩٩

١٩٩٨		١٩٩٩		بيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%١٠٠	١١٩٨٤	%١٠٠	١٣٧٦٧	صافي المبيعات
%٢٦١	٣١٢٢	%٢٦٤	٣٦٣٧	تكلفة البضاعة المباعة
%٧٣٩	٨٨٦٢	%٧٣٦	١٠١٣٠	مجمول الربح
				<u>مصرفوات تشغيل:</u>
%٢٦٤	٣١٦٦	%٢٦٧	٣٦٧٠	مصرفوات بيع، توزيع، إدارية
%١١٤	١٣٦٧	%١٢	١٦٤٦	إعلان ودعم المنتجات
%٩٢	١١٠٨	%٨٧	١١٩٩	بحوث وتطوير
%٦٣	٧٥٠	%٦٩	٩٥٠	أعباء خاصة
-	-	%٢٢	٣١٠	مخصص إعادة الهيكلة
%(٧)	(٨٤)	%(٣)	(٤٧)	أخرى
%٢١٣	٢٥٥٥	%١٧٧	٢٤٠٢	الأرباح قبل ضرائب الدخل
%(٥٩)	٧١٣	%٤٢	٥٩٠	مخصص ضرائب الدخل
%١٥٤	١٨٤٢	%١٣٢	١٨١٢	صافي الأرباح

وفي هذه الحالة فإن : التحليل % = $\frac{\text{أي بند في قائمة الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$

وعلى سبيل المثال فإن نسبة التحليل الرأسي لتكلفة البضاعة المباعة في عام

١٩٩٩ تساوي %٢٦٤ ($\frac{٣٦٣٧}{١٣٧٦٧} = ٢٦٤ \text{ ر أي } ٢٦٤\%$)

شكل (٥)
ميزانية شركة الياسمين
في ١٩٩٨ ، ١٣/١٢/١٩٩٩

١٩٩٨		١٩٩٩		بيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
%	جنيه	%	جنيه	
١٢٧	١٦٤٢	١١٨%	١٦٤٥	<u>الأصول :</u>
٦	٧٨١	٣٨	٥٣٣	** أصول متداولة :
١٥٨	٢٠٤٣	١٦٩	٢٣٥٦	* النقدية وما في حكمها
١٠٨	١٣٩٧	١٠٤	١٤٥١	* الودائع لأجل والأوراق المالية قصيرة الأجل
٦٧	٨٤٧	٧٤	١٠٣٣	* حسابات المدينين الصافية (بعد المخصص)
٥٢	٦٧١٠	٥٠٣	٧٠١٨	* المخزون
٢٨٤	٣٦٦٦	٢٧	٣٧٦٠	* مصروفات مقبلة
٧٥	٩٦٨	٦٩	٩٥٩	* إجمالي الأصول المتداولة
٤٨	٦٢٧	٧	٩٧٣	** الممتلكات والآلات والمعدات
٧٣	٩٣٩	٨٨	١٢١٩	** التأمينات القابلة للاسترداد
١٠٠%	١٢٩١٠	١٠٠%	١٣٩٢٩	** أصول أخرى
				** الشهرة
				إجمالي الأصول
				<u>الخصوم :</u>
٥٦%	٧٢٥	٤١%	٥٧٥	** الخصوم المتداولة:
٥٤	٦٩٣	٦١	٨٤٨	* قروض قصيرة الأجل
١١٥	١٤٨١	١٣٩	١٩٣٩	* حسابات الدائنين
٥٧	٧٤٠	٥٤	٧٤٤	* مصروفات مستحقة
٤٩	٦٣٥	٥	٧٠٠	* ضرائب مستحقة
٣٣١	٤٢٧٤	٣٤٥%	٤٨٠٦	* التزامات أخرى
٩٣	١٢٠١	١١٨	١٦٤٥	* إجمالي الخصوم المتداولة
٨٤	١٠٨٧	٧٣	١٠٢١	** التزامات المنتج (طويلة الأجل)
٥	٦٤٤	٦	٦٣٥	** التزامات أخرى
٥٥٨	٧٢٠٦	٥٨٢	٨١٠٧	** الديون طويلة الأجل
				** إجمالي الالتزامات

١٩٩٨		١٩٩٩		بيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
				حقوق الملكية :
٤ر	٥٤	٤ر	٥٤	رأس مال الأسهم العادية
٣ر١	٣٩٧	٢ر٧	٣٧٥	علاوة الإصدار
(٢ر٣)	(٣٠١)	(٢ر٣)	(٣٢٧)	تسويات الترجمة المتراكمة
٥٨ر٩	٧ر٦٠٠	٥٦ر٨	٧ر٩١٧	أرباح محتجزة
(١٥ر٩)	(٢ر٠٤٦)	(١٥ر٨)	(٢ر١٩٧)	(-) تكلفة أسهم الخزنة
٤٤ر٢	٥ر٧٠٤	٤١ر٨	٥ر٨٢٢	إجمالي حقوق الملكية
%١٠٠	١٢ر٩١٠	%١٠٠	١٣ر٩٢٩	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

وبالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل فإنه لا يوضح أى علاقات غير عادية، وبالنسبة لنسبة مجمل الربح فقد هبطت قليلاً فى عام ١٩٩٩ مثلما حدث لنسبة صافى الدخل إلى المبيعات، ومع ذلك فإنه لا يوجد أى سبب لحدوث تحذيرات.

وبالنسبة للتحليل الرأسي لميزانية شركة الياسمين فإنه يوضح أن النسبة الخاصة بالأصول المتداولة لإجمالي الأصول قد هبطت فى عام ١٩٩٩ ، بينما ارتفعت نسبة الالتزامات المتداولة قليلاً، وقد شرحت الشركة أن التزامات منتجات الشركة قد نتجت عن الدعاوى الموجهة ضد الشركة بالنسبة لبعض أنواع منتجاتها، وعلى الرغم من المقاضاة المستمرة إلا أن الوضع المالى للشركة يظل قوياً ، فعلى سبيل المثال فإن نسبة التداول تبلغ ١,٤٦ مرة (٧,٠١٨ مليون جنيه ÷ ٤,٨٠٦ مليون جنيه) والديون طويلة الأجل على الشركة قليلة ، كما أن للشركة أرباح محتجزة (أرباح من التشغيل) وهى أكبر مصدر منفرد للتمويل .

● القوائم ذات الحجم العادى : Common – Size Statements

أن النسب الموضحة فى الشكلين (٤ ، ٥) يمكن عرضهما كبيان منفصل يوضح فقط النسب دون القيم، وهذا البيان يطلق عليه "القائمة ذات الحجم العادى" .

وفى قائمة الدخل ذات الحجم العادى فإن كل بند يتم التعبير عنه كنسبة من قيمة المبيعات الصافية، وبالنسبة للمبيعات الصافية فى الحجم العادى فهى تمثل الحجم العادى التى تنسب إليه القيم الأخرى فى القائمة، وفى الميزانية فإن الحجم العادى هو الإجمالى فى كل جانب من جانبى المعادلة المخاسبية (أى أما إجمالى الأصول أو إجمالى الخصوم وحقوق الملكية)، والقائمة ذات الحجم العادى تساعد فى تسهيل عمليات المقارنة بين الشركات المختلفة، وذلك لأن قيمها تكون موضحة فى شكل نسب.

وبالنسبة للبيانات ذات الحجم العادى فإنها قد تحدد الحاجة إلى القيام بإجراءات تصحيحية، وبالنسبة للشكل رقم (٦) فهو يقوم بتحليل الحجم العادى للأصول المتداولة المأخوذة من الشكل رقم (٥) ، حيث يوضح الشكل رقم (٦) النقدية كنسبة عالية نسبياً لإجمالى الأصول فى نهاية المدة وكذلك حسابات المدينين وأوراق القبض فهى نسبة كبيرة من إجمالى الأصول ، مما قد يشير إلى وجود تراخى من شركة الياسمين فى تحصيل حسابات المدينين ، وكذلك فإن الشركة قد تحتاج إلى إتباع سياسة من شأنها تخفيض المبالغ النقدية ، وكذلك زيادة كفاءة التحصيل من العملاء ، كذلك يمكن أن يشير زيادة حسابات المدينين أن الشركة تبيع لعملاء أقل أهمية من ناحية الائتمان ، وفى أى حدث من الأحداث فإن الشركة يجب أن تتابع وضعها النقدى وتحصيل المستحقات لدى المدينين من أجل تجنب أى قصور فى الوضع النقدى ، وبالنسبة للقوائم ذات الحجم العادى فإنها تقدم معلومات مفيدة لهذا الغرض .

شكل (٦)

تحليل الحجم العادي للأصول المتداولة
شركة الياسمين - تحليل الأصول المتداولة
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، ١٩٩٨

نسبة من إجمالي الأصول		
١٩٩٨	١٩٩٩	
		أصول متداولة :
١٢٧%	١١٨%	النقدية وما في حكمها
٦	٣٨	ودائع لأجل وأوراق مالية قصيرة الأجل
١٥٨	١٦٩	صافي حسابات المدينين (بعد خصم المخصص)
١٠٨	١٠٤	المخزون
٦٧	٧٤	مصرفات مقدمة
٥٢	٥٠٣	إجمالي الأصول المتداولة
٤٨	٤٩٧	أصول طويلة الأجل
١٠٠%	١٠٠%	إجمالي الأصول

النماذج القياسية : Benchmarking

أن النماذج القياسية هي عملية مقارنة بيانات الشركة بمجموعة المعايير الخاصة بالشركات الأخرى، وذلك بهدف التعرف على مجالات التحسن في الأداء .

١ - النماذج القياسية المتعلقة بمتوسط الصناعة :

Benchmarking Against the Industry Average

نقوم بدراسة سجلات شركة ما من أجل مساعدتنا في تفهم النتائج في الفترات السابقة والتنبؤ بالأداء المستقبلي، إلا أن المعرفة التي تتكون لدينا سوف تكون قاصرة على شركة واحدة، فمثلاً قد نصل من تحليل بيانات شركة ما إلى أن مجمل الربح قد انخفض وأن صافي الدخل قد زاد بشكل ثابت على مدار العشر سنوات الماضية، وهذه المعلومات مفيدة ولكنها لا تأخذ في الحسبان أوضاع الشركات الأخرى، فهل الشركات

الأخرى فى نفس خط الأعمال قد زادت من مبيعاتها ؟ وهل تكلفة البضاعة المباعة قد زادت بشكل مستمر بالنسبة للمنشآت الأخرى التى تباع نفس المنتجات ؟

إن المديرين والمستثمرين والمقرضين والأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة تحتاج إلى أن تعرف كيفية مقارنة شركة ما بالشركات الأخرى فى نفس الصناعة أو فى نفس خط الأعمال ، ويقدم الشكل رقم (٧) قائمة دخل ذات حجم عادى لشركة الياسمين بالمقارنة مع متوسط الصناعة ، وهذا التحليل يقارن بيانات شركة الياسمين مع جميع الشركات العاملة فى نفس خط الأعمال ، وبالنسبة لمتوسط الصناعة فإنه يتم تكييفها من واقع دراسة البيانات السنوية للشركات العاملة فى نفس الصناعة، ويوجد فى بعض الدول المتقدمة بعض الشركات العاملة فى مجالات الخدمات المالية وبعضها يتخصص فى صناعة معينة وذلك لتجميع بيانات الشركات فى هذه الصناعة وتحليلها وإيجاد المتوسطات والسمات الأساسية لهذه الصناعة .

شكل (٧)

قائمة دخل ذات حجم عادى مقارنة مع السنة المالية

المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٩

شركة الياسمين متوسط الصناعة

صافى المبيعات	% ١٠٠	% ١٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢٦ر٤	٥٥ر٣
مجمل الربح	٧٣ر٦	٤٤ر٧
مصاريف التشغيل	٥٦ر٢	٣٧ر٧
الأرباح من أنشطة التشغيل المستمرة قبل ضرائب الدخل	١٧ر٤	٧
مصروف ضرائب الدخل	٤ر٢	١ر٧
الأرباح من الأنشطة المستمرة	١٣ر٢	٥ر٣
بنود خاصة (العمليات المتوقفة، البنود غير العادية والأثر التراكمى لتغير السياسة لمحاسبية)	-	١ر١
صافى الربح	% ١٣ر٢	% ٤ر٢

ويلاحظ من الشكل السابق أن نسبة مجمل الربح لشركة الياسمين مرتفعة بكثير عن متوسط الصناعة وأن الشركة تقوم بمهامها جيداً في الرقابة على المصروفات الإجمالية ونتيجة لذلك فإن نسبة دخلها من العمليات المستمرة ونسبة صافى الدخل أعلى بكثير من متوسط الصناعة .

٢ - النماذج القياسية المتعلقة بالمنافس الرئيسى :

Benchmarking Against the A Key Competitor

تستخدم القوائم ذات الحجم العادى أيضاً فى مقارنة شركة ما مع شركة أخرى تمثل المنافس الرئيسى لها ، وبالنسبة للمقارنة المباشرة للقوائم المالية بالقيم المطلقة فإنه لا معنى لها ، وذلك لأن القيم تكون مختلفة جداً لاختلاف الحجم وأمر آخر جوهري ولذلك فإنه يلزم تحويل بيانات الشركات لنسب وقوائم ذات حجم عادى.

ويقدم الشكل رقم (٨) بيانات الدخل ذات الحجم العادى لشركة الياسمين وشركة هبة المنافسة لها ، ويوضح الشكل أن شركة الياسمين لها نسب عالية من مجمل الربح والأرباح من العمليات المستمرة والأرباح الصافية .

شكل (٨)

قائمة الدخل ذات الحجم العادى عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٩

شركة الياسمين	شركة هبة	
%١٠٠	%١٠٠	صافى المبيعات
٥٨ر٤	٢٦ر٤	تكلفة البضاعة المباعة
٤١ر٦	٧٣ر٦	مجمل الربح
٢٩ر٦	٥٦ر٢	مصاريف التشغيل
١٢	١٧ر٤	الأرباح من العمليات المستمرة قبل الضرائب
٤	٤ر٢	مصرف ضريبة الدخل
٨	١٣ر٢	الأرباح من العمليات المستمرة
-	-	البنود الخاصة (العمليات المتوقفة، والبنود غير العادية)
%٨	%١٣ر٢	صافى الربح

● استخدام قائمة التدفقات النقدية في صنع القرارات :

يمكن القيام بعمل تحليل أفقى ورأسى لقائمة التدفقات النقدية، ويستخدم المحللون الماليون تحليل التدفقات النقدية لتحديد مكامن الخطر عن الموقف المالى للشركة، وعلى سبيل المثال فإن الشكل رقم (٩) يوضح نقاط الضعف فى بيانات التدفقات النقدية لشركة النورهان التجارية .

شكل (٩)

قائمة التدفقات النقدية لشركة النورهان التجارية
عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/١٩٩٩

أولاً : التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		
٣٥٠٠٠		دخل التشغيل
		يضاف (أو يخصم) البنود غير النقدية:
	١٤٠٠٠	- إهلاك
	(٥٠٠٠)	- صافى الزيادة فى الأصول المتداولة بخلاف النقدية
١٧٠٠٠	٨٠٠٠	- صافى الزيادة فى الخصوم المتداولة
٥٢٠٠٠		صافى التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل
ثانياً : التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :		
	٩١٠٠٠	المتحصلات من بيع أصول ثابتة
٩١٠٠		صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
ثالثاً : التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :		
	٧٢٠٠٠	إصدار سندات
	(١٧٠٠٠٠)	سداد ديون طويلة الأجل
	(٩٠٠٠)	شراء أسهم خزانة
	(٣٣٠٠٠)	سداد توزيعات أرباح على المساهمين
(١٤٠٠٠٠)		صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٣٠٠٠		الزيادة فى النقدية

وبلاحظ من قائمة التدفقات النقدية لشركة النورهان ما يلي :

أولاً : التدفقات النقدية المتولدة داخلياً من التشغيل تقدر بمبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه وهو أقل من مبلغ التدفقات النقدية الناتجة من بيع الأصول الثابتة وقدرها ٩١٠٠٠ جنيه، ويظهر هنا سؤال هام وهو :

هل تستطيع الشركة أن تظل في العمل من خلال توليد كمية كبيرة من النقدية من خلال بيع ممتلكاتها ومعداتها وأدواتها ؟ الإجابة بالطبع لا ، وذلك لأن هذه الأصول تكون هناك حاجة إليها من أجل تصنيع منتجات الشركة في المستقبل، وعليك أن تلاحظ أن الافتراض عن طريق إصدار السندات قد نتج عنه ٧٢٠٠٠ جنيه وليس بإمكان أى شركة أن تظل معتمدة على الأموال المقترضة ولا بد للشركة أن تسدد ديونها في النهاية ، وبالفعل فإن الشركة قد سددت ١٧٠٠٠ جنيه من الديون القديمة، وبالنسبة للشركات الناجحة فإنها تولد أكبر نسبة من النقدية من خلال التشغيل وليس من بيع أصولها الثابتة أو من اقتراض الأموال، لأن الظروف الأخيرة تكون مؤقتة بالنسبة للمنشأة، وأهم المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية هي ملخص لمصادر النقدية واستخداماتها بالنسبة للشركة، أى كيف تتفق الشركة النقدية اليوم وتحدد مصادر النقدية في المستقبل، أن الشركة قد تستخدم نقدها في شراء الأصول التي سوف تولد دخلاً في السنوات التالية .

ثانياً : بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية لشركة النورهان فإنها تشير أن الشركة لم تستثمر في الأصول الثابتة لأجل تعويض واستبدال الأصول الثابتة التي قامت ببيعها، وأيضاً فقد دفعت شركة النورهان وتوزيعات للأرباح تقدر بنحو ٣٣٠٠٠ جنيه وهي قيمة تقترب من صافي دخلها، ومعنى ذلك أن الشركة لا تحتفظ بالنقدية الكافية لتمويل العمليات المستقبلية - خاصة في ضوء القيمة الكبيرة للديون طويلة الأجل التي قامت الشركة بتسديدها .

ثالثاً : يقوم المحللون بتحليل المعلومات من قائمة التدفقات النقدية مع المعلومات من الميزانية وقائمة الدخل وذلك من أجل تشكيل صورة واضحة للمنشأة .

● استخدام النسب المالية :

هناك جزء هام من أجزاء التحليل المالي وهو حساب وتفسير النسب، وبالنسبة للنسب فإنها تعبر عن علاقة رقم مع رقم آخر، فعلى سبيل المثال إذا كانت الميزانية توضح أن الأصول المتداولة تبلغ ١٠٠.٠٠٠ ر.جنيه، بينما الالتزامات المتداولة تقدر بـ ٤٠.٠٠٠ ر.جنيه، ويتم التعبير عن الرقمين في شكل نسبة التداول $100.000 \div 40.000 = 2.5$ مرة، ومعناها أنه يتوافر للشركة ٢.٥ جنيه أصول متداولة لكل جنيه واحد التزامات متداولة.

ويمكن تقسيم النسب إلى الأنواع التالية :

- أولاً : النسب التي تقيس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المتداولة.
- ثانياً : النسب التي تقيس قدرة المنشأة على بيع المخزون وتحصيل حسابات المدينين.
- ثالثاً : النسب التي تقيس قدرة المنشأة على سداد الديون طويلة الأجل.
- رابعاً : النسب التي تقيس قدرة ربحية الشركة.
- خامساً : النسب التي تقيس مدى جاذبية أسهم الشركة للاستثمار.
- سادساً : النسب التي تقيس موقف التدفقات النقدية.

كما يمكن تقسيم النسب المالية حسب القائمة والبيانات التي يتم تحليلها إلى :

- أولاً : تحليل الميزانية.
- ثانياً : تحليل قائمة الدخل.
- ثالثاً : تحليل قائمة التدفقات النقدية.
- رابعاً : تحليل العائد والمخاطرة (بالربط بين بيانات القوائم المالية وبيانات السوق).

● تحليل ميزانية الشركة :

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة الشركة وقدرتها على الدفع وربحياتها ومدى فعالية إدارة الأصول، وتشير السيولة إلى قدرة الشركة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة الشركة على

تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير الربحية إلى قدرة الشركة على توليد الدخل الكلى، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري الشركة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك الشركة ودانيتها .

● السيولة :

يتم تقييم السيولة باستخدام أربعة مؤشرات :

(١) مستوى النقدية المتوافرة فعلاً .

(٢) النسبة السريعة .

(٣) مستوى رأس المال العامل .

(٤) نسبة التداول .

يركز المقرضون لفترات قصيرة والموردون على سيولة المنشأة عند قيامهم بتقدير مستوى المخاطرة، ويتناول التقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاق دفعها، ومن المهم أيضاً متابعة التغيرات التى تطرأ على تلك القدرة بمرور الوقت، وتتوافر النقدية أو ما يعادلها من خلال تسييل الديون قصيرة الأجل وتحصيل الذمم المدينة وتحويل المخزون إلى ذمم مدينة من خلال المبيعات، ويلاحظ أنه فى المنشآت المستمرة ، فإن العمليات المتواصلة تتطلب استثمارات جديدة فى المخزون وفى الذمم المدينة للحلول محل تلك التى تم تحويلها إلى نقدية، وبذلك فإن الذمم المدينة والمخزون تعتبر إلى حد كبير رأس مال دائم وليست أصول سائلة، باستثناء المنشآت موسمية النشاط والتى تتذبذب أعمالها هبوطاً وصعوداً حسب المواسم، ومع ذلك فإنه مع تطور الأسواق المالية، قد يؤدى تحويل الذمم المدينة إلى أوراق مالية وانتهاج أساليب أكثر فعالية فى تمويل المخزون وإدارته إلى الحد من "دوام" رأس المال المستثمر فى تلك الأصول السائلة .

وتوفر مؤشرات السيولة دلالة على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها فى الأجل القصير، ولكنها تبدو سطحية بمفردها ومحدودة وذلك لأنها تقدم صورة فى نقطة

زمنية معينة وقد يتم تحريفها في نهاية العام، لذلك يجب تحليل الاتجاهات من عام لآخر وخصائص المنشأة بالإضافة على التقييم المستمر لاتجاه الإيرادات والأرباح، فوضع السيولة والمرونة المالية الجيدة يمكن أن تتأكل بسرعة بسبب الخسائر والعكس صحيح، لذلك يقوم المحلل والدائن قصير الأجل بمراجعة الاتجاهات وتأثيرها على التدفقات النقدية التشغيلية والأرباح من خلال تحليل للاتجاهات في المبيعات (حسب القطاعات إن أمكن) وقابلية الذمم المدينة للتحصيل وقابلية بيع المخزون .

وتعتبر النقدية المتوافرة فعلاً لدى المنشأة مؤشراً أكيداً لمستوى السيولة المتاحة لعملية إعادة سداد ديون الشركة أو احتياجات التشغيل الأخرى، وتتصف النقدية المتوافرة فعلاً لدى الشركة بسهولة قياسها والتأكد منها تماماً إلا أنها مقياس متحفظ للسيولة يناسب بعض الحالات غير الطبيعية التي قد تجد المنشأة نفسها مضطرة لسداد كل فواتيرها نقداً، ولهذا فإنه يوجد مقياس أكثر واقعية للسيولة وهو النسبة السريعة والتي يتم حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل} + \text{حسابات المدينين}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقوم نسبة السيولة السريعة باختبار عملية تغطية الالتزامات المتداولة والتي تقدمها الأصول سريعة التحول إلى نقدية وهي أصول متداولة مرتفعة السيولة مثل النقدية وما يعادلها والاستثمارات قصيرة الأجل وحسابات المدينين، وتعتبر حسابات المدينين، وأوراق القبض من الأصول السريعة لأنه يمكن أن يتم بيعها عادة لمؤسسة مالية أو شركة مع عمل تخفيض مقابل انتظار الأخيرة لميعاد الاستحقاق .

وهناك مؤشر أوسع انتشاراً لقياس السيولة هو مستوى رأس المال العامل والذي يقاس بطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة ، وهكذا يعبر رأس المال العامل عن صافي الأصول المتداولة والتي سوف تكون متاحة لدعم عمليات التشغيل المستمرة التي تقوم بها الشركة هذا إذا كانت كل أصولها المتداولة يمكن تحويلها إلى

نقدية بنفس قيم الميزانية الخاصة بها واستخدامها لتلبية الالتزامات المتداولة وتكون معادلة قياس رأس المال العامل كما يلي :

رأس المال العامل = أصول متداولة - خصوم متداولة .

وتوجد نسبة تركز على مفهوم رأس المال العامل هي نسبة التداول والتي يتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويعتبر رأس المال العامل مؤشر للسيولة في صورة قيم مطلقة في حين تمثل نسبة التداول مؤشر نسبي للسيولة ، وتشير نسبة التداول المرتفعة (أو المبلغ الكبير لرأس المال العامل) إلى السيولة الجيدة وتظهر امكانية سداد الخصوم المتداولة في الوقت المحدد لها، وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المرتفعة للغاية ربما تشير إلى استخدام غير منتج للموارد أو أن الأصول يجب أن تستخدم بصورة أكثر فعالية .

وتوجد بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تحليل نسب السيولة وأهمها :

١ - يجب على المحلل أن يستخدم الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية لتكييف الأرقام المنشورة على أسس أكثر واقعية، فاستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً L.I.F.O لمحاسبة المخزون يعني أن القيمة الدفترية المسجلة للمخزون قد تكون أقل بكثير من القيمة الجارية في حالة ارتفاع الأسعار .

٢ - العوامل الموسمية الدورية :

فمعظم منشآت الأعمال ينتهي عامها المالي بنهاية دورة المبيعات والتي يكون فيها الموقف المالي في أقصى درجات السيولة عادة ، وفي الفترات الانتقالية قد تتغير النسب الجارية بشكل كبير .

٣- سرعة معدلات الدوران في المنشآت المختلفة :

إن سلسلة محلات بقالة التجزئة - على سبيل المثال - تعتبر منشأة أعمال نقدية فعادة لا يكون لها ذمم مدينة أو قليلة إن وجدت ، وهي تستطيع أن تعمل على أساس نسبة تداول أقل من ٢ ، ويتم تحصيل النقدية بنفس السرعة التي تتم بها المبيعات، وتدور الحسابات الدائنة والمستحقات على فترات أطول، وارتفاع المتحصلات النقدية اليومية وسرعة دوران المخزون يسمح لهذه المنشآت بتدبير النقدية بسرعة لتلبية أية احتياجات غير متوقعة بسرعة كبيرة، ومن ناحية أخرى، فإن شركة لإنتاج الصلب يكون لديها كمية كبيرة جداً من المخزون والذمم عادة ، وبالتالي قد تحتاج إلى نسبة تداول ٣ أو ٤ أو أكثر ، ومن ثم فإن شركة الصلب قد لا تكون أكثر سيولة من سلسلة محلات البقالة على الرغم من أن نسب السيولة الخاصة قد تكون أعلى اسمياً .

• القدرة على الدفع (القدرة على سداد الديون طويلة الأجل) :

تشير القدرة على الدفع إلى قدرة الشركة على سداد الديون طويلة الأجل، ويتم تقييمها عادة باستخدام ثلاثة مؤشرات هي :

- نسبة الديون الكلية إلى الأصول الكلية.
- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية .
- نسبة عدد مرات تغطية الفوائد .

يعتبر مستوى الدين الذي تتحمله الشركة قرار استراتيجي ، يعتمد على درجة التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية، فإذا أمكن توقع التدفقات النقدية المستقبلية بدرجة مقبولة من الدقة فإن الشركة ربما تكون قادرة على اقتراض الأموال من خلال القروض البنكية أو إصدار السندات بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً إذا كانت الشركة تستطيع الاقتراض بتكلفة بعد الضريبة أقل من تكلفة الأموال إذا تم التمويل عن طريق الملاك، وهذا الاقتراض يمكن الشركة من زيادة العائد الذي يعود على الملاك.

وتمثل نسبة الديون الإجمالية إلى الأصول الإجمالية مقياس لعملية تمويل أصول الشركة من خلال الاقتراض، ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبصفة عامة، فإنه كلما انخفضت تلك النسبة كلما زادت قدرة الشركة على سداد الديون، وكلما زادت النسبة كلما قلت الشركة على سداد الديون وزادت الرافعة المالية للشركة .

وتشير نسبة الديون طويلة الأجل مقابل حقوق الملكية إلى التركيب النسبي لمصادر التمويل طويلة الأجل الخاصة بالشركة ، ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبصفة عامة، كلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفع نصيب التمويل طويل الأجل الذي يقدمه الملاك ، وكلما زادت قدرة الشركة على الدفع، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كلما زادت الرافعة المالية للشركة وتقل قدرتها على الدفع .

وهناك مؤشر آخر لقدرة الشركة على إدارة ديونها طويلة الأجل، وذلك من خلال نسبة عدد مرات تغطية الفوائد والتي تقاس كما يلي :

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب} + \text{مصرف الفوائد}}{\text{مصرف الفوائد}}$$

$$\text{أو} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب والفوائد}}{\text{مصرف الفوائد}}$$

ويقاس هذا المؤشر قدرة مكاسب الشركة خلال الفترة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال نفس الفترة. وبصفة عامة كلما زادت النسبة كلما كان الأمر أفضل.

وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المرتفعة أما أن تظهر أرباح مرتفعة قبل الضريبة أو مستويات منخفضة للدين، أما النسبة المنخفضة للغاية فربما تشير إلى أن الشركة سوف تفقد فرصة تحقيق هامش ربح ايجابي، وأن الشركة لم تقم بإدارة أصولها بكفاءة .

● إدارة الأصول :

تشير إدارة الأصول إلى كيفية قيام الشركة بالاستفادة من أصولها بصورة فعالة، والشركة التي تمتلك إدارة فعالة للأصول عادة ما تحصل على مكاسب مرتفعة وأرباح أكبر من منافسيها في نفس الصناعة، ويتم اختبار تأثير إدارة الأصول من خلال فحص بعض المؤشرات المتعلقة بالمخزون والحسابات المدينة وأوراق القبض والأصول غير المتداولة ، وتوجد خمسة مؤشرات متعلقة بهذه العملية وهي :

- معدل دوران المخزون .
- فترة التخزين .
- معدل دوران حسابات المدينين .
- فترة تحصيل المدينين .
- معدل دوران الأصول غير المتداولة .

إن الإدارة الجيدة لمخزون الشركة غالباً ما تظهر من خلال معدل دوران المخزون، وعدد أيام فترة التخزين، ويشير معدل دوران المخزون إلى عدد المرات التي تم فيها بيع المستوى المتوسط للمخزون أو تحويله خلال الفترة المالية ويتم حسابه كما يلي :

تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

معدل دوران المخزون = متوسط المخزون المتوافر خلال الفترة

وبصفة عامة، كلما ارتفع معدل دوران المخزون كلما زاد ربح الشركة وكلما زادت فاعلية إدارة المخزون ، ويساعد معدل دوران المخزون المرتفع على خفض

الخسائر التي قد تنشأ من عملية بطلان استعمال المنتج أو انخفاض مبيعاته لأسباب مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإن معدل دوران المخزون المرتفع بدرجة كبيرة قد يشير إلى أن الشركة تفقد فرص مبيعات لأن مستويات المخزون غير مناسبة، ولسوء الحظ لا يوجد معدل دوران نموذجي للمخزون، ولكي نقوم بالحكم على مستوى إدارة المخزون فإنه من المهم أن نقوم بمقارنة هذه النسبة بالنسب الخاصة بالفترات السابقة أو النسب الخاصة بمعدلات الصناعة أو النسب الخاصة بالشركات المنافسة .

ويوجد مؤشر آخر لكفاءة إدارة المخزون وهو متوسط فترة التخزين، وتوضح هذه النسبة ما إذا كانت مستويات المخزون ملائمة للمستوى الحالي للمبيعات أم لا، ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{عدد أيام فترة التخزين} = \frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة، ويركز هذا المؤشر على حجم المبيعات الحالية ، وحينما تزيد فترة التخزين فإن هذا يعكس كميات كبيرة من المخزون مما يشير إلى أن الإنتاج الحالي يجب أن يتقلص بعض الشيء، كما أن انخفاض النسبة قد يشير إلى وجود مشكلة وهي عدم وجود كميات مناسبة من المخزون وهو ما قد يتسبب في أن تفقد الشركة بعض المبيعات أو تتلقى شكاوى من العملاء ولا يوجد رقم نموذجي لهذا المؤشر أيضاً .

ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران المدينين وفترة تحصيل الحسابات المتعلقة بهم، وتقيس معدل دوران المدينين معدل تحويل حسابات المدينين وأوراق القبض الخاصة بالشركة إلى أموال سائلة، وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين، بينما قد تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات، ويتم حساب هذه النسبة كالتالي :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة عن الفترة}}{\text{متوسط حسابات المدينين عن الفترة}}$$

ويمكن أن نشق من معدل دوران المدينين مؤشر آخر وهو فترة تحصيل حسابات المدينين، وتقاس عدد الأيام التي تستمر فيها الحسابات المدينة قبل تحصيلها وتقدم هذه النسبة مؤشر جيد على جودة سياسات تحصيل النقدية من المدينين والتي تتبعها الشركة، ويتم حساب تلك النسبة كما يلي :

$$\text{فترة تحصيل حسابات المدينين} = \frac{٣٦٥ \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

وحيثما تقل فترة التحصيل فإن هذا لا يشير فقط إلى الإدارة الفعالة للأصول ولكنه يقدم دليلاً على مدى سيولة حسابات المدينين وأوراق القبض الخاصة بالشركة . وتشير معدلات دوران المخزون والحسابات المدينة وفترات التخزين والتحصيل على مدى الكفاءة التي تتعلق بعملية إدارة الأصول، فمن المسلم به أن تكاليف الاحتفاظ بالمخزون سنوياً لا تقل عن ٢٠% من قيمة المخزون ، وتشمل هذه التكاليف ما تتحمله الشركة من تكلفة الأموال المستثمرة وتكلفة التخزين والتأمين وتكلفة التالف .. الخ وتتحمل الشركة هذه التكاليف مقابل حاجتها لخدمة العميل وفي ضوء تقييمها لإحصاءات دوران المخزون .

كما تتحمل الشركة بتكاليف حقيقية مقابل حسابات المدينين تتمثل في تكاليف الأموال المستثمرة وتكاليف إدارية لإثبات الديون وتحصيلها بالإضافة إلى الديون المعدومة التي تتحملها نتيجة اتباع سياسة البيع بالأجل، وتتحمل الشركة هذه التكاليف بغرض زيادة مبيعاتها، وبالتالي ربحيتها وحتى لا يضطر العميل إلى الاتجاه لشركات أخرى تقدم شروط سهلة لعمليّة الائتمان .

ويوجد مؤشر أخير نقياس كفاءة الشركة في إدارة أصولها وهو معدل دوران الأصول غير المتداولة، وعلى العكس من المؤشرات الأربعة السابقة والتي كانت تركز

على الأصول المتداولة ، فإن هذا المؤشر يختبر مدى استفادة الشركة من أصولها التي تنتج عائد طويل الأجل، ويتم حسابه كما يلي :

$$\text{معدل دوران الأصول غير المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات عن الفترة}}{\text{متوسط الأصول غير المتداولة عن الفترة}}$$

وبصفة عامة، كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، وتشير النسبة المرتفعة إلى فعالية الإدارة في تقديم الإيرادات من الأصول غير المتداولة، ورغم ذلك فإن المعدل المرتفع لدوران الأصول غير المتداولة يمكن أن يكون مشكلة وذلك إذا كان السبب في هذا الارتفاع هو سيولة الأصول غير المتداولة، كما أن النسبة المنخفضة ربما لا تشير بالضرورة إلى الاستخدام السيء للأصول غير المتداولة، وذلك إذا كان هذا الانخفاض راجعاً إلى الاستثمار المتزايد في الأصول غير المتداولة .

● تحليل قائمة الدخل :

يكون التركيز الرئيسي لتحليل قائمة الدخل على العمليات التشغيلية للشركة وبالتالي أرباح هذه العمليات، ويمكن أن نقوم بتحليل الأرباح بطريقتين .

- الأولى : مستوى الأرقام المطلقة مثل هامش الربح الإجمالي والإيرادات. وصافي الدخل، ويتم فحص تلك الأرقام عن طريق المقارنة خلال عدة سنوات وهو ما يعرف بتحليل الاتجاه وتدعيمها بالتحليل الرأسي (كل بند منسوباً إلى الربح الإجمالي) .

- الثانية : حساب مجموعة من نسب الربحية أهمها معدل العائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية .

● معدل العائد على الأصول : Return on Assets (ROA)

وتقيس هذه النسبة الأداء الكلى للشركة ومدى فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل، وأحياناً تسمى العائد على الاستثمار Return on Investment (ROI) ، ويتم حسابها كما يلي :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافى الدخل بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

ونظراً لأن صافى الدخل يتولد خلال فترة مالية، لذلك لا يكون من المناسب قياس العائد على الأصول باستخدام إجمالي الأصول فى بداية الفترة أو نهايتها لأن كل من الرقمين يمثل نقطة واحدة من الزمن، ومن خلال وجهة النظر الفنية فإنه يتم حساب العائد على الأصول باستخدام متوسط الأصول التشغيلية والدخل التشغيلي، أى استخدام صافى الدخل عن الفترة وكذلك الأصول المستخدمة فى توليد هذا الدخل خلال الفترة وليس بدايتها أو نهايتها .

ويلاحظ أنه لا توجد نسبة نموذجية للعائد على الأصول، ولذلك يتم مقارنة هذه النسبة مع نتائج شركات أخرى أو نتائج نفس الشركة فى سنوات سابقة، ولكن بصفة عامة كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد ربح الشركة وكان ذلك أفضل، وبمقارنته مع الفترات السابقة والشركات الأخرى ومعدلات الصناعة يمكن أن نحكم على مدى ملائمة هذا المقياس .

● معدل العائد على حقوق الملكية : Return on Equity (ROE)

يتعلق هذا المقياس بربحية الشركة مقارنة بالمصادر التى قدمها الملاك فقط، وذلك على العكس من معدل العائد على الأصول الذى يقوم بقياس أداء الشركة من خلال استخدام أصولها لتوليد الدخل، ويحسب العائد على حقوق الملكية كما يلى :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافى الدخل بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

وعموماً كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية كلما زاد ربح الشركة وكان ذلك أفضل، وتوجد مؤشرات أخرى مفيدة تدل على ربحية الشركة مثل نسبة هامش الربح، العائد على المبيعات، العائد على الأصول .

Gross Profit Margin

● هامش الربح الإجمالي :

يحسب هامش الربح الإجمالي كما يلي :

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{(\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة})}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية لكل جنيه إيراد والتي يتحقق منها ربح إجمالي بعد استقطاع تكلفة السلع أو الخدمات المباعة، فهي تمثل الربح المتاح لتغطية نفقات التشغيل الأخرى الخاصة بالشركة مثل مصاريف البيع والمصاريف الإدارية والفوائد والضرائب، كما تقدم مؤشر لسياسات التسعير بالشركة .

Return on Sales (ROS)

● العائد على المبيعات :

ويشير هذا المؤشر إلى النسبة المئوية لكل جنيه مبيعات والتي تمثل صافي دخل، والذي يمكن الإبقاء عليه في الشركة لمساندة العمليات المستقبلية أو توزيعه على المساهمين في صورة أرباح أسهم.

ومن المفيد أن نشير إلى أن العائد على المبيعات هو أحد مكونات نسبة العائد على الأصول والتي تحسب كما يلي :

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$
$$= \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات الربحية الثلاثة (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات) ترتبط بشدة بالخصائص المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي للمنشأة ، فطالما أن تكلفة أي دين إضافي لا تتجاوز العائد المتولد من الأصول المقترضة فإن ذلك يمثل تدعيم لمؤشرات الربحية السابقة .

• المخاطرة والبيانات المالية المتوقعة :

لا تعد عملية تحليل الربحية غاية في حد ذاتها، ولكن يتم القيام بها كجزء من التقييم الشامل للمخاطرة النسبية للشركة، وفي حالة رغبة الشركة في الحصول على قروض فإن الجهات المقرضة تركز بصفة أساسية على مخاطر العجز عن السداد Default Risk ، بينما في حالة الرغبة في الاستثمار في الشركة فإن التركيز يكون على مخاطر التشغيل Operational Risk .

وتشير مخاطر العجز عن السداد إلى احتمال أن تكون الشركة غير قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وهو ما سيق أن تناولناه في الفصل السابق.

وتشير مخاطر التشغيل إلى احتمال أن الشركة سوف تمر بأحداث غير متوقعة أو عوامل تخفض أو تعوق تيار الإيرادات أو المكاسب ، وربما ترجع هذه العوامل أو الأحداث إلى الاقتصاد القومي بصفة عامة (مثل تضخم عام - ركود - معدلات فائدة مرتفعة) أو ترجع إلى الصناعة لكل (منافسة زائدة - تغيير تكنولوجيا - قيود على المواد الخام أو العمالة) أو ترجع إلى عوامل تخص الشركة فقط (نزاع بين العمال - تقادم المعدات - اعتبارات الأمان الخاصة بالمنتج) .

وتشمل عملية تقييم مخاطر التشغيل في الشركة عدة جوانب مثل مركز الشركة في السوق ، المنافسة ، مدى حساسيتها للتضخم والتغير في أسعار الفائدة والقدرة على الاستجابة للفرص الجديدة ، وتحليل أحداث الماضي مع التغيرات الاقتصادية السابقة نستطيع أن نقدم تقييماً عن مدى استجابة العمليات الحالية والمستقبلية للتغيرات والفرص الاقتصادية المستقبلية .

أن القدرة على تقييم مخاطر التشغيل أو مخاطر العجز عن السداد ترتبط بالقدرة على توليد بيانات مالية متوقعة، وتعتبر البيانات المتوقعة هامة للغاية بالنسبة لقرارات

الاقراض أو الاستثمار، فالقدرة على سداد الديون وفوائدها وسداد توزيعات الأرباح على المساهمين تعتمد أساساً على مدى الربحية المستقبلية للشركة .

• تحليل قائمة التدفقات النقدية :

إعتباراً من سنة ١٩٨٧ استبدل مجلس معايير المحاسبة الأمريكى FASB "قائمة الأموال" بقائمة التدفقات النقدية ، ومن وجهة النظر التحليلية فإن هذا التغيير كان عظيم الفائدة ، فقد أضافت قائمة تدفقات الأموال بصفة عامة معلومات قليلة لما هو متوافر من واقع قائمتى المركز المالى والدخل، وعلى العكس من ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية هامة للتحليل .

ويكشف تحليل التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التى لا يوضحها تحليل قائمة المركز المالى والدخل مثل توقيت التدفقات النقدية، تأثير العمليات على السيولة، جودة الربحية، التدفقات النقدية المستقبلية، مخاطر الاستثمار، ولذلك يكون من الضروري تحليل المعلومات المقدمة فى قائمة التدفقات النقدية .

• نسب التدفقات النقدية :

- نسبة الاعتماد المالى على التشغيل :

تحتسب هذه النسبة بقسمة صافى الدخل على التدفقات النقدية من التشغيل، وتستخدم هذه النسبة لتوضيح نصيب التدفقات التشغيلية من صافى الدخل، وتعتبر طرق الإهلاك وإدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة من العوامل الأساسية المتعلقة بهذه النسبة لأنها تمثل التعديلات الأساسية التى تجرى على صافى الدخل للتوصل إلى حساب التدفقات النقدية من التشغيل .

ويحتمل أن تقع هذه النسبة بين ٢٥ ، ١ صحيح وذلك فى ظل ظروف التشغيل العادية، إلا أن هذه النسبة قد لا تتوافر لجميع الشركات الجيدة، كما أنه ليست بالضرورة كل النسب فى هذا المدى صالحة أو جيدة. فاختلاف أهداف الإدارة واختلاف طبيعة

واتجاهات الصناعات المختلفة يؤدي إلى اختلاف مدى النسبة الطبيعي أو العادي، وعلى سبيل المثال يمكن أن تؤدي فترات النمو المرتفعة إلى نسبة أكبر من ١ صحيح بسبب الزيادة العادية في حسابات المدينين والمخزون والتي تميز النمو السريع، وعلى سبيل المثال حققت إحدى الشركات معدل نمو في المبيعات قدره ١٠% خلال عام ١٩٩١ وكانت نسبة صافي الدخل إلى التدفقات النقدية من التشغيل ١,٠٥.

- نسبة الاستثمار :

وتحسب عن طريقة قسمة النفقات الرأسمالية على الإهلاكات + مبيعات الأصول، وتوضح نسبة الاستثمار مستوى العلاقة بين الاستثمار في أصول رأسمالية، وما إذا كانت أصول الشركة الإنتاجية تتوسع أو تنكمش، وتوفر هذه النسبة رؤية واضحة بخصوص خطط الإدارة المستقبلية وتحليلها للاقتصاد القومي.

- نسبة كفاية التدفقات النقدية :

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

التدفقات النقدية من التشغيل

النفقات الرأسمالية طويلة الأجل + التوزيعات + مدفوعات الديون طويلة الأجل

وتوضح هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية من التشغيل لمواجهة النفقات اللازمة لهيكل رأس المال الحالي وتوسعات الأصول المستقبلية.

وبصفة عامة، كلما اقتربت هذه النسبة من الصفر، كلما زاد اعتماد الشركة على الدائنين والملاك في طلب المزيد من التمويل الإضافي لتنفيذ برامج التوسع في الأصول الثابتة والعكس صحيح، وبسبب اتجاه المصروفات الرأسمالية للاختلاف من عام لآخر، فإن النسبة التي تقل عن الواحد لا تسبب إنزعاجاً إلا إذا استمرت على هذا الانخفاض لأكثر من فترة محاسبية، وبهذا الخصوص فإنه كان لدى إحدى الشركات نسبة متحفظة لكفاية التدفقات النقدية في سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٨٨ قدرها ٠,٥ ر، ونسبة ٢٠% في سنة ١٩٨٩.

ورغم أن اتجاه النسبة يسير إلى التحسن، إلا أن النسبة كانت منخفضة جداً، لدرجة أنه لا بد أن نستنتج إن إدارة الشركة قد واجهت احتياجات ملحة لمزيد من التمويل الإضافي من الدائنين والمساهمين لمواجهة متطلبات التوسع واستبدال الأصول.

- نسبة مصادر النقدية :

تقوم هذه النسبة على قسمة كل مصدر من المصادر النقدية إلى إجمالي المصادر وتوضح درجة اعتماد الشركة على المصادر المختلفة للنقدية سواء بالاقتراض الخارجى أو بطرق أخرى .

ويمكن حساب النسب الفردية لكل مصدر من مصادر التدفقات النقدية لبيان أهمية هذا النشاط .

- نسبة التوزيعات المدفوعة :

تدخل توزيعات الأرباح ضمن الاهتمامات الرئيسية لمساهمي الشركة ، لذلك فإن مقدار توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة مقسوماً على التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل، تمثل مؤشراً هاماً لملاك الشركة ، لذلك تعد نسبة التدفقات النقدية المدفوعة لحملة الأسهم مؤشراً لسياسة توزيعات الأرباح التي تتبعها إدارة الشركة ، وكذلك مدى جاذبية العائد المتاح للاستثمار في الشركة .

وتشير النسبة التي تزيد على ١٠٠% إلى أن الشركة توزع أرباح نقدية على المساهمين لم تنتج من عمليات التشغيل العادية، والأكثر من ذلك فإنه كلما اقتربت هذه النسبة من ١٠٠% ، فإنه يجب أن يزيد القلق والاهتمام بمقدرة الشركة في الحفاظ على هذه المستويات، بالإضافة إلى انخفاض النقدية المتوفرة داخلياً لتغطية الطلبات الأخرى، وعلى سبيل المثال كانت نسبة توزيعات الأرباح المدفوعة لإحدى الشركات في سنة ١٩٨٩ هي ٧٨%، مما يوضح أن النسبة الباقية ٢٢% تمثل مقدار قليل من النقدية المتوفرة داخلياً لتدعيم عمليات التشغيل المستمرة لأعمال الشركة .

وتختلف الشركات فى اتباع سياسة توزيع الأرباح مما يتطلب بحث النسبة المطبقة فى كل شركة فى ضوء المواقف التى تواجهها .

- عدد سنوات السداد :

تقاس هذه النسبة كما يلى :

$$\frac{\text{إجمالى الديون الثابتة}}{\text{عدد سنوات السداد}} = \frac{\text{التدفقات النقدية من التشغيل}}{\text{التدفقات النقدية من التشغيل}}$$

وتوضح هذه النسبة عدد السنوات التى يستغرقها سداد الديون كلها وذلك باستخدام كل التدفقات النقدية المتولدة ذاتياً، والأساس المنطقى لذلك هو أن الديون المستحقة هى التى يكون لها الأولوية بالنسبة لكافة النقدية المتاحة، وعادة ما تكون هذه النسبة فى حدود ٣ - ٥ سنوات ، وعندما تتراوح سنوات السداد بين ٨ - ١٠ سنوات، فإن ذلك يستخدم للدلالة على أن عبء السداد سيكون ثقيلًا ، كما أن المستويات المرتفعة للتدفقات النقدية المتولدة ذاتياً تعنى سنوات سداد قليلة وموقف أو وضع انتمائى جيد ، ويمكن القول أن التخصيص الفعلى لكل التدفقات النقدية الداخلية لخفض قيمة الديون لعدة سنوات يعوق النمو المستقبلى لأعمال المنشأة وتكون أقرب للتصفية .

ولذلك فإن النسبة المرتفعة للتدفقات النقدية الداخلية مقابل الديون تعطى الشركة مرونة كبيرة فى تمويل أعمالها داخلياً و / أو خارجياً ، وكذلك فإنها تمثل مؤشراً جيداً للانتمان .

- نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى الخصوم المتداولة :

تحسب هذه النسبة كما يلى :

$$\frac{\text{النقدية المتوفرة من التشغيل}}{\text{متوسط الخصوم المتداولة}}$$

وتشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن المنشآت المزدهرة تحقق نسبة قدرها ٤٠% أو أكثر، وهذه النسبة قد تلقى الضوء على أسباب التغيرات في نسبة التداول والتي يجب أن تفسر بحذر ، فعندما تتجاوز نسبة التداول ١ صحيح فإن الزيادات (أو التخفيضات) المتساوية في كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة تؤدي إلى انخفاض (أو تحسن) نسبة التداول ، ولكنها لا تعكس بالضرورة هبوطاً (أو تحسناً) في المرونة المالية للشركة .

Free Cash Flow

● التدفق النقدي الحر :

غالباً ما يطلق لفظ التدفق النقدي الحر على الفرق بين التدفقات النقدية من التشغيل والتدفقات النقدية المستخدمة في الاستثمارات، وقد يكون مؤشراً مفيداً لقدرة المنشأة على توليد النقدية، ومع ذلك فإن المحلل يجب أن يقارن نتائج هذا الأسلوب بالتوقعات المسبقة القائمة على هذا النوع من العمليات، فعلى سبيل المثال فإن الشركة التي تواجه نمواً سريعاً قد يكون لديها تدفق نقدي من التشغيل ضئيل أو معدوم والتدفق النقدي الحر قد يكون بالسلب وفي هذه الحالة يهتم المحلل بشكل رئيسي بكيفية تمويل هذا العجز النقدي، ويتعين في هذه الحالة إيجاد توازن بين الديون وحقوق الملكية ، ومن ناحية أخرى فإن التدفقات النقدية المتولدة من التشغيل يجب أن تزيد كثيراً عن رأس المال المطلوب للأغراض الاستثمارية، وفي هذه الحالة فإن ما يشغل بال المحلل المالي هو كيفية استخدام التدفق النقدي الزائد، كذلك إذا لم يتطابق التدفق النقدي الحر مع التوقعات المسبقة، فإن ذلك يكون أيضاً سبباً للاهتمام .

● جدول ملخص لاستخدام النسب في تحليل القوائم المالية :

النسبة	طريقة حسابها	المعلومات التي توفرها
أولاً : قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات المتداولة : ١ - نسبة التداول :	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم لمتداولة}}$	تقيس قدرة الشركة على سداد الالتزامات المتداولة باستخدام الأصول المتداولة.
٢ - نسبة السيولة السريعة :	$\frac{\text{النقدية + استثمارات قصيرة الأجل + حسابات المدينين}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	تبين مدى قدرة الشركة على سداد الالتزامات المتداولة إذا استحققت في الحال.
ثانياً : قياس قدرة المنشأة على بيع المخزون وتحصيل حسابات المدينين التجارية : ٣ - معدل دوران المخزون :	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	تستخدم كمؤشر لبيع المخزون أو عدد المرات التي تقوم فيها الشركة ببيع متوسط مخزونها خلال العام.
٤ - معدل دوران حسابات المدينين :	$\frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}}$	يقيس قدرة المنشأة على تحصيل النقدية من عملاء الائتمان.

توضح كيف تظل المبيعات اليومية في صورة حسابات مستحقة التحصيل، وكم عدد الأيام التي يستغرقها تحصيل هذه الحسابات.	٣٦٥ ----- معدل دوران المدينين	٥ - فترة تحصيل حسابات المدينين:
الإشارة إلى نسبة الأصول التي يتم تمويلها من خلال الديون.	إجمالي الالتزامات ----- إجمالي الأصول	ثالثاً : قياس قدرة الشركة على سداد الديون طويلة الأجل: ٦ - نسبة الديون :
قياس عدد المرات التي يمكن فيها للدخل أن يغطي مصروفات الفوائد.	الدخل من التشغيل ----- مصروف الفوائد	٧ - عدد مرات تغطية الفوائد :
يوضح نسبة كل جنيه مبيعات يتم اكتسابه كدخل صافى.	صافى الدخل ----- صافى المبيعات	رابعاً : قياس ربحية الشركة: ٨ - معدل العائد على المبيعات:
قياس كيفية استخدام الشركة لأصولها بشكل مريح.	صافى الدخل + مصروف الفوائد ----- متوسط إجمالي الأصول صافى لنقل ----- متوسط إجمالي الأصول	٩ - معدل العائد على إجمالي الأصول :

١٠ - معدل العائد على حقوق الملكية: الأسهم العادية	صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة متوسط حقوق ملكية الأسهم العادية	يوضح كيفية اكتساب للمزيد من الدخل من استخدام الأموال المستثمرة بواسطة حملة الأسهم العادية .
١١ - نصيب السهم العادي من الأرباح:	صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة	يوضح نصيب كل سهم عادي من دخل الشركة .
خامساً : تحليل أسهم الشركة كاستثمار: ١٢ - مضاعف السعر/الربح:	سعر السوق لكل سهم عادي نصيب السهم العادي من الربح	يستخدم كمؤشر لتقييم السوق لكل جنيه ربح أو بمعنى آخر السعر الذي حدده السوق لكل جنيه ربح .
١٣ - عائد الكويون :	التوزيعات لكل سهم عادي (أو ممتاز) سعر السوق لكل سهم عادي (أو ممتاز)	يوضح نسبة عوائد القيمة السوقية في صورة توزيعات أرباح للمساهمين في كل فترة مالية .
١٤ - القيمة الدفترية لكل سهم عادي :	إجمالي حقوق الملكية - حقوق ملكية الأسهم الممتازة عدد الأسهم العادية المتداولة	الإشارة إلى القيمة المحاسبية الدفترية لكل سهم عادي متداول .
١٥ - مضاعف القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية :	القيمة السوقية لكل سهم عادي القيمة الدفترية لكل سهم عادي	يستخدم كمؤشر لتقييم السوق لكل جنيه من القيمة الدفترية، أو بمعنى آخر السعر الذي حدده السوق لكل جنيه من القيمة الدفترية للسهم .

توضح نصيب التدفقات النقدية من التشغيل من صافى الدخل ويحتمل أن تتراوح بين ٢٥% ، ١٠٠% .	صافى الدخل ----- التدفقات النقدية من التشغيل	سائساً : تحليل التدفقات النقدية : ١٦ - نسبة الاعتماد على التشغيل :
توضح مستوى العلاقة بين الاستثمار فى أصول رأسمالية والاختفاضات التى حدثت فى تلك الأصول سواء فى صورة إهلاك أو مبيعات، ومن خلال هذه النسبة يمكن التعرف على ما إذا كانت الشركة تتجه نحو التوسع أو الانكماش، وإذا كانت الشركة تتجه نحو التوسع فإن هذه النسبة يجب أن تتجاوز ١٠٠% (١ صحيح) .	التدفقات الرأسمالية ----- الإهلاكات + مبيعات الأصول	١٧ - نسبة الاستثمار :
توضح هذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية من التشغيل لمواجهة التدفقات اللازمة لتوسيع الأصول وإجراء توزيعات على المساهمين وسداد ديونها الطويلة الأجل المستحقة خلال الفترة والمنشآت الناجحة تتجاوز فيها النسبة ١٠٠% .	التدفقات النقدية من التشغيل ----- نفقات رأسمالية + توزيعات + سداد ديون طويلة الأجل	١٨ - نسبة كفاية التدفقات النقدية :

١٩ - نسب مصادر النقدية:	كل مصدر من مصادر النقدية إجمالي المصادر النقدية الداخلة	توضح هذه النسبة درجة اعتماد الشركة على المصادر المختلفة للنقدية سواء من التشغيل أو الاقتراض أو بيع الأصول.... الخ وأياً من هذه المصادر يمثل الأهمية .
٢٠ - نسبة التوزيعات المدفوعة :	توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل	كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك يعنى النقص فى النقدية المتوفرة للأغراض الأخرى لتدعيم أعمال المنشأة، فالنسبة التى تزيد عن ١٠٠% تعنى أن الشركة وزعت أرباح لم تنتج من عمليات التشغيل العادية ، كما أن النسبة التى تحصل على سبيل المثال إلى ٨٠% تعنى أن النسبة الباقية وهى ٢٠% تمثل مقدار منخفض لتدعيم العمليات المستمرة لأعمال الشركة .

توضح هذه النسبة عدد السنوات التي يستغرقها سداد الديون كلها وذلك باستخدام كل التدفقات النقدية المتولدة ذاتياً خلال الفترة ، وعادة ما تتراوح هذه النسبة بين ٣-٥ سنوات بينما يشير عدد السنوات الذي يزيد عن ٨ سنوات مثلاً إلى أن عبء الدين ثقيلاً .	إجمالي الديون الثابتة ----- التدفقات النقدية من التشغيل	٢١ - عدد سنوات السداد:
وتوضح هذه النسبة أسباب التغيرات في نسبة التداول، وتحقق المنشآت المزدهرة نحو ٤٠% أو أكثر لهذه النسبة.	التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل ----- متوسط الخصوم المتداولة	٢٢ - نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى متوسط الخصوم المتداولة:
ويقيس النقدية المتوفرة من التشغيل بعد تلبية احتياجات الاستثمارات طويلة الأجل والتي تكون قابلة للاستثمار في مواجهة فرص طارئة جيدة، وتظهر أهميتها في الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية والطفرة التكنولوجية الهائلة .	صافي التدفق التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للإستثمارات في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل	٢٣ - التدفق النقدي الحر:

● أمثلة إيضاحية للتحليل باستخدام النسب المالية ●

- مثال (١) : قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات المتداولة :

رأس المال العامل : يقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال استخدام أصولها المتداولة .

وبصفة عامة، كلما زاد رأس المال العامل كلما زادت قدرة المنشأة على سداد ديونها، ورغم ذلك فإن رأس المال العامل لا يقدم صورة كاملة لوضع رأس المال العامل في المنشأة ، فإذا افترضنا أن الشركتين س ، ص لهما نفس رأس المال العامل.

<u>شركة (ص)</u>	<u>شركة (س)</u>	
٣٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	أصول متداولة
٢٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	خصوم متداولة
٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	رأس المال العامل

ورغم أن الشركتين لهما نفس مقدار رأس المال العامل، إلا أن الشركة (س) في وضع أفضل ، فرأس المال العامل فيها يعادل نفس حجم الخصوم المتداولة، بينما رأس المال العامل في الشركة (ص) يعادل ٢٠% فقط من الخصوم المتداولة (٢٥٠.٠٠٠ ÷ ٥٠.٠٠٠) .

وهكذا، فإن رأس المال العامل في الشركة (س) يمثل نسبة مرتفعة من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وذلك بالمقارنة مع الشركة (ص) ، ولذلك فإنه من المهم أن نقوم بتطوير النسبة، وهناك وسيلتان تعتمدان على بيانات رأس المال العامل هما نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة .

- مثال (٢) : استخراج النسب والمؤشرات المالية :

شركة النورهان

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ ، ١٩٩٩

١٩٩٨	١٩٩٩	
٨٠٣ر٠٠٠	٨٥٨ر٠٠٠	صافي المبيعات
٥٠٩ر٠٠٠	٥١٣ر٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٢٩٤ر٠٠٠	٣٤٥ر٠٠٠	مجمّل الربح
		<u>مصاريف التشغيل:</u>
١١٤ر٠٠٠	١٢٦ر٠٠٠	مصاريف بيع
١٢٣ر٠٠٠	١١٨ر٠٠٠	مصاريف عمومية
٢٣٧ر٠٠٠	٢٤٤ر٠٠٠	إجمالي مصاريف التشغيل
٥٧ر٠٠٠	١٠١ر٠٠٠	الدخل من التشغيل
-	٤٠٠٠	إيراد الفوائد
(١٤ر٠٠٠)	(٢٤ر٠٠٠)	مصروف الفوائد
٤٣ر٠٠٠	٨١ر٠٠٠	الدخل قبل ضرائب الدخل
١٧ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	مصروف ضرائب الدخل
٢٦ر٠٠٠	٤٨ر٠٠٠	صافي الدخل

شركة النورمان

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ ، ١٩٩٩

١٩٩٨ ١٩٩٩

		الأصول :
		أصول متداولة:
٣٢٠.٠٠٠	٢٩٠.٠٠٠	نقدية
٨٥٠.٠٠٠	١١٤٠.٠٠٠	حسابات المدينين (صافي)
١١١٠.٠٠٠	١١٣٠.٠٠٠	المخزون
٨٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	مصروفات مقدمة
٢٣٦٠.٠٠٠	٢٦٢٠.٠٠٠	إجمالي أصول متداولة
٩٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	استثمارات طويلة الأجل
٣٩٩٠.٠٠٠	٥٠٧٠.٠٠٠	ممتلكات ، آلات ، معدات (بالصافي)
٦٤٤٠.٠٠٠	٧٨٧٠.٠٠٠	إجمالي الأصول
		الخصوم :
		الخصوم المتداولة:
٢٧٠.٠٠٠	٤٢٠.٠٠٠	أوراق الدفع
٦٨٠.٠٠٠	٧٣٠.٠٠٠	حسابات المدينين
٣١٠.٠٠٠	٢٧٠.٠٠٠	التزامات مستحقة
١٢٦٠.٠٠٠	١٤٢٠.٠٠٠	إجمالي الخصوم المتداولة
١٩٨٠.٠٠٠	٢٨٩٠.٠٠٠	ديون طويلة الأجل
٣٢٤٠.٠٠٠	٤٣١٠.٠٠٠	إجمالي الخصوم
		حقوق الملكية:
١٨٦٠.٠٠٠	١٨٦٠.٠٠٠	رأس المال (أسهم عادية)
١٣٤٠.٠٠٠	١٧٠.٠٠٠	أرباح محتجزة
٣٢٠.٠٠٠	٣٥٦٠.٠٠٠	إجمالي حقوق الملكية
٦٤٤٠.٠٠٠	٧٨٧٠.٠٠٠	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

أولاً : قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل:

$$١ - \text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم لمتداولة}}$$

$$\text{سنة ١٩٩٩} = \frac{٢٦٢.٠٠٠}{١٤٢.٠٠٠} = ١.٨٥ \text{ مرة}$$

$$\text{سنة ١٩٩٨} = \frac{٢٣٦.٠٠٠}{١٢٦.٠٠٠} = ١.٨٧ \text{ مرة}$$

فرضاً أن متوسط الصناعة ١.٨٠ مرة .

ويلاحظ وجود انخفاض طفيف للنسبة في عام ١٩٩٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ وبالنسبة للمقرضين والمساهمين والمديرين فإنهم يراقبون التغيرات في نسبة التداول للشركة، وبشكل عام فإن نسبة التداول المرتفعة تشير إلى الوضع المالي القوي، حيث تشير هذه النسبة إلى أنه يوجد بالشركة أصول سائلة كافية للحفاظ على العمليات العادية للمنشأة .

وتعتمد نسبة التداول المقبولة على طبيعة الصناعة ويقع المعيار المناسب في معظم الصناعات بين ١.٦ مرة ، ٢ مرة ، وتقع نسبة التداول لشركة النورهان في هذا المدى كما أنها أعلى من متوسط الصناعة وبالتالي فالنسبة جيدة .

$$٢ - \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل} + \text{حسابات المدينين المستحقة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{سنة ١٩٩٩} = \frac{٢٩.٠٠٠ + \text{صفر} + ١١٤.٠٠٠}{١٤٢.٠٠٠} = ١.٠١$$

$$\text{سنة ١٩٩٨} = \frac{٣٢.٠٠٠ + \text{صفر} + ٨٥.٠٠٠}{١٢٦.٠٠٠} = ٠.٩٣$$

متوسط الصناعة (فرضاً) = ٠.٦٠

وتوضح نسبة السيولة ما إذا كانت الشركة تستطيع دفع كل التزاماتها الجارية عند استحقاقها في الحال، أى أنها تجيب على سؤال هل تستطيع الشركة أن تواجه مثل هذا الاختبار الحاسم؟ والواقع أنه لقيام الشركة بذلك فإن عليها أن تحول بعض أصولها السائلة إلى نقدية، ولذلك فإن نسبة السيولة السريعة تستخدم قاعدة أصول ضيقة لقياس السيولة، وذلك بالمقارنة مع نسبة التداول.

ويلاحظ أن نسبة السيولة السريعة قد تحسنت بشكل كبير في عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع عام ١٩٩٨ وكذلك مع متوسط الصناعة. وبصفة عامة، فإن النسبة العامة المقبولة هي ١:١ .

ثانياً : قياس قدرة الشركة على بيع المخزون وتحصيل حسابات المدينين :
إن القدرة على بيع المخزون وتحصيل المبالغ المستحقة على العملاء هي جزء أساس في نجاح المنشأة، فإذا استرجعت دورة الأعمال ستجد أنها تبدأ بالنقدية ثم المخزون ثم حسابات المدينين ثم النقدية مرة أخرى، وسوف نناقش في هذا المثال ثلاث نسب أساسية لقياس قدرة المنشأة على بيع المخزون وتحصيل حسابات المدينين.

١ - معدل دوران المخزون :

عادة ما تبحث المنشآت عن تحقيق عوائد سريعة على استثماراتها بما في ذلك استثماراتها في المخزون، وكلما زادت سرعة بيع المخزون كلما استطاعت المنشأة أن توجد حسابات مدينين وأوراق قبض ، وكلما أسرع كذلك في تحصيل النقدية أو بمعنى آخر العجلة تدور.

ودوران المخزون كما سبق أن ذكرنا هو مقياس لعدد المرات التي تباع فيها الشركة متوسط مستوى المخزون في خلال العام، ويشير المعدل المرتفع لدوران المخزون إلى السهولة النسبية في بيع المخزون ، بينما يشير المعدل المنخفض إلى وجود صعوبات في البيع.

وبصفة عامة، فإن الشركات ترجح معدل دوران المخزون المرتفع، حيث أن القيمة ٦ تعنى أن متوسط مستوى المخزون قد تم بيعه ست مرات أثناء العام، وهذا أفضل من معدل دوران ٣ أو ٤ ، ورغم ذلك فإن معدل الدوران المرتفع قد يشير إلى أن الشركة لا تحتفظ بالمخزون الكافى لديها وهو ما يمكن أن ينتج عنه فقد مبيعات، ومن ثم فإن المنشأة تعمل من أجل المعدل الأكثر ربحية فى دوران المخزون وليس بالضرورة المعدل المرتفع.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$= \frac{٥١٣٠٠٠}{١١٢٠٠٠} = ٤,٥٨ \text{ مرة}$$

وفرضاً متوسط الصناعة ٢,٧٠ مرة .

ويلاحظ أن تكلفة البضاعة المباعة تظهر فى قائمة الدخل، بينما متوسط المخزون يتم ايجاده كما يلى (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ ٢ وإذا كانت مستويات المخزون تختلف بشكل كبير من شهر إلى شهر فإنه يجب حساب المتوسط عن طريق جمع الأرصدة الشهرية وقسمتها ÷ ١٢ .

٢ - معدل دوران المدينين:

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل النقدية من عملاء الائتمان، ويشير المعدل المرتفع إلى نجاح الشركة فى تحصيل المبالغ المستحقة على العملاء وأن عملياتها أفضل، ورغم ذلك فإن المعدل المرتفع جداً قد يشير إلى أن المبيعات الآجلة قليلة جداً أو أن الشركة تتشدد فى البيع بالآجل ومنح الائتمان ، وهو ما قد يفقدها عملاء جيدين ، ومن أجل حساب معدل دوران المدينين فإنه :

$$\text{يساوى} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين الصافية}}$$

وهو يشير إلى عدد المرات التي تحول فيها متوسط حسابات المدينين إلى نقدية خلال العام، وبحساب هذا المعدل لشركة النورهان في عام ١٩٩٩

$$= \frac{٨٥٨٠٠٠}{٩٩٥٠٠} = ٨٠٦٢ \text{ مرة}$$

وإذا فرض أن متوسط الصناعة ٢٢٢ مرة .

ويلاحظ أنه يتم استخراج رقم المبيعات الآجلة الصافية من قائمة الدخل، وإذا كانت مبيعات الشركة تتم بالنقد وبالأجل، فإن هذا المعدل يتم حسابه باستخدام المبيعات الآجلة الصافية فقط، أما متوسط حسابات المدينين ، فيتم ايجاده عن طريق إضافة الرصيد في أول المدة ٨٥٠٠٠ جنيه والرصيد في نهاية المدة ١١٤٠٠٠ جنيه ثم القسمة ÷ ٢ ، وإذا كانت أرصدة حسابات المدينين تتبع نموذجاً دورياً فإنه من الأفضل استخدام الأرصدة الشهرية للـ ١٢ شهراً.

ويلاحظ أن معدل دوران شركة النورهان وهو ٨٠٦٢ مرة أقل بكثير من متوسط الصناعة .

$$٣ - \text{فترة التحصيل} : = \frac{\text{عدد أيام السنة}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

$$= \frac{٣٦٥}{٨٠٦٢} = ٤٢ \text{ يوم}$$

وإذا فرض أن فترة التحصيل لمتوسط الصناعة هي ١٦ يوم فإن الشركة يكون لها فترة تحصيل مرتفعة مقارنة بمتوسط الصناعة .

ثالثاً : قياس قدرة الشركة سداد الديون طويلة الأجل:

هناك مؤشران أساسيان لقياس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات طويلة الأجل

وهي نسبة الديون وعدد ومرات تغطية القوائد :

١- نسبة الديون :

تشير إلى الديون التي استخدمت في تمويل جزء من أصول المنشأة، وكلما قلت هذه النسبة كلما كانت التزامات المنشأة المستقبلية أقل، وينظر الدائنون إلى نسبة الديون المرتفعة بحرص، كما يطلب الدائنون في هذه الحالة معدلات فائدة مرتفعة نتيجة زيادة المخاطرة.

$$١ - \text{نسبة الديون} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{سنة ١٩٩٩} = \frac{٤٣١٠٠٠}{٧٨٧٠٠٠} = ٥٥ \text{ مرة}$$

$$\text{سنة ١٩٩٨} = \frac{٣٢٤٠٠٠}{٦٤٤٠٠٠} = ٥٠ \text{ مرة}$$

وبفرض أن متوسط الصناعة ٦١ ر.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الديون في عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨، ومع ذلك فإنها ما زالت أقل من متوسط الصناعة.

٢- عدد مرات تغطية الفوائد :

تقيس نسبة الديون تأثير الديون على الوضع المالي للشركة (الميزانية) ، ولكنها لا تذكر شيئاً عن قدرتها على سداد مصروفات الفوائد، ويستخدم المحللون نسبة ثانية وهي عدد مرات تغطية الفوائد، والتي تقيس عدد المرات التي يمكن فيها لدخل التشغيل من تغطية مصروفات الفوائد وكلما قل عدد المرات كلما كانت هناك صعوبة في سداد مصروفات الفوائد .

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الدخل من التشغيل}}{\text{مصروفات الفوائد}}$$

$$\text{عام ١٩٩٩} = \frac{١٠١٠٠٠}{٢٤٠٠٠} = ٤٢١ \text{ مرة}$$

$$\text{عام ١٩٩٨} = \frac{٥٧٠٠٠}{١٤٠٠٠} = ٤.٠٧ \text{ مرة}$$

وإذا فرض أن متوسط الصناعة هو ٢ مرة .

ويتضح من ذلك أن عدد مرات تغطية الفوائد قد زاد في عام ١٩٩٩ بالمقارنة مع عام ١٩٩٨ وهي أكثر من متوسط الصناعة .

رابعاً : قياس ربحية الشركة :

إن الهدف الأساسي للشركة هو تحقيق الأرباح، وبالنسبة للنسب التي تقيس الربحية فإنها تلعب دوراً كبيراً في صنع القرار .

١ - معدل العائد على صافي المبيعات :

في منشآت الأعمال، يستخدم مصطلح العائد بشكل واسع النطاق كتقييم للربحية، ولناخذ في الحسبان النسبة التي يطلق عليها "معدل العائد على صافي المبيعات" أو "العائد على المبيعات" (وعادة ما يتم إلغاء كلمة "صافي") ، على الرغم من أن رقم صافي المبيعات هو الذي يستخدم في حساب النسبة، وتوضح هذه النسبة نسبة كل جنية مبيعات يتحقق منها ربح صافي .

$$\text{معدل العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{عام ١٩٩٩} = \frac{٤٨٠٠٠}{٨٥٨٠٠٠} = ٠.٥٦ \text{ مرة}$$

$$\text{عام ١٩٩٨} = \frac{٢٦٠٠٠}{٨٠٣٠٠٠} = ٠.٣٢ \text{ مرة}$$

وبفرض أن متوسط الصناعة ٠.٨ ر .

وتسعى المنشآت إلى معدل مرتفع من العائد على المبيعات، فكلما كان معدل العائد مرتفعاً كلما كانت المبيعات الصافية توفر دخلاً للمنشأة، ويختلف معدل العائد

على المبيعات من صناعة لأخرى، وهناك استراتيجية لزيادة معدل العائد على المبيعات وهي تقديم المنتج الذى له سعراً مرتفعاً ، وتوجد استراتيجية أخرى وهي الرقابة على التكاليف، فإذا كانت أياً من الاستراتيجيتين ناجحة فإنه ينتج عنها تحويل نسبة من المبيعات إلى دخل صافى ويزيد بالتبعية معدل العائد على المبيعات الصافية .

٢ - معدل العائد على إجمالى الأصول :

إن معدل العائد على إجمالى الأصول أو ببساطة العائد على الأصول يقيس نجاح الشركة فى استخدام أصولها لتحقيق الربح، وبالنسبة للدائنين فإنهم قد أقرضوا الأموال للشركة ويحصلون مقابلها على فائدة كعائد على استثمارهم ، وحملة الأسهم يستثمرون أموالهم فى الأسهم ويكون صافى الدخل هو العائد، وبالتالي فإن مجموع مصروف الفوائد وصافى الدخل يمثل العائد على هاتين المجموعتين اللتين قامتا بتمويل عمليات الشركة، وهذه القيمة هى بسط نسبة العائد على الأصول، ويمثل متوسط إجمالى الأصول المقام ، ولذلك يحسب العائد على الأصول كما يلى :

$$\frac{\text{صافى الدخل} + \text{مصروف الفوائد}}{\text{متوسط إجمالى الأصول}} =$$

$$\text{عام } ١٩٩٩ = \frac{٢٤٨.٠٠٠ + ٧١٥.٠٠٠}{٧١٥.٠٠٠} = ١.٠١$$

وإذا فرض أن متوسط الصناعة ٠.٤٩ .

ويتضح أن العائد على الأصول لشركة النور هان أكبر من متوسط الصناعة بكثير، كما يختلف معدل العائد على الأصول بشكل واسع النطاق من صناعة لأخرى.

٣ - معدل العائد على حقوق ملكية (الأسهم العادية) :

أن المقياس الشهيير هو معدل العائد على حقوق الأسهم العادية والذى يوضح العلاقة بين صافى الدخل واستثمار المساهمين العاديين فى الشركة، ومقدار الدخل الذى يتم اكتسابه لكل جنيه يستثمره المساهم العادى .

معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق المساهمين العادية}}$

$$\text{عام ١٩٩٩} = \frac{٤٨٠.٠٠٠}{٣٣٨.٠٠٠} = ١٤٢ \text{ ار ومتوسط الصناعة فرضاً } ٠.٩٣ \text{ ر.}$$

ويلاحظ أن العائد على حقوق الملكية أعلى من العائد على الأصول، وهذا الفرق يرجع إلى الافتراض واستثمار تلك الأموال من أجل تحقيق ربح عالٍ، ويطلق على هذا الأمر الرافعة والتي تتعلق مباشرة بنسبة الديون، وبالنسبة للشركات فكلما زاد معدل الديون كلما زادت الرافعة.

٤ - ربحية السهم الواحد :

وقد سبق شرحها سابقاً، فإذا فرض أن متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة هو ١٠.٠٠٠ سهم فإن :

ربحية السهم الواحد = $\frac{\text{صافي الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة}}$

$$\text{عام ١٩٩٩} = \frac{٤٨٠.٠٠٠ - \text{صفر}}{١٠.٠٠٠ \text{ سهم}} = ٤٨ \text{ جنيه.}$$

$$\text{عام ١٩٩٨} = \frac{٢٦٠.٠٠٠ - \text{صفر}}{١٠.٠٠٠ \text{ سهم}} = ٢٦ \text{ جنيه.}$$

ويتضح من ذلك أن ربحية السهم الواحد لشركة النور هان قد زادت بنسبة ٨٥%، ويجب على مساهمي الشركة ألا يتوقعوا ارتفاعاً هاماً كل عام، وذلك لأن معظم الشركات تجاهد من أجل زيادة ربحية السهم الواحد في حدود ١٠% إلى ١٥% سنوياً، ومعظم الشركات تنجح في ذلك، ومع ذلك فإن معظم الاتجاهات الصعودية تشمل عاماً سيقاً من وقت لآخر.

• مثال (٣) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة (س) التي تقدمت بطلب للحصول على قرض من بنك مصر : (الأرقام بالآلاف جنيه) .

- (١) تبلغ المشتريات الإجمالية ٦٠٠ ألف جنيه (منها ٢٠٠ ألف جنيه نقداً).
- (٢) تبلغ المبيعات الإجمالية ٨٠٠ ألف جنيه (منها ٥٠٠ ألف جنيه بالأجل).
- (٣) تبلغ قيمة الدائنين في الميزانية ٨٠ ألف جنيه، وقيمة المدينين ١٢٥ ألف جنيه.

والمطلوب :

١ - بيان مدى توافر نية السداد إذا علمت أن الموردين يمنحون الشركة مهلة قدرها ١٠٠ يوم للسداد .

٢ - بيان مدى توافر كفاءة التحصيل لدى الشركة إذا علمت أنها تمنح عملائها مهلة للسداد قدرها ٧٠ يوم .

الإجابة :

(١) مدى توافر نية السداد لدى العميل :

$$(أ) \text{ معدل دوران حسابات الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{دائنون + أوراق الدفع}}$$

$$= \frac{٤٠٠٠٠٠}{٨٠٠٠٠} = ٥ \text{ مرة}$$

$$(ب) \text{ فترة سداد حسابات الدائنين} = \frac{٣٦٠ \text{ يوم}}{\text{معدل دوران حسابات الدائنين}}$$

$$= \frac{٣٦٠}{٥} = ٧٢ \text{ يوم}$$

نقارن فترة الانتماء التي يمنحها الموردون وهي ١٠٠ يوم بالفترة التي يسدد فيها العميل وهي ٧٢ يوم، يتضح توافر نية السداد لدى العميل لأنه يسدد قبل المهلة المحددة .

(٢) كفاءة التحصيل :

$$(أ) \text{ معدل دوران حسابات المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{المدينون} + \text{أوراق القبض}}$$
$$= \frac{٥٠٠٠٠٠}{١٢٥٠٠٠} = ٤ \text{ مرة}$$

$$(ب) \text{ فترة تحصيل المدينين} = \frac{\text{معدل دوران حسابات المدينين}}{\text{٣٦٠ يوم}}$$
$$= \frac{٣٦٠}{٤} = ٩٠ \text{ يوم}$$

نقارن فترة تحصيل المدينين المسحوبة وهي ٩٠ يوم بفترة الانتماء التي يمنحها لعملائه وهي ٧٠ يوم نجد أن هذا العميل لا تتوافر لدى جهاز التحصيل الكفاءة الإدارية اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة على العملاء في موعدها.

• مثال (٤) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة (ص) التي تقدمت بطلب للحصول على قرض من بنك مصر : (الأرقام بالآلف جنيه) .

(١) يبلغ صافي الدخل بعض الضرائب ٢٠٠٠ جنيه، وصافي التدفقات النقدية من التشغيل ٥٠٠٠ جنيه.

(٢) النفقات الرأسمالية ١٥٠٠ جنيه، وتوزيعات الأرباح المدفوعة ٥٠٠ جنيه، والمدفوعات لسداد ديون طويلة الأجل ٢٠٠٠ جنيه.

(٣) الإهلاك ١٠٠ جنيه، ومبيعات الأصول الثابتة ٤٠٠ جنيه.

(٤) إجمالي الديون الثابتة ١٥٠٠٠ جنيه، ومتوسط الخصوم المتداولة ٤٠٠٠ جنيه.

والمطلوب : تحليل التدفقات النقدية في ضوء البيانات المتاحة .

تحليل قائمة التدفقات النقدية

$$(١) \text{ نسبة الاعتماد المالى على التشغيل} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{التدفقات النقدية من التشغيل}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٠٠٠}{٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ٤٠\%$$

وتوضح هذه النسبة أن التدفقات النقدية من التشغيل كانت أكبر من صافى الدخل وهى تقع فى المدى المقبول ٢٥% ، ١٠٠% .

(٢) نسبة كفاية التدفقات النقدية:

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية من استثمار}}{\text{النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح المدفوعة + المدفوعات لسداد الديون طويلة}}$$

$$= \frac{٥٠٠٠}{٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ١٥٠٠} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٥٠٠٠}{٤٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٥\%$$

وتوضح النسبة أنها تزيد عن ١٠٠% أى أن هناك كفاية من التدفقات النقدية الناتجة من التشغيل لمواجهة اتجاهات الشركة الموسعة من الاتفاق الرأسمالى وتوزيعات الأرباح وسداد المديونيات.

$$(٣) \text{ نسبة الاستثمار} = \frac{\text{النفقات الرأسمالية}}{\text{الإهلاك + مبيعات الأصول}}$$

$$= \frac{١٥٠٠}{٤٠٠ + ١٠٠}$$

$$= \frac{١٥٠٠}{٥٠٠} = ٣ \text{ مرز}$$

وتوضح هذه النسبة أن الشركة قد زادت من استثماراتها في الأصول الثابتة مقارنة بما استهلك منها أو تم الاستغناء عنه، وهو ما يشير إلى احتمالات نمو أكبر في المستقبل.

$$(٤) \text{ نسبة التوزيعات المدفوعة} = \frac{\text{توزيعات الأرباح النقدية}}{\text{التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٥٠٠}{٥٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٠\%$$

وتوضح هذه النسبة أن توزيعات الأرباح تصل إلى ١٠% وهي نسبة جيدة، خاصة وأن النسبة الباقية وقدرها ٩٠% من التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل يتم احتجازها للاستثمار و/أو سداد الديون.

$$(٥) \text{ عدد سنوات السداد} = \frac{\text{إجمالي الديون الثابتة}}{\text{التدفقات النقدية من التشغيل}}$$

$$= \frac{١٥٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٣ \text{ سنوات}$$

ويتضح من ذلك أن عدد سنوات السداد في الحدود المقبولة، وأنها في حدود الأمان.

(٦) نسبة التدفقات النقدية من التشغيل إلى الخصوم المتداولة :

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية المتوفرة من التشغيل}}{\text{متوسط الخصوم المتداولة}}$$

$$= \frac{٥٠٠٠}{٤٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٥\%$$

وهذه النسبة جيدة، حيث تحقق المنشآت المزدهرة نسبة ٤٠% أو أكثر.

والخلاصة : توضح المؤشرات والنسبة السابقة صلاحية الشركة لأغراض

منح الائتمان.

تمارين غير محلولة

• تمرين رقم (١) :

تقدم أحد عملاء البنك (س) بطلب للحصول على انتمان قدره ٦٠٠٠٠٠ ج وقد طلب منه البنك قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/١٢/٣١ حتى يمكن من خلالها وبتحليل بياناتها المالية أن يحكم على قدرته الائتمانية فيما يلى القائمة المذكورة.

أصول ثابتة		أصول متداولة	
عقارات بعد الاستهلاك	٨٠٠٠٠٠	نقدية فى الصندوق وبنوك	٢٠٠٠٠٠
أثاث ومفروشات	٥٠٠٠٠٠	استثمارات مالية قصيرة الأجل	٣٠٠٠٠٠
سيارات ووسائل نقل	١٥٠٠٠٠٠	مدينون	٢٥٠٠٠٠
		أوراق قبض	٥٠٠٠٠٠
		المخزون السلعى	٧٠٠٠٠٠
رأس المال	٥٠٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠
الاحتياطيات والأربا	٤٠٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠
الصافية عن العام			
حقوق الملكية	٩٠٠٠٠٠٠		
قرض طويل الأجل	١٠٠٠٠٠٠٠		
خصوم متداولة			
داننين	٣٠٠٠٠٠٠		
أوراق دفع	٢٠٠٠٠٠٠		
التزامات أخرى قصيرة الأجل	١٠٠٠٠٠٠٠		
	٦٠٠٠٠٠٠		
	٢٥٠٠٠٠٠٠		

إذا علمت أن :

- (١) صافى الربح عن السنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ بلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج قبل الفوائد والضرائب وتبلغ قيمة الفوائد المدينة ٤٠٠٠٠٠ ج والضرائب ٢٠٠٠٠٠ ج.
- (٢) رقم المبيعات ٤٠٠٠٠٠٠ ج منها ٢٥٠٠٠٠٠ ج أجله، ومتوسط فترة الائتمان التى تمنحها الشركة للعملاء ٣٠ يوم.

والمطلوب :

(١) بيان خطوات تقييم طلبات القروض.

(٢) استخراج المؤشرات اللازمة لتحليل البيانات المالية للعميل وبيان دلالتها .

• تمرين رقم (٢) :

تقدم أحد عملاء البنك (ص) بطلب للحصول على قرض وقدم العميل البيانات التالية للبنك :

(أ) الميزانية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ (المبالغ بالجنيهات) :

١ - الأصول : ٣٠٠٠٠٠٠ صافي الأصول الثابتة - ٤٠٠٠٠٠٠ أصول متداولة
(١٠٠٠٠٠٠ نقدية بالصندوق والبنك - ٥٠٠٠٠٠ استثمارات قصيرة
الأجل - ١٠٠٠٠٠٠ مدينون وأ. قبض - ١٥٠٠٠٠٠ مخزون بضاعة).

٢ - الخصوم وحقوق الملكية : ٣٥٠٠٠٠٠ حقوق ملكية - ١٥٠٠٠٠٠ قروض
طويلة الأجل - ٢٠٠٠٠٠٠ خصوم متداولة (١٥٠٠٠٠٠ دائنون وأ. الدفع
- ٥٠٠٠٠٠ أقساط قروض مستحق) .

(ب) بيانات متعلقة بقائمة الدخل وبيانات إضافية :

١ - المبيعات ١٠٠٠٠٠٠٠ ج - نسبة مجمل الربح ٢٥% - المبيعات النقدية
٤٠٠٠٠٠٠ ج.

٢ - المشتريات ٧٠٠٠٠٠٠ ج منها مشتريات آجلة ٦٠٠٠٠٠٠ ج.

٣ - مخزون أول المدة بالتكلفة ١٠٠٠٠٠٠ ج.

والمطلوب :

أولاً : توضيح المقصود بمخاطر الائتمان وكيفية تخفيضها .

ثانياً : استخراج المؤشرات اللازمة لتحليل البيانات المحاسبية وبيان دلالة كل منها.

● تمرين رقم (٣) :

تقدم أحد عملاء البنك التجارى بطلب للحصول على قرض فى ٢٠٠٦/٤/١ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنية على أن يتم سداد القرض وفوائده على أربعة أقساط سنوية بدءاً من ٢٠٠٧/١/١ وقدم العميل البيانات التالية للبنك :

(أ) الميزانية فى ٢٠٠٥/١٢/٣١ (المبالغ بالجنيهات) :

- ١ - الأصول : ٢٠٠٠٠٠ صافى الأصول الثابتة - ٣٠٠٠٠٠ أصول متداولة (٥٠٠٠٠ نقدية بالصندوق والبنك - ٥٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل - ١٠٠٠٠٠ مدينون وأ. قبض - ١٠٠٠٠٠ مخزون بضاعة).
- ٢ - الخصوم وحقوق الملكية : ١٥٠٠٠٠ حقوق ملكية - ١٥٠٠٠٠ قروض طويلة الأجل - ٢٠٠٠٠٠ خصوم متداولة (١٢٠٠٠٠٠ دائنون وأ. الدفع - ٨٠٠٠٠ أقساط قروض مستحق).

(ب) بيانات متعلقة بقائمة الدخل وبيانات إضافية :

- ١ - المبيعات ٨٠٠٠٠ ج - نسبة مجمل الربح ٢٥% - المبيعات النقدية ٣٠٠٠٠٠ ج.
- ٢ - المشتريات ٥٠٠٠٠٠ ج منها مشتريات آجلة ٣٠٠٠٠٠ ج.
- ٣ - مخزون أول المدة بالتكلفة ٨٠٠٠٠ ج.

والمطلوب :

أولاً : مناقشة القواعد الأساسية لدراسة وتحليل طلب الائتمان .

ثانياً : التأكد من توافر ما يلى :

- (أ) نية السداد إذا علمت أن الموردين يمنحون العميل فترة ائتمان ٦٠ يوم.
- (ب) الكفاءة الإدارية للعميل إذا علمت أن العميل يمنح عملائه فترة ائتمان ٥٠ يوم، ومعدلات دوران البضاعة للمنشآت المماثلة ٥ مرات.
- (ج) كفاءة إدارة الأصول .

• تمرين رقم (٤) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة (ع) التي تقدمت بطلب للحصول على قرض من بنك مصر : (الأرقام بالآلف جنيه) .

- (١) تبلغ المشتريات الإجمالية ٣٠٠ ألف جنيه (منها ١٠٠ ألف جنيه نقداً).
 - (٢) تبلغ المبيعات الإجمالية ٤٠٠ ألف جنيه (منها ٢٥٠ ألف جنيه بالآجل).
 - (٣) تبلغ قيمة الدائنين في الميزانية ٤٠ ألف جنيه، وقيمة المدينين ٥٠ ألف جنيه.
- والمطلوب :

- ١ - بيان مدى توافر نية السداد إذا علمت أن الموردين يمنحون الشركة مهلة قدرها ٦٠ يوم للسداد .
- ٢ - بيان مدى توافر كفاءة التحصيل لدى الشركة إذا علمت أنها تمنح عملائها مهلة للسداد قدرها ٥٠ يوم .

• تمرين رقم (٥) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة (ل) التي تقدمت بطلب للحصول على قرض من بنك مصر : (الأرقام بالآلف جنيه) .

- (١) يبلغ صافي الدخل بعد الضرائب ٤٠٠٠ جنيه، وصافي التدفقات النقدية من التشغيل ١٠٠٠٠ جنيه.
 - (٢) النفقات الرأسمالية ٣٠٠٠ جنيه، وتوزيعات الأرباح المدفوعة ١٠٠٠ جنيه، والمدفوعات لسداد ديون طويلة الأجل ٤٠٠٠ جنيه.
 - (٣) الإهلاك ٢٠٠ جنيه، ومبيعات الأصول الثابتة ٨٠٠ جنيه.
 - (٤) إجمالي الديون الثابتة ٣٠٠٠٠ جنيه، ومتوسط الخصوم المددولة ٨٠٠٠ جنيه.
- والمطلوب : تحليل التدفقات النقدية في ضوء البيانات المتاحة :

• تمرين رقم (٦) :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة (ج) التي تقدمت بطلب للحصول على قرض من بنك مصر : (الأرقام بالآلاف جنيه) .

(١) يبلغ صافي الدخل بعض الضرائب ٥٠٠٠ جنيه، وصافي التدفقات النقدية من التشغيل ١٥٠٠٠ جنيه.

(٢) النفقات الرأسمالية ٧٠٠٠ جنيه، وتوزيعات الأرباح المدفوعة ٣٠٠٠ جنيه، والمدفوعات لسداد ديون طويلة الأجل ٩٠٠٠ جنيه.

(٣) الإهلاك ٥٠٠ جنيه، ومبيعات الأصول الثابتة ١٠٠٠ جنيه.

(٤) إجمالي الديون الثابتة ٣٠٠٠٠ جنيه، ومتوسط الخصوم المتداولة ١٢٠٠٠ جنيه.

والمطلوب : تحليل التدفقات النقدية في ضوء البيانات المتاحة .

القسم الثاني

طرق المحاسبة

تقديم :

يشتمل هذا القسم على وحدات تعليمية كما يلي :

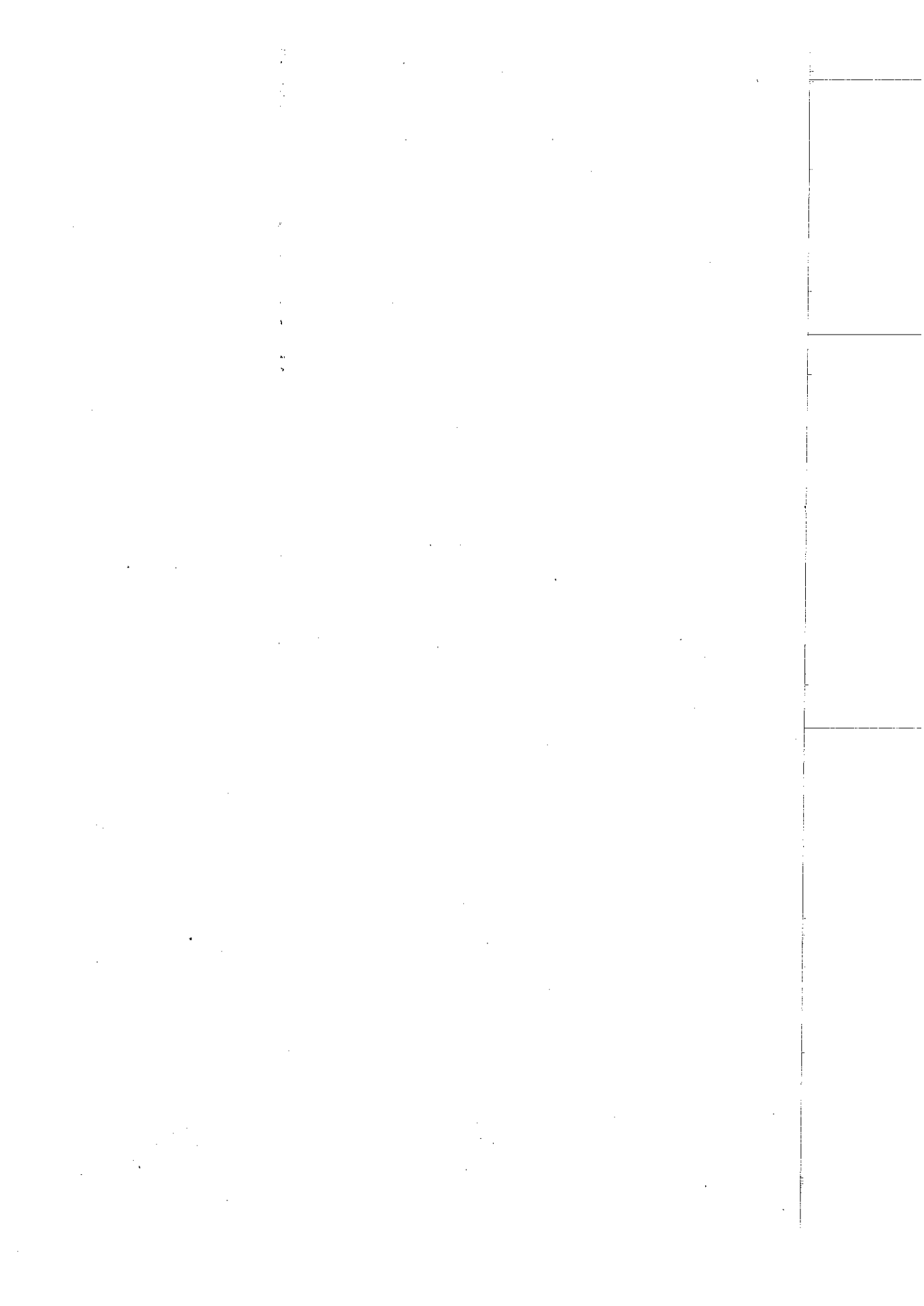
- الوحدة التعليمية الأولى : الدورة المحاسبية البسيطة في الفكر الإيطالي .
- الوحدة التعليمية الثانية : الدورة المحاسبية في الفكر الانجليزي.
- الوحدة التعليمية الثالثة : الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي.
- الوحدة التعليمية الرابعة : الدورة المحاسبية في الفكر الأمريكي.

إعداد

الأستاذ الدكتور/ محمد كمال أبوعجوه

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة — جامعة عين شمس



الوحدة التعليمية الأولى

الدورة المحاسبية البسيطة

في الفكر الإيطالي

الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- ١- تثبيت ما تعلمه الطالب من الأصول والمبادئ المحاسبية .
- ٢- التأكيد على حركة الدورة المحاسبية .
- ٣- تهيئة الطالب لدراسة الدورة المحاسبية في الفكر الإنجليزي والفرنسي والأمريكي .
- ٤- في نهاية هذه الوحدة يكون الطالب قادراً على التطبيق على هذه الطريقة .

ترجع بداية الفكر الإيطالي في هذا المجال إلى القرن الخامس عشر سنة ١٤٥٨م عندما قام أحد الإيطاليين ويدعى لبيدتو كوترجلي Le Bendetto Cotrugli بإعداد مسودة كتاب عن القيد المزدوج إلا أنه لم ينشر إلا سنة ١٥٧٣م في فينسيا ، ولكن تم نشر كتاب آخر سنة ١٤٩٤م في أواخر القرن الخامس عشر ألفه راهب إيطالي من الفرنسيين تحت عنوان كل شيء عن الحساب والجيومتري والأجزاء تتضمن جزء خاص بالمحاسبة والتسجيل على أساس القيد المزدوج (١) .

ويلاحظ أن الدورة المحاسبية بهذه البساطة تناسب المنشآت الفردية صغيرة الحجم أو التي تكون ذات رأس مال صغير أو ذات العمليات والمعاملات والصفقات ذات حجم ليس كبيراً ، وهذا يحقق :

- تقليلاً لحجم الإنفاق على تصميم النظام المحاسبي .
- تقليلاً لحجم الإنفاق على العمل والمجهود المحاسبي من خلال هذا النظام .
- بساطة المجموعة الدفترية بما يناسب المنشآت صغيرة الحجم أو المعاملات (٢) .

الدورة المحاسبية :-

تتمثل الدورة المحاسبية في ترجمة عملية لوظائف المحاسبة الثلاثة الرئيسية

وهي :

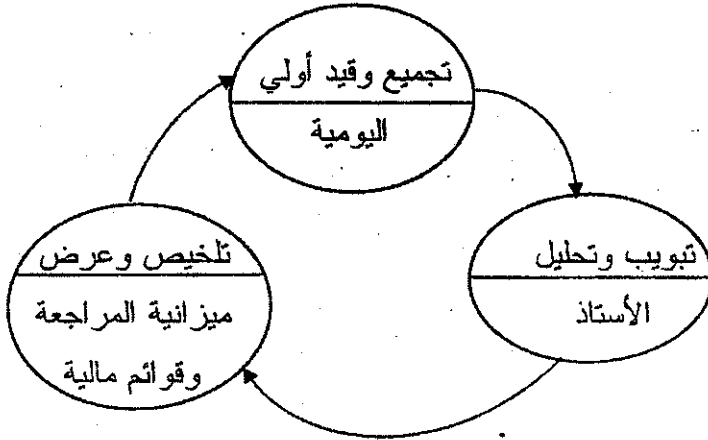
- التجميع والقيد الأولى .
- التبويب والتحليل .
- التلخيص والعرض .

(١) راجع د. محمد عباس حجازي ، المحاسبة ، النظرية ، الأساليب ، الاستخدامات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،

١٩٨٣ ، ص ٤٠ .

(٢) راجع د. عبد المنعم عوض الله ، أساسيات المحاسبة المالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٩٢ .

ويمكن تصويرها في الشكل التالي :



١- التجميع والقيد الأول : Recording

وهو ما يقوم به دفتر اليومية ، حيث تسجل به جميع العمليات على اختلاف أنواعها التي تقوم بها المنشأة أولاً بأول حسب التسلسل التاريخي لحدوثها يومياً ، وذلك بصرف النظر عن نوع وطبيعة هذه العمليات .

فمثلاً في بداية حياة المنشأة تسجل عملية تقديم رأس المال ثم عملية شراء بضاعة ثم عملية بيع بضاعة ثم وهكذا . فالعمليات مختلفة عن بعضها لكنها تسجل سلسلة عملية بعد عملية وذلك تبعاً لمؤثر واحد فقط هو توقيت حدوث العمليات .

ويتبع في تسجيل هذه العمليات ما يطلق عليه نظرية القيد المزدوج ذات

القواعد الآتية :

- كل عملية تحلل إلى طرفين : طرف مدين Debit وطرف دائن Credit
- دائماً يكون الطرف المدين = الطرف الدائن
- تحدد الأطراف المدينة والدائنة طبقاً لقاعدة المديونية والدائنية التي تعتمد على فكرة تشخيص الحسابات وتفسيراً لهذه النظرية أن المنشأة تستخدم كثيراً من

الموظفين كل منهم يقوم بأعمال معينة وتتم فجميع الأعمال التي تجريها المنشأة مع الغير يعتبر أحد طرفيها هو الشخص المسئول عنها ، أما الطرف الآخر فهو الغير الذي تتعامل معه . فإذا تسلم الشخص (١) المسئول شيئاً اعتبر أخذاً فيجعل مديناً وإذا سلم شيئاً اعتبر عاطياً فيجعل دائناً .

أو طبقاً لفكرة المعاملات التي تبنى على أساس معادلة المركز المالي التي تنشق منها جميع الحسابات التي تنقسم إلى حسابات مدينة بطبيعتها هي الأصول والمصروفات والخسائر والمسحوبات وحسابات دائنة بطبيعتها هي الخصوم والإيرادات والأرباح ورأس المال ، وأن كل عملية تحدث تؤثر على طرفين إما بالزيادة أو بالنقص ويتجدد طرف العملية المدين والدائن على أساس أن الزيادة في أي حساب تجعله على نفس طبيعته والنقص فيه يجعله على عكس طبيعته فالزيادة في الحساب المدين بطبيعته تجعله مديناً أيضاً والزيادة في الحساب الدائن بطبيعته تجعله دائناً أيضاً

بينما

النقص في الحساب المدين بطبيعته يجعله عكس طبيعته دائناً والنقص في الحساب الدائن بطبيعته يجعله عكس طبيعته مديناً وتتم عملية التجميع في دفتر يسمى دفتر اليومية Journal حيث يتم القيد الأولى للعمليات .

وتكون صفحة دفتر اليومية على الشكل البسيط التالي :

(١) راجع د. محمد حسن الجزيري ، د. رفيق الجزيري ، المحاسبة المالية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

منه	له	بيان	صفحة الأستاذ	الترحيل	تاريخ
x		من حـ/ الطرف المدين	٥	✓	“
	x	إلى حـ/ الطرف الدائن شرح العملية	١٢	✓	

ولتوضيح ذلك عملياً نفترض المثال التالي :

مثال (١) :

بدأ حازم نشاطه التجاري وفيما يلي العمليات التي أجراها خلال الأسبوع الأول :

في ٦/١٦ أودع رأس المال نقداً خزينة المنشأة ويبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه

في ٦/١٧ اشترى مكاتب وكراسي وأرفف لتجهيز المنشأة بلغت قيمتها ٥٠٠٠ جنيه دفعها نقداً .

في ٦/١٨ اشترى بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه نقداً .

في ٦/١٩ اشترى بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه بالأجل من فثحي .

في ٦/٢٠ باع بضاعة نقداً بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

في ٦/٢١ باع بضاعة بالأجل بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه لضحي .

في ٦/٢٢ سدد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لفثحي نقداً .

في ٦/٢٢ دفع الإيجار بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً .

المطلوب :

قيود اليومية اللازمة .

دفتر اليومية

تاريخ	ترحيل	صفحة الاستاذ	بيان	له	منه
٦/١٦		١	من حـ/ النقدية بالخزينة		٢٥٠٠٠
		٢	إلى حـ/ رأس المال تقديم رأس المال نقداً	٢٥٠٠٠	
٦/١٧		٣	من حـ/ الأثاث		٥٠٠٠
		١	إلى حـ/ النقدية بالخزينة شراء أثاث نقداً	٥٠٠٠	
٦/١٨		٤	من حـ/ المشتريات		٨٠٠٠
		١	إلى حـ/ النقدية بالخزينة شراء بضاعة نقداً	٨٠٠٠	
٦/١٩		٤	من حـ/ المشتريات		٧٠٠٠
		٥	إلى حـ/ فتحي شراء بضاعة بالأجل	٧٠٠٠	
٦/٢٠		١	من حـ/ النقدية بالخزينة		٢٥٠٠
		٦	إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً	٢٥٠٠	
٦/٢١		٧	من حـ/ ضحي		٤٥٠٠
		٦	إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بالأجل	٤٥٠٠	
٦/٢٢		٥	من حـ/ فتحي		٣٠٠٠
		١	إلى حـ/ النقدية بالخزينة سداد مبلغ نقداً لفتحي	٣٠٠٠	
٦/٢٢		٨	من حـ/ الإيجار		٤٠٠
		١	إلى حـ/ النقدية بالخزينة سداد الإيجار نقداً	٤٠٠	

٢. التبيويب والتحليل : Classing

بعد القيام بخطوة التجميع ، تبين الحاجة إلى خطوة أخرى لفرز وتصنيف وتقسيم العمليات التي قيدت بدفتر اليومية إلى مجموعات متناسقة أو متماثلة أو متشابهة فظهرت فكرة دفتر الأستاذ الذي يحتوي على الحسابات ، فيتم ترحيل القيود من دفتر اليومية للحسابات المختصة بها في دفتر الأستاذ .

ويكون الحساب على الشكل الآتي :

منه	حـ /	له
×	إلى حـ /	×
×	إلى حـ /	×
×	إلى حـ /	×

ويمكن إعداد الحسابات الخاصة بالأشخاص المتعاملين مع المنشأة على الشكل الذي يظهر الرصيد بعد كل عملية لمعرفة موقف كل شخص منهم أولاً بأول وهو كما يلي :

الرصيد	الحركة		بيان	رقم القيد	تاريخ
	منه	له			

ولتوضيح هذه الخطوة دعنا نقوم بترحيل قيود اليومية في المثال السابق للحسابات المختصة بدفتر الأستاذ كما يلي :-

ولتوضيح هذه الخطوة دعنا نقوم بترحيل قيود اليومية في المثال السابق

لحسابات المختصة بدفتر الأستاذ كما يلي :-

منه ح/ النقدية بالخزينة صفحة (١) له

٦/١٧	من ح/ الأثاث	٥٠٠٠	٦/١٦	إلى ح/ رأس المال	٢٥٠٠٠
٦/١٨	من ح/ المشتريات	٨٠٠٠		إلى ح/ المبيعات	٢٥٠٠
	من ح/ فتحي	٣٠٠٠		إلى ح/ ---	
	من ح/ الإيجار	٤٠٠			
٦/٢٢	رصيد مدين مرحل	١١١٠٠			
		٢٧٥٠٠			٢٧٥٠٠
			٦/٢٣	رصيد مدين منقول	٢١١٠٠

منه ح/ رأس المال صفحة (٢) له

٦/١٦	من ح/ النقدية بالخزينة	٢٥٠٠٠			
------	---------------------------	-------	--	--	--

منه ح/ الأثاث صفحة (٣) له

	إلى ح/ النقدية بالخزينة	٥٠٠٠	٦/١٧		
--	----------------------------	------	------	--	--

منه ح/ المشتريات صفحة (٤) له

٦/٢٢			٦/١٨ إلى حـ/ النقدية	٨٠٠٠
			٦/١٩ بالخرينة	٧٠٠٠
	رصيد مدین مرحل	١٥٠٠٠	إلى حـ/ فتحي	
		١٥٠٠٠		١٥٠٠٠
			٦/٢٣ رصید مدین منقول	١٥٠٠٠

منه ح/ فتحي صفحة (٥) له

٦/١٩	من حـ/ المشتريات	٧٠٠٠	٦/٢٢ إلى حـ/ النقدية	٣٠٠٠
			٦/٢٢ بالخرينة	٤٠٠٠
		٧٠٠٠	رصيد دائن مرحل	
				٧٠٠٠
٦/٢٣	رصيد دائن منقول	٤٠٠٠		

منه ح/ المبيعات صفحة (٦) له

٦/٢٠	من حـ/ النقدية	٢٥٠٠	٦/٢٢ صید دائن مرحل	٧٠٠٠
٦/٢١	بالخرينة	٤٥٠٠		
	من حـ/ ضحي	٧٠٠٠		٧٠٠٠
٦/٢٣	رصيد دائن منقول	٧٠٠٠		

منه	ح/ ضحي	صفحة (٧)	له
٤٥٠٠	إلى حـ/ المبيعات	٦/٢١	

منه	ح/ الإيجار	صفحة (٨)	له
٤٠٠	إلى حـ/ النقدية بالخزينة	٦/٢٢	

يتبين من الإطلاع على الحسابات السابقة أن كل حساب يضم المعاملات الخاصة به فقط وبذلك نكون قد قمنا بعملية التبويب أو لتصنيف لتلك العمليات التي قيدت بدفتر اليومية سواء في الجانب المدين أو الحانب الدائن ، وقد قمنا بترصيد الحسابات التي قيدت بدفتر اليومية .

التلخيص والعرض : (سنكتفي بالتلخيص ونترك العرض للقسم الثاني من هذا الكتاب)

في نهاية كل فترة معينة ، وليكن كل شهر ، وعادة يتم ذلك في نهاية لسنة المالية ، يتم ترصيد الحسابات وإعداد كشف بهذه الأرصدة يسمى ميزان المراجعة Trial Balance الذي يجب أن يكون متساوي الجانبين حيث يجب أن تتساوى أرصدة الحسابات المدينة مع أرصدة الحسابات الدائنة ، وإذا لم يحدث هذا التساوي فيجب مراجعة الخطوات التي تمت لمعرفة السبب وعلاجه حتى يحدث هذا التساوي.

وفيما يلي ميزان المراجعة لتمثال السابق :

ميزان المراجعة في ٦/٢٢

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
١١١٠٠		النقدية بالخرينة
	٢٥٠٠٠	رأس المال
٥٠٠		الأثاث
١٥٠٠٠		المشتريات
	٤٠٠٠	فتحي
	٧٠٠٠	المبيعات
٤٥٠٠		ضحي
٤٠٠		الإيجار
٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	

يلي إعداد ميزان المراجعة كملخص لما تم قيده وترحيله تسجيلاً لجميع العمليات التي قامت بها المنشأة خلال الفترة خطوة هامة تمثل عرضاً لعمليتي قياس هامتين هما :

قياس نتيجة النشاط وذلك من خلال إعداد حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر أو قائمة الدخل عن الفترة المنتهية .

قياس المركز المالي وذلك من خلال إعداد الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي في نهاية الفترة .

هذا بالإضافة إلى بعض القوائم والتقارير الأخرى التي سوف يتم شرحها تفصيلاً بالقسم الثاني .

الوحدة التعليمية الثانية

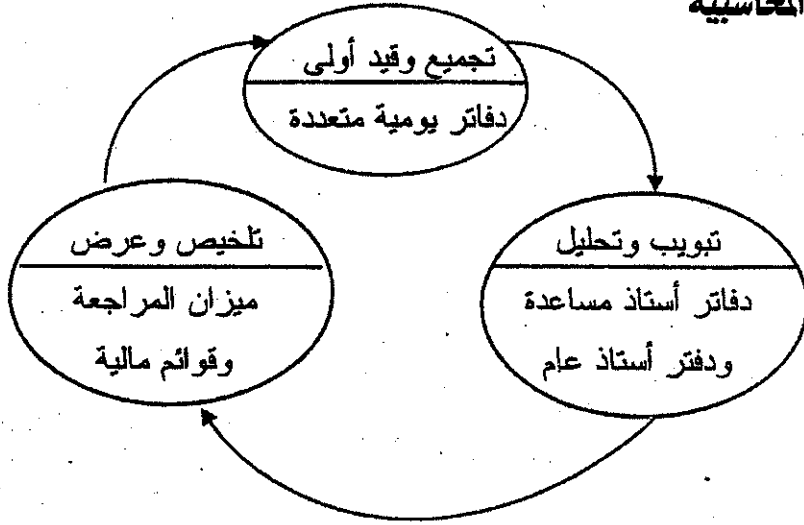
الدورة المحاسبية في الفكر الإنجليزى

الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- ١- التعرف على الفكر الإنجليزى في هذا المجال .
- ٢- معرفة تصميم النظام المحاسبى المناسب للمنشآت المتوسطة ذات العمليات المتكررة .
- ٣- التدريب على استخدام الدفاتر المتعددة والقيود المباشر فيها .
- ٤- التدريب على استكمال الدورة المحاسبية حتى إعداد ميزان المراجعة .

الدورة المحاسبية



تمهيد :

عند تعدد العمليات والمعاملات والصفقات والأحداث المالية وتنوعها وتكرارها... الخ قد يصبح من المرغوب فيه تصميم النظام المحاسبي بحيث تشمل المجموعة الدفترية مجموعتين من الدفاتر ، المجموعة الأولى تشمل أكثر من دفتر واحد لليومية أو يوميات متعددة يخصص بعضها للعمليات أو المعاملات أو الصفقات أو الأحداث المالية المتماثلة في طبيعتها . أما المجموعة الثانية فتشمل دفاتر الأستاذ بحيث يعاون دفتر الأستاذ أكثر من دفتر أستاذ فرعي أو مساعد أو معاون لمجموعات خاصة من الحسابات التي تصنف في طائفة خاصة من الحسابات كحسابات الموردين والعملاء .

وهناك بالطبع بدائل متعددة لتنوع مجموعة دفاتر اليومية مثل :

- دفتر يومية رئيسي يعاونه يوميتان فرعيتان فقط هما دفتر النقدية التحليلي

ودفتر صندوق المصروفات النثرية .

(كما في الفكر المحاسبي الألماني)

- دفتر يومية عامة أو مركزية يعاونها يوميات معاونة متعددة .
(كما في الفكر المحاسبي الفرنسي)
- يوميات متعددة أصلية بعضها يعامل كحسابات في نفس الوقت وبدون يومية مركزية (١) .
(كما في الفكر المحاسبي الإنجليزي)

ونفس الفكرة بالنسبة لدفاتر الأستاذ فيشتمل النظام المحاسبي على دفتر أستاذ عام يعاونه دفاتر أستاذ فرعية أو مساعدة تضم الحسابات التي تنتمي لمجموعة واحدة مثل أستاذ العملاء ، أستاذ الموردين ، أستاذ المصروفات على أن يراقب كل دفتر أستاذ مساعد حساب إجمالي ؟؟؟ بدفتر الأستاذ العام .

ظهور الحاجة إلى الدفاتر المتعددة :

لم يعد الأمر قاصراً على المنشآت الصغيرة التي تطبق الدورة المحاسبية البسيطة والتي تقيد كل عملياتها بدفتر يومية واحد بصرف النظر عن طبيعة وتكرار هذه العمليات ، فالأمر بسيط .

إلا أنه مع تطور حجم المنشآت وزيادة وتنوع العمليات ، ففي بعض المنشآت تحدث عمليات كثيرة يومياً تعد بالعشرات والمئات وبالألاف أحياناً ، وليس من المنطقي أن تسجل كل عملية بقيد يومية خاص بها فهذا يمثل جهداً كبيراً وتكلفة عالية للعمل المحاسبي .

(١) راجع د. عبد المنعم عوض الله ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ - ٤٦٦

فمثلاً : في منشأة للبيع بالتجزئة يتم البيع نقداً غالباً ، وبالتالي نجد أنه يتم عمل كشف تفريغ لقوائم البيع نقداً طوال اليوم ويعمل قيد واحد للمبيعات نقداً آخر اليوم .

ومثلاً أيضاً: لو أن المنشأة أرسلت مندوبها بمبلغ معين من النقود لشراء بضائع من تجار الجملة وعاد آخر اليوم وقد اشترى ما يلزم من عدد من محلات الجملة بموجب عدد من الفواتير نقداً فيمكن إثباتها جميعاً بقيد يومية واحد منطقياً .

لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة فالأمر أصبح أكثر تعقيداً خصوصاً مع انتشار المعاملات بالأجل بالبيع والشراء وظهور الأوراق التجارية كوسيلة للوفاء وحدثت هذه المعاملات باستمرار وبتكرار متزايد باستمرار .

وبالتالي فإن فكر المحاسبون في تجميع كل نوع من العمليات المتجانسة وتسجيلها في يومية خاصة بما يحقق الأهداف الآتية :-

- تخفيض حجم التفصيلات المرتبطة بعملية القيد .
- يهيئ الفرصة لتقسيم العمل حيث يمكن أن يمكك فرد واحد يومية خاصة .
- تسهيل تجميع البيانات عن العمليات المتكررة .
- يأخذ العمل شكلاً روتينياً سهلاً وبالتالي نقل الأخطاء .

أما العمليات غير المتكررة فإنه يخصص لها دفتر يسمى دفتر يومية العمليات الأخرى ويطلق عليه البعض دفتر اليومية العامة ويتم الترحيل من دفاتر اليومية الخاصة لدفتر الأستاذ بالمجاميع كل فترة معينة أسبوع أو عشرة أيام أو شهر حسب ظروف وحجم عمليات المنشأة بينما يتم الترحيل منها أيضاً يومياً للحسابات الشخصية للعملاء والموردين .

وهنا ننقل لدفتر الأستاذ ، حيث وجد أن بعض المنشآت تباع بالأجل لعدد كبير من العملاء يصل إلى الآلاف وكذلك تتعامل مع عدد كبير من الموردين .

ولذلك ظهرت الحاجة إلى فصل حسابات العملاء في دفتر أستاذ مستقل تخصص به صفحة لكل عميل ترحل إليها أولاً بأول يومياً معاملاته مع المنشأة من واقع دفاتر اليومية الخاصة أو اليومية العامة وكذلك فصل حسابات الموردين في دفتر أستاذ مستقل تخصص به صفحة لكل مورد ترحل إليها أولاً بأول يومياً معاملاته مع المنشأة من واقع دفاتر اليومية الخاصة أو اليومية العامة وذلك بالإضافة إلى دفتر الأستاذ العام الذي يوجد به حساب إجمالي العملاء وحساب إجمالي الموردين ترحل إليه مجاميع اليوميّات الخاصة .

• الدفاتر الأكثر انتشاراً

- ١- دفتر يومية المبيعات الآجل .
- ٢- دفتر يومية المشتريات الآجل .
- ٣- دفتر يومية المقبوضات .
- ٤- دفتر يومية المدفوعات .

• الدفاتر الأقل انتشاراً :

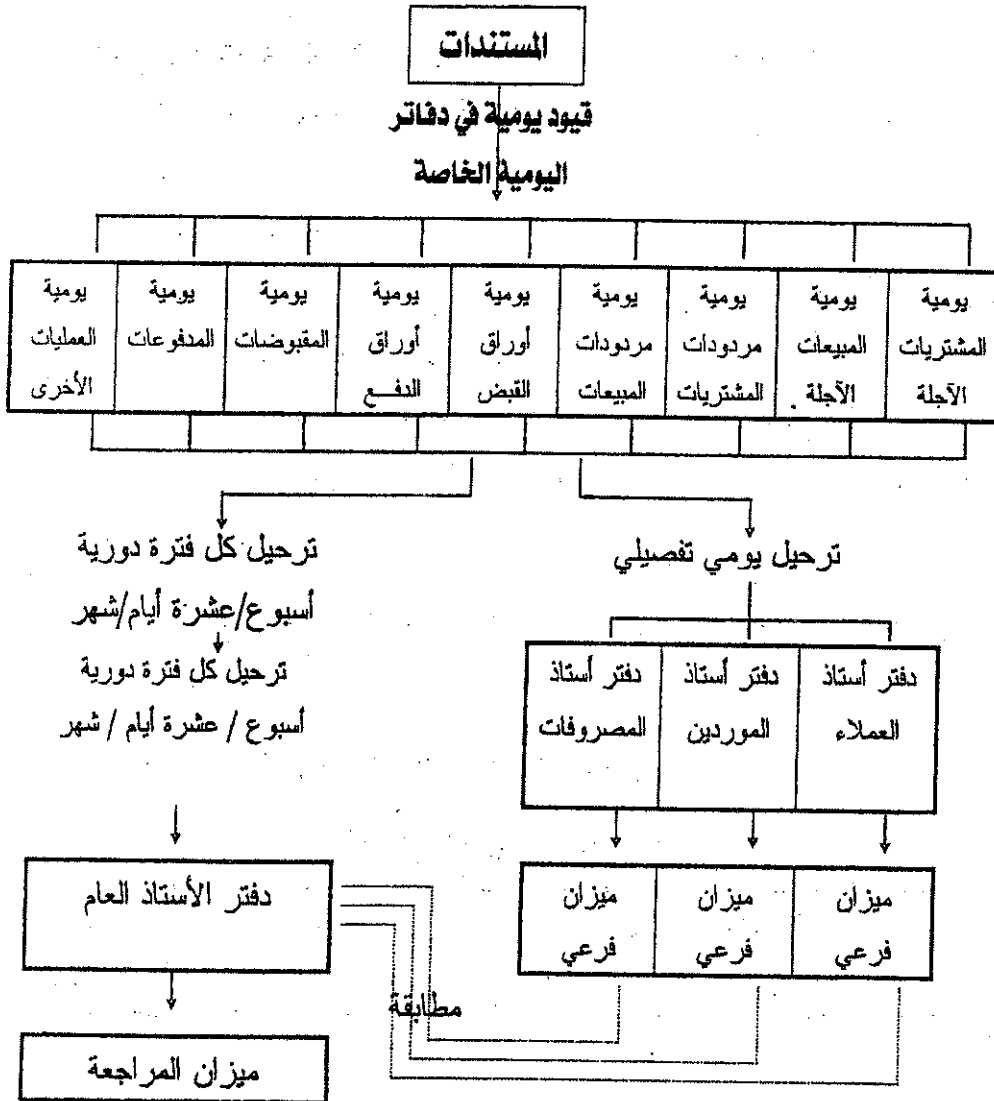
- ٥- دفتر يومية أوراق القبض .
- ٦- دفتر يومية أوراق الدفع .
- ٧- دفتر يومية مردودات المبيعات .
- ٨- دفتر يومية مردودات المشتريات .

هذا بالإضافة إلى دفتر اليومية العامة

وتتمثل دفاتر الأستاذ فيما يلي :-

- ١- دفتر أستاذ مساعد العملاء (المدينين)
 - ٢- دفتر أستاذ مساعد الموردين (الدائنين)
- هذا بالإضافة إلى دفتر الأستاذ العام

مما سبق يمكن تصور الدورة المحاسبية في الفكر الإنجليزي كما يلي :-



وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الدفاتر :

Purchases Journal

(١) دفتر يومية المشتريات الآجل

يختص هذا الدفتر بإثبات عمليات شراء البضاعة بالآجل كلياً أو جزئياً

بمعنى أنه يقيد به :

- المشتريات الآجلة بالكامل .
- المشتريات الآجلة التي يرد جزء منها نقداً أو بشيك ، فتقيد بالكامل على أنها مشتريات آجلة ، على أن يقيد ما سدد نقداً بيومية المدفوعات .
- المشتريات التي يسدد جزء منها بكمبيالة أو سند إذني ، فتقيد بالكامل على أنها مشتريات آجلة ، على أن تقيد الكمبيالات أو السندات الإذنية الصادرة بدفتر يومية أوراق الدفع .

وتتعدد صور هذا الدفتر حسب حجم النشاط وتنوعه وما إذا كانت المنشأة

متعددة الأقسام .

فالشكل التالي يوضح أسط تصميم لهذا الدفتر .

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
	إلى حـ / إجمالي الموردين			

مثال (١) :

بلغت المشتريات الآجلة خلال أسبوع معين كما يلي :-

٥٠٠٠ جنيه من المورد طارق	بتاريخ ٤/١
٤٠٠٠ جنيه من المورد صلاح	بتاريخ ٤/٢
٣٠٠٠ جنيه من المورد عبد الفتاح	بتاريخ ٤/٣
٢٠٠٠ جنيه من المورد عبد العزيز	بتاريخ ٤/٥
١٠٠٠ جنيه من المورد حماد	بتاريخ ٤/٦

والمطلوب : إعداد دفتر يومية المشتريات الآجلة

الحل

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠	طارق		٦	٤/١
٤٠٠٠	صلاح		٩	٤/٢
٣٠٠٠	عبد الفتاح		٥	٤/٣
٢٠٠٠	عبد العزيز		٢٦	٤/٥
١٠٠٠	حماد		١١	٤/٦
١٥٠٠٠	إلى حـ / إجمالي الموردين			

ويتم الترحيل من هذا الدفتر يومياً للحسابات الشخصية للموردين بدفتر

أستاذ مساعد الموردين كما يلي :-

منه	حـ/ طارق (٦)	له
	xx رصيد	٤/١
	٥٠٠٠	٤/١

منه	حـ/ صلاح (٩)	له
	xx رصيد	٤/١
	٤٠٠٠	٤/٢

منه	حـ/ عبد الفتاح (٥)	له
	xx رصيد	٤/١
	٣٠٠٠	٤/٣

منه	حـ/ عبد العزيز (٢٦)	له
	xx رصيد	٤/١
	٢٠٠٠	٤/٥

منه	حـ/ حماد (١١)	له
	xx رصيد	٤/١
	١٠٠٠	٤/٦

كما يتم الترحيل في نهاية الأسبوع لحسابات دفتر الأستاذ العام كما يلي

منه	حـ/ المشتريات	له
xx رصيد	٤/١	
١٥٠٠٠	٤/٧	

منه	حـ / المشتريات	له
	xx	رصيد ٤/١
	١٥٠٠٠	٤/٧

ويمكن تصميم هذا الدفتر بحيث يؤدي وظيفة تحليلية تقدم بياناً إحصائياً فوراً دون الحاجة لجهود إضافية في وقت لاحق ، فيمكن تحليل خانة المبلغ إلى خانة المبلغ إلى خانات فرعية لأقسام المنشأة التي تشتري لها البضائع للتجار فيها، ويمثل الشكل التالي هذا التصميم :

دفتر يومية المشتريات الآجلة التحليلي

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم المورد (دائن)	المبلغ	تحليل المشتريات حسب الأقسام				
					قسم أ	قسم ب	قسم ج	قسم د	
			إلى حـ / إجمالي الموردين						

مثال (٢) :

فيما يلي بيان بمشتريات إحدى المنشآت خلال أسبوع معين :

في ٦/٦ من شركة الأمل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ملابس

في ٦/٧ من شركة الفلاح بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه أقمشة

في ٦/٨ من شركة النجاح بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه روائح

في ٦/٩ من شركة العادة بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه أجهزة منزلية

في ٦/١٠ من شركة الفلاح بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه أقمشة

في ٦/١١ من شركة الصلاح بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه ملابس جاهزة

في ٦/١٢ من شركة السعادة بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه أجهزة منزلية

والمطلوب :

إعداد دفتر يومية المشتريات الآجل التحليلي حسب الأقسام

الحل

دفتر يومية المشتريات الآجلة التحليلي

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم المورد (دائن)	المبلغ	تحليل المشتريات حسب الأقسام				
					أقمشة	ملابس	روائح	أجهزة	
٦/٦	١٢		شركة الأمل	٦٠٠٠		٦٠٠٠			
٦/٧	٧		شركة الفلاح	٧٠٠٠	٧٠٠٠				
٦/٨	٦		شركة النجاح	٨٠٠٠			٨٠٠٠		
٦/٩	١١		شركة السعادة	٩٠٠٠				٩٠٠٠	
٦/١٠	٧		شركة الفلاح	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠				
٦/١١	١٥		شركة الصلاح	١١٠٠٠		١١٠٠٠			
٦/١٢	١١		شركة السعادة	١٢٠٠٠				١٢٠٠٠	
			إلى حـ/إجمالي الدائنين	٦٣٠٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	٨٠٠٠	٢١٠٠٠	

كما يمكن تصميم هذا الدفتر بحيث يؤدي وظيفة تحليلية أخرى تقدم بياناً إحصائياً معيناً وفي نفس الوقت تمكن من تحديد الرقابة وتضييق نطاق البحث عن الأخطار في حالة وجودها وذلك بتحليل خاصة المبلغ إلى خانات فرعية تبعاً لعدد دفاتر أستاذ الموردين (١) ، وإن كانت هذه حالات قليلة حيث نادراً ما يكون عمود الموردين بالأجل من الكبر بحيث لا يستوعبه دفتر يشتمل على حوالي ٥٠٠ صفحة.

Sales Journal

(٢) دفتر يومية المبيعات الآجلة

يختص هذا الدفتر بإثبات عمليات بيع البضاعة بالآجل كلياً وجزئياً ، بمعنى

أن تقيد به :

- المبيعات الآجلة بالكامل .
- المبيعات الآجلة التي يحصل جزء منها نقداً أو بشيك ، فتقيد بالكامل على أنها مبيعات آجلة ثم يقيد الجزء المحصل بيومية المقبوضات .
- المبيعات الآجلة التي يحصل جزء منها بكمبيالة أو سند إذني ، فتقيد بالكامل على أنها مبيعات آجلة ثم تقيد الأوراق المستلمة بدفتر يومية أوراق القبض .

وتتعدد صور هذا الدفتر حسب حجم النشاط وتنوعه وما إذا كانت المنشأة متعددة الأقسام .

ويوضح الشكل التالي أسط تصميم لهذا الدفتر

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم العميل (مدين)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
	من حـ / إجمالي العملاء			

مثال (٣) :

فيما يلي بيان بالمبيعات الآجلة خلال أسبوع معين :

في ٧/١ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه لمحات مجدي .

(١) راجع د. حسن محمد كمال ، الطرق المحاسبية ومراكز الرقابة فيها ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣١ .

في ٧/٢ بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لمحلات يوسف .
في ٧/٣ بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه لمحلات محمد .
في ٧/٤ بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه لمحلات مصطفى حصل منها نقداً ١٥٠٠ جنيه
في ٧/٥ بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه لمحلات أشرف الذي أرسل سند إذني بنصف القيمة.
في ٧/٦ بمبلغ ٦٥٠٠ لمحلات أحمد .
في ٧/٧ بمبلغ ٧٥٠٠ لمحلات هشام الذي سحب شيكاً لأمرنا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه
المطلوب :

إعداد دفتر يومية المبيعات الآجلة في حدود المعلومات السابقة .

الحل

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم العميل (مدين)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٥٠٠	مجدي	✓	٢٦	٧/١
٢٥٠٠	يوسف	✓	٢١	٧/٢
٣٥٠٠	محمد	✓	١٥	٧/٣
٤٥٠٠	مصطفى	✓	١٧	٧/٤
٥٥٠٠	أشرف	✓	٦٢	٧/٥
٦٥٠٠	أحمد	✓	٥١	٧/٦
٧٥٠٠	هشام	✓	١٨	٧/٧
٣١٥٠٠	من حـ / إجمالي العملاء	✓		

ويتم الترحيل يومياً للحسابات الشخصية للعملاء بدفتر أستاذ العملاء

كمايلي :-

منه	حـ/ مجدي (٣٦)	له
xx	رصيد	٧/١
١٥٠٠		٧/١

منه	حـ/ يوسف (٢١)	له
xx	رصيد	٧/١
٢٥٠٠		٧/٢

منه	حـ/ محمد (١٥)	له
xx	رصيد	٧/١
٣٥٠٠		٧/٣

منه	حـ/ مصطفى (١٧)	له
xx	رصيد	٧/١
٤٥٠٠		٧/٤

منه	حـ/ أشرف (٦٢)	له
xx	رصيد	٧/١
٥٥٠٠		٧/٥

منه	حـ / أحمد (٥١)	له
xx	رصيد	٧/١
٦٥٠٠		٧/٦

منه	حـ / هشام (١٨)	له
xx	رصيد	٧/١
٧٥٠٠		٧/٧

كما يتم التحصيل في نهاية الأسبوع لحسابات دفتر الأستاذ العام كما يلي:

منه	حـ / إجمالي العملاء	له
xx	رصيد	٧/١
٣١٥٠٠		٧/٧

منه	حـ / المبيعات	له
xx	رصيد	٧/١
٣١٥٠٠		٧/٧

يلاحظ أن العمليات كلها قيدت بدفتر يومية المبيعات الآجلة رغم أن عملية يوم ٧/٤ حصل منها جزء نقداً (يقيد بيومية المقبوضات) وعملية ٧/٥ تسلمه المنشأة نصف قيمتها بموجب سند إذني (يقيد في يومية أوراق القبض) ، وعملية ٧/٧ حصل جزء منها بموجب شيك (يقيد بيومية المقبوضات) .

ويمكن تصميم هذا الدفتر بحيث يؤدي وظيفة تحليلية تقدم بياناً إحصائياً فوراً دون الحاجة لجهود إضافية في وقت لاحق ، فيمكن تحليل خانة المبلغ إلى خانات فرعية تبعاً لأقسام المنشأة ، ويمثل الشكل التالي هذا التصميم :

دفتر يومية المبيعات الآجلة

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم العميل (مدين)	المبلغ	تحليل المبيعات حسب الأقسام				
					قسم أ	قسم ب	قسم ج	قسم د	
			من حـ/ إجمالي العملاء						

مثال (٤) :

فيما يلي بيان بالمبيعات الآجلة خلال أسبوع معين :-

- في ٦/٦ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه أصواف للعميل حسن .
- في ٦/٧ بمبلغ ١٧٠٠ جنيه أقطان للعميل محمد .
- في ٦/٨ بمبلغ ١٩٠٠ جنيه حراير للعميل هيثم دفع منها ٩٠٠ جنيه نقداً .
- في ٦/٩ بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه مفروشات للعميل مصطفى .
- في ٦/١٠ بمبلغ ٢٧٠٠ جنيه حراير للعميل صبري دفع منها ٧٠٠ جنيه بشيك .
- في ٦/١١ بمبلغ ٢٩٠٠ جنيه أقطان ، ٢٠٠٠ مفروشات للعميل خالد .
- في ٦/١٢ بمبلغ ٣٣٠٠ جنيه أصواف للعميل عباس .

المطلوب :

إعداد دفتر يومية المبيعات الآجلة التحليلي حسب الأقسام .

الحل

دفتر يومية المبيعات الآجلة

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم العميل (مدين)	المبلغ	تحليل المبيعات حسب الأقسام			
					أقطان	حراير	أصواف	مفروشات
٦/٦	٢٥		حسن	١٥٠٠			١٥٠٠	
٦/٧	٣٣		محمد	١٧٠٠	١٧٠٠			
٦/٨	١٨		هيثم	١٩٠٠		١٩٠٠		
٦/٩	٣٩		مصطفى	٢٣٠٠				٢٣٠٠
٦/١٠	١٧		صبري	٢٧٠٠		٢٧٠٠		
٦/١١	١٣		خالد	٤٩٠٠	٢٩٠٠			٢٠٠٠
٦/١٢	١٠		عباس	٣٣٠٠			٣٣٠٠	
من حـ/ إجمالي العملاء				١٨٣٠٠	٤٦٠٠	٤٦٠٠	٤٨٠٠	٤٣٠٠

ملحوظة :

جميع العمليات قيدت باعتبارها آجلة في يومية المبيعات الآجلة سواء كانت آجلة كلياً أو جزئياً . ويلاحظ أن عملية يوم ٦/١١ تشتمل على نوعين من البضائع للعميل خالد قيدت في الأقسام الخاصة بكل منها .

ملحوظة :

يجعل حساب إجمالي العملاء مدينياً بمجموع يومية المبيعات الآجلة ومن المعروف ضمناً أن الطرف الدائن هو حـ/ المبيعات وليس هناك داعي لكتابته فالأمر واضح .

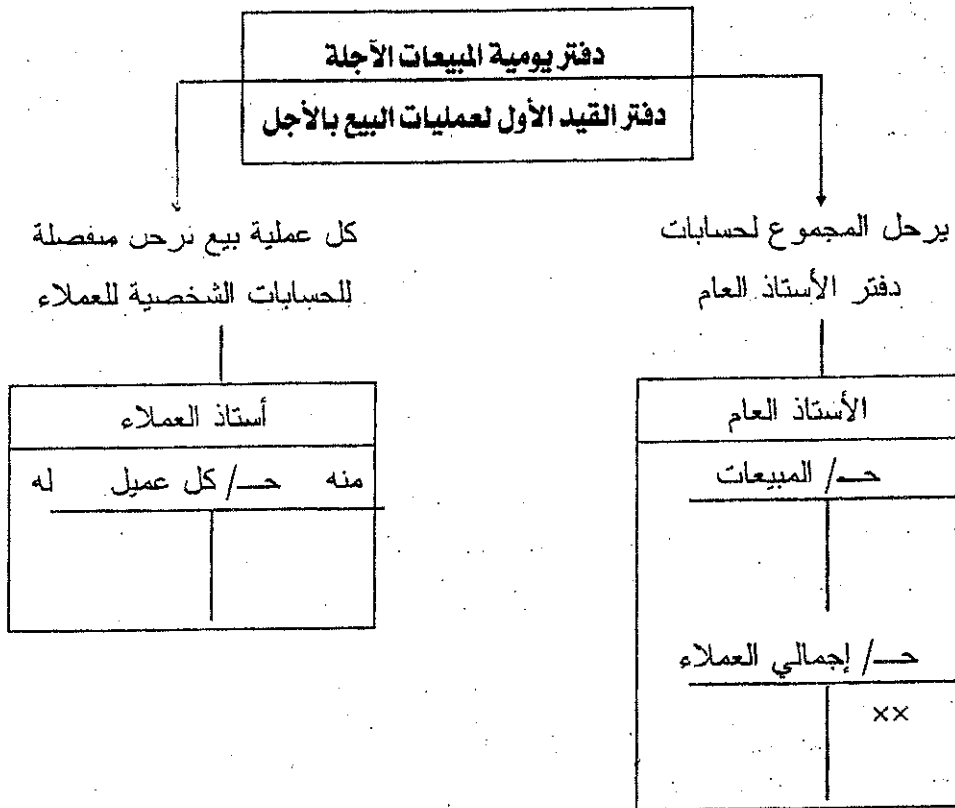
كما يمكن تصميم هذا الدفتر بحيث يؤدي وظيفة تحليلية أخرى تقدم بياناً إحصائياً إضافياً وذلك بتحليل خانة المبلغ إلى خانات فرعية تبعاً لعدد دفاتر أستاذ العملاء وهذا في المنشآت التي تستخدم أكثر من دفتر أستاذ للعملاء ، ويتبع ذلك

تعديل في حساب إجمالي العملاء بحيث تقدم إلى خانات سواء في الجانب المدين أو الدائن بعدد دفاتر أستاذ العملاء بحيث تراقب كل خانة دفتراً منها أو استخدام أكثر من حساب إجمالي بحيث يراقب كل حساب إجمالي دفتراً من دفاتر أستاذ العملاء .

مزايا استخدام دفتر المبيعات الآجلة :

- توفير الوقت والجهد في عملية القيد الأولي ، حيث تسجل كل عملية في سطر واحد بالدفتر لتحديد الطرف المدين بينما الطرف الدائن معروف وهو حساب المبيعات .
- توفير الوقت والجهد في عملية الترحيل لحساب المبيعات حيث يرحل لهذا الحساب مجموع يومية المبيعات الآجلة كل فترة دورية ويسجل في سطر واحد.
- الترحيل اليومي من هذا الدفتر للحسابات الشخصية للعملاء بدفتر أستاذ العملاء يمكن من معرفة مركز العميل أولاً بأول وتحديد موقف المنشأة من التعامل معه.
- إمكانية توزيع العمل على عدد أكبر من الموظفين بدلاً من موظف واحد ما يساعد على تحقيق الرقابة الداخلية على العمليات المختلفة .
- ويمكن توضيح العلاقات الخاصة بدفتر يومية المبيعات الآجلة في الفكر الإنجليزي كما يلي :- (١)

(١) راجع د. حسن محمد كمال ، المرجع السابق : ص ٤٤ ، ص ٨٨ ، ص ٨٩ .



(٣) دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة Purchases Return Journal

يختص هذا الدفتر بقيد العمليات الخاصة بمردودات مشتريات البضاعة التي تتم بالآجل سواء كلياً أو جزئياً . وعادة فإنها إذا كانت بالآجل فإنها تتم بالآجل بالكامل حيث تخصم من رصيد حساب المورد طرف المنشأة . أما مردودات المشتريات التي تحصل قيمتها فوراً نقداً أو بشيك فإنها تقيد في يومية المقبوضات .

ويلاحظ أنه إذا كانت المنشأة غير معتادة على رد البضاعة للمشتراة بالآجل فإنها ليست في حاجة إلى فتح هذا الدفتر ، فاستخدام هذا الدفتر يكون في حالة حدوث هذه المردودات وبشكل متكرر .

ويأخذ هذا الدفتر نفس شكل دفتر يومية المشتريات ، فحتى إذا تم تحليله تبعاً لأقسام المنشأة أو تبعاً لدفاتر أستاذ الموردين فيتم تحليل هذا الدفتر بنفس الأسلوب .

ويتم يومياً القيد بهذا الدفتر من واقع المستندات وكذلك الترحيل للحسابات الشخصية للموردين أولاً بأول ثم في نهاية كل فترة دورية ولتكن أسبوع أو عشرة أيام أو شهر يتم ترحيل مجموع هذا الدفتر لحسابين :
في الطرف المدين لحساب إجمالي الموردين .
في الطرف الدائن لحساب مردودات المشتريات .

مثال (٥) :

فيما يلي العمليات الخاصة بمردودات المشتريات الآجلة خلال شهر مارس ٩٧ .

في ٣/٣ بمبلغ ١٣٠٠ جنيه لمحلات سمير
في ٣/١٢ بمبلغ ٧٠٠ جنيه لمحلات منير
في ٣/٢١ بمبلغ ٩٠٠ جنيه لمحلات عبد الرحمن

في ٣/٢٥ بمبلغ ١١٠٠ جنيه لمحلات محمد

المطلوب :

إعداد دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة .

الحل

دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (مدين)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٣٠٠	سمير	✓	٧٢	٣/٣
٧٠٠	منير	✓	١٨	٣/١٢
٩٠٠	عبد الرحمن	✓	٣٥	٣/٢١
١١٠٠	محمد	✓	١٦	٣/٢٥
٤٠٠٠	من حـ / إجمالي الموردين	✓		

ويتم الترحيل يومياً للحسابات الشخصية للموردين بـ دفتر الأستاذ مساعد

الموردين كما يلي :-

منه	حـ / سميير (٧٢)	له
	xx	رصيد
	١٣٠٠	٣/١
		٣/٣
منه	حـ / منير (١٨)	له
	xx	رصيد
	٧٠٠	٣/١
		٣/١٢

منه	حـ/ عبد الرحمن (٣٥)	له
	xx رصيد	٣/١
	٩٠٠	٣/٢١

منه	حـ/ محمد (١٦)	له
	xx رصيد	٣/١
	١١٠٠	٣/٢٥

كما يتم الترحيل في نهاية الشهر (الفترة هنا شهر) للحسابات المختصة
(بالإجمالي) بدفتر الأستاذ العام كما يلي :-

منه	حـ/ إجمالي الموردين	له
	xx رصيد	٣/١
٤٠٠٠	٣/٣١	

منه	حـ/ مردودات المشتريات	له
	xx رصيد	٣/١
	٤٠٠٠	٣/٣١

ملحوظة :

افترضنا في هذا المثال أن الترحيل بالإجمالي يتم في نهاية كل شهر وليس
كل أسبوع كما في الأمثلة السابقة

مثال (٦) :

فيما يلي العمليات الخاصة بمردودات المشتريات الآجلة التي تمت خلال شهر إبريل ١٩٩٨ خاصة بسوبر ماركت .

في ٤/٩ بمبلغ ٥٠٠ جنيه بقالة لمحلات عماد

في ٤/١٣ بمبلغ ٧٠٠ جنيه حلويات لمحلات يوسف

في ٤/٢٤ بمبلغ ٢٥٠ جنيه خضار لمحلات عاطف

في ٤/٢٧ بمبلغ ٦٠٠ جنيه لحوم لمحلات مصطفى

المطلوب :

إعداد دفتر يومية مردودات المشتريات مع التحليل حسب الأقسام .

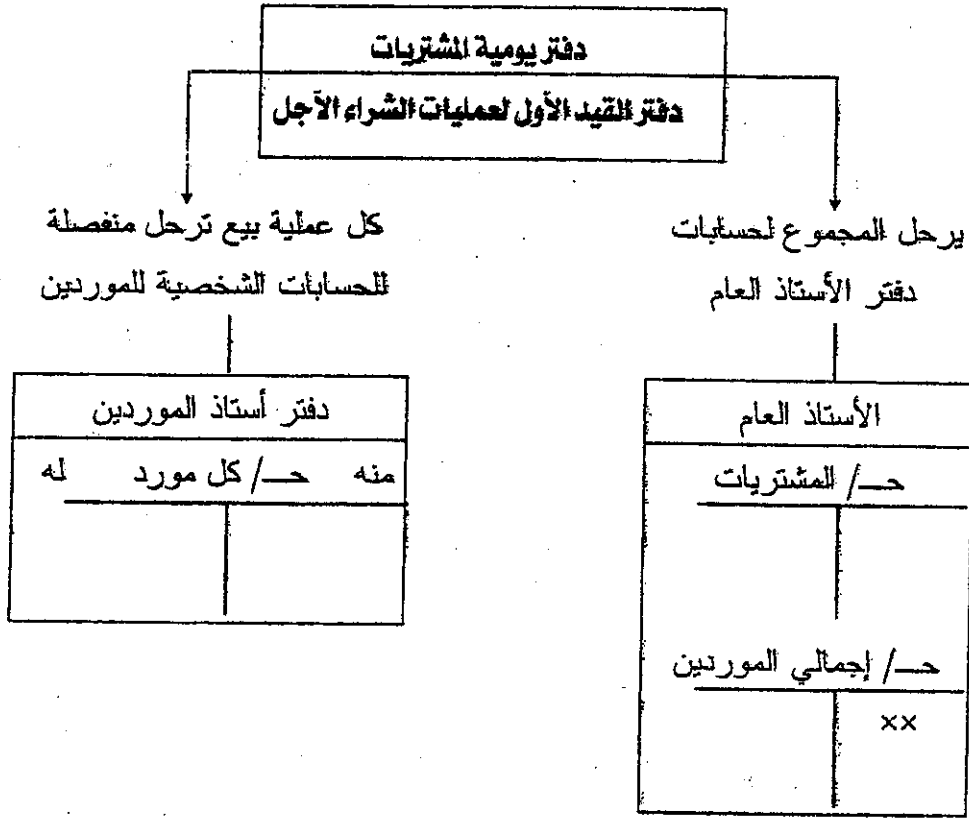
الحل

دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم المورد (مدين)	المبلغ	التحليل حسب الأقسام				
					بقالة	حلويات	خضار	لحوم	
٤/٩	٨		عماد	٥٠٠	٥٠٠				
٤/١٣	٣٣		يوسف	٧٠٠		٧٠٠			
٤/٢٤	١١		عاطف	٢٥٠			٢٥٠		
٤/٢٧	٧٥		مصطفى	٦٠٠				٦٠٠	
			من حـ/ إجمالي الموردين	٢٠٥٠	٥٠٠	٧٠٠	٢٥٠	٦٠٠	

ويمكن توضيح العلاقات الخاصة بدفتر يومية المشتريات الآجلة في الفكر

الإنجليزي كما يلي :- (١)



Sales Return Journal

(٤) دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة

يخصص هذا الدفتر لقيد البضاعة المباعة المرعكة بالأجل للمنشأة من عملاتها والتي تتم عادة بالأجل بالكامل ويخصم قيمتها من حساب العميل ، بينما للمردودات التي تسدد قيمتها فوراً نقداً أو بشيك فتقيد بـ دفتر يومية المدفوعات .

ويأخذ هذا الدفتر نفس تصميم دفتر يومية المبيعات الآجلة سواء كان بسيطاً أو تم تحليله حسب الأقسام أو حسب دفاتر أستاذ العملاء .

ويتم يومياً عمل خطوتين : الأولى هي للقيد بهذا الدفتر ، والثانية هي الترحيل للحسابات الشخصية للعملاء وذلك أولاً بأول .

مثال (٧) :

فيما يلي بيان مردودات البضاعة المباعة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٨ :

في ١٠/٦ بمبلغ ٩٠٠ جنيه من أحمد

في ١٠/١١ بمبلغ ٨٠٠ جنيه من محمد

في ١٠/١٩ بمبلغ ٧٠٠ جنيه من محمود

في ١٠/٢٦ بمبلغ ٦٠٠ جنيه من مصطفى

في ١٠/٣٠ بمبلغ ٥٠٠ جنيه من طه فسد له ثمنها نقداً

المطلوب :

إعداد دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة .

الحل

دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم العميل (دائن)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٩٠٠	أحمد	✓	٤٥	١٠/٦
٨٠٠	محمد	✓	١١	١٠/١١
٧٠٠	محمود	✓	٣٦	١٠/١٩
٦٠٠	مصطفى	✓	١٣	١٠/٢٦
٣٠٠٠	من حـ/ إجمالي العملاء			

ملحوظة :

عملية يوم ١٠/٣٠ تمت بالنقد وهي تمثل مردودات مبيعات نقداً فلا تقيد بدفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة وإنما تقيد بدفتر يومية المدفوعات.

ويتم الترحيل يومياً للحسابات الشخصية للعملاء بدفتر الأستاذ مساعد

العملاء كما يلي

منه	حـ/ أحمد (٤٥)	له
xx	رصيد	١٠/١
	٩٠٠	١٠/٦

منه	حـ/ محمد (١١)	له
xx	رصيد	١٠/١
	٨٠٠	١٠/١١

منه	حـ/ محمود (٣٦)	له
xx	رصيد	١٠/١
	٧٠٠	١٠/١٤

منه	حـ/ مصطفى (١٣)	له
xx	رصيد	١٠/١
	٦٠٠	١٠/٢٦

كما يتم الترحيل في نهاية الشهر للحسابات المختصة بدفتر الأستاذ المساعد

كما يلي:

منه	حـ/ مردودات المبيعات	له
xx	رصيد	١٠/١
٣٠٠٠		١٠/٣١

منه	حـ/ مردودات المبيعات	له
xx	رصيد	١٠/١
	٣٠٠٠	١٠/٣١

مثال (٨) :

فيما يلي بيان مردودات البضاعة المباعة خلال شهر ديسمبر ١٩٩٨ :

في ١٢/٢ بمبلغ ١٤٥٠ جنيه رواتح من عبد الستار

في ١٢/٢٤ بمبلغ ١٠٥٠ جنيه أدوات مائدة من الشامي

في ١٢/٢٣ بمبلغ ٧٠٠ جنيه أجهزة منزلية من ممدوح

في ١٢/٢٨ بمبلغ ٣٠٠ جنيه منتجات ورقية من أنس

المطلوب :

أعداد دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة مع التحليل حسب الأقسام

الحل

دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة التحليلي

التاريخ	صفحة الأستاذ	الترحيل	اسم العميل (دائن)	المبلغ	التحليل حسب الأقسام			
					أدوات مائدة	أجهزة منزلية	منتجات ورقية	روائح
١٢/١٢			عبد الستار	١٤٥٠				١٤٥٠
١٢/١٤			الشامي	١٠٥٠	١٠٥٠			
١٢/٢٣			ممدوح	٧٠٠		٧٠٠		
١٢/٢٨			أنس	٣٠٠			٣٠٠	
			إلى حـ/ إجمالي العملاء	٢٥٠٠	١٠٥٠	٧٠٠	٣٠٠	١٤٥٠

Notes Receivable Journal (٥) دفتر يومية أوراق القبض الواردة

يستعمل هذا الدفتر لإثبات نوع معين فقط من المبيعات التي تخص أوراق القبض سواء كانت بكميات أو سندات إنثية وهي عملية الاستلام فقط . فيقيد به الأوراق المستلمة فقط ولذلك قد يكون من الأفضل تسمية هذا الدفتر يومية أوراق

المبلغ	اسم العميل معطي للورقة (دائن)	للتحويل	صفحة الأستاذ	نوع للورقة	تاريخ الاستحقاق	اسم المسحوب عليه	اسم المستفيد	التاريخ	ملاحظات
إلى حـ/ إجمالي العملاء									

مثال (٩) :

فيما يلي بيان بأوراق القبض الواردة للمنشأة خلال الأسبوع الأول من

شهر نوفمبر ١٩٩٨

في ٩٨/١١/٣ كمبيالة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه سحبها شريف على إبراهيم
لأمرنا تستحق في ٩٩/١/٣

في ٩٨/١١/٨ كمبيالة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه سحبناها على حسن لأمر حامد
تستحق ٩٩/٢/١٠

في ٩٨/١١/١٥ سند إذني بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه حرره يوسف للمنشأة يستحق
٩٩/٢/١٥

في ٩٨/١١/٢٢ سند إذني بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ظهره أشرف لأمرنا يستحق
٩٩/٣/١ محرره عادل

المطلوب :

إعداد دفتر يومية أوراق القبض الواردة .

الحل

دفتر يومية أوراق القبض الواردة

المبلغ	اسم للعميل معطى الورقة (دلتن)	الترحيل	صفحة الأستاذ	نوع الورقة	تاريخ الاستحقاق	اسم المسحوب عليه	اسم المستفيد	التاريخ	ملاحظات
٦٠٠٠	شريف		١٧	ك	٩٩/١/٣	إبراهيم	المنشأة	٩٨/١١/٣	
٥٠٠٠	حسن		٥٦	ك	٩٩/٢/١٠	حسن	حامد	٩٨/١١/٨	
٤٠٠٠	يوسف		١٨	س	٩٩/٢/١٥	يوسف	المنشأة	٩٨/١١/١٥	
٣٠٠٠	أشرف		٣٤	س	٩٩/٣/١	أشرف	عادل	٩٨/١١/٢٢	
١٨٠٠٠	إلى حـ/ إجمالي العملاء								

ملحوظة : (ك مختصر كمبيالة ، س مختصر سند إذني)

ملحوظة :

يسجل في هذا الدفتر استلام الأوراق التي تكون فيها المنشأة هي الساحب أو المستفيد حيث تمثل لها هذه الأوراق ، أوراق قبض ولا يسجل به التصرف في هذه الأوراق .

ملحوظة :

يمكن تقسيم خانة المبلغ إلى خانات فرعية تبعاً لدفاتر أستاذ العملاء وذلك في حالة تعدد دفاتر الأستاذ الخاصة بالعملاء .

ويتم الترحيل يومياً من الحسابات الشخصية لحسابات العملاء بدفتر أستاذ

العملاء كما يلي :-

منه	حـ/ شريف (١٧)	له
xx	رصيد	١١/١ ٦٠٠٠ ١١/٣
منه	حـ/ حسن (٥٦)	له
xx	رصيد	١١/١ ٥٠٠٠ ١١/٨
منه	حـ/ يوسف (١٨)	له
xx	رصيد	١١/١ ٤٠٠٠ ١١/١٥
منه	حـ/ أشرف (٣٤)	له
xx	رصيد	١١/١ ٣٠٠٠ ١١/٢٢

كما يتم الترحيل في نهاية الشهر إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ

العام كما يلي :-

منه	ح/ أوراق القبض	له
xx	رصيد	١١/١
١٨٠٠٠		١١/٣٠
منه	ح/ إجمالي العملاء	له
xx	رصيد	١١/١
		١٨٠٠٠
		١١/٣٠

Notes Payable Journal

(٦) دفتر يومية أوراق الدفع الصادرة

يخصص هذا الدفتر لقيد الأوراق التجارية الصادرة من المنشأة لسداد التزاماتها للموردين سواء كانت كمبيالات أو سندات إذنية وذلك عن إصدار هذه الأوراق وإرسالها للموردين .

ولا يقيد بهذا الدفتر :

- تصرف المورد فيها ، لأنه لا يخص للمنشأة .
 - سداد قيمة الورقة ، لأنه يقيد بيومية المدفوعات .
 - رفض الورقة ، لأنه يقيد بيومية العمليات الأخرى أو العامة .
- ويحتاج تصميم هذه الورقة إلى بعض التفصيل مثل يومية أوراق القبض الواردة ، ونوضح فيما يلي نموذج مبسط لهذه اليومية :

دفتر يومية أوراق الدفع الصادرة

المبلغ	اسم الموردين مستلم للورقة (مدين)	التحويل	صفحة الأمستاد	نوع الورقة	تاريخ الاستحقاق	اسم الساحب	اسم المستفيد	التاريخ	ملاحظات
xx	من ح- إجمالي الموردين								

مثال (١٠):

فيما يلي بيان أوراق الدفع الصادرة من المنشأة سداداً لمستحقات
الموردين خلال شهر ديسمبر ١٩٩٨

في ١٢/٧ كمبيالة سحبها أنور على المنشأة لأمر عبد الله بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه
تستحق ٩٩/٢/٧ .

في ١٢/١٥ سند إذني تعهدت به المنشأة لصالح المورد توفيق بمبلغ ٩٠٠٠
جنيه يستحق في ٩٩/٢/٢٠

في ١٢/٢٨ سند إذني تعهدت به المنشأة لصالح المورد عزت بمبلغ ٨٠٠٠
جنيه يستحق في ٩٩/٣/٥

المطلوب :

إعداد دفتر يومية أوراق الدفع الصادرة .

الحل

دفتر يومية أوراق الدفع الصادرة

المبلغ	اسم الموردين مستلم (الورقة مدين)	للترجيل	صفحة الأستاذ	نوع الورقة	تاريخ الاستحقاق	اسم الساحب	اسم المستفيد	التاريخ	ملاحظات
٧٠٠٠	أنور		٢٧	ك	٩٩/٢/٧	أنور	عبد الله	٩٨/١٢/٧	
٩٠٠٠	توفيق		١٥٠	س	٩٩/٢/٢٠	توفيق	توفيق	٩٨/١٢/١٥	
٨٠٠٠	عزت		٢١٤	س	٩٩/٣/٥	عزت	عزت	٩٨/١٢/٢٨	
٢٤٠٠٠	من حـ/ إجمالي للموردين								

ملحوظة :

في حالة وجود أكثر من دفتر أستاذ للعملاء يفضل تقسيم خانة المبلغ إلى
خانات فرعية حسب دفاتر أستاذ العملاء الموجودة ويتبع ذلك أن صفحة

الأستاذ يشار فيها لرقم الدفتر فمثلاً صفحة ٨٠ بدفتر رقم ١ تكتب هكذا
١/٨٠ ، صفحة ٣٢٠ بدفتر رقم ٢ تكتب هكذا ٢/٣٢٠ .

ويتم التحصيل يومياً للحسابات الشخصية للموردين بدفتر الأستاذ مساعد

الموردين كما يلي :-

منه	ح/ أنور (٢٧)	له
٧٠٠٠	١٢/٧ xx رصيد	١٢/١

منه	ح/ توفيق (١٥٠)	له
٩٠٠٠	١٢/١٥ xx رصيد	١٢/١

منه	ح/ عزت (٢١٤)	له
٨٠٠٠	١٢/٢٨ xx رصيد	١٢/١

كما يتم الترحيل في نهاية الشهر إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ

العام كما يلي :-

منه	ح/ أوراق القبض	له
	xx رصيد	١٢/١
	٢٤٠٠٠	١٢/٣١

منه	حـ / إجمالي العملاء	له
٢٤٠٠	١٢/٣١ xx رصيد	١٢/١

Cash Receipts Journal

(٨) دفتر يومية المقبوضات النقدية

يختص هذا الدفتر بقيد المتحصلات التي تتم نقداً أو بشيكات ، ويكون

مصدر هذه المتحصلات من :

مبيعات البضاعة

التحصيل من العملاء

تحصيل أوراق القبض

تحصيل إيرادات أخرى

ومن المعروف أنه عند التحصيل يكون حساب النقدية بالخزينة أو النقدية

بالبنك مدينياً بينما يكون الحساب المختص بمصدر المتحصلات دائناً .

وقد تطور تصميم هذا الدفتر على مراحل متتابعة

وكان التصميم الأول لهذا الدفتر على الشكل البسيط التالي :

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب الدائن	بنك	خزينة

ويعني هذا التصميم أنه يجمع بين الخزينة والبنك في دفتر واحد مع

تخصيص خانة لكل منهما باعتبارها تمثل الطرف المدين للعملة بينما تخصص

خانة لبيان الطرف الدائن وذلك بالإضافة للخانات الأساسية وهي التاريخ وصفحة

الأستاذ والترحيل .

مخانة لبيان الطرف الدائن وذلك بالإضافة للخانات الأساسية وهي التاريخ وصفحة الأستاذ والترحيل .

مثال (١١) :

فيما يلي بيان بالمقبوضات التي تمت خلال الأسبوع الأول من فبراير ٩٩
٥٠٠٠ جنيه مبيعات نقداً ، ٦٠٠٠ جنيه مبيعات بشيك ، ٧٠٠٠ جنيه
تحصيل من العميل عبد العزيز بشيك ، ٤٠٠ جنيه تحصيل إيراد عقار
نقداً، ٥٠٠ جنيه مردودات مشتريات نقداً ، ١٦٠٠ جنيه تحصيل كمبيالة
نقداً .

والمطلوب :

إعداد دفتر يومية المقبوضات النقدية

الحل

دفتر يومية المقبوضات النقدية

خزينة	بنك	الحساب الدائن	ترحيل	صفحة الأستاذ	تاريخ
٥٠٠٠		حـ / المبيعات			
	٦٠٠٠	حـ / المبيعات			
	٧٠٠٠	حـ / إجمالي العملاء عبد العزيز			
٤٠٠		حـ / إيراد عقار			
٥٠٠		حـ / مردودات مشتريات			
١٦٠٠		حـ / أوراق قبض			
٧٥٠٠	١٣٠٠٠				

ملاحظات : تبين من التطبيق العملي ما يلي :-

١- عدم وجود خانة للخصم المسموح به الذي يكون مديناً عند حدوث مقبوضات تمثل متحصلات من العملاء خلال مدة الخصم طبقاً لشروط البيع . حيث يقترن منح الخصم بالتحصيل فهما متلازمان .
لذلك سنجد أن التصميم التالي أشتمل على خانة للخصم المسموح به كطرف مدين إلى جانب الخزينة والبنك .

٢- إذا تم تسمية خانة البنك بهذا الاسم يجعل البنك مديناً بقيمة الشيكات المستلمة، فهذا يعني افتراض أن الشيك المستلم أرسل للبنك مباشرة لتحصيله وتم التحصيل وتدخل قيمته للحساب الجاري وهذا يخالف الواقع . فعادة يمر الشيك بثلاث مراحل ونحن نرى تخصيص حساب لكل مرحلة كما يلي :- (١)

المرحلة	العملية	الحساب المختص
الأولى	استلام الشيك ووضعه بالخزينة	حـ/ شيكات بالخزينة (يجعل مديناً)
الثانية	إرسال الشيك السابق استلامه للبنك للتحصيل	حـ/ شيكات بالبنك للتحصيل (يجعل مديناً)
الثالثة	تحصيل الشيك بمعرفة البنك	حـ/ البنك جاري

ومن العرض السابق نجد أن الحساب الذي يختص بعملية استلام الشيكات يفضل أن يكون هو حساب شيكات بالخزينة .

٣- بالنسبة للحساب الدائن ، فعادة يحدث تكرار لعدد من هذه الحسابات نتيجة تكرار نفس العملية خلال مدة القيد بهذا الدفتر ، وهذا ينعكس في التحصيل لحسابات الأستاذ العام فمثلاً إذا تكررت المبيعات ٥ مرات فهل ترحل لحساب المبيعات ٥ مرات أم تجمع وترحل مجموعها .

لتحقيق الهدف من استخدام اليوميات الخاصة وهو تخفيض العبء في عملية الترحيل فإنه يجب ترحيل المجموعة وهذا يستلزم إجراء عملية جمع للمبالغ الخاصة بكل حساب دائن حتى ترحل إليه . فهل يتم الجمع في ورقة خارجية أم على الآلة الحاسبة خارج الدفتر أم يكون من الأفضل تخصيص خانة للحسابات الدائنة الرئيسية المتكررة ؟

من العرض السابق يمكن تصور التصميم التالي لهذا الدفتر

دفتر يومية المقبوضات النقدية (١)

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب الدائن	حساب دائن				حساب مدين		
				المبيعات	العملاء	ا. ق	أخرى	خصم مسموح به	شيكات بالخرزنة	نقدية بالخرزنة

أعتقد أن التصميم بهذا الشكل يتلافى عيوب التصميم السابق ويحقق فائدة أكبر من استخدام هذا الدفتر .

(١) راجع د. حسن محمد كمال ، الطرق المحاسبية ومراكز الرقابة فيها ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ، يوجد تصميم لهذه اليومية أجرينا عليه بعض التعديلات .

مثال (١٢) :

فيما يلي بيان بالمقبوضات النقدية وبشيكات خلال الأسبوع الأول من مارس

١٩٩٩ .

١٨٠٠ مبيعات نقداً ، ١٩٠٠ مبيعات بشيكات ، ٢٠٠٠ نقداً تحصيل

كمبيالة ، ٣٩٠٠ تحصيل نقداً من العميل محمود بعد خصم ١٠٠ ، ١٧٠٠

تحصيل بشيك من العميل أسامة ، ٤٠٠ تحصيل نقداً مردودات مشتريات .

المطلوب :

إعداد دفتر يومية المقبوضات النقدية

الحل

دفتر يومية المقبوضات النقدية

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب للدائن	حساب دائن				حساب مدين		
				أخرى	أ. ق.	العملاء	المبيعات	خصم مسموح به	شيكات بالخزينة	نقدية بالخزينة
			حـ/ المبيعات				١٨٠٠			١٨٠٠
			حـ/ المبيعات				١٩٠٠		١٩٠٠	
			حـ/ أ. ق.		٢٠٠٠					٢٠٠٠
			حـ/ محمود			٤٠٠٠		١٠٠		٣٩٠٠
			حـ/ أسامة			١٧٠٠			١٧٠٠	
			حـ/ مردودات المبيعات	٤٠٠						٤٠٠
				٤٠٠	٢٠٠٠	٥٧٠٠	٣٧٠٠	١٠٠	٣٦٠٠	٨١٠٠

١١٨٠٠

١١٨٠٠

وهناك نماذج أخرى لتصميم دفتر يومية المقبوضات النقدية نوردتها لكي يعرفها القارئ ، لكننا نفضل الشكل الأخير الذي يمثل البساطة والتحليل الضروري في نفس الوقت .

يومية المقيوضات النقدية

[illegible]

(1) MEIGS & MEIGS & others, *Accounting, the basis for Business Decision*, New Yourk, the Mc Graw-Hill Companies, Inc, 1996, Page 340.

بلاحظ على هذا التصميم :

- أنه يخصص خاتمة النقدية لتشمل النقدية بالخزينة وبالبنك .
- أنه يخصص خاتمة للحسابات الأخرى ضمن الحسابات المدينة وأخرى ضمن الحسابات الدائنة وذلك لإثبات العمليات التي تكون مختلطة بين ما هو نقدي وغير ذلك ، فمثلاً إذا باعت المنشأة منطقة أرض وحصلت على مبلغ نقداً

الباقى بموجب كمبيالة فتسجل في للخانات الآتية :

في المدين خاتمة النقدية

خاتمة حسابات أخرى - أ . ق

في الدائن خاتمة حسابات أخرى - أراضي

كما يرى البعض (١) أن يكون تصميم للمقبوضات النقدية كما يلي :

التاريخ	الحسابات الدائنة	المرجع	الحسابات الأخرى (إلى)	الحسابات للمدينة (إلى) (اللامم)	المبيعات (إلى)	خصم على المبيعات (من)	الصندوق (من)

(١) د. عدنان عابدين ، معجم المصطلحات المحاسبية والمالية ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢١ .

الواقع أن هذا التصميم مبسط لكن نتقصه بعض التحليلات التي يستلزمها العمل المحاسبي مثل المعاملات الخاصة بالبنك .

واستكمالاً لما رأيناه من قبل بالنسبة للتصميم الذي أشرنا أننا نفضله لهذه اليومية الذي خصصنا به خاﻧة للشيكات بالﺧﺯﯨﻨﺔ ، فإنه ﻻ ﻳﻠﺰﻡ اسﺗﻌﻤﺎﻝ ﻳﻮﻣﯿﺘﯿﻦ ﻣﻜﻤﻠﺘﯿﻦ ﻫﻤﺎ :

يومية الشيكات المرسله للتحصيل

يومية مقبوضات البسك

(٨) **يومية الشيكات المرسلة للبنك للتحصيل**

Checks under Collection Journal

يمكن تصميم هذه اليومية كما يلي :

المبلغ	رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	اسم الساحب معطى الشيك	تاريخ استلام الشيك	موقف التحصيل	التاريخ

إلى حـ/ شيكات بالخزينة

يؤدي هذا الدفتر دوراً آخر هو المتابعة للشيكات التي ترسل للبنك
للتحصيل، يتم القيد بهذا الدفتر يومياً على أن يرحل مجموع هذا الدفتر في نهاية كل
فترة دورية للمحاسبين المختصين .

- ح/ شيكات بالبنك للحصول في الجانب المدين
- ح/ شيكات بالخرينة في الجانب الدائن

ويلاحظ أنه لا يتم الترحيل من هذا الدفتر يومياً للحسابات الشخصية للعملاء لعدم وجود علاقة .

(٩) دفتر يومية مقبوضات البنك Bank Receipts Journal

يمكن تخصيص دفتر مستقل لمقبوضات البنك منفصلاً عن المقبوضات النقدية مع عمل التحليل المناسب ويجري على ذلك عدد من الشركات التي تمثل معاملاتها مع البنك جانباً كبيراً ، ويكون تصميم هذا الدفتر على النحو التالي :

دفتر یومیة مقبوضات البنك

[illegible]

مجموع الدائن

مجموع المدين

ملحقہ :

يتم الترحيل يومياً من هذا الدفتر للحسابات الشخصية للعملاء في الجانب الدائن بينما يتم الترحيل في نهاية كل فترة دورية للحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام بمجاميع الخانات سواء المدين أو الدائن مع تفصيل خانة أخرى .

مثال (١٣) :

فيما يلي بيان المقبوضات التي تمت بالحساب الجاري بالبنك خلال الأسبوع الثاني من شهر فبراير ١٩٩٩ .

في ٢/٨ . تحصيل شيك سبق إرساله للبنك للتحصيل بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه بلغت مصاريف تحصيلها ١٠ جنيه .

في ٢/٨ . تحصيل كمبيالة مرسله للبنك للتحصيل قيمتها ٤٠٠٠ جنيه بلغت مصاريف تحصيلها ٢٥ جنيه .

في ٢/١٠ إيداع نقدي من أحد العملاء (مجدي) وقدره ١٨٠٠ جنيه سداداً لجزء من رصيده المدين .

في ٢/١١ مبيعات بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه أودع العميل قيمتها بحسابنا الجاري .

في ٢/١٢ إيداع نقدي من أحد العملاء (الديب) بمبلغ ١٨٨٠ بعد خصم ٢٠ جنيه طبقاً لشروط الدفع .

في ٢/١٣ إيداع نقدي بقيمة إيراد أوراق مالية ٢٥٠ جنيه .

المطلوب : عداد يومية مقبوضات البنك

الحل

دفتر يومية مقبوضات البنك (١)

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	لحساب الدائن	حسابات دائنة					حسابات مدينة	
				لغرى	أبق برسم الشركات للتحصيل	أبق برسم الشركات للتحصيل	علاء	مبيعات	خصم مسموح به	مصاريف بنكية
٢/٨			ح/ شركات بالبنك		٢٥٠٠					١٠
٢/٨			للتحصيل			٤٠٠٠				٢٥
٢/١٠			ح/ أبق برسم للتحصيل				١٨٠٠			
٢/١١			ح/ مجدي					٦٠٠٠		
٢/١٢			ح/ المبيعات				١٩٠٠		٢٠	
٢/١٣			ح/ الديب	٢٥٠						
			ح/ إيراد لورق مالية							
				٢٥٠	٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٧٠٠	٦٠٠٠	٢٠	٣٥

٢٦٤٥٠

١٦٤٥٠

(١) تسميها بعض الشركات يومية واراد البنك

مثال (١٤) :

فيما يلي بيان بالشيكات التي أرسلت للبنك للحصول خلال أسبوع معين:-

- ٣٥٠٠ شيك رقم ٣١٨٦١٧ / بنك القاهرة باسم محمد سعيد
٦٠٠٠ شيك رقم ٥١٢٣٦ / بنك مصر باسم محمد يوسف
١٩٠٠ شيك رقم ١٣٤٥٦١ / بنك إسكندرية باسم أحمد حسني

المطلوب :

إعداد دفتر يومية الشيكات المرسلة للبنك للحصول .

الحل

المبلغ	رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	اسم الساحب معطى الشيك	تاريخ الاستلام	ملاحظات	تاريخ
٣٥٠٠	٣١٨٦١٧	القاهرة	محمد سعيد	،،		،،
٦٠٠٠	٥١٢٣٦	مصر	محمد يوسف	،،		،،
	١٣٤٥٦١	إسكندرية	أحمد حسني	،،		،،
١١٤٠٠	إلى حـ/ شيكات بالفرنجة					

(١٠) دفتر يومية المدفوعات النقدية Cash Payment Journal

تدرج الفكر المحاسبي بخصوص دفتر يومية المدفوعات النقدية كما سبق عرضه بالنسبة لدفتر يومية المقبوضات النقدية ، إلا أنه لم يتأثر بعملية استلام شيكات والتصرف فيها .

فكان التصميم البسيط لهذا الدفتر كما يلي :

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب المدين	نقدية بالبنك	نقدية بالخزينة

ولكن قابلتنا حالات الدفع مع الحصول على خصم مكتسب فلزم تخصيص

خانة لهذا الخصم فأصبح تصميم الدفتر كما يلي :

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب المدين	خصم مكتسب	نقدية بالبنك	نقدية بالخزينة

ومن التطبيق العملي تبين من استخدام هذا الدفتر الحاجة إلى استعمال كشوف تحليلية لتجميع المبالغ الخاصة بالحسابات المدينة المتكررة حتى يتسنى الترحيل بالمجاميع لحسابات دفتر الأستاذ العام فلجأ المحاسبون إلى التصميم التالي لدفتر يومية المدفوعات النقدية :

[illegible]

هذا التصميم يكفل توفير الكشوف التحليلية وتحقيق الفرص من تبسيط القيد وإجمالية الترصيد لحسابات الأستاذ العام .

ويرى المؤلف أن يتوافق تصميم دفتر يومية المدفوعات النقدية مع دفتر يومية المقبوضات النقدية إلى حد ما فيكون كما يلي :-

[illegible]

مثال (١٥) :

فيما يلي بيان بالمدفوعات النقدية خلال الأسبوع الرابع من شهر

أكتوبر ٩٨ :

في ١٠/٢٥ شراء بضاعة نقداً بمبلغ ٥٤٠٠ جنيه .

في ١٠/٢٦ شراء آلة حاسبة بشيك بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

في ١٠/٢٦ سداد المستحق للمورد حازم وبمبلغ ٢٠٠٠ جنيه بشيك بمبلغ ١٩٠٠ جنيه طبقاً لشروط الدفع .

في ١٠/٢٧ سداد قيمة سند إنني يستحق في تاريخه قيمته ٩٠٠ جنيه نقداً .

في ١٠/٢٨ سداد قيمة كمبيالة نقداً تستحق بعد شهر وقيمتها ١٠٠٠ جنيه بعد الحصول على خصم ٢٠% .

في ١٠/٢٩ سداد ١٠٠٠ جنيه إيجار .

في ١٠/٣١ شراء بضاعة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه بشيك .

المطلوب :

إعداد دفتر يومية المدفوعات النقدية .

الحل

دفتر يومية المدفوعات النقدية

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	بيان	حسابات مدينة				حسابات دائنة		
				أخرى	أ.د.	موردون	مشتريات	خصم مكتسب	نقدية بالبنك	نقدية بالخزينة
١٠/٢٥			حـ/ المشتريات				٥٤٠٠			٥٤٠٠
١٠/٢٦			حـ/ آلات خاسبة	١٠٠٠					١٠٠٠	
١٠/٢٦			حـ/ حازم			٢٠٠٠		١٠٠	١٩٠٠	
١٠/٢٧			حـ/ أ.د.		٩٠٠					٩٠٠
١٠/٢٨			حـ/ أ.د.		١٠٠٠			١٠٠		٩٩٠
١٠/٢٩			حـ/ إجمالي المصروفات	١٠٠٠						١٠٠٠
١٠/٣١							١٤٠٠		١٤٠٠	
				٢٠٠٠	١٩٠٠	٢٠٠٠	٦٨٠٠	١١٠	٤٣٠٠	٨٢٩٠

١٢٧٠٠

١٢٧٠٠

ملحوظة :

يمكن تخصيص خانة للمصروفات ضمن الحسابات المدينة ، وتفضل بعض الشركات استعمال دفتر تحليلي للمصروفات تخصص به خانة لكل نوع من أنواع المصروفات ويرحل مجموعه في نهاية كل فترة دورية لحساب إجمالي المصروفات في الجانب المدين ولحساب النقدية بالخزينة أو البنك في الجانب الدائن .

وبعض الشركات تفضل أن يكون دفتر تحليلي المصروفات مجرد دفتر إحصائي لأغراض التحليل أما إثبات المصروفات فيتم في يومية المدفوعات النقدية وذلك هو الأنسب والذي يتمشى مع الفكر الإنجليزي في هذا المجال

(١١) دفتر يومية العمليات الأخرى Other transaction Journal

من العرض السابق للدفاتر الخاصة ، نجد أن العمليات المتكررة بشكل مستمر يخصص لها دفتر يومية خاص بها لتسجيل مفرداتها على أن ترحل هذه المفردات أولاً بأول يومياً للحسابات الشخصية للعملاء والموردين بدفاتر الأستاذ المساعدة الخاصة بها بينما يتم تجميع هذه اليومية كل فترة دورية (أسبوع / عشرة أيام / أسبوعين / شهر) حسب تعدد وتكرار العمليات وحجم نشاط المنشأة وترحل هذه المجاميع للحسابات المختصة بها بدفتر الأستاذ العام .

إلا أننا نجد بعض العمليات غير المتكررة ، التي تحدث على فترات

متباعدة ، ومثال ذلك :

- قيود فتح الدفاتر ، وهذه يتم عملها مرة واحدة في بداية السنة المالية .
- قيود إقفال الدفاتر ، وهذه يتم عملها مرة واحدة في نهاية السنة المالية .
- قيود التسوية ، وهذه يتم عملها مرة واحدة في نهاية السنة المالية .
- قيود تصحيح الأخطاء .
- قيود إثبات الديون المعدومة .
- قيود شراء وبيع الأصول الثابتة والأوراق المالية بالأجل .
- قيود مسموحات المشتريات ومسموحات المبيعات .
- قيود رفض الأوراق التجارية وتجديدها .
- قيود فوائد التأخير المدينة والدائنة .
- تظهير أوراق القبض والشيكات .
-

هذه العمليات لا يحتاج الأمر أن يخصص لكل منها دفتر يومية خاص ، حيث أنها غير نمطية وغير متكررة وفي نفس الوقت سيتمثل ذلك توسعاً لا مبرر له في عدد الدفاتر مما يزيد عبء العمل المحاسبي ويستلزم زيادة عدد المحاسبين

العاملين بالمنشأة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمل المحاسبي . ولذلك يتم تخصيص دفتر يومية واحد لهذه العمليات يمكن تسميته :

دفتر يومية العمليات الأخرى

أو دفتر اليومية

أو دفتر اليومية العامة

ويرى البعض (١) أن يكون تصميم دفتر يومية العمليات الأخرى على النحو التالي :

دفتر يومية العمليات الأخرى

بيان تاريخ	حسابات دائنة						حسابات مدينة					
	أق. مظهرة	فوائد تأخير	مسموحات مشتريات	أق. مرفوضة	موردون	علاء	ديون معدومة	فوائد تأخير	مسموحات مبيعات	أد. ملغاة	موردون	علاء

وجرى البعض الآخر (٢) أن تعميم هذه اليومية يحتوي على البيانات الأساسية الآتية عن العمليات :

- التاريخ
- اسم الحساب الذي جعل مدينياً ومبلغه .
- اسم الحساب الذي جعل دائناً ومبلغه .
- شرح العملية .
- المستند الدال على العملية .

(١) د. حسن محمد كمال ، مرجع سابق ، ص ٧٤

(٢) Frank Wood, Business Accounting , Ibid, Page 119

وهذه البيانات تتوفر في الشكل العادي لصفحة اليومية كما يلي :-

تاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	بيان	له	منه
			من حـ / ----- إلى حـ / ----- شرح العملية	x	x

ولا يختلف القيد بهذا الدفتر عما سبق للطالب دراسته في الفصل الدراسي السابق في أصول ومبادئ المحاسبة . وفيما يلي موجد لقيد اليومية لبعض العمليات الأخرى التي تقيد في هذا الدفتر .

١- إثبات الديون المعدومة
من حـ / الديون المعدومة
إلى حـ / إجمالي العملاء

٢- شراء الأصول الثابتة بالأجل (١)
من حـ / الأصل
إلى حـ / إجمالي الموردين

٣- شراء الأوراق المالية بالأجل (١)
من حـ / الأوراق المالية
إلى حـ / إجمالي الموردين

(١) العمليات التي تتم بالنقد أو يشيك تسجل بيومية المدفوعات النقدية .

٤- بيع أصول ثابتة مع تحقيق ربح
من حـ/ نقدية بالخزينة / بالبنك
من حـ/ مخصص إهلاك الأصل
إلى حـ/ الأصل
إلى حـ/ أرباح بيع الأصل

٥- بيع أصول ثابتة مع تحقيق خسارة
من حـ/ نقدية بالخزينة / بالبنك
من حـ/ مخصص إهلاك الأصل
من حـ/ خسارة بيع الأصل
إلى حـ/ الأصل

petty Cash Book

(١٢) دفتر خزينة المصروفات النثرية

يقوم هذا الدفتر بعملية تحليل للمصروفات النثرية التي تدفعها المنشأة والتي يكون تخصيص حساب مستقل لكل منها بدفتر الأستاذ مضيعة للوقت والجهد ، يتناسب مع حجمها ، وأيضاً نظراً لصغر مبالغ المصروفات النثرية فلا داعي لعمل قيد يومية عند دفع كل منها ، ومن أمثلة المصروفات النثرية : شراء أدوات كتابية ، شراء طوابع بريد ودمغة ، دفع اكرميات ، دفع مشال ، عمى تلغراف ، دفع أجرة تاكسي أو انتقالات لأحد الموظفين ، مصروفات ضيافة . . . الخ . .

ويرى الكتاب (١) أن يمثل هذا الدفتر يومية وأستاذ في نفس الوقت وبذلك يمكن به الاستغناء عن فتح حساب للمصروفات النثرية بدفتر الأستاذ العام ، إلا أننا نفضل أن يمسك الموظف المختص بهذه الخزينة هذا الدفتر ويمثل دفتر إحصائي أو رقابي فقط علي هذه الخزينة بينما يكون القيد المزدوج بالإجمالي في يومية المدفوعات النقدية وبشيكات .

ويتم التعامل مع هذا الدفتر في نوعين من العمليات :

١- عملية إنشاء خزينة المصروفات النثرية (السلفة المستديمة)

يحدد مبلغ معين للإنفاق منه علي هذه المصروفات ، وفي البداية ممكن تحديده تقديرياً ولكن بالممارسة يمكن الاعتماد علي الإنفاق الفعلي في الشهور السابقة لتحديد هذا المبلغ يحدد بما يعادل متوسط آخر ٦ شهور مضافاً إليه ٥٠% منه فيكون المبلغ = متوسط ٦ شهور $\times 150\%$.

ويعتبر المبلغ المحدد سلفة مستديمة (Imprest permanent Loan System) يعطي لأحد الموظفين ليتولى الإنفاق منه ويلتزم بالاحتفاظ بمستندات اتفاق أي مبلغ لتقديمها في نهاية الشهر لإجراء العملية الثانية وهي عملية استعاضة المنصرف من السلعة المستديمة .

وتسجل عملية إنشاء السلفة المستديمة في يومية المدفوعات النقدية وبشيكات في الحسابات المدينة في خانة أخرى باسم خزينة المصروفات النثرية أو السلفة المستديمة . وفي الحسابات الدائنة في خانة نقدية بالخزينة (نقداً) أو نقدية بالبنك (بشيك) .

٢. عملية استعاضة المنصرف :

في نهاية كل شهر أو عند قرب نفاذ المبلغ المخصص كسلفة مستديمة يتم استعاضة المنصرف منها عن طريق تقديم الموظف المختص بها للمستندات المؤيدة لما دفعه فتصرف له قيمتها نقداً أو بشيك فيعود المبلغ معه لما كان عليه . وعلي ذلك فهو بصفة مستديمة لديه هذا المبلغ أما نقداً بالكامل أو نقدية + مستندات لما صرف . وفي هذه الحالة تحمل المبالغ المنصرفة علي حـ/ مصروفات، نثرية بإجمالي المنصرف عليه خلال الشهر وذلك أيضاً في يومية المدفوعات النقدية وبشيكات .

وبصمم دفتر خزينة المصروفات النقدية بحيث يشمل جانبين :

الجانب الأيمن يمثل النقدية الواردة فتخصص لها خانة بالإضافة إلي خانة للمستند والتاريخ والبيان وهذه الخانات الثلاثة تستعمل مشتركة مع الجانب الأيسر ، أما الجانب الأيسر فيمثل النقدية الصادرة التي تحلل إلي أنواع يخصص لكل نوع منها خانة فيكون هذا الجانب متعدد الخانات لكل نوع متكرر خانة بالإضافة لخانة للأنواع غير المتكرر تسمى متنوعة .

بعض المنشآت تخصص خانة بدفتر يومية المدفوعات النقدية وبشيكات تسمى خانة إجمالي المصروفات وتمثل حساب مراقبة يلزمه وجود دفتر أستاذ مساعد للمصروفات تخصص به صفحة لكل نوع من أنواع المصروفات بما فيها المصروفات النثرية أو بدلاً من ذلك تستعمل دفتر يسمى دفتر المصروفات التحليلي تخصص به خانة (بدلاً من حساب) لكل نوع من أنواع المصروفات علي أن تكون آخر خانة تختص بالمصروفات النثرية .

مثال (١٦) :

تبين أن المصروفات النثرية خلال الشهور الـ ٦ الماضية بلغت ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧١ ، ١٨٥ ، ١٨٠ ، وتم إنشاء سلفة مستديمة في ٩٩/٧/١ صرفت بشيك لأحد الموظفين وكان المنصرف من السلفة خلال شهر يوليو كما يلي: ٢٥ طوابع بريد وحمغه في ٧/٣ ، ٣٦ تلغرافات في ٧/٦ ، ٤٤ اكرميات في ٧/١٠ ، ٤٥ ضيافة في ٧/١٤ ، ١١ انتقالات في ٧/٣٠ وقد تم استعاضة المنصرف من السلفة في ٨/١ نقداً .

المطلوب :

١- بيان كيفية إثبات إنشاء واستعاضة السلفة بدفتر يومية المدفوعات النقدية وبشيكات .

٢- إعداد دفتر خزينة المصروفات النثرية التحليلي خلال الشهر .

الحل

مبلغ السلفة = متوسط ٦ شهور $\times ١٥٠\%$.

$$= \frac{١٨٠ + ١٨٥ + ١٧١ + ١٨٢ + ١٨٥ + ١٧٧}{٦} \times ١٥٠\%$$

$$= \frac{١٠٨٠}{٦} \times ١٥٠\% = ٢٧٠$$

❖ ملاحظات عامة علي الدورة المحاسبية في الفكر الإنجليزي :

١- يتمثل القيد المزدوج بصفة أساسية في حسابات الأستاذ ، حيث أنه عند تحليل العملية إلي طرفيها تسجل مباشرة في الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ . إلا أنه نتيجة لتعدد وتكرار العمليات المتماثلة ظهرت الحاجة - كما سبق لنا القول - لاستعمال دفاتر خاصة تقوم بعمل اليومية وهو التجميع . ولكن أين القيد المزدوج ؟

نجد أن القيد المزدوج يكون في حسابات الأستاذ أيضاً ، ولكن يتم في نهاية الفترة الدورية المحددة (أسبوع / عشرة أيام / أسبوعين ، شهر) وبالتطبيق العملي تبين خطأ الإثبات في الحسابات الشخصية للموردين والعملاء في نهاية الفترة الدورية حيث يستلزم الأمر معرفة مركز هذا الشخص في أي وقت ، فأصبح القيد المزدوج كما يلي :

- في الحسابات الشخصية للعملاء والموردين ، ويتم الترحيل إليها يومياً أولاً بأول من واقع اليوميات الخاصة بالمبالغ التفصيلية وذلك يحقق هدف معرفة مركز كل منهم أولاً بأول .

- في باقي الحسابات يتم الترحيل إليها في نهاية الفترة الدورية بمجاميع اليوميات الخاصة . وهذا يحقق هدف آخر هو التوفير بدفتر الأستاذ .

- يتم إعداد ميزان المراجعة من جميع الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ بما فيها الحسابات الشخصية للعملاء والموردين .

٢- لما زادت أعداد حسابات العملاء والموردين وبدأت المنشآت في استخدام دفاتر الأستاذ المساعدة للعملاء والموردين ، ولأنها داخلة ضمن القيد المزدوج فكان لزاماً أن تدخل كلها في ميزان المراجعة مما كان يجعله متضمناً بأعداد كبيرة من أرصدة الحسابات الشخصية ، وكان الأمر يحتاج إلي جهد كبير لتحقيق توازن ميزان المراجعة وإذا لم يتوازن فيكون البحث

عن الخطأ في عدد كبير من الحسابات الشخصية ، فلجأ المحاسبون لاستحداث حسابات المراقبة علي دفاتر الأستاذ المساعدة وهي:

ا- **حـ/ إجمالي العملاء** ويوجد في دفتر الأستاذ العام ويكون الغرض منه هو مراقبة حسابات دفتر الأستاذ المساعد للعملاء حيث أن :
كل معاملات العملاء ترحل يومياً أولاً بأول لحساباتهم الشخصية بينما إجمالي هذه المعاملات كل فترة دورية تسجل في حساب إجمالي العملاء بمجاميع اليوميات الخاصة .

أي أن ما سجل بالتفصيل في الحسابات الشخصية للعملاء يتم تسجيله بالإجمالي في حساب إجمالي العملاء ، ولذلك في أي وقت يكون :
رصيد **حـ/ إجمالي العملاء** = مجموع أرصدة حسابات العملاء
ب- **حـ/ إجمالي الموردين** وهو أيضاً يوجد بدفتر الأستاذ العام ويكون الغرض منه هو مراقبة حسابات دفتر الأستاذ المساعد للموردين .
وفي أي وقت يكون :

رصيد **حـ/ إجمالي الموردين** = مجموع أرصدة حسابات الموردين
ومن هذه الفكرة يمكن حصر مجال البحث عن الخطأ والوصول إليه لتحقيق توازن المراجعة وكذلك للتوفير في ميزان المراجعة حيث يكفي أن يشتمل علي رصيد إجمالي العملاء و رصيد إجمالي الموردين .

ج- **حـ/ إجمالي المصروفات** وهو أيضاً يوجد بدفتر الأستاذ العام ويكون الغرض منه هو مراقبة حسابات دفتر أستاذ مساعد المصروفات .
د- **حـ/ إجمالي الأصول الثابتة** وهو أيضاً يوجد بدفتر الأستاذ العام ويكون الغرض منه مراقبة حسابات الأصول الثابتة بدفتر أستاذ مساعد الأصول .

وهكذا

٣- يكون دور اليومية العامة منحصراً فقط في إثبات العمليات غير المتكررة وغير الدورية التي ليس لها دفتر يومية خاص بها .

مثال (١٧) :

فيما يلي العمليات الخاصة بالمشتريات ومردوداتها والمدفوعات التي تمت بإحدى المنشآت خلال الأسبوع من ٩ - ١٥ / ١١ / ٩٨ .

١- عمليات الشراء :

- في ٩/١١ شراء بضاعة بالأجل من عيسى بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .
- في ١٠/١١ شراء بضاعة بالأجل من عياد بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه .
- في ١١/١١ شراء بضاعة نقداً بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه .
- في ١٣/١١ شراء آلة كاتبة بشيك بمبلغ ٥٠٠ جنيه .
- في ١٥/١١ شراء بضاعة بالأجل من جورج بمبلغ ٢٦٠٠ جنيه .

٢- عمليات مردودات المشتريات :

- في ١٠/١١ رد بضاعة لعيسى بمبلغ ٢٥٠ جنيه .
- في ١٤/١١ رد بضاعة لعياد بمبلغ ٣٠٠ جنيه .
- في ١٥/١١ رد بضاعة لجورج بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

٣- عمليات المدفوعات :

- في ٩/١١ سداد قاقورة إعلال بالتلفزيون بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه بشيك .
- في ١١/١٢ سداد تصف المقتنق للمورد عيسى نقداً .
- في ١٢/١١ سداد ورقة دفع مستحق في تاريخه بمبلغ ١٨٠٠ جنيه نقداً .
- في ١٤/١١ سداد تصف المقتنق الأخر للمورد عيسى بشيك مع الاستفادة بخصم ٥٠ جنيه .

في ١١/١٥ سداد مبلغ ١٤٠٠ جنيه للمورد عياد نقداً .

علماً بأن :

- أرصدة حسابات الموردين في ١١/٨ كانت ٧٥٠ جنيه عيسى ، ٨٠٠ جنيه عياد ، ٩٠٠ جنيه جورج .

- رصيد حساب نقدية بالخزينة ١٨٥٠٠ وبالبانك ٩٤٠٠ جنيه وأ . د . ١٤٠٠٠ جنيه ، خصم مكتسب ٩٥٠ ، ٩٦٠٠٠ المشتريات ، ١٤٠٠ مردودات المشتريات ، ٩٨٠٠ إجمالي المصروفات .

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة باليوميات الخاصة والأستاذ المساعد والعام طبقاً للفكر الإنجليزي .

الحل

أولاً : اليوميات الخاصة :

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (دائن)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠	عيسى	✓		١١/٩
٦٠٠٠	عياد	✓		١١/١٠
٢٦٠٠	جورج	✓		١١/١٥
١٣٦٠٠	إلي حـ / إجمالي الموردين			

دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (مدين)	التحويل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٢٥٠	عيسى	√		١١/١٠
٣٠٠	عياد	√		١١/١٤
٤٠٠	جورج	√		١١/١٥
٩٥٠	من حـ / إجمالي الموردين			

دفتر يومية المدفوعات النقدية وبشيكات

التاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب المدين	حسابات مدينة				حسابات دائنة		
				أخرى	أ. د.	موردون	مشتريات	خصم مكتسب	نقدية بالبنك	نقدية بالخزينة
١١/٩			إجمالي	٣٤٠٠					٣٤٠٠	
١١/١١			المصروفات							٢٧٥٠
١١/١١			حـ/ عيسى			٢٧٥٠				٥٥٠٠
١١/١٢			حـ/ المشتريات				٥٥٠٠			١٨٠٠
١١/١٣			حـ/ أ. د.		١٨٠٠					
١١/١٤			حـ/ آلات كتابية	٥٠٠					٥٠٠	
١١/١٤			حـ/ عيسى			٢٧٥٠		٥٠	٢٧٠٠	
١١/١٥			حـ/ عيال			١٤٠٠				١٤٠٠
				٣٩٠٠	١٨٠٠	٦٩٠٠	٥٥٠٠	٥٠	٦٦٠٠	١١٤٥٠

١٨١٠٠

=

١٨١٠٠

ثانياً : دفتر استاذ مساعد الموردين :

بالنسبة لحسابات الموردين يكون من الأفضل استخدام الحساب ذو الخانات الثلاثة الذي يستخرج الرصيد بعد كل عملية لتحديد مركز هذا المورد من المنشأة فوراً .

هـ / عيسى

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد
١١/٩	رصيد دائن			٧٥٠
١١/٩	مشتريات	٥٠٠٠		٥٧٥٠
١١/١٠	مردودات مشتريات		٢٥٠	٥٥٠٠
١١/١١	نقدية بالخزينة		٢٧٥٠	٢٧٥٠
١١/١٤	بنك وخصم مكتب		٢٧٥٠	...

حـ / عياد

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد
١١/٩	رصيد دائن			٨٠٠
١١/١٠	مشتريات	٦٠٠٠		٦٨٠٠
١١/١٤	مردودات مشتريات		٣٠٠	٦٥٠٠
١١/١٥	نقدية بالخزينة		١٤٠٠	٥١٠٠

حـ / جورج

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد
١١/٩	رصيد دائن			٩٠٠
١١/١٥	مشتريات	٢٦٥٠		٣٥٠٠
١١/١٥	مردودات مشتريات		٤٠٠	٣١٠٠

ملحوظة :

يتم إعداد كشف أرصدة الموردين بدفتر الأستاذ المساعد وذلك لعمل مطابقة مع رصيد حساب إجمالي الموردين بدفتر الأستاذ العام .

كشف أرصدة الموردين في ١١/١٥

الرصيد	اسم المورد
١١٠٠	عيسى
٥١٠٠	عياد
٣١٠٠	جورج
٨٢٠٠	الإجمالي

ثالثاً : دفتر الأستاذ العام :

نفتح الحسابات المعطاه أرصدها في المثال ونضع فيها هذه الأرصدة ثم نقوم بترحيل مجاميع اليومية الخاصة إليها . ويلاحظ عدم إعطاء رصيد حـ / إجمالي الموردين بالمثال وهذا يمكن استنتاجه فهو يمثل مجموع أرصدة حسابات الموردين المعطاه في بداية الفترة :

$$٢٦٥٠ = ٩٠٠ + ٨٠٠ + ٧٥٠ = \text{رصيد دائن}$$

حـ/ نقدية بالخزينة				منه
١١/١٥		١١٤٥٠	١١/٩	رصيد ملين ١٨٥٠٠
حـ/ نقدية بالبنك				منه
١١/١٥		٦٦٠٠	١١/٩	رصيد ملين ٩٤٠٠
حـ/ أ. د.				منه
١١/٩	رصيد دائن	١٤٠٠٠		١٨٠٠
حـ/ خصم مكتسب				منه
١١/٩	رصيد دائن	٩٥٠		
١١/١٥		٥٠		
حـ/ المشتريات				منه
		١١/٩	رصيد	٩٦٠٠
		/١٥		١٣٦٠
		١١		.
		/١٥		٥٥٠٠
		١١		

منه /- مردودات المشتريات له

١١/٩	رصيد	١٤٠٠	
١١/١٥		٩٥٠	

منه /- إجمالي الموردين له

١١/٩	رصيد	٢٤٥٠	١١/١٥	٩٥٠
١١/١٥		١٣٦٠٠	١١/١٥	٦٩٠٠
			١١/١٥	٨٢٠٠
		١٦٠٥٠		١٦٠٥٠

منه /- إجمالي المصروفات له

	١١/٩	رصيد	٩٨٠٠
	/١٥		٣٤٠٠
	١١		

منه /- الآلات المكتبية له

	/١٥		٥٠٠
	١١		

ملحوظة :

بالمطابقة تبين أن :

رصيد /- إجمالي الموردين = مجموع كشف أرصدة الموردين

مثال (١٨) :

فيما يلي العمليات الخاصة بالمبيعات ومردوداتها وأ. ق. والمقبوضات خلال الأسبوع من ١٠/١٠ حتى ١٠/١٦ .

١- عمليات البيع :

- في ١٠/١٠ بيع بضاعة بالآجل بمبلغ ٢٩٠٠ جنيه لحازم .
- في ١٠/١١ بيع بالآجل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لفتحى .
- في ١٠/١٢ بيع بضاعة بالآجل بمبلغ ٣١٠٠ جنيه لضحى .
- في ١٠/١٤ بيع بضاعة نقداً بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه .
- في ١٠/١٤ بيع بضاعة بالآجل بمبلغ ٣٣٠٠ جنيه لحازم .
- في ١٠/١٥ بيع بضاعة بشيك بمبلغ ٣٤٠٠ جنيه .

٢- عمليات مردودات المبيعات :

- في ١٠/١٢ بضاعة مرتدة من حازم بمبلغ ٤٠٠ جنيه .
- في ١٠/١٥ بضاعة مرتدة من فتحى بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

٣- عمليات المقبوضات نقداً أو بشيكات :

- في ١٠/١٠ محصل من العميل فتحى نقداً ١٥٠٠ جنيه .
- في ١٠/١١ بيع سيارة مستعملة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً علماً بأن قيمتها الدفترية ١٨٠٠ جنيه .

- في ١٠/١٢ تحصيل كمبيالة تستحق في تاريخه قيمتها ١٥٠٠ جنيه نقداً .
- في ١٠/١٤ استلام شيك من العميل حازم بمبلغ ١٩٨٠ بعد خصم ٢٠ جنيه طبقاً لشروط الدفع .

- في ١٠/١٤ استلام شيك بقيمة إيراد العقار بمبلغ ٦٠٠ جنيه .
- في ١٠/١٥ تحصيل مبلغ ٥٠٠ جنيه نقداً من العميل ضحى .

فإذا علمت :

١- أرصدة العملاء في ١٠/٩ كانت ٢٠٠٠ حازم ، ١٩٠٠ فتحي ، ١٨٠٠

ضحى .

٢- أرصدة حسابات الأستاذ في ١٠/٩ كانت :

١٥٧٠٠٠ مبيعات ، ٨٠٠٠ مردودات مبيعات ، ٩٤٠٠ نقدية بالخزينة ،

٦٦٠٠ شيكات بالخزينة ، ٩٨٠٠ أوراق القبض ، ٧٠٠٠ إيراد عقار ،

١٥٠٠٠ سيارات ، ١٧٥٠ خصم مسموح به .

المطلوب : تسجيل العمليات السابقة باليوميات الخاصة والأستاذ المساعد والأستاذ العام .

الحل

أولاً : اليوميات الخاصة :

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم العميل (مدين)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٢٩٠٠	حازم	✓		١٠/١٠
٣٠٠٠	فتحي	✓		١٠/١١
٣١٠٠	ضحى	✓		١٠/١٢
٣٣٠٠	حازم	✓		١٠/١٤
١٢٣٠٠	من حـ/ إجمالي العملاء			

دفتر يومية مردودات المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم العميل (مدين)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٤٠٠	حازم	✓		١٠/١٠
٢٠٠	فتحي	✓		١٠/١٥
٦٠٠	من حـ / إجمالي العملاء			

دفتر يومية المقبوضات نقداً وشيكات

التاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب الدائن	حسابات دائنة			حسابات مدينة			
				أخرى	أ. ق	العملاء	المبيعات	أخرى	خصم مسوح به	شيكات بالفرنزية
١٠/١٠		✓	ح/ قضي			١٥٠٠				١٥٠٠
١٠/١١		✓	ح/ المبركات	١٨٠٠						٢٠٠٠
		✓	ح/ أرباح رأسمالية	٢٠٠						
١٠/١٢		✓	ح/ أ. ق		١٥٠٠					١٥٠٠
١١/١٤		✓	ح/ حزام			٢٠٠٠			٢٠	١٩٨٠
١٠/١٤		✓	ح/ المبيعات				٣٢٠٠			٣٢٠٠
١٠/١٤		✓	ح/ إبرك عطر	١٠٠						٦٠٠
١٠/١٥		✓	ح/ ضعي			٥٠٠				٥٠٠
١٠/١٥		✓	ح/ المبيعات				٣٤٠٠			
				٢٦٠٠	١٥٠٠	٤٠٠٠	٦٦٠٠	—	٢٠	٥٩٨٠
										٨٧٠٠

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
١٠/١٠	رصيد مدين			٢٠٠٠
١٠/١٠	مبيعات		٢٩٠٠	٤٩٠٠
١٠/١٢	مردودات مبيعات	٤٠٠		٤٥٠٠
١٠/١٤	مبيعات		٣٣٠٠	٧٨٠٠
١٠/١٤	شيكات بالخبزينة وخصم	٢٠٠٠		٥٨٠٠

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
١٠/١٠	رصيد مدين			١٩٠٠
١٠/١٠	نقدية	١٥٠٠		٤٠٠
١٠/١١	مبيعات		٣٠٠٠	٣٤٠٠
١٠/١٥	مردودات مبيعات	٢٠٠		٣٢٠٠

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
١٠/١٠	رصيد مدين			١٨٠٠
١٠/١٢	مبيعات		٣١٠٠	٤٩٠٠
١٠/١٥	نقدية	٥٠٠		٤٤٠٠

كشف أرصدة العملاء في ١٠/١٦

الرصيد	اسم العميل
٥٨٠٠	حازم
٣٢٠٠	فتحي
٤٤٠٠	ضحى
١٣٤٠٠	الإجمالي

ثالثاً : دفتر الأستاذ العام :

منه	حـ / المبيعات	له
	رصيد	١٠/١٠
		١٥٧٠٠٠
		١٠/١٦
		١٢٣٠٠
		٦٦٠٠

منه	حـ / مردودات المبيعات	له
٨٠٠٠	رصيد	/١٠
٦٠٠		١٠
		/١٦
		١٠

منه	حـ / نقدية بالخبزينة	له
٩٤٠٠	رصيد	/١٠
٨٧٠٠		١٠

منه	حـ / شيكات بالخزينة	له
٦٦٠٠	رصيد	١٠ /
٥٩٨٠		١٠
		١٦ /
		١٠

منه	حـ / أ. ق	له
٩٨٠٠	رصيد	١٠ / ١٠
		١٥٠٠
		١١ / ١٦

منه	حـ / إيرادات العقار	له
	رصيد	١٠ / ١٠
		٧٠٠٠
		١٠ / ١٦
		٦٠٠

منه	حـ / السيارات	له
١٥٠٠	رصيد	١٠ / ١٠
		١٨٠٠
		١١ / ١٦

منه	حـ / خصم مسموح به	له
١٧٥٠	رصيد	١٠ /
٢٠		١٠
		١٦ /
		١٠

منه	حـ/ إجمالي العملاء	له
٥٧٠٠	رصيد ١٠/١٠ ٦٠٠	١٠/١٦
١٢٣٠٠	١٠/١٦ ٤٠٠٠	١٠/١٦
	رصيد ١٣٤٠٠	١٠/١٦
١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	

منه	حـ/ إيراد العقار	له
	٢٠٠	١١/١٦

ملحوظة :

تتم المطابقة في نهاية الفترة يوم ١٠/١٦ بين رصيد حساب إجمالي العملاء بدفتر الأستاذ العام ويبلغ ١٣٤٠٠ جنيه وبين إجمالي كشف أرصدة العملاء بدفتر الأستاذ المساعد فإذا وجدت مطابقة دل ذلك علي صحة العمل المحاسبي ، وإذا لم توجد مطابقة فهذا يعني وجود خطأ ما يلزم البحث عنه وتصحيحه .

ملحوظة :

عند الترحيل لحسابات الأستاذ العام ترحل مجاميع اليومية الخاصة ما عدا خانة أخرى فترحل بالتفصيل لاشتمالها علي أكثر من حساب .

ملحوظة :

مثال (١٩) :

فيما يلي بيان عن حركة الشيكات الواردة للمنشأة خلال شهر فبراير ١٩٩٨ :

١- الشيكات الواردة للمنشأة :

- في ٢/٧ شيك رقم ٦١٣١٥٨ علي بنك مصر مرسل من سيد بمبلغ ١٥٠٠ ج.
في ٢/١١ شيك رقم ٣١٥٤١٦ علي البنك الأهلي مرسل من عبد الستار
بمبلغ ٢٥٠٠ ج .
في ٢/٢٢ شيك رقم ٢١٢١١١ علي بنك الإسكندرية مرسل من عوض بمبلغ
١٤٠٠ ج .
في ٢/٢٥ شيك رقم ٢١٩١٩١ علي بنك القاهرة مرسل من صلاح بمبلغ
٢٨٠٠ ج .
في ٢/٢٦ شيك رقم ٥٣٤٢١٥ علي البنك الوطني للتنمية مرسل من عاطف
بمبلغ ١٩٠٠ ج .

٢- الشيكات المرسلة للبنك للتحصيل :

يوم ٢/٥ شيك مالك رقم ٦٦٦١٤٣ علي بنك قناة السويس وقيمته ٢٠٠٠ ج
سبق استلامه يوم ١/٣٠ وأرسل للبنك للتحصيل .

يوم ٢/١٥ شيك سيد وشيك عبد الستار تم إرسالهم للبنك للتحصيل .

يوم ٢/٢٥ شيك عوض وشيك صلاح تم إرسالهم للبنك للتحصيل .

٣- في ٢/١٨ ورد من البنك إشعار يفيد تحصيل شيك مالك وكمال شيك سيد
وشيك عبد الستار وإضافة القيمة للحساب الجاري بعد خصم ١% مصاريف
تحصيل .

٤- في ٢/٢٨ ورد من البنك إشعار يفيد تحصيل شيك عوض وشيك صلاح
وإضافة القيمة للحساب الجاري بعد خصم ١% مصاريف تحصيل .

المطلوب :

- ١- تصوير يومية المقبوضات النقدية وبشيكات موضحاً كيفية إظهار الشيكات المستلمة بها .
- ٢- تصوير يومية الشيكات المرسلة للبنك للحصول .
- ٣- تصوير يومية مقبوضات البنك موضحاً أثر تحصيل الشيكات عليها .
- ٤- الترحيل لحسابات العملاء بدفتر الأستاذ المساعد للعملاء .
علماً بأن أرصدتهم في أول الشهر كانت سيد ٥٠٠٠ ، عبد الستار ٦٠٠٠ ، عوض ٧٠٠٠ ، صلاح ٨٠٠٠ ، عاطف ٢٩٠٠ .
- ٥- تصوير الحسابات الآتية بدفتر الأستاذ العام :
حـ/ الشيكات بالخزينة ، حـ/ شيكات بالبنك للحصول علماً بأنه كان هناك شيك بمبلغ ٦٠٠ جنيه مرسل للبنك للحصول مسحوب من العميل كمال ، حـ/ نقدية بالبنك جاري (علماً بأن رصيده أول الشهر كان ٦٤٠٠ جنيه) .

(١) دفتر يومية المقبوضات نقداً ورشيكات

التاريخ	صفحة الأستاذ	ترحيل	الحساب الدائن	حسابات دائنة			حسابات مدينة				
				أخرى	أ. ق	المعامله	المبيعات	أخرى	خصم مسووح به	شيكات بالخزينة	نقدية بالخزينة
٢/٧		✓	سيد			١٥٠٠				١٥٠٠	
٢/١١		✓	عبد الستار			٢٥٠٠				٢٥٠٠	
٢/٢٢		✓	عروض			١٤٠٠				١٤٠٠	
٢/٢٥		✓	صلاح			٢٨٠٠				٢٨٠٠	
٢/٢٦		✓	عاطف			١٩٠٠				١٩٠٠	

(٢) دفتر يومية الشيكات المرسلة للبنك للحصول

المبلغ	رقم الشيك	البنك المسحوب عليه	اسم الساحب مطلي الشيك	تاريخ استلام الشيك	موقف التحصيل وتاريخه	تاريخ إرسال الشيك
٢٠٠٠	٦٦٦١٤٣	قناة السويس	مالك	٢/٥	حصل في ٢/١٨	
١٥٠٠	٦١٣١٥٨	مصر	سيد	٢/١٥	حصل في ٢/١٨	
٢٥٠٠	٣١٥٤١٦	الأهلي	عبد الصار	٢/١٥	حصل في ٢/١٨	
١٤٠٠	٢١٢١١١	الإسكندرية	عوض	٢/٢٥	حصل في ٢/٢٨	
٢٨٠٠	٢١٩١٩١	القاهرة	صلاح	٢/٢٥	حصل في ٢/٢٨	
١٠٢٠٠						

(٤) يومية مقبوضات البنك

التاريخ	صفحة الأستاذة	ترجيل	الحساب الدائن	حسابات دائنة				حسابات مدينة			
				أخرى	أبق برسم التحصيل	علاء	مبيعات	شركات التحصيل	قسم مسوح به	مصاريف بتكية	تأدية بالربك
٢/١٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل		٢٠٠٠			٢٠٠٠		٢٠	١٩٨٠
٢/١٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل					٦٠٠		٦	٥٩٤
٢/١٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل					١٥٠٠		١٥	١٤٨٥
٢/١٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل					٢٥٠٠		٢٥	٢٤٧٥
٢/٢٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل					١٤٠٠		١٤	١٣٨٦
٢/٢٨			ح/ شركات بالبنك للتحصيل					٢٨٠٠		٢٨	٢٧٧٢
								١٠٨٠٠		١٠٨	١٠٦٩٢

(٤) دفتر أستاذ مساعد العملاء

حـ/ سيد

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
٢/١	رصيد			٥٠٠٠
٢/٢٨		١٥٠٠		٣٥٠٠

حـ/ عبد الستار

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
٢/١	رصيد			٢٠٠٠
٢/٢٨		٢٥٠٠		٣٥٠٠

حـ/ عوض

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
٢/١	رصيد			٧٠٠٠
٢/٢٨		١٤٠٠		٥٦٠٠

حـ/ صلاح

التاريخ	بيان	له	منه	رصيد مدين
٢/١	رصيد			٨٠٠٠
٢/٢٨		٢٨٠٠		٥٢٠٠

رصيد مدين	منه	له	بيان	التاريخ
٢٩٠٠			رصيد	٢/١
١٠٠٠		١٩٠٠		٢/٢٨

(٥) حسابات الأستاذ العام

منه	حـ / الشيكات بالخزينة	له
٢٠٠٠	رصيد منقول ٢/١	١٠٢٠٠
١٠١٠٠	٢/٢٨	١٩٠٠
١٢١٠٠		١٨٠٠٠

ملحوظة :

رصيد حساب شيكات بالخزينة يمثل الشيك المستلم من العميل عاطف بتاريخ ٢/٢٦ ولم يرسل للبنك للتحصيل حتى يوم ٢/٢٨ ، ويكون هذا الرصيد مديناً .

منه	حـ / شيكات بالبنك للتحصيل	له
٦٠٠	رصيد ٢/١	١٠٢٠٠
١٠٢٠٠	٢/٢٨	١٩٠٠
١٠٨٠٠		١٠٨٠٠

منه	حـ / نقدية بالبنك جاري	له
٦٤٠٠	رصيد ٢/١	
١٠٦٩٢	٢/٢٨	١٧٠٩٢
١٧٠٩٢		١٧٠٩٢

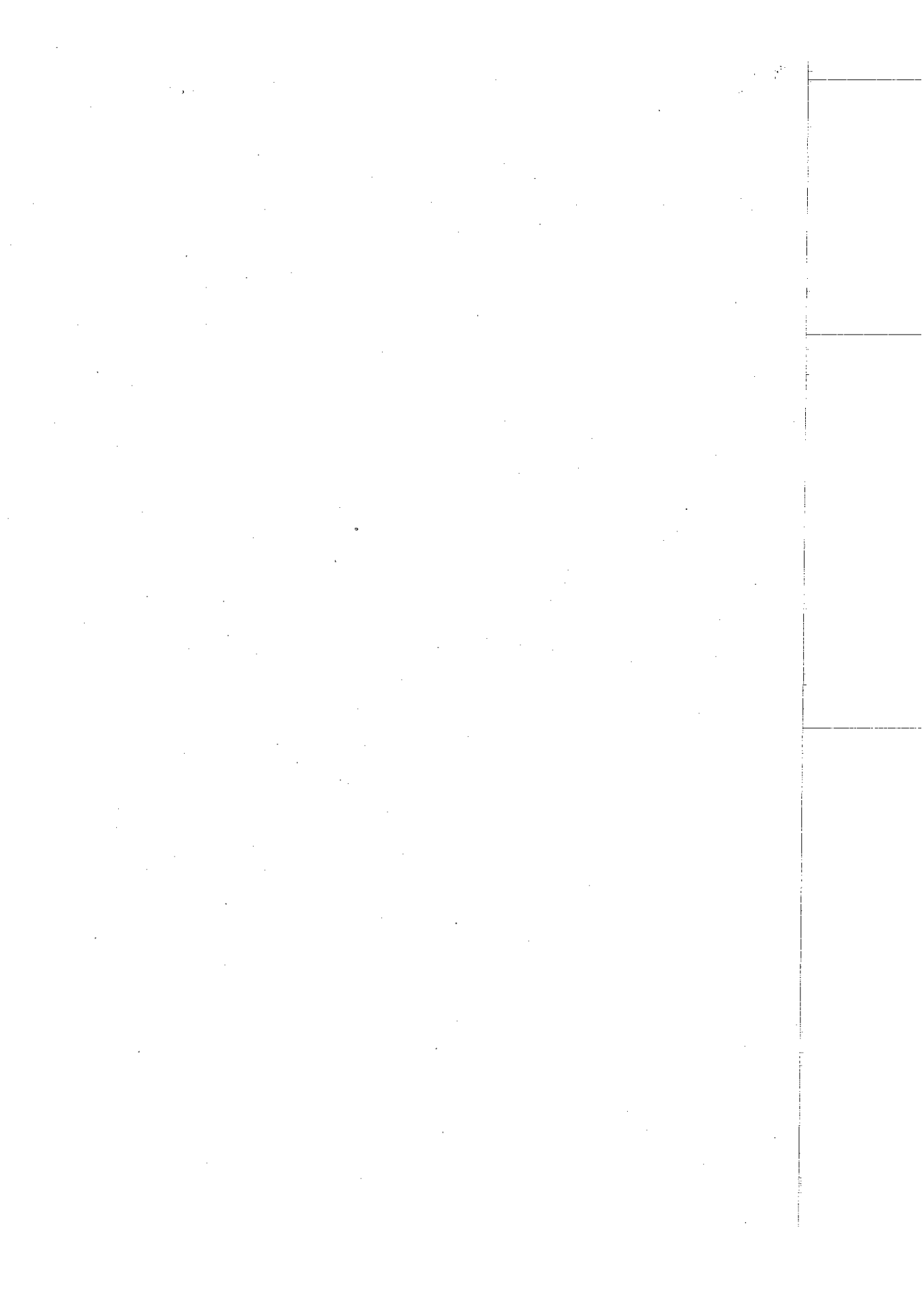
الوحدة التعليمية الثالثة

الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي

الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- ١- تثبيت قدرة الطالب على التعامل مع دفاتر اليومية الخاصة ودفاتر الأستاذ المساعدة والتحويل بينهما وكذلك التحويل من اليومية الخاصة للأستاذ العام .
- ٢- التعريف بالخطوة الإضافية في الفكر الفرنسي وهي ضرورة تسجيل مجاميع اليومية الخاصة باليومية العامة (المركزية) وأن التحويل يكون من اليومية العامة لحسابات الأستاذ العام .
- ٣- الوصول بالطالب إلى مستوى ذهني بحيث يمكنه اختيار اليوميات المناسبة لطبيعة نشاط المنشأة .

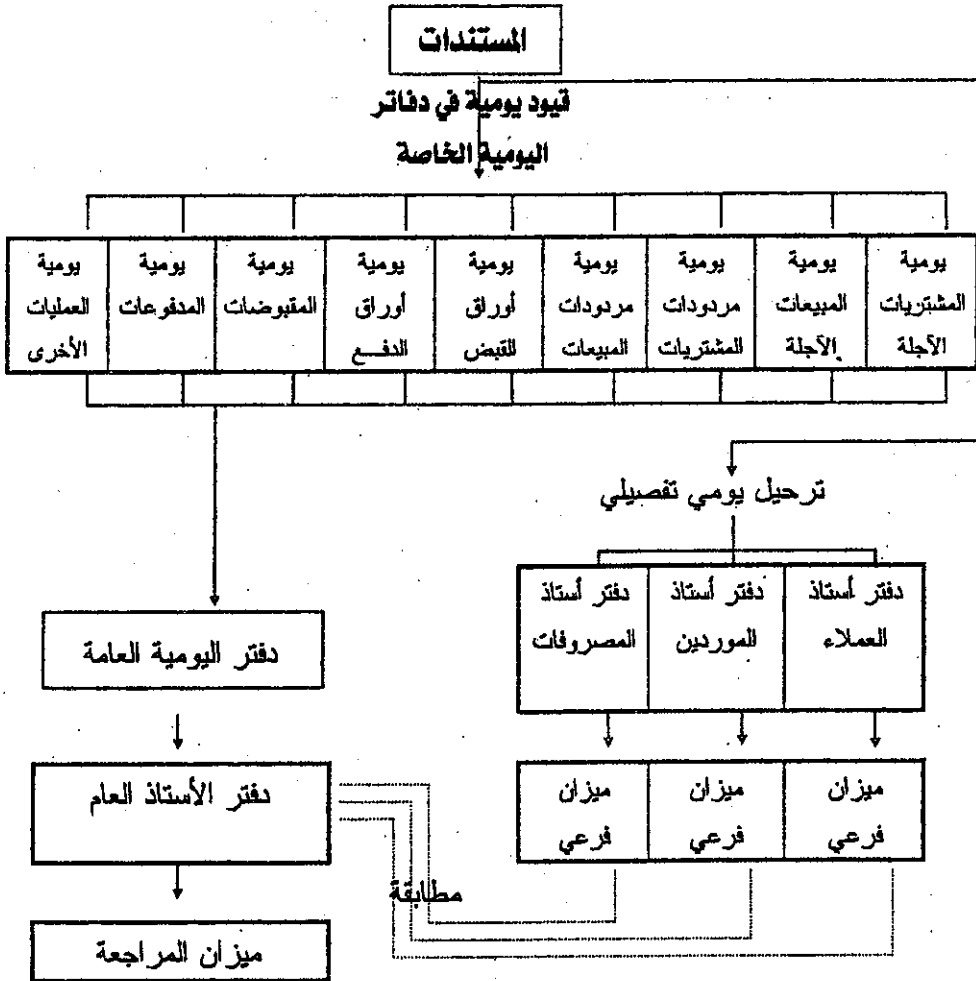


تتشابه الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي مع نظيرتها في الفكر الإنجليزي في مكوناتها إلا أنها تختلف في اعتبار هام جداً وهو أن القيد المزدوج يكون في دفتر اليومية الذي يطلق عليه اليومية العامة General Journal أو اليومية المركزية ، وعلى ذلك فإن اليومية الخاصة تمثل يوميات مساعدة أو فرعية تقوم بعملية التحضير للقيد المزدوج باليومية العامة فاليوميات المساعدة تمثل عملية تجميع تفصيلية لما سوف يقيد بالإجمالي في اليومية العامة .

وبناءً على ذلك فإن اليومية المساعدة تكون خارج القيد المزدوج ، ويترتب على ذلك أيضاً أن تكون الحسابات الإجمالية داخل القيد المزدوج بينما الحسابات الموجودة بدفاتر الأستاذ المساعدة تمثل حسابات إحصائية تفصيلية خارج القيد المزدوج رغم ضرورتها وأهميتها .

ويتم إعداد ميزان المراجعة من دفتر الأستاذ العام فقط وتكون الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي على الشكل الآتي :

مما سبق يمكن تصور الدورة المحاسبية في الفكر الإنجليزي كما يلي :-



وفيما يلي قيود اليومية الإجمالية التي تقيد باليومية العامة في نهاية كل فترة

دورية في ظل نظام المخزون الدوري :

١- مجموع يومية المشتريات الآجلة :

× من حـ / المشتريات

× إلى حـ / إجمالي الموردين

٢- مجموع يومية المبيعات الآجلة :

× من حـ / إجمالي العملاء

× إلى حـ / المبيعات

٣- مجموع يومية مردودات المبيعات الآجلة :

× من حـ / مردودات المبيعات

× إلى حـ / إجمالي العملاء

٤- مجموع يومية مردودات المشتريات الآجلة :

× من حـ / إجمالي الموردين

× إلى حـ / مردودات المشتريات

٥- مجموع يومية أوراق القبض :

× من حـ / أوراق القبض

× إلى حـ / إجمالي العملاء

٦- مجموع يومية أوراق الدفع :

× من حـ / إجمالي الموردين

× إلى حـ / أوراق القبض

٧- مجموع يومية المقبوضات النقدية وبشيكات :

× من حـ / نقدية بالخزينة

× من حـ / شيكات بالخزينة

× من حـ/ خصم مسموح به

× إلي حـ/ المبيعات

× إلي حـ/ إجمالي العملاء

× إلي حـ/ أوراق القبض

× إلي حـ/ إيراد ٠٠٠٠

× إلي حـ/ إيراد ٠٠٠٠

٨- مجموع يومية الشيكات المرسلة للبنك للحصول :

× من حـ/ شيكات تحت التحصيل

× إلي حـ/ شيكات بالخرينة

٩- مجموع يومية مقبوضات البنك

× من حـ/ نقدية بالبنك

× من حـ/ مصاريف بنكية

× من حـ/ خصم مسموح به

× من حـ/ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠

× إلي حـ/ المبيعات

× إلي حـ/ إجمالي العملاء

× إلي حـ/ أوراق القبض برسم التحصيل

× إلي حـ/ إيراد ٠٠٠٠٠٠٠٠

× إلي حـ/ إيراد ٠٠٠٠٠٠٠٠

١٠- مجموع يومية المدفوعات النقدية وبشيكات :

× من حـ/ المشتريات

× من حـ/ إجمالي الموردين

× من حـ/ أوراق الدفع

×	من حـ/ إجمالي المصروفات
×	من حـ/ الأصول الثابتة
×	إلى حـ/ نقدية بالخزينة
×	إلى حـ/ نقدية بالبنك
×	إلى حـ/ خصم مكتسب
×	إلى حـ/
×	إلى حـ/

مثال (٢٠):

فيما يلي البيانات الخاصة بعمليات إحدى المنشآت خلال الأسبوع من ٧/١٤ حتى ٧/٢٠ .

١- مشتريات بضاعة بالآجل :

- بمبلغ ١٥٠٠ ج من محمد في ٧/١٤ .
- بمبلغ ١٦٠٠ ج من مالك في ٧/١٥ .
- بمبلغ ١٧٠٠ ج من مصطفى في ٧/١٨ .

٢- مردودات مشتريات بالآجل:

- بمبلغ ١٤٠ ل محمد في ٧/١٧ .
- بمبلغ ١٥٠ ل مصطفى في ٧/٢٠ .

٣- إرسال أوراق دفع :

- بمبلغ ٦٠٠ ل محمد أرسلت في ٧/١٨ تستحق بعد شهر .
 - بمبلغ ٨٠٠ ل مالك أرسلت في ٧/١٩ تستحق بعد شهرين .
 - بمبلغ ١٠٠٠ ل مصطفى أرسلت في ٧/١٩ تستحق بعد شهرين .
- المطلوب : تسجيل العمليات السابقة في اليوميات المساعدة المناسبة وإجراء قيود اليومية العامة .

الحل

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (دائن)	التحويل	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٥٠٠	محمد			٧/١٤
١٦٠٠	مالك			٧/١٥
١٧٠٠	مصطفى			٧/١٨
٤٨٠٠				

دفتر يومية مردودات المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (مدين)	التحويل	صفحة الأستاذ	التاريخ
١٤٠	محمد			٧/١٧
١٥٠	مصطفى			٧/٢٠
٢٩٠				

دفتر يومية أوراق الدفع

المبلغ	اسم المورد (مدين)	تاريخ الاستحقاق	التحويل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٦٠٠		٨/١٨			٧/١٨
٨٠٠		٩/١٩			٧/١٩
١٠٠٠		٩/١٩			٧/١٩
٢٤٠٠					

دفتر اليومية العامة

منه	له	بيان	التاريخ
٤٨٠٠	٤٨٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/ إجمالي الموردين مجموع يومية المشتريات الآجلة	٧/٢٠
٢٩٠		من حـ/ إجمالي الموردين إلى حـ/ مردودات المشتريات مجموع يومية مردودات المشتريات	٧/٢٠
٢٤٠٠		من حـ/ إجمالي الموردين إلى حـ/ أ. د. مجموع يومية أوراق الدفع	٧/٢٠

حالة إتباع نظام المخزون المستمر perpetual Inventory System ، الذي تستخدمه حالياً معظم المنشآت الكبيرة حيث تمسك حسابات المخزون وتكلفة البضاعة أولاً بأول ، وبطبيعة الحال فإن هذه المنشآت لديها أنظمة كمبيوتر التي تمكنها من تسجيل تكلفة البضاعة المباعة وربطها بالمبيعات بالنسبة لكل عملية .

وفي المنشآت الصغيرة التي تمسك حسابات يدوية يمكنها إتباع نظام المخزون المستمر إذا كان حجم مبيعاتها قليلاً من سلع ذات تكلفة عالية ومثال ذلك معارض الموبيليا والأثاث ومعارض السيارات المستعملة .

وعند إتباع نظام المخزون المستمر يلزم إجراء بعض التعديلات علي اليومية الخاصة تتمثل في :

١- يستبدل اسم يومية المشتريات الآجلة ليومية مخزون البضاعة ، كما تستبدل اسم خانة المشتريات بيومية المدفوعات النقدية وبشيكات (الخاصة بمشتريات البضاعة نقداً) باسم مخزون البضاعة .
أي أن :

اسم مخزون البضاعة يحل محل المشتريات .

٢- تضاف ليومية المبيعات الآجلة خانة جديدة باسم تكلفة البضاعة المباعة ، بحيث تسجل كل المبيعات الآجلة في هذا الدفتر بسعر البيع في خانة المبلغ الأصلية وتسجل تكلفتها في خانة تكلفة البضاعة المباعة .

٣- تضاف ليومية المقبوضات النقدية وبشيكات وكذلك ليومية مقبوضات البنك خانة في الحسابات المدينة باسم تكلفة البضاعة المباعة وخانة أخرى في الحسابات الدائنة باسم مخزون البضاعة .

تدريبات محلولة

التدريب الأول

فيما يلي العمليات التي تمت بمنشأة ضحى التجارية خلال الأسبوع الأول من

فبراير ١٩٩٥ :

١- المشتريات بالأجل :

- ٦٠٠٠ من محلات إيمان في ٢/٢ ، ٧٠٠٠ من شركة ريهام في ٢/٣ .
- ٨٠٠٠ من شركة نهى في ٢/٤ ، ٩٠٠٠ من شركة مها في ٢/٥ .
- ٥٠٠٠ من شركة شيماء في ٢/٦ ، ٤٠٠٠ من شركة هبة في ٢/٧ .
- علماً بأن المشتريات النقدية ٥٥٠٠٠ ج وبشيكات ٧٠٠٠٠ جنيه .

٢- المبيعات بالأجل :

- ٨٠٠٠ لمحلات محمود في ٢/٣ ، ٩٠٠٠ لمحلات حمدي في ٢/٤ .
- ١٠٠٠٠ لمحلات وهبة في ٢/٤ ، ١١٠٠٠ لمحلات جمال في ٢/٥ .
- ١٢٠٠٠ لمحلات ممدوح في ٢/٦ .
- علماً بأن المبيعات النقدية ٨٠٠٠٠ ج وبشيكات ٩٩٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

- ١- إعداد اليوميات الخاصة للمشتريات الآجلة والمبيعات الآجلة .
- ٢- إعداد القيود الإجمالية لها باليومية العامة .

الحل

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (دائن)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٦٠٠٠	إيمان			٢/٢
٧٠٠٠	ريهام			٢/٣
٨٠٠٠	نهى			٢/٤
٩٠٠٠	مها			٢/٥
٥٠٠٠	شيماء			٢/٦
٤٠٠٠	هبة			٢/٧
٣٩٠٠٠				

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	اسم المورد (دائن)	الترحيل	صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠٠٠	محمود			٢/٢
٩٠٠٠	حمدي			٢/٣
١٠٠٠٠	وهبة			٢/٤
١١٠٠٠	جمال			٢/٥
١٢٠٠٠	ممدوح			٢/٦
٥٠٠٠٠				

اليومية العامة

التاريخ	بيان	له	منه
٢/٧	من حـ / المشتريات إلى حـ / إجمالي الموردين مجموع يومية المشتريات الآجلة	٣٩٠٠٠	٣٩٠٠٠
٢/٧	من حـ / إجمالي العملاء إلى حـ / المبيعات مجموع يومية المبيعات الآجلة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

ملحوظة :

المشتريات نقداً وبشيكات تسجل في يومية المدفوعات النقدية وبشيكات .

ملحوظة :

المبيعات نقداً وبشيكات تسجل في يومية المقبوضات النقدية وبشيكات .

التدريب الثاني

كان رصيد حساب إجمالي الموردين في ٨/١ بدفاتر منشأة محمد وهند مبلغ ٩٠٠٠ جنيه ، وفيما يلي معاملات المنشأة مع الموردين خلال الشهر :

٨٨٠٠٠ مشتريات آجلة ، ٣٠٠٠ مردودات مشتريات آجلة ، ٣٠٠٠٠ كمبيالات مرسله للموردين ، ١٤٠٠٠ شيكات مرسله للموردين ، ٥٠٠٠ شيكات مظهره للموردين ، ٦٠٠٠ كمبيالات مظهره للموردين ، ٧٠٠٠ كمبيالات مسددة نقداً ، ٨٠٠٠ أوراق دفع مرفوضة وبلغ البرونستو عليها ٥٠ جنيه ، ٢٠٠ خصم الكمية علي المشتريات ، ٢٢٠٠٠ النقدية المسددة للموردين ، ٤٠٠ مردودات مشتريات نقداً .

المطلوب : تصوير حساب إجمالي الموردين بدفتر الأستاذ العام .

الحل

منه	حـ / إجمالي الموردين	له
٣٠٠٠	إلى حـ / مردودات مشتريات	٩٠٠٠
٣٠٠٠٠	إلى حـ / أ . د	٨٨٠٠٠
١٤٠٠٠	إلى حـ / البنك جاري	٨٠٠٠
٥٠٠٠	إلى حـ / الخزينة	٥٠٠
٦٠٠٠	إلى حـ / أ . ق	
٢٠٠	إلى حـ / خصم كمية دائن	
٣٢٠٠٠	إلى حـ / الخزينة	
١٤٨٥٠	رصيد مرسل دائن	
١٠٥٠٥٠		١٠٥٠٥٠
	٨/٣١	

ملاحظات :

مردودات المشتريات نقداً ، سداد كمبيالات (أ . د) لا تقيد في حساب إجمالي الموردين لأنه لا يختص بها .

التدريب الثالث

كان رصيد حـ / إجمالي العملاء في ٤/١ مبلغ ١٨٥٠٠ ج لمنشأة نهى مالك ، وفيما يلي المعاملات التي تمت مع العملاء خلال الشهر :

٦٢٠٠٠ مبيعات آجلة ، ٥٠٠٠ مردودات مبيعات آجلة ، ٢١٠٠٠ نقدية
 محصلة من العملاء ، ٣٣٠٠٠ شيكات مستلمة من العملاء ، ١٨٠٠٠
 مبيالات مستلمة من العملاء ، ٤٠٠٠ أوراق قبض مرفوضة وبلغ
 البروتستو المدفوع عنها نقداً ١٠٠ ، ٧٠٠٠ أوراق قبض محصلة نقداً ،

٤٠٠ ديون معدومة ، ٣٠٠ خصم كمبيالة علي المبيعات ، ١٠٠ خصم

مسموح به ، ٢٠٠ مردودات مبيعات نقداً .

المطلوب : تصوير حساب إجمالي العملاء .

الحل

منه	حـ/ إجمالي العملاء	له
١٨٥٠٠	٤/١	٥٠٠٠ من حـ/ مردودات مبيعات
٦٢٠٠٠		٢١٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٤٠٠٠		٣٣٠٠٠ من حـ/ شيكات بالخزينة
١٠٠		١٨٠٠٠ من حـ/ أ . ق
		٤٠٠ من حـ/ ديون معدومة
		١٠٠ من حـ/ خصم مسموح به
		٣٠٠ من حـ/ خصم كمية علي المبيعات
		٦٨٠٠٠ رصيد مرحل مدين
٨٤٦٠٠		٨٤٦٠٠

ملحوظة :

مردودات المبيعات نقداً وتحصيل أوراق القبض عمليتان لا يختص بهما

حساب إجمالي العملاء .

التدريب الرابع

فيما يلي مجاميع اليومية المستخرجة من دفاتر منشأة ندى نصر التجارية التي تتبع الطريقة الفرنسية في ١٩٨٧/٧/٧ :

١- مجاميع اليومية المتخصصة :

٣٦٠٠٠	- مجموع يومية المبيعات الآجلة
١٥٠٠	- مجموع يومية مردودات المبيعات الآجلة
٢١٠٠٠	- مجموع يومية أ. ق
١٢٥٠٠	- مجموع يومية أ. د
٧٠٠	- مجموع يومية مردودات المشتريات
٣١٥٠٠	- مجموع يومية المشتريات الآجلة

٢- مجاميع خانات يومية المقبوضات النقدية وبشيكات :

نقدية بالخرينة ١٠٧٥٠ ، شيكات بالخرينة ٢٥٠٠ ، الخصم المسموح به ٢٠٠ ، المبيعات ٥٤٠٠ ، العملاء ٦٣٥٠ ، ١٧٠٠ مختلفة (إيراد عقار ٨٠٠ ، مردودات مشتريات ٩٠٠) .

٣- مجاميع خانات يومية المدفوعات وبشيكات :

الخرينة ١١٠٠٠ ، البنك ٤٦٠٠ ، الخصم المكتسب ٤٠٠ ، المشتريات ٧٠٠٠ ، الدائنون ٥٠٠٠ ، ٤٠٠٠ مختلفة (إيجار ٥٠٠ ، مرتبات ١٥٠٠ ، مردودات مبيعات ٢٠٠٠) .

المطلوب : ١ - قيود اليومية العامة في ٧/٧/١٩٨٧ .

٢ - تصوير حـ/ إجمالي العملاء ، حـ/ إجمالي الموردين بدفتر الأستاذ العام علماً بأن رصيد أول الفترة لكل منهما كان ١٢٠٠٠ ، ١٣٠٠٠ على الترتيب .

الحل
اليومية العامة

منه	له	بيان	التاريخ
٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	من حـ / إجمالي العملاء إلي حـ / المبيعات مجموع يومية المبيعات الآجلة	٧/٧
١٥٠٠	١٥٠٠	من حـ / مردودات المبيعات إلي حـ / إجمالي العملاء مجموع يومية مردودات المبيعات الآجلة	
٢١٠٠	٢١٠٠	من حـ / أ . ق إلي حـ / إجمالي الموردين مجموع يومية أوراق القبض	
١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	من حـ / إجمالي الموردين إلي حـ / أ . د مجموع يومية أوراق الدفع	
٧٠٠	٧٠٠	من حـ / إجمالي الموردين إلي حـ / مردودات المشتريات مجموع يومية مردودات المشتريات الآجلة	
٣١٥٠٠	٣١٥٠٠	من حـ / المشتريات إلي حـ / إجمالي الموردين مجموع يومية المشتريات الآجلة	

منه	له	بيان	التاريخ
		من مذكورين	٧/٧
١٠٧٥٠		حـ/ نقدية بالخزينة	
٢٥٠٠		حـ/ شيكات بالخزينة	
٢٠٠		حـ/ خصم مسموح به	
		إلى مذكورين	
	٥٤٠٠	حـ/ المبيعات	
	٦٣٥٠	حـ/ إجمالي العملاء	
	٨٠٠	حـ/ إيراد العقار	
	٩٠٠	حـ/ مردودات مشتريات	
		مجموع يومية المقبوضات النقدية وبشيكات	
		من مذكورين	
٧٠٠٠		حـ/ المشتريات	
٥٠٠٠		حـ/ إجمالي الموردين	
٥٠٠		حـ/ الإيجار	
١٥٠٠		حـ/ المرتبات	
٢٠٠٠		حـ/ مردودات مبيعات	
		إلى مذكورين	
	١١٠٠٠	حـ/ الخزينة	
	٤٦٠٠	حـ/ البنك	
	٤٠٠	حـ/ خصم مكتسب	
		مجموع يومية المدفوعات النقدية وبشيكات	

الأستاذ العام

منه	حـ/ إجمالي العملاء	له
١٢٠٠٠	رصيد منقول	من حـ/ مردودات مبيعات
٣٦٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	من حـ/ أ. ق
		من منكوريين
		رصيد مرسل
٨٤٠٠٠		٨٤٠٠٠

منه	حـ/ إجمالي الموردين	له
١٢٥٠٠	إلى حـ/ أ. د	رصيد منقول
٧٠٠	إلى حـ/ مردودات مشتريات	من حـ/ مشتريات
٥٠٠٠	إلى منكوريين	
٢٥٣٠٠	رصيد مرسل	
٤٤٥٠٠		٤٤٥٠٠

التدريب الخامس

فيما يلي العمليات الخاصة بالنقدية التي أجرتها منشأة أحمد ومحمد التجارية خلال العشرة أيام الأولى من شهر ديسمبر ١٩٩٨ :

المقبوضات :

- في ١٢/١ حصل ٥٠٠٠ جنيه نقداً من العميل عطوة .
- في ١٢/٢ تسلم شيكاً من العميل عزت بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه سداداً لمرصده حسابته الذي يبلغ ٣٠٠٠ جنيه أرسله للبنك للحصول .
- في ١٢/٣ بلغت المبيعات النقدية ١٢٠٠٠ جنيه .
- في ١٢/٤ حصل كمبيالات نقداً مجموع قيمتها ٨٠٠٠٠ جنيه بعد خصم ١٥٠ جنيه لتحصيلها قبل الميعاد .
- في ١٢/٧ باع نقداً بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه بخصم ٧% .
- في ١٢/٨ حصل ديناً سبق إعدامه علي أحد العملاء ويبلغ ٨٠٠ جنيه نقداً .
- في ١٢/٩ حصل ثمن بضاعة مبيعة للعميل ضاحي بتاريخ ١١/٢٧ بخصم ٥% إذا تم السداد خلال عشرة أيام وقيمتها ٤٠٠٠ جنيه نقداً .
- المدفوعات :

- في ١٢/١ اشترى بضاعة نقداً قيمتها ٩٠٠٠ جنيه بخصم ١٠% .
- في ١٢/٣ سدد المستحق للمورد مختار ويبلغ ٥٠٠٠ جنيه بشيك بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه .
- في ١٢/٥ سدد المستحق للمورد تامر ويبلغ ٤٠٠٠ جنيه نقداً .
- في ١٢/٦ دفع إيجار ٧٠٠ جنيه ، وإعلان بمبلغ ٨٥٠ جنيه .
- في ١٢/٩ سدد كمبيالة بمبلغ ٤٥٠٠ حق ١٢/٢٠ بخصم ١% .
- في ١٢/١٠ اشترى بضاعة بمبلغ ٣٨٠٠ جنيه سدد بشيك .

المطلوب :

- ١- يومية المقبوضات ويومية المدفوعات .
- ٢- اليومية العامة .
- ٣- تصوير حـ/ الخزينة بالأستاذ العام علماً بأن رصيده في ١١/٣٠ كان ١١٦٥٠ جنيه .

الحصل

أولاً : اليوميات الشخصية

١- اليومية المقبوضات النقدية وشيكات

التاريخ	الحساب الدائن	حسابات دائنة			حسابات مدينة		
		أخرى	علاء	مبيعات	خصم مسدود به	شيكات بالعملة	نقدية بالعملة
١٢/١	تحصيل مبلغ من العميل عطوة		٥٠٠٠				٥٠٠٠
١٢/٢	تحصيل من العميل عزت بعد المساح بخصم المبيعات النقدية		٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠	٢٨٠٠	١٢٠٠٠
١٢/٣	تحصيل كمبيالات مع المساح بخصم بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري		٨٠٠٠	٥٥٨٠	١٥٠		٧٨٥٠
١٢/٤	تحصيل ديون عميل إعداسها	٨٠٠					٨٠٠
١٢/٥	تحصيل من العميل ضاهي بدون خصم	٨٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٥٨٠	٢٥٠	٢٨٠٠	٢٥٢٣٠

٢٨٣٨٠

٢٨٣٨٠

٢- يومية المدفوعات النقدية وشيكات

التاريخ	الحساب المدين	حسابات مبدية			حسابات دائية		
		أخرى	موردين	مشترىات	قسم مكاسب	بنك	قرينة
١٢/١	شراء بضاعة نقداً			٨١٠٠	٤٠٠	٤٦٠٠	٨١٠٠
١٢/١	مداد المستحق للمورد مختار مع الاستقالة بالمخصم		٥٠٠٠				٤٠٠٠
١٢/٥	مداد المستحق للمورد تأخر		٤٠٠٠				٧٠٠
١٢/٦	مداد الإيجار	٧٠٠					٨٥٠
١٢/٦	مداد الإعلان	٨٥٠					٤٤٥٥
١٢/٩	مداد كميالة بمخصم ١%		٤٥٠٠		٤٥		
	شراء بضاعة بشيك			٢٨٠٠		٢٨٠٠	
		١٥٥٠	١٢٥٠٠	١١٩٠٠	٤٤٥	٨٤٠٠	١٨١٠٥
		٢١٩٥٠			٢١٩٥٠		

ملحوظة : في يومية النقدية سواء جانب المقترضات أو جانب المدفوعات يجب أن يتساوى مجموع الحسابات المدينة مع مجموع الحسابات الدائنة ، حيث سيتم عمل قيد اليومية العامة من هذه المجموع .

ثانياً : اليومية العامة

منه	له	بيان	التاريخ
		من مذكورين	١٢/١٠
٣٥٢٣٠		حـ/ نقدية بالخرينة	
٢٨٠٠		حـ/ شيكات بالخرينة	
٣٥٠		حـ/ خصم مسموح به	
		إلي مذكورين	
	١٧٥٨٠	حـ/ المبيعات	
	٨٠٠٠	حـ/ أ. ق	
	١٢٠٠٠	حـ/ إجمالي العملاء	
	٨٠٠	حـ/ ديون معدومة محصلة	
		مجموع يومية المقبوضات	
		من مذكورين	١٢/١٠
١١٩٠٠		حـ/ المشتريات	
٤٥٠٠		حـ/ أ. د	
٩٠٠٠		حـ/ إجمالي الموردين	
٧٠٠		حـ/ الإيجار	
٨٥٠		حـ/ الإعلان	
		إلي مذكورين	
	١٨١٠٥	حـ/ الخزينة	
	٨٤٠٠	حـ/ البنك جاري	
	٤٤٥	حـ/ خصم مكتسب	
		مجموع يومية المدفوعات النقدية وبشيكات	

ثالثاً : الأستاذ العلم

منه	حـ/ نقدية بالخزينة	له
١١٦٥٠	١٢/١	١٢/١٠
٣٥٢٣٠	١٢/١٠	١٢/١٠
٤٦٨٨٠	٤٦٨٨٠	

التدريب السادس

تقرر إنشاء سلفة مستديمة بمبلغ ٥٠٠ جنيه تخصص للإنفاق علي المصروفات
النثرية وأعطى المبلغ نقداً لأحد الموظفين في ٩٥/٥/١ .
وفي نهاية الشهر تبين أن المنصرف من السلفة يبلغ ٤١٠ ج بيانها كما يلي :
٦٠ بنزين في ٥/٣ ، ٧٠ طوابع بريد ودمغة في ٥/٥ ، ٥٥ مواد نظافة في ٥/٦ ،
٢٥ بنزين في ٥/٧ ، ٣٥ تلغراف في ٥/١١ ، ٤٥ إكراميات في ٥/١٣ ، ٣٥
انتقالات في ٥/١٥ ، ٢٥ تلغراف في ٥/٢٠ ، ٢٥ بريد ودمغة في ٥/٢٢ ، ١٥
إصلاحات في ٥/٢٤ ، ٢٠ أدوات كهربائية في ٥/٢٨ .
وقد تم استعاضة المنصرف من السلفة بشيك في نهاية الشهر .
المطلوب :

- ١- بيان كيفية تسجيل إنشاء واستعاضة السلفة بدفتر يومية المدفوعات النقدية
وبشيكات .
- ٢- إعداد دفتر خزينة المصروفات النثرية التحليلي .

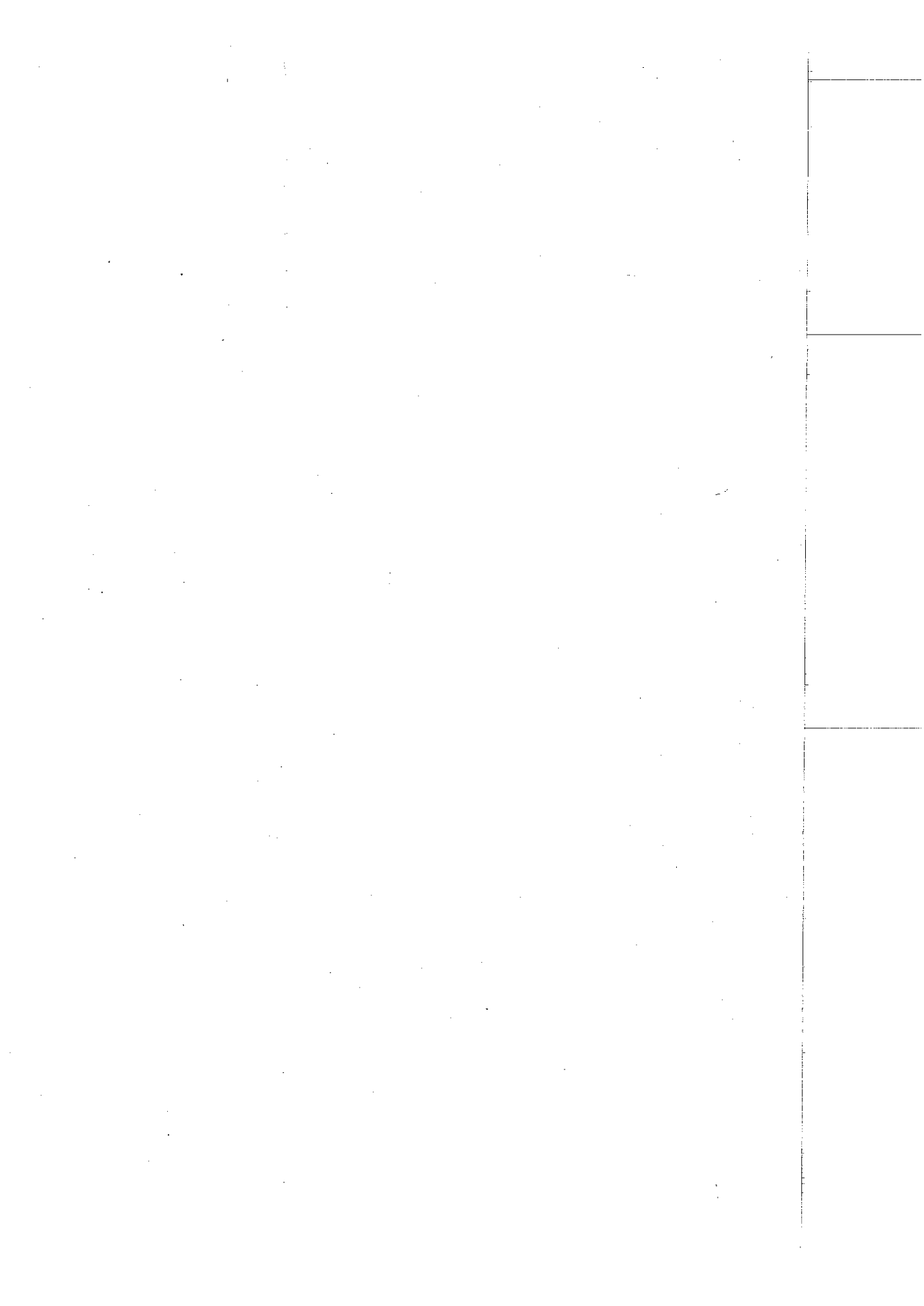
الحصل

دفتر يومية المدفوعات النقدية وشيكات

التاريخ	الحساب المدين	حسابات مدينة			حسابات دائنة			
		قسم مكتسب	نقدية بالدينار	نقدية بالغزيرة	أخرى	أ. د	مردودون	مشتريات
٥/١	ح/ خزانة مصروفات نقدية			٥٠٠	٥٠٠			
	—							
	—							
	—							
٥/٣١	ح/ مصروفات نقدية		٤١٠		٤١٠			

دفتر خزينة المصروفات القشرية

[illegible]



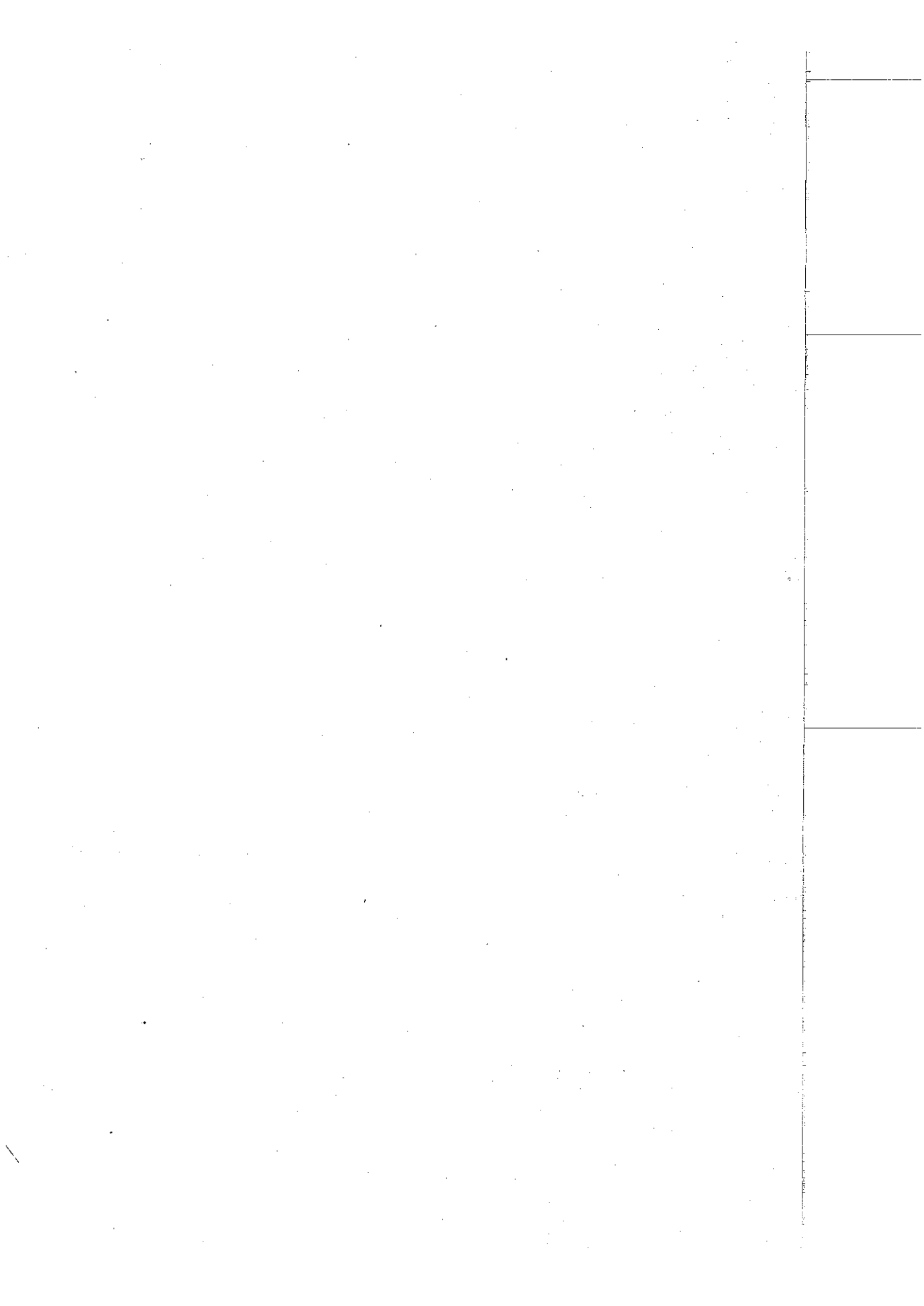
الوحدة التعليمية الثالثة

الدورة المحاسبية في الفكر الأمريكي

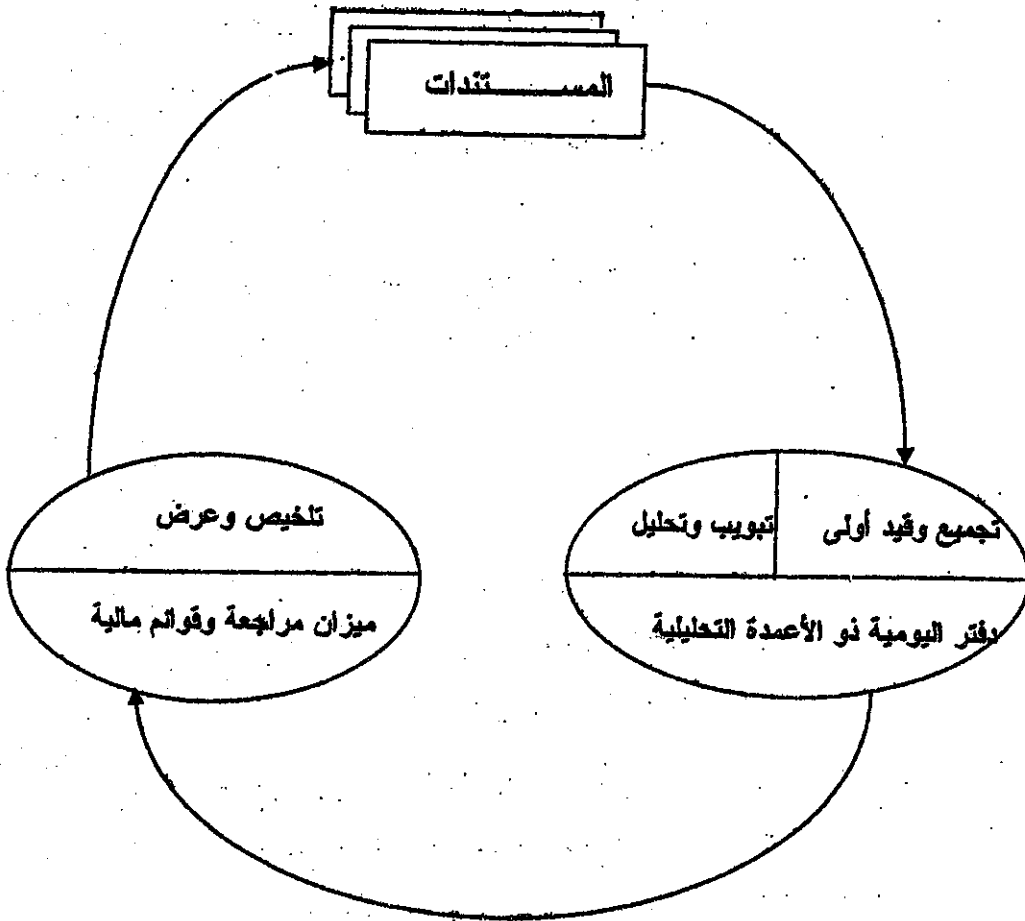
الأهداف التعليمية :

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية :-

- ١ - التعرف علي الفكر الأمريكي في هذا المجال .
- ٢ - معرفة تصميم النظام المحاسبي المناسب للمنشآت الصغيرة
- ٣ - التدريب علي استخدام دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية .
- ٤ - التدريب علي استكمال الدورة المحاسبية حتى إعداد ميزان المراجعة .



❖ الدورة المحاسبية في الفكر الأمريكي :



تحتاج المنشآت الصغيرة (التي لا تحتاج إلى استخدام عدد كبير من الحسابات ، ويكون عدد العمليات المالية فيها محدوداً) إلى نظام محاسبي بسيط وغير مكلف ويقوم بتأدية الدور المطلوب منه بنفس الكفاءة ، لذلك قام الأمريكيون بمحاولة تقليل عدد الدفاتر بالدمج بين اليومية والأستاذ في سجل واحد يسمى دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية ، ولأن هذا العمل نشأ في أمريكا الشمالية لذا أطلق عليه اسم "الطريقة الأمريكية" ولكن هذا لا يعني أن الأمريكيين يستخدمون هذه الطريقة فقط أو أن غير الأمريكيين لا يستخدمون هذه الطريقة ، ولكن الأمر يعود إلى ظروف

المنشأة وحجم وعدد العمليات المالية التي تقوم بها واحتياجاتها من التقارير والمعلومات والقوانين واللوائح التي تنظم عملية إمساك الدفاتر وغير ذلك من العوامل والاعتبارات .

❖ تصميم دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية :

يأخذ دفتر اليومية ذو الأعمدة التحليلية (والذي يدمج بين اليومية والأستاذ معاً في دفتر واحد) شكلاً يحتوي علي كافة البيانات الأساسية التي يتضمنها دفتر اليومية والأستاذ ، حيث تحتوي كل صفحة من صفحات هذا الدفتر علي البيانات التالية :

- ١- خانة للتاريخ .
 - ٢- خانة للبيان .
 - ٣- خانة لرقم الحساب ، وأحياناً تضاف خانة لرقم المستند .
 - ٤- خانة لكل حساب من الحسابات التي تستخدمها المنشأة ، وهذه الخانة مكونة من عمودين (مدين ودائن) وذلك علي النحو التالي :
- أ- العمليات المتكررة مثل المشتريات والمبيعات والمصروفات والنقدية :
يخصص لكل منها خانة مستقلة مكونة من عمودين (مدين ودائن) .
- ب- العمليات غير المتكررة مثل شراء أو بيع أصول ثابتة أو زيادة رأس المال أو الإهلاك يخصص لها جميعاً خانة تسمى حسابات مختلفة ومكونة من ثلاثة أعمدة (مدين ودائن واسم الحساب) .

وتختلف مسميات الحسابات المتعلقة بإثبات عمليات المشتريات والمبيعات بحسب ما إذا كانت المنشأة تستخدم نظام المخزون الدوري أو نظام المخزون المستمر كما يلي :

(١) نظام المخزون المستمر : The perpetual Inventory System

يتم تسجيل حركة الوارد والمنصرف من المخزون بصورة مستمرة مع كل عملية دخول أو خروج لعناصر المخزون ، وبذلك يمكن تحديد الرصيد الدفترى للمخزون بسهولة ، ويستخدم هذا النظام في الشركات والمنشآت التي تباع السلع المعمرة عادة والتي تكون مرتفعة التكلفة (مثل الشركات التي تباع الآلات والمعدات الثقيلة كاللودر والونش والبلدوزر ، والشركات التي تباع السيارات) ، وهكذا تتصف العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بما يلي :

- ١- تكلفة الوحدة من البضاعة مرتفعة نسبياً .
 - ٢- عدد عمليات الشراء أو البيع كل يوم محدوداً ، وأحياناً قد تمر عدة أيام دون أن تحدث عملية شراء أو بيع واحدة .
 - ٣- يسهل التعرف على تكلفة كل وحدة يتم بيعها .
- ولذلك يتم تسجيل تكلفة البضاعة المباعة عقب كل عملية بيع ، ونتيجة لأن عمليات الإضافة أو الصرف من المخزون تسجل أولاً عقب كل عملية شراء أو بيع فإن هذا النظام يطلق عليه نظام المخزون المستمر .
- وتكون قيود اليومية كما يلي :

١- عند الشراء :

من حـ/ المخزون

إلى حـ/ النقدية (نقداً)

و/ أو إلى حـ/ الموردين (بالأجل)

ب- عند البيع :

بشمن البيع { من حـ/ النقدية أو العملاء
إلى حـ/ المبيعات
بتكلفة البضاعة المباعة { من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
إلى حـ/ المخزون

وهكذا يتم تخصيص خانات للمخزون والمبيعات وتكلفة البضاعة المباعة في دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية عند إتباع نظام المخزون المستمر .

٢) نظام المخزون الدوري : The periodic Inventory System

يلتزم هذا النظام المنشآت التجارية التي تبيع بضائع متنوعة ومتعددة وبأسعار منخفضة نسبياً مثل السوبر ماركت ، محلات بيع الملابس الجاهزة، الصيدليات ، ولا توجد جدوى فعلية من تتبع تكلفة كل وحدة مباعة عقب كل عملية ، لذلك يتم الانتظار حتى نهاية الفترة المالية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة .

وتكون قيود اليومية في حالة نظام المخزون الدوري كما يلي :

١- عند الشراء :

من حـ/ المشتريات
إلى حـ/ النقدية أو الموردين

بـ عند البيع :

من حـ / نقدية أو عملاء

إلى حـ / المبيعات

وهكذا تكون الخانات التي يتم تخصيصها في دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية لعمليات شراء وبيع البضاعة هي المخزون ، المبيعات ، تكلفة البضاعة المباعة ، وذلك في حالة المخزون المستمر ، أما في حالة نظام الجرد الدوري فإننا نستبدل خانة تكلفة البضاعة المباعة ونضع بدلاً منها خانة للمشتريات .
ويأخذ دفتر اليومية ذو الأعمدة التحليلية في ظل نظام المخزون المستمر الشكل الآتي :

() İhtiva

[illegible]

- ۳۸۶ -

مثال (٢١) :

بدأت شركة " الياسمين " لتجارة السيارات عملياتها في ١/١/١٩٩٨ وتقوم الشركة بإعداد حساباتها الختامية والميزانية في ٣١/١٢ من كل عام وتستخدم نظام المخزون المستمر . وإليك البيانات التالية عن الشهر الأخير من السنة .

أولاً : أرصدة الحسابات في أول ديسمبر (بالآلف جنيه) .

٢٠٠ نقدية ، ٥٠٠ عملاء ، ٤٠٠ مخزون ، ٨٠٠ تكلفة بضاعة مبيعة ، ١٠٠ مصروفات تشغيل ، ١٠٤٠ مبيعات ، ٥٠٠ موردين ، ٦٢٠ رأس المال ، ١٦٠ أصول ثابتة .

ثانياً : العمليات التي تمت خلال ديسمبر ٩٨ كما يلي :

التاريخ	المبلغ بالآلف جنيه	العملية
١٢/١	٢	سداد إيجار شهر ديسمبر
١٢/٣	١٣٠	بيع سيارات حصل منها ٣٠% والباقي بالتقسيط على حساب العملاء
١٢/٥	١٠٠	تكلفة السيارات المبيعة في ١٢/٣
٣٠٠		شراء سيارات سددت الشركة ٢٠% من ثمنها والباقي لحساب الموردين
١٢/٩	١٠٠	متحصلات من العملاء
١٢/٢٠	١٤٠	سداد للموردين
١٢/٢٥	٢٠	سداد مصروفات متنوعة
١٢/٢٨	٥٠	بيع سيارات نقداً
	٤٠	تكلفة السيارات المبيعة في ١٢/٢٨
	١٠	إهلاك يخص السنة

المطلوب :

- ١- تصوير صفحة من دفتر اليومية الأمريكية عن شهر ديسمبر ١٩٩٨ .
- ٢- إعداد القوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٩٨ .

(۱۲) صفحہ

- ۳۸۸ -

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١ (بالآلف جنيه)

المبيعات	١٢٢٠
(-)	
تكلفة بضاعة مبيعة	٩٤٠
مجمل الربيح	٢٨٠
(-)	
مصرفوات التشغيل	١٣٢
صافي الربيح	١٤٨

الميزانية في ١٩٩٨/١٢/٣١ (بالآلف جنيه)

أصول متداولة			خصوم متداولة
نقدية	١٦٧	٦٠٠	موردون
عملاء	٤٩١		
مخزون	٥٦٠		
	١٢١٨		
أصول ثابتة	١٦٠		حقوق ملكية
(-) مجمع الإهلاك	١٠		رأس المال
	١٥٠		أرباح العام
	١٣٦٨	٧٦٨	
		١٣٦٨	

مثال (٢٢):

المطلوب : إثبات العمليات التالية بدفتر اليومية الأمريكية (علماً بأن الشركة

تستخدم نظام المخزون الدوري) .

- ١١/٢ شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه بالأجل من المورد علي .

- ١١/٥ بيع بضاعة نقداً بمبلغ ٧٠٠ جنيه .

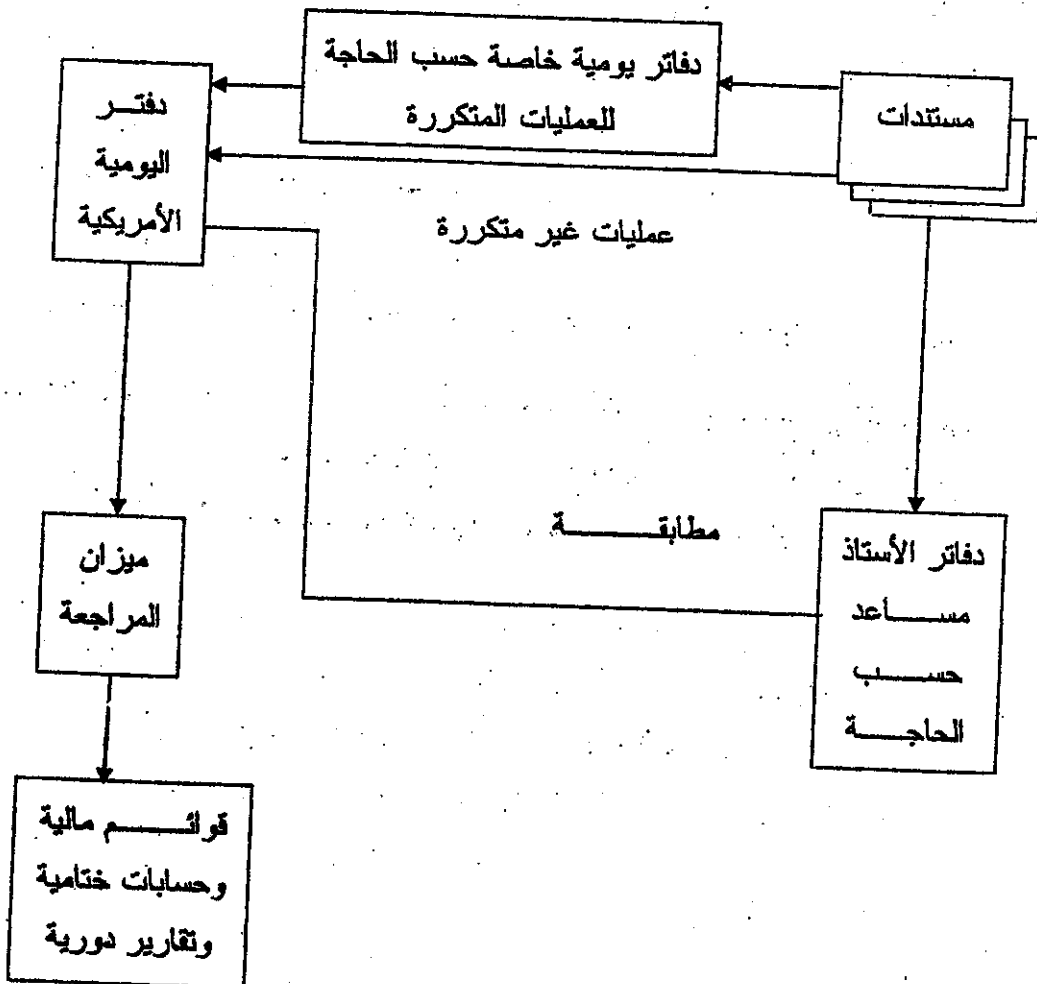
- ١١/٧ شراء بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه نقداً .

- ١١/٩ بيع بضاعة بمبلغ ٦٠٠ جنيه بالأجل للعميل سيد .

دفتر اليومية الأمريكية

تاريخ	بيان	المبلغ		ح/ نقدية		ح/ مشترك		ح/ ائتميت		ح/ عملاء		ح/ الموردين		
		له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	
١١/١	ساقله													
١١/٢	من ح/ مشترك بني ح/ الموردين (طس) شراء بضاعة بالآجل (طس)	x	٥٠٠	x	٥٠٠	x	٥٠٠	x		x		x		٥٠٠
١١/٥	من ح/ نقدية من ح/ ائتميت بيع بضاعة نقداً	٧٠٠		٧٠٠					٧٠٠					
١١/٢	من ح/ مشترك بني ح/ نقدية شراء بضاعة نقداً	٤٠٠		٤٠٠		٤٠٠								
١١/٩	من ح/ العملاء (ميد) بني ح/ ائتميت بيع بضاعة بالآجل	٦٠٠						٦٠٠						
	إجماليات	٢٢٠٠		٧٠٠	٤٠٠	٩٠٠		١٣٠٠		٦٠٠		٥٠٠		

ويلاحظ أن الواقع العلمي يشير إلى أن الطريقة الأمريكية ليست قاصرة على استخدام دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية فقط ، ولكن الواقع العملي يشير إلى استخدام الشركات لدفاتر اليومية الخاصة ودفاتر الأستاذ المساعد للعمليات المتكررة وذلك بجانب دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية ، وهكذا تأخذ الدورة المحاسبية الشكل الآتي :



أسئلة وتدريبات

السؤال الأول : ضع علامة ($\sqrt$) أمام العبارة الصحيحة وعلامة ($\times$) أمام العبارة الخطأ مع ذكر السبب فيما لا يزيد عن خمسة أسطر .

- ١- الطريقة المحاسبية الملائمة للمشروعات الصغيرة هي الطريقة الإنجليزية.
- ٢- تتميز الطريقة الإيطالية باستخدام مجموعة من دفاتر اليومية الخاصة ودفاتر الأستاذ المساعد .
- ٣- يقتصر القيد في اليومية المساعدة على الطرف المتكرر في العمليات المالية .
- ٤- ترحل مجاميع اليومية الخاصة في نهاية كل فترة إلى اليومية العامة في ظل استخدام الطريقة الإنجليزية .
- ٥- تتميز الطريقة الفرنسية باستخدام دفتر واحد يجمع بين اليومية والأستاذ معاً.

السؤال الثاني : فيما يلي بعد العمليات التي تمت بإحدى الشركات التي تتاجر في المعدات الثقيلة خلال شهر أغسطس ١٩٩٩ (علماً بأن الشركة تستخدم نظام المخزون المستمر) (الأرقام بالآلاف جنيه) .

تاريخ	مبلغ	بيان
٨/٢	٢٠٠	بيع بضاعة وتحصيل ٤٠% والباقي مستحق علي العملاء (علماً بأن تكلفة البضاعة المباعة ٢٢٠)
٨/٥	٣٠٠	سداد مصروفات متنوعة
٨/٧	٢٥	متحصلات نقدية من العملاء
٨/١٠	٤٠	

المطلوب : تصوير صفحة من دفتر اليومية والأستاذ ذو الأعمدة التحليلية (اليومية الأمريكية) وإثبات العمليات السابقة بها .

السؤال الثالث : من البيانات الآتية صور يومية المقبوضات النقدية وبشيكات وسجل القيد الإجمالي :

٦٠٠٠ مبيعات نقداً ، ٧٠٠٠ محصل من العميل مصطفى بشيك ، ٨٥٠٠ محصل من العميل فتحي نقداً بعد خصم ٥٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ إيراد عقار نقداً ، ١٥٠٠ كمبيالة محصلة نقداً ، ٥٠٠٠ مبيعات بشيك .

السؤال الرابع : من البيانات الآتية صور يومية المدفوعات النقدية وبشيكات وسجل القيد الإجمالي :

٨٠٠٠ مشتريات نقداً ، ٩٠٠٠ مسدد للمورد حازم بشيك ، ١١٨٠٠ مسدد للمورد محمود نقداً بعد خصم ٢٠٠ جنيه ، ٢٥٠٠ كمبيالة مدفوعة بشيك ، ١٠٠٠ إيجار مدفوع نقداً ، ٨٠٠ للمصروفات الشخصية لصاحب المنشأة نقداً ، ٣٠٠٠ فاتورة إعلان سددت بشيك .

السؤال الخامس : من البيانات الآتية صور حساب إجمالي المدينين :

٥٠٠٠ رصيد أول الشهر ، ٥٢٠٠٠ مبيعات بالأجل ، ١٢٥٠٠ محصل نقداً من العملاء ، ١٥٠٠٠ كمبيالات مستلمة من العملاء ، ٩٠٠٠ كمبيالات محصلة نقداً ، ١٦٠٠٠ شيكات مستلمة من العملاء أرسلت للبنك مباشرة ، ١٠٠٠ مردودات مبيعات آجلة ، ٧٠٠ مسموحات مبيعات ، ٥٠٠ خصم مسموح به ، ٦٠٠ ديون معدومة ، ٨٠٠٠ أ . ق مرفوضة وبلغ البروتستو ١٠٠ جنيه ، ٥٠٠ مردودات مبيعات نقداً ، ٤٠٠ خصم كمبيالة علي المبيعات . (مردودات مبيعات نقداً وكمبيالات محصلة لا تقيد بهذا الحساب) .

السؤال السادس : من البيانات الآتية صور حساب إجمالي الدائنين :

١١٠٠٠ رصيد أول الشهر ، ٢٩٠٠٠ مشتريات آجلة ، ٩٠٠٠ مسدد للدائنين بشيكات ، ٥٥٠٠ كمبيالات مظهرة للموردين ، ١٥٠٠ كمبيالات مسددة نقداً ، ٢٠٠٠ شيكات مظهرة للموردين ، ١٧٠٠ كمبيالات مظهرة للموردين ، ١٦٠٠ أ . د . مرفوضة ، بروتستو ٥٠ جنيه ، ٩٠٠ مردودات مشتريات آجلة ، ٦٠٠ مسموحات مشتريات ، ٤٠٠ خصم مكتسب ، ٥٠٠ مردودات مشتريات نقداً . (الكمبيالات المسددة ومردودات مشتريات نقداً لا تقيد بهذا الحساب) .

مراجع القسم الأول

أهم المراجع التي تم الاعتماد عليها بصفة أساسية

أ - المراجع العربية :

- ١ - د. طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة (٥ أجزاء) ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٦) .
- ٢ - ، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٦) .
- ٣ - ، منهج محاسبي مقترح لإعداد تقارير مالية تلام المنشآت الصغيرة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠٠٣ .
- ٤ - ، دراسة انتقادية لمسئولية المراجع عن اكتشاف الغش في ضوء المستجدات في المعايير الأمريكية والدولية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة بينى سويف - جامعة القاهرة ، العدد الأول ، مارس ٢٠٠٢ .
- ٥ - ، التقارير المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٥) .

ب - المراجع الأجنبية :

- 1 - Alfredson, K. et al. Applying International Accounting Standards. John Wiley & Sons Australia, Ltd. 2005 .
- 2 - Accounting Standards. Financial Accounting Standards Board. John Wiley & Sons, Inc. New York. 2006 .
- 3 - Bonham, M. et al. International GAAP 2005, Ernst & Young. U.K. 2004 .
- 4 - Bonham, M. et al. International GAAP 2007, Ernst & Young. London. 2006 .

- 5 - Greuning, H.V. International Financial Reporting Standards. A Practial Guide, The World Bank, Washington, D.C. 2005.
- 6 - International Financial Reporting Standards (IFRSsTM). 2004, 30 Cannon Street, London. U.K. 2004 .
- 7 - Institute of Chartered Accounts in England and Wales (ICAEW) - IFRS Award Programme Manual . 2004 .
- 8 - International Accounting Standards Board. International Financial Reporting Standards (IFRSs) - London : 2008 .
- 9 - Libby, R. et al. Financial Accounting, Fourth Edition, Boston, McGraw - Hill, IRWIN, 2004 .
- 10 - Mirza, A, et al. IFRS. Workbook and Guide. New Jersey. US. John Wiley & Sons, Inc. 2006.
- 11 - Williams, J & Carcello, J. GAAP. Guide Level A Restatement and Analysis of Gurent FASB Standards. CCH Incorporated Chicago. 2005.

➡ - مراجع أخرى :

- 1 - Blake, J & Lunt, H. "Accounting Standards" London. Prentice Hall. Seventh Edition. 2001.
- 2 - Delaney, P.R. et al., GAAP - New York, John Wiley & Sons. Inc. 2002.
- 3 - Epstien, B.J. & Mirza, A.A. JAS. New York. John Wiley & Sons. Inc. 2001 .
- 4 - Ernst, Y. "UK - US GAAP Comparison" : Kogan Page. London 1991.
- 5 - FASB. Statements of Financial Accounting Concepts Accounting Standards Burr Ridge IRWIN 1995/96 Edition.
- 6 - Financial Accounting Standards Board. Original Pronouncements Accounting Standards New York. John Wiley & Sons. Inc. 1997/1998 Edition .

مراجع القسم الثانى

- ١- د . حسن محمد كمال ، الطرق المحاسبية ومراكز الرقابة فيها ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢- د . عبد المنعم عوض الله ، أساسيات المحاسبة المالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٣- د . عدنان عابدين ، معجم المصطلحات المحاسبية والمالية ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٦ .
- ٤- د . محمد حسن الجزيري ، د . رفيق محمد الجزيري ، المحاسبة المالية مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٥- د . محمد عباس حجازي ، المحاسبة ، النظرية ، الأساليب ، الاستخدامات مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٦- د . محمد كمال أبو عجوة ، أصول المحاسبة المالية ، المؤلف ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- 7- Frank wood, Business Accounting London, Pitman , Publishing, 1994 .
- 8- MEIGS & MEIGS & Others, Accounting , the basis for Business, New York, The Mc Grow-Hill Companies , Inc., 1996 .

فهرس الكتاب

تقديم

٧

٩

القسم الأول : التقارير المالية

أسس الإعداد والعرض والتحليل

١١

الوحدة التعليمية الأولى : إطار إعداد وعرض القوائم المالية .

الوحدة التعليمية الثانية : القوائم المالية الأساسية (أنواعها - عناصرها

٥٣

- العلاقة بينها)

١٥٣

الوحدة التعليمية الثالثة : إعداد وتفسير قوائم التدفق النقدي.

١٨٩

الوحدة التعليمية الرابعة : تحليل القوائم المالية .

٢٥٥

القسم الثاني : طرق المحاسبة

٢٥٧

الوحدة التعليمية الأولى : الدورة المحاسبية البسيطة في الفكر الإيطالي.

٢٦٩

الوحدة التعليمية الثانية : الدورة المحاسبية في الفكر الانجليزي.

٣٥١

الوحدة التعليمية الثالثة : الدورة المحاسبية في الفكر الفرنسي.

٣٧٩

الوحدة التعليمية الرابعة : الدورة المحاسبية في الفكر الأمريكي.

٣٩٧

المراجع.